

# الفرق بين الفرق

للعالم عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي  
الاسفرائيني التميمي

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية  
بيروت



# الفِئْرَقُ بَيْنَ الْفِئْرَقِ

لِلْعَالِمِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْأَسْفَرَايِينِيِّ  
الْقَسِيمِيِّ التَّرَفِيُّ عَامَ ٥٢٢٩ هـ - ١٠٣٧ م

تَحْقِيقُ  
مُحَمَّدِ عِيَّي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

مَكْتَبَةُ الْعَصْرَةِ  
سُورِيَا - دِمَشْقُ

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر

١٤٢٤ هـ - 2004 م

شركة لبناء شريف للإنتاج والنشر والتوزيع

المكتبة العضوية للطباعة والنشر

الدار النشوء لجيتيتا المطبعة العضوية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ - تلفاكس ٦٥٥.١٥ ٠٠٩٦١١

صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٧٢٠.٣٧ ٠٠٩٦١٧

e-mail: alassrya@terra.net.lb

ISBN 9953-34-263-6

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وقائد الفُرِّ الْمُحْجَلِينَ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمة وهدى وبُشْرَى للمؤمنين، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ عَلَى عُلَمَاءِ أُمَّةِ الْعَامِلِينَ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ نَجَّحَ طَرِيقَهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وبعد، فإن عقيدة الإسلام سَهْلَةٌ بِسَبِيلَةٍ لَا تَعْقِيدُ فِيهَا، وَهِيَ الَّتِي تَوَافَقَ الْفِطْرَةُ السَّالِبَةُ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا وَتَتَّبِعُهَا الْعُقُولُ الصَّافِيَةُ مِنْ دَخَلِ التَّقْلِيدِ وَالْعَصِيَّةِ، وَكَلِمَةُ الشَّهَادَةِ "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ" هِيَ الْمَعْيَارُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ دَلِيلَ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ، وَمِنْ مَعْنَاهَا الْإِيمَانُ بِأَنَّ لِهَذَا الْكَوْنَ خَالِقًا حَكِيمًا قَدِيرًا مُدَبِّرًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ يَصْطَفِي مَنْ عِبَادِهِ مَنْ يَشَاءُ فَيُرْسِلُهُمْ إِلَى النَّاسِ يُلْفَعُونَهُمْ، وَيُبَشِّرُهُمْ وَيَنْذِرُهُمْ، وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ الْهَاشِمِيَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيَّ حِينَ قُتِرَ مِنَ الرَّسْلِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ، وَأَنَّهُ أَذَى الْأَمَانَةِ، وَيُلْغِي الرِّسَالَةَ، وَضَبَرَ وَصَائِرَ حَتَّى صَارَتْ كَلِمَةً اللَّهُ هِيَ السُّلْطَانُ، وَكَلِمَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا هِيَ السُّفْلَى.

وَأَيُّ فِطْرَةٍ سَلِيمَةٍ لَا تَتَشَكَّرُ بِأَنَّ لِهَذَا الْكَوْنَ مُدَبِّرًا حَكِيمًا مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَكُلُّ إِنْسَانٍ مُسَوِّقٌ بِطَبِيعَتِهِ إِلَى الْخُضُوعِ لِلذَلِكَ وَالْإِذْعَانِ بِهِ، ثُمَّ إِلَى إِدْرَاكِهِ فِي بُشْرٍ وَسُهُولَةٍ إِلَّا أَنْ تَتَكَسَّرَ فِطْرَتُهُ، أَوْ يُرَازَ عَلَى قَلْبِهِ، أَوْ تَحْتَالَهُ الشَّيَاطِينُ، أَوْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَفْكُرُ فِي شَأْنٍ مِنْ شُؤْنِهِ، ثُمَّ يَدَبِّرُ لَهُ أَسْبَابَهُ وَدَوَاعِيَهُ، ثُمَّ يَسْلُكُ طَرِيقَهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ لَا يَتَّخِذُ وَسْعًا فِي رُكُوبِ كُلِّ صَعْبٍ وَذُلُولٍ لِيَلْبِغَ مَا يَرِيدُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ سَبِيلَةً إِلَّا دَبَّرَهَا وَاتَّخَذَهَا، ثُمَّ إِذَا الْأَمْرُ يَمِيرُ - رَغْمَ أَنْفِهِ - عَلَى مَا يُرِيدُ، وَعَلَى خِلَافِ مَا قَدَّرَ وَدَبَّرَ، وَعَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّنَ أَنَّهُ وَاصِلٌ إِلَيْهِ، وَعَلَى خِلَافِ مَا اعْتَقَدَ أَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَتِ وَهَذِهِ الطَّرِيقِ مَوْصِلَةٌ إِلَيْهِ؟ فَإِذَا هُوَ - بَعْدَ أَنْ جَرَى هَذَا الشَّرْطُ الْفَاسِحُ - يَعْلَمُ أَنَّ ثَمَّةَ قُدْرَةٍ فَوْقَ قُدْرَتِهِ، وَأَنَّ عِلْمًا فَوْقَ عِلْمِهِ، وَأَنَّ تَدْبِيرًا فَوْقَ تَدْبِيرِهِ، وَأَنَّ تَقْدِيرًا فَوْقَ تَقْدِيرِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْقُدْرَةَ وَهَذَا الْعِلْمَ وَهَذَا التَّدْبِيرَ وَهَذَا التَّقْدِيرَ هُوَ الَّذِي جَرَتْ الْأُمُورُ عَلَى مَا أَرَادَ؟.

وَقَدْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ قَوْمٌ خَلَصَتْ قُلُوبُهُمْ مِنْ أَدْرَانِ التَّقْلِيدِ وَالْعَصِيَّةِ، وَصَفَتْ نَفُوسُهُمْ لِمَا يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ الْإِيمَانِ، وَأَطَاعَتِ خَوَاجِجَهُمْ إِلَى أَمَانَةِ هَذَا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ وَجِدَّاهُ؛ فَغَفَّسُوا عَلَى مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ بِالْثَوَاجِذِ، وَاسْتَمْسَكُوا مِنَ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَكَرِهَ أَحَدُهُمْ

الشرك وما كان يعد أبائهم كما يكره أن يلقى في النار، ورأوا رسول الله ﷺ وصحبوه فأخبروه فوق ما يجزون آبائهم وأبنائه، وقُدَّوه بالأنفس والأموال، حتى كان أحدهم يستعذب أن يعذب بأشَد أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نِجاة للرسول الكريم ﷺ من أن تُشَوِّكه شوكَة، ونفعهم الله بذلك كله، وجزاهم عليه خير ما يُجزى الصالحين.

ودخل في الإسلام - بجانب هؤلاء - أصناف من الناس، أولهم جماعة من العرب سافهم إلى الإسلام - حين جاء فتح الله والنصر - دخول قومهم فيه، فدخلوه تقليداً وانسياقاً مع الجمهور، ولم تتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة، ولا انشرفت صدورهم بسماع تعاليمه منه، ولا صفت قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظفت من أدرانها، فكان سواء لديهم انتصرت الدهوة الإسلامية أم لم تنتصر، وثانيهم جماعة من عامة أهل الأديان الأخرى - وعلى الأخص اليهودية والمجوسية - دخلوا في هذا الدين أيام الفتح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية، فرأوا من حكم الإسلام على من يبقى على دينه منهم، ولم تغالب بشاشة هذا الدين قلوبهم، ولا اقتلعت جذور الحقد والغشينة من قلوبهم، ولا استأصلت من أنفسهم أعلام الحنين إلى دينهم القديم، فهم يشاققونه وتتقطع أنفسهم خسرات عليه، ويتمنون أن يعودوا إليه، وثالثهم جماعة من دُعاة أهل الأديان الأخرى وذوي الحُبِّ والمكر منهم - وعلى الأخص اليهودية والمجوسية أيضاً - تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والخديعة، ويتحينون الفرصة للاتقاض على هذا الدين الذي ينط سلطانُه على رقعة الأرض المعروفة يومذاك، ويعملون في الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تُؤاتهم من تلقاء نفسها، ويبشون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبهم وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به، وما يزالون يَتَلَبَّسون في اللزوة والغارب لثواباتهم الظروف وتنهايهم الفُرص، فيلبسون للناس مُسُوح الصلاح تارة، ومُسُوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى، ثم يلبسون لهم مُسُوح عجة الرسول صلى الله عليه وآله وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوماً يذكرون اهتضام حقوقهم وانصراف بعض الناس عنهم، ويتفك هؤلاء سُومهم، فيؤولون في تعاليم الشريعة، ويدخلون فيها ما ليس منها، ويَضْمَنون على الرسول ﷺ أحاديث تُزيد دعاوهم، ويطلبون الأغرار - وهم الطائفتان الأولى والثانية - بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذي جاء بهذا الدين، هنا فيما نعتقد - هو الأصل الأصيل في الفرقة التي حدثت في الإسلام وهو غُضْ طريُّ لم يكتمل عليه قرن واحد، وهو السر في عجز المؤمنين الخالصي الإسلام عن ردِّ كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم، وبعثوا في نفوسهم الحماس لما يدهونهم إليه، وثورة الجماهير - كما يقولون - مجنونة لا عقل لها.

ويروي الترمذي في سننه حديثاً في تفرق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فيقف

الشرك وما كان يعدد آباؤهم كما يكره أن يلقى في النار، ورأوا رسول الله ﷺ وضجروه فأخبروه فوق ما يبيحون آباءهم وأبناءه، وقُدَّره بالأنفس والأموال، حتى كان أحدهم يستعذب أن يعذب بأشد أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نجاة للرسول الكريم ﷺ من أن تشوكة شوكة، ونفعهم الله بذلك كله، وجزاهم عليه خير ما يُجزى الصالحين.

ودخل في الإسلام - بجانب هؤلاء - أصناف من الناس، أولهم جماعة من العرب ساقطهم إلى الإسلام - حين جاء فتح الله والنصر - دخول قومهم فيه، فدخلوه تقليداً وانساقاً مع الجمهور، ولم تكتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة، ولا انشرفت صدورهم بسماع تعاليمه منه، ولا صفت قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نطقت من أذنانها، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر، وثانيهم جماعة من عامة أهل الأديان الأخرى - وعلى الأخص اليهودية والمجوسية - دخلوا في هذا الدين أيام الفتح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية، فرأوا من حكم الإسلام على من يبقى على دينه منهم، ولم تغالب بشاشة هذا الدين قلوبهم، ولا اقتلعت جذور الحقد والضغينة من قلوبهم، ولا استأصلت من أنفسهم أعلام الخين إلى دينهم القديم، فهم يشاققونه وتتقطع أنفسهم خسرات عليه، ويتمنون أن يعودوا إليه، وثالثهم جماعة من ذهاب أهل الأديان الأخرى وذوي الحُبِّ والمكر منهم - وعلى الأخص اليهودية والمجوسية أيضاً - تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والحديعة، ويتخبئون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذي ينط سلطانها على رقعة الأرض المعروفة يومذاك، ويعملون في الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تواتهم من تلقاء نفسها، ويبشون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبهم وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به، وما يزالون يُقِيلُونَ في الذُّرَّة والغارب لثواباتهم الظروف ونهياً لهم الفُرص، فيلبسون للناس مُسُوح الصلاح تارة، ومُسُوح الحِرص على تعاليم الدين تارة أخرى، ثم يلبسون لهم مُسُوح عجة الرسول صلى الله عليه وآله وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوماً يذكرون اهتمام حقوقهم وانصراف بعض الناس عنهم، ويتفث هؤلاء سُؤمهم، فيؤزلون في تعاليم الشريعة، ويدخلون فيها ما ليس منها، ويَقْشُرُونَ على الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعائهم، ويطلبون الأغرار - وهم الطائفتان الأولى والثانية - بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذي جاء بهذا الدين، هذا فيما نعتقد - هو الأصل الأصيل في الفرقة التي حدثت في الإسلام وهو غُصَّ طرقي لم يكتمل عليه قرن واحد، وهو السر في عجز المؤمنين الخالصي الإسلام عن رَدِّ كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم، وبعثوا في نفوسهم الحماس لما يدعونهم إليه، وثورة الجماهير - كما يقولون - مجنونة لا عقل لها.

ويروي الترمذي في سننه حديثاً في تفرق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فيقف

العلماء الذين صنفوا في "علم الكلام" أو في "الجلل والنحل" من هذا الحديث ثلاثة مواقف، فأما أحدها فالأكثر تعرضوا له بنفي ولا إثبات، ومن هؤلاء شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صنف كتابه "مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين" وقد أخرجناه إخراجاً دقيقاً في عام ١٣٦٩ - الموافق عام ١٩٥٠م، ومنهم الإمام المحقق أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، المتوفى في سنة ست وستمائة من الهجرة، وهو صاحب كتاب "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين"؛ فقد ألف كل منهما كتابه من غير أن يعرض لهذا الحديث، وأما الثاني فجماعة تعرضوا له ولم يصححوه فلم يأخذوا به، ومن هذا الفريق ابن حزم الفقيه الظاهري صاحب كتاب "الفصل في الجلل والنحل" فقد أعلن عن عدم صحة هذا الحديث، بل حكم بضعفه، وأما الثالث فقد تعرض لهذا الحديث وأخذ به وحاول أن يحصر الفرق التي نجمت تحت ظلال الإسلام في ثلاث وسبعين فرقة إحداها ناجية وهي أهل السنة والجماعة، ومن هذا الفريق الإمام المتكلم النظار أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي صاحب كتاب "الفرق بين الفرق" الذي تقدم له بهذا الحديث، ومنهم الإمام الحجة أبو المظفر الإسفرائيني صاحب كتاب "التبصير في الدين" الذي يحدو فيه حدّو أبي منصور البغدادي في تبويه وتقسيمه، فلا يكاد يخالفه، ومنهم أبو المعالي محمد الحسيني العلوي صاحب كتاب "بيان الأديان" الذي أخرجه الدكتور يحيى الخشاب ونشره في مجلة كلية الآداب (المجلد الأول، من العدد التاسع عشر)، ومنهم القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى عام ٧٥٦ من الهجرة؛ فقد صدر عقيدته التي اشتهرت باسم "العقائد العضدية" نسبة إليه بهذا الحديث وشرح في كتابه هذا مقالات الفرقة الناجية من هذه الفرق الثلاث والسبعين.

والحق أن أصول الفرق لا يصل إلى هذا العدد، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا رُبَّعه، وأن فروع الفرق يختلف العلماء في تفريعها، وأنت في خيرة حين تأخذ في العدّ، بين أن تعتبر أصول الفرق أصولها أو فروعها، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فلأي شيء أنت أخذ في اعتبارك، وفي الحق أنه - على فرض صحة الحديث - لا ينحصر الاعتراق فيما كان في العصور الأولى، ومن قبل أن يدون هؤلاء العلماء الأعلام مصنفاتهم، بل لا يزال الأمر يسير على المنهج الذي سار عليه أول الأمر، تكون الفرقة واحدة ثم يكون من رجالها اثنان أو أكثر يتتبعون في مقائهم شيئاً لم يكن عليه أسلافهم فيصبح كل واحد منهم فرقة منفصلة عن قدامائهم في كل ما كانوا يتتبعون أو في بعضه، ويبدأ في العصر بعد العصر مبتدعة يتتبعون ما لم يكن عليه أحد من أهل الفرق الأولى، من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصور



وتقصير وقصر نظر، فإن حديث الترمذي يتحدث عن افتراق أمة محمد ﷺ، وأمه مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، فيجب أن يتحدث في كل عصر عن الفرق التي نجت في هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذي يتحدث فيه المتحدث، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء في الحديث أو لم يبلغ، ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحاً، وأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قد قاله، فلا بد لأنه كائن على الوجه الذي أراده ﷺ، لأنه صادق في كل ما يقوله: لأنه لا ينطق عن هوى، ولا يلقي كلامه إلقاء غير مُبالٍ بما يكون من بعد، والله تعالى يؤيده، ومن تأييده وقرع الأمر في واقع الناس على وفق ما أخبر به.

وهذا كتاب "الفرق بين الفرق" أقدمه لقراء العربية، بعد أن قدمتم لهم منذ قريب من خمسة عشر عاماً كتاب أبي الحسن الأشعري "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، وبما لا ريب فيه أن كتاب "الفرق بين الفرق" من خير ما ألف في هذا الموضوع: حُسن ضبط، واستيعاب بحث، وإتقان تبويب، ودقة عرض، وقد عُني بالترجمة للأعلام التي وردت فيه ترجمات مختصرة، ودللت على مراجع هذه الترجمات ليستزيد من أراد الاستزادة، كما دللت على المراجع التي تحدثت عن الفرق التي عرض لها البغدادي لنفس السبب، ثم دقت في تحقيق النص وضبط ألفاظ الكتاب المشبهة وأعلامه، ونفيت عنه كثيراً من الخطأ الذي وقع في طبعته السابقتين، أخض منها طبعته الأولى التي نُشرت في دار المعارف في عام ١٩١٠م فإنها مليئة بالأخطاء بحيث لا يطمن قارئ إلى الرجوع إليها، وقد انتفعت كثيراً بالطبعة الثانية التي اضطلع بالإشراف عليها صديقنا المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، رغم أنني خالفته في تحقيق كثير من العبارات.

والله - سبحانه وتعالى - المسؤول أن ينفع قراء العربية بهذا العمل، وأن ينفعني بدعوات صالحات من هؤلاء القراء حين يجهدون في عملي هذا ما تجعل الفائدة منه دانية القطوف قرية الجنى.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير..

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطر الخلق وموجد، ومظهر الحق ومُنجده، الذي جعل الحق وَزراً لمن اعتقده، وغُفراً لمن اعتمده<sup>(١)</sup>، وجعل الباطل مُزْلاً لم يُتقاه، ومُذْلاً لمن اتقاه<sup>(٢)</sup>. والصلاة والسلام على الصفوة الصافية، والقُدوة الهادية، محمد وآله خيارِ الورى، ومَنّار الهدى.

سألتكم - أشعذكم الله بمطلوبكم - شَرَحَ معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ، في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبواقبها عادية<sup>(٣)</sup> تصير إلى الهاوية والنار الحامية، وطلبتكم الفرقَ بين الفرقة الناجية التي لا يَزُلُّ بها القدم، ولا تزول عنها النعم، وبين فرق الضلال الذين يَزُولُ ظلام الظلم نوراً، واعتقاد الحق<sup>(٤)</sup> ثبوراً، وسيصلون سعيراً، ولا يجدون من دون الله نصيراً.

فرايت إسماعلكم بمطلوبكم من الواجب في إثبات الدين القويم، والصراط المستقيم، ونجيزها من الأهواء المتكوسة، والآراء المتكوسة، ليهلك مَنْ هلك عن بيته، ونجياً مَنْ نجى عن بيته، فأودعتُ مطلوبكم مضمون هذا الكتاب، وقسمت مضمونه خمسة أبواب، هذه ترجمتها:

١- باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة.

٢- باب في بيان فرق الأمة على الجملة ومن ليس منها على الجملة.

٣- باب في بيان فضائح كل فرقة من فرق الأهواء الضالة.

٤- باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.

٥- باب في بيان الفرق الناجية، وتحقيق نجاتها، وبيان محاسن دين الإسلام.

فهذه جملة أبواب هذا الباب، وسنذكر في كل باب منها مُقتَضاه على شَرْطِهِ إن شاء الله تعالى.

(١) الوزر - يفتح الواو والزاي جيماً - أصله الجبل النبع، ثم أطلقوه على الملجأ والمستند والموضع يعتصم به المرء والخصم يمتنع فيه من الأخطار، والعصر - يوزن قتل أو يوزن حق - الحياة والعيش أو الدين، واعتمده: قصد، أو اتكل عليه.

(٢) مزلأه يقول: زلت قدم فلان، إذا زلت أو انتقلت عن موضعها، وتقول: وزل فلان، تريد أنه وقع في الزلة وهي الخطيئة والإثم، وأزل فلان فلاناً، إذا صنع به ذلك، والمزل - هنا - اسم فاعل من «أزله» ومذلاً: اسم فاعل أيضاً من الإذلال وه الإيقاع في الذل والمهانة. ومعنى «يُتقاه» طلبه، ومعنى «اعتقده» تبعه وكان صار عند قضاء عادية: من المدوان، وهو مجاوزة الحد، والمراد الفرقة التي لم تقف عند حدود الله التي حذوا لعبادة وأمرهم أن يترسوها ولا يتجاوزوها، وأندر من يتعدها بالعقاب.

(٣) الثور: الهلاك.

## الباب الأول

### في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

- ١ - أخبرنا أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر الإسفرائيني<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا عبد الله بن ناجية<sup>(٢)</sup>. قال: حدثنا وهب بن بَيَّيَّة<sup>(٣)</sup>، عن خالد بن عبد الله<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن عمرو<sup>(٥)</sup>، عن أبي سلمة<sup>(٦)</sup>، عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup>، قال: قال رسول الله ﷺ: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة".
  - ٢ - أخبرنا: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّيِّدِي المَعْدَلِي الثقة<sup>(٨)</sup>، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار<sup>(٩)</sup>، قال: حدثنا الهيثم ابن خارجة<sup>(١٠)</sup>، قال: حدثنا
- 
- (١) هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر، الإسفرائيني، المدحقان، المحدث، الجزال، روى عن إبراهيم بن علي النخعي، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده، ورجل لل بغداد والموصل وأمل زماناً، وتوفي في شوال من سنة ٣٧٠ عن نيف وتسعين سنة، قاله الذهبي (المعبر: ٣٥٩/٢) وكان في أصل كتابنا هذا "بشر بن أحمد بن بشارة وما أثبتاه عن الذهبي".
  - (٢) هو الحافظ أبو محمد: عبادة بن محمد بن ناجية، البربري الأصل، البغدادي، أحد الأثبات للمصنفين، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته، وتوفي في سنة ٣٠١ (المعبر: ١١٩/٢) وقد صنف مسنداً في مائة وأثنين وثلاثين جزءاً (شذرات الذهب: ٢٣٥/٢).
  - (٣) هو وهب - ويُقال: وهبان - بن بَيَّيَّة الواسطي، روى عن هشيم وأقرانه، وتوفي في سنة ٢٣٩ (المعبر: ٤٢١/١ - شذرات الذهب: ٩٢/٢).
  - (٤) هو خالد بن عبادة، الواسطي، الطحان، الحافظ، روى عن سهيل بن أبي صالح وطبقته، وقال في حقه إسحاق الأزرقي: ما أفركت أفضل منه، وقال أحمد: كان ثقة صالحاً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، وتوفي في سنة ١٧٩ وله سبعون سنة (المعبر: ٢٧١/١).
  - (٥) هو محمد بن عمرو بن حفصة بن وقاص، المدني، روى عن أبي سلمة وطائفة، وكان حسن الحديث، كثير العلم، مشهوراً، أخرج له البخاري مقروناً بآخر، وتوفي في سنة ١٤٥ (المعبر: ٢٠٥/١).
  - (٦) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، أحد الأئمة الكبار، توفي في سنة ٩٤، ويُقال: في سنة ١٠٤ (المعبر: ١١٢/١).
  - (٧) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن - في أشهر الأقوال - بن صحر، الدوسي، المتوفي في سنة ٥٧.
  - (٨) هو أبو محمد: عبادة بن محمد بن علي بن زياد، النيسابوري، الملقب، سمع من مسلم بن قطن وابن شيرويه، وفي الرحلة من الهيثم بن خلف وهذه الطبقة، وحديث يمسد إسحاق بن راهويه، ومات في سنة ٣٦٦ عن ثلاث وثمانين سنة (المعبر: ٣٤٢/٢) ووقع في أصل الكتاب "المعدل" تحريف ما أثبتناه.
  - (٩) هو أبو عبادة، أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، الصوفي ببغداد، زُيِّعَ عن علي بن الجعد ويحيى بن معين وجماعة، وكان ثقة صاحب حديث، ومات في سنة ٣٠٦ عن نيف وتسعين سنة (المعبر: ١٢١/٢).
  - (١٠) هو أبو محمد الهيثم بن خارجة، سمع مالكاً والليث، وتوفي في ذي الحجة من سنة ٢٢٧ ببغداد (المعبر: ٤٠٠/١).

إسماعيل بن عياش<sup>(١)</sup>، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن يزيد<sup>(٣)</sup>.  
عن عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: "لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمِّي مَا أُنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَفْرُقُ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَتَفْرُقُ أُمِّي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً تَزِيدُ عَلَيْهِمْ مَلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْمَلَّةُ الَّتِي تَتَغَلَّبُ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي".

٣- أخبرنا القاضي أبو محمد بن عبد الله بن عمر المالكي، قال: حدثنا أبي عن أبيه، قال: حدثنا الوليد بن مسلم<sup>(٥)</sup>، قال: حدثنا الأوزاعي<sup>(٦)</sup>، قال: حدثنا قتادة<sup>(٧)</sup>، عن أنس<sup>(٨)</sup>، عن النبي عليه الصلاة والسلام، قال: "إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً. وَإِنْ أُمِّي سَفَرَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ".

٤- قال عبد القاهر: للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيد كثيرة<sup>(٩)</sup>، وقد رواه عن النبي

(١) هو محدث الشام، ومفتي أهل حمص: الإمام أبو حنيفة إسماعيل بن عياش، العنسي، روى عن شرحبيل بن مسلم وحماد بن زياد الألهاني وخلق من التابعين بالشام والحرمين. قال عنه ابن معين: هو ثقة في التابعين، وتوفي في سنة ١٨١ من بضع وسبعين سنة (المعبر: ١/٢٧٨).

(٢) هو شيخ الريفية وقاضيها، وأول من ولد بها من المسلمين: عبد الرحمن بن زيد بن أنعم، الشيباني، الإبريلي، الزاهد، الرضا، زوي من أبي عبد الرحمن الجليل وطلحة، وروى عن التصور فوطه بكلام خشن لمحتله، وليس بقوي في الحديث، توفي في سنة ١٥٦ (المعبر: ١/٢٢٥).

(٣) هو أبو عبد الرحمن جندب بن يزيد، توفي في عشر المائة.

(٤) عبدالله بن عمرو بن العاص، السهمي، الصحابي الجليل، الصالح، كان رضي الله عنه ديناً، كثير العلم، كبير القدر، وكان يلوم أباه على دخوله في الفتنة بين علي ومعاوية، ولكنه كان يبره ويطيعه للأبوة. وكانت وفاته في سنة ٦٥ على الصحيح (المعبر: ١/٧٢).

(٥) هو محدث الشام: أبو العباس الوليد بن مسلم، زوي عن يحيى القطامي ويزيد بن أبي حريم والأوزاعي وابن جريج وخلق آخرين، وروى عنه الليث بن سعد وبقية بن الوليد، وقد أخرج بإحداث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وسكت تصانيف كثيرة، مدحه عبدالله بن أحمد، و أبو مسهر: كان مدلساً، وتوفي في سنة ١٩٥ وقيل ١٩٤، وقيل ١٩٦ (المعبر: ١/٣١٩).

(٦) هو إمام الشاميين أبو عمر وعبد الرحمن بن عمرو، الأوزاعي، الفقيه، روى عن عطاء والفلس بن غيرة وخلق كثير من التابعين، وكان رأساً في العلم والعمل كثير المناقب، قال أبو مسهر: كان الأوزاعي يحيى الليل صلاة وقرأاً وكعاد. وُلِدَ فِي سَنَةِ ٨٠. وَمَاتَ بِبَيْرُوتَ فِي الْحِمْيَامِ: أَغْلَقَتْ عَلَيْهِ أَمْرَأَتُهُ بَابَ الْحِمْيَامِ وَنَسِيَتْ فَمَاتَ فِي سَنَةِ ١٥٧. (المعبر: ١/٣٢٢، مشاهير علماء الأمصار رقم ١٤٢٥، ووفيات الأعيان رقم ٣٣٤).

(٧) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دحمان، المدوسي، عالم أهل البصرة، قال عنه أحمد: قل أن نجد من يتقدم قتادة، وقال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، وقال هو عن نفسه: ما قلت لمحدث أحد عني، وما سمعت شيئاً إلا زعمه قلبي، ومات في سنة ١١٧، وقيل: في سنة ١١٨ (المعبر: ١/١٤٦).

(٨) هو خادم رسول الله ﷺ: أبو حزة أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، قدم على النبي صلوات الله وسلامه عليه وبعثه عشر سنين، ومات في سنة ٩٣، ويقال في سنة ٩٠، ويقال في سنة ٩١، ويقال: في سنة ٩٢ (المعبر: ١/١٠٧، والبلد والتاريخ: ٥/١١٧).

(٩) أعلم أن العلماء يختلفون في صحة هذا الحديث. فمنهم من يقول: إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلاً لأنه ما من إسناد روى به إلا وفيه ضعف، وكل حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به، ومن هؤلاء أبو محمد بن حزم صاحب

جماعة من الصحابة: كأنس بن مالك، وأبي هريرة<sup>(١)</sup>، وأبي الزناد<sup>(٢)</sup>، وجابر<sup>(٣)</sup>، وأبي سعيد الخدري<sup>(٤)</sup>، وأبي بن كعب<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن العاص<sup>(٦)</sup>، وأبي أمامة<sup>(٧)</sup>، ووائل بن الأسقع<sup>(٨)</sup>، وغيرهم.

- ٥ - وقد روي عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرهما على الضلال في الدنيا والآخرة.
- ٦ - وروي عن النبي ﷺ ذم القدرة وأنهم نجوس هذه الأمة، وروي عنه ذم المزجعة مع القدرة، وروي عنه أيضا ذم المارقين وهم: الخوارج.
- ٧ - وروي عن أعلام الصحابة ذم القدرة، والمزجعة، والخوارج المارقة، وقد ذكرهم علي رضي الله عنه في خطبة المعروفة بالزُّهراء، ويرى فيها من أهل الثُّهْران.
- ٨ - وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة التي [هي من] أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا فروع الفقه مع

كتاب: «الفصل في الملل والنحل»، ومنهم من اكتفى بتمدد طرقه وتمدد الصحابة الذين رويوا هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، ثم أعلم أن الاختلاف المقصود بهذا الحديث في أصول العقيدة، فإن هذا وحده هو الذي يكون سببا في النجاة إن وافق ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. ويكون سببا في الهلاك والنياب والخسران إن خالف ذلك، أما الاختلاف في الجزئ والمصانع وضروب العلوم والفنون فلا يمكن فيه ذلك، بل ربما كان هذا الاختلاف واجبا لأن به قول الأمة وحياتها، وأما الاختلاف في الأحكام العملية الفقهية فليس مراداً أيضاً، لأنه سبب على اجتهدا وبحث مأثور فيها، ثم أعلم أن افتراق الأمة في أصول العقيدة قد حدث فعلا بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وأن الناجي من هؤلاء المخطئين فرقة واحدة هي المستحكة بكل ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، وما عدا هذه الفرقة فهم في ضلال وتسير، وقد وضع رسول الله ﷺ الميزان الصحيح الذي تعرض عليه للمعتقدات ليعين صاحبها من فاسدها، وهو أن لك ما خالف ما كان هو وأصحابه عليه فهو رد على صاحبه غير مقبول منه، وذلك يقتضي ألا تأبه لما تزعمه كل فرقة لنفسها من أنها هي الناجية ومن عدلها مالك، فعا من فرقة حتى الذين أئبوا البشر إلا تتجبع بأنهم على الحق، فأعرض كل ما تسع على كتاب الله تعالى وما صرح من قول رسوله الكريم، فإن وافقها فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالتواجد ولا تخافه أو تحيل عنه.

- (١) سبق قريبا ذكر أنس بن مالك (ص ٧) وأبي هريرة (ص ٥) رضي الله تعالى عنهما.
- (٢) أبو الزناد: هو عمر بن زيد، ويقال: ابن صيداه الأنصاري، الخزرجي، أسلم بعد غزوة بدر، وكان حكم هذه الأمة، ولي قضاء دمشق، وبعثا توفي في سنة ٣٢ (البحر: ٣٣/١).
- (٣) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، السلمي، الأنصاري، حضر العقبة وبيعة الرضوان، وهو آخر أهل العقبة وفلاة، وكان كثير العلم، مات في سنة ٧٨ عن أربع وتسعين سنة (البحر: ٨٩/١).
- (٤) هو سعد بن مالك، الأنصاري، أحد فقهاء الصحابة وأعيانهم، شهد الحندق وغيرها، وشهد بيعة الرضوان، وتوفي في سنة ٧٤ (البحر: ٨٤/١).
- (٥) هو أبو المنذر أبي بن كعب، الأنصاري، سيد الفرار، وقد اختلف في وفاته، قيل: في سنة ١٩، وقيل: في سنة ٢٢ (البحر: ٢٦ و ٢٣/١).
- (٦) سبق قريبا ذكر عبد الله بن عمر بن العاص (ص ٦).
- (٧) أبو أمامة: هو صدق - بضم ففتح، على صورة المصغر - بن عجلان، الباهلي، نزىل حصص، توفي في سنة ٨٦، وقال عن نفسه: كنت يوم حجة الوداع ابن ثلاثين سنة، فيكون حين توفي ابن مائة سنة وست سنين (البحر: ١٠١/١).
- (٨) هو وائل بن الأسقع، البجلي، أحد أصحاب الصفة، وكان فارساً شجاعاً، شهد غزوة تبوك وأبلى فيها، ومات في سنة ٨٥، ويقال: في سنة ٨٦ عن ثمان وتسعين سنة (البحر: ٩٩/١).

اتفاقهم على أصول الدين؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على<sup>(١)</sup> قولين:

أحدهما: قول من يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه، ويزقُّ الفقه كلها عندهم مُعيّيون. والثاني: قول من يرى في كل فرع تصويب واحد من المختلفين فيه، وتُعطىة الباقي، من غير تضليل منه للمخطئ فيه.

٩ - وإنما فضل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب: المَدَل والتوحيد، أو في الوَعْد الوعيد، أو في بَابِ القدر والاستطاعة، أو في تقدير الخير والشر، أو في باب الهداية والضلالة، أو في باب الإرادة والمشيئة، أو في باب الرؤية والإدراك، أو في باب صفات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه، أو في باب من أبواب التعديل والتجوير، أو في باب من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السُنَّة والجماعة من فرقي الرأي والحديث على أصل واحد خالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدرة، والخوارج، والروافض، والنُحارية، والجُهمية، والمجنّسة، والمشبّهة ومن جرّى [مجرهم] من فرق الضلال، فإن المختلفين في العدل والتوحيد والقدر والاستطاعة وفي الرؤية والصفات والتعديل والتجوير وفي شروط النبوة والإمامة يكثر بعضهم بعضاً.

فصنح تأويل الحديث المروي في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع.

وسنذكر الفرق التي رجع إليهم تأويل الخير المروي في افتراق الأمة في الباب الذي يلي ما نحن فيه، إن شاء الله عز وجل.

(١) أنت تعلم علم اليقين أن أئمة هذه الأمة قد اختلفوا في الأحكام الفقهية التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع، بعد أن بذل كل واحد منهم غاية واسعة في البحث والتفتيش، وفهم والاستنباط، وتعلم أن الإجماع على أنه يجوز للمقلد الذي ليس في قدرته أن يوازن بين الأدلة أن يأخذ برأي واحد أي واحد من موالاة الأئمة، وأعلم أن الاختلاف الذي ذكره المؤلف هنا مبني على اختلاف آخر، حاصلة أن الحق الذي يريد كل إمام أن يصل إليه يبحث: هل هو ما عده الله ورسوله من الحكم ف بكل فرع اختلفوا فيه، أم هو ما يؤدي إليه اجتهاد المجتهد منهم بعد ألا يدسر جهداً في الوصول إليه؟. فعقب قوم من الأصوليين إلى الأول ومنهم بعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض المالكيين والحنابلة، وذهب قوم إلى الثاني، فأما الذين ذهبوا إلى الأول فقد قالوا: إن الحق الذي عده الله تعالى ورسوله واحد، غير أنا لا نستطيع معرفته بنفسه، لكننا نجزم أنه واحد بما ذهب إليه الأئمة غير معين. ولهذا لا نستطيع أن نحكم على أحد هذه الآراء بأنه الحق وهل ما عده بالخطأ، لاحتمال كل رأي منها أنه مراد الله ورسوله في هذا الفرع، وأما الذين ذهبوا إلى الثاني فمتدعم أن كل واحد من الآراء المختلفة - بعد بذل غاية الجهد - في كل فرع من الفروع حق. ومن هنا تعلم أن الاختلاف في هذه المسألة اختلاف لفظي لا يترتب عليه ترك رأي معين منها والأخذ برأي معين.

## الباب الثاني من ابواب هذا الكتاب

**في كيفية افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة، وفي ضمنه  
بيان الفرق  
الذين يجمعهم اسم ملة الإسلام في الجملة**

ويقع في هذا الباب فصلان:

أحدهما: في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام في الجملة.  
والفصل الثاني: في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين.  
وسنذكر في كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله عز وجل.

## الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة قبل التفصيل .

١٠ - اختلف المستيون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام .

فزعم أبو القاسم الكعبي<sup>(١)</sup> في مقالاته أن قول القائل «أمة الإسلام» تقع على كل مُبَرِّز بنو محمد ﷺ، وأن كل ما جاء به حق، كانتأ قوله بعد ذلك ما كان .

وزعم قوم أن «أمة الإسلام» كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة .

وزعمت الكراميّة مجسّمة خراسان أن «أمة الإسلام» جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظاً: وقالوا: كل من قال: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» فهو مؤمن حقاً، وهو من أهل ملة الإسلام، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر فيه والزندقة، ولهذا زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين حقاً، وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين .

١١ - وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام يتنقض بقول العيسوية من يهود

أصبهان، فإنهم يَمُزُّون بنوّة نبيّنا محمد ﷺ، ويأن كل ما جاء به حق، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العرب لا إلى بني إسرائيل، وقالوا أيضاً: محمد رسول الله، وما هم معدودين في فرق الإسلام، وقوم من موشكانية اليهود حَكَمُوا عن زعيمهم المعروف بموشكان أنه قال: إن محمداً رسول الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا وأنه قال: إن القرآن حق، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية، وقد أقرّوا بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأقرّوا بأن دينه حق. وما هم مع ذلك من أمة الإسلام؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تلزمهم .

١٢ - وأما قول من قال إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل من يرى وجوب الصلاة إلى

الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضي بعض فقهاء الحجاز هذا القول، وأنكره أصحاب الرأي؛ لما رُوِيَ عن أبي حنيفة أنه صَحَّحَ إيمانَ من أقرّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك في موضعها، وأصحاب الحديث لا يصححون إيماناً من شك في موضع الكعبة، كما لا

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود، البلخي، الكعبي، شيخ من شيوخ المعتزلة، كان ولماً لطائفة منهم سقوما «الكعبي» نسبة إليه، وسبّكها المؤلف فيما بعد، وقد توفي في سنة ٣١٩ (الهير) ١٧٦/٢ - شذرات الذهب: ٢٨١/٢ وابن خلكان رقم ٣٠٦.



يصححون إيمان من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة.

١٣ - والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرّين بحدوث العالم، وتوحيد صانعه وقدمه، وصفاته، وعذله، وحكمته، ونفي التشبيه عنه، ونبوة محمد ﷺ، ورسالته إلى الكافة، وتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة، وأن الكعبة هي القبلة التي تحب الصلاة إليها، فكل من أقرّ بذلك كلّ ولم يشبهه بدعة تؤذي إلى الكفر فهو السني الموحّد.

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء يُنظر.

الباطنية، أو البيانية، أو المُغيرة، أو الحُطائية الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة، أو كان على مذاهب الحلول، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ، أو على مذهب اليمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، أو على مذهب البيزيدية من الإباضية في قولها بأن شريعة الإسلام تُنسخ في آخر الزمان، أو أباح ما نص القرآن على تحريمه، أو حرّم ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل؛ فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له.

وإن كانت بدعته من جنس بدع التجارية، أو الجهمية، أو الضّرارية، أو المجسّمة فهو من الأمة في بعض الأحكام، وهو جواز دفته في مقابر المسلمين، وفي أن لا يُمنع حطّه من الفبي والغنمة إن غزا مع المسلمين، وفي أن لا يُمنع من الصلاة في المساجد، وليس من الأمة في أحكام سواها، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه، ولا تحل ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سنية، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منه إذا كانت على اعتقادهم. وقد قال عليّ بن أبي طالب ﷺ للخوارج: «علينا ثلاث: لا تَبْذُوكُم بقتال، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم من الفبي ما دامت أيديكم مع أيدينا، والله أعلم».

## الفصل الثاني من هذا الباب

في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين<sup>(١)</sup>:

١٤ - كان المسلمون - عند وفاة رسول الله ﷺ - على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه، غير من أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً.

١٥ - وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي ﷺ، فزعم قوم منهم أنه لم يموت، وإنما أراد الله تعالى رفعه إليه كما رفع عيسى ابن مريم إليه، وزال هذا الخلاف، وأقر الجميع بموته حين تلا عليهم أبو بكر الصديق ﷺ قول الله لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّكَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَيَنبُؤُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال لهم: مَنْ كَانَ يُعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنِ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يُعْبُدُ رَبَّ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ.

١٦ - ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دفن النبي عليه الصلاة والسلام، فأراد أهل مكة رده إلى مكة، لأنها مَوْلده ونُبُغته وقبلته، وموضع نَشْئه، وبها قبر جده إسماعيل عليه السلام، وأراد أهل المدينة دفنه بها؛ لأنها دار هجرته، ودار أنصاره، وقال آخرون بنقله إلى أرض القدس ودفنه ببيت المقدس عند قبر جده إبراهيم الخليل عليه السلام، وزال هذا الخلاف بأن روى لهم أبو بكر الصديق عن النبي ﷺ: «أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يُقْبَضُونَ». فدفنوه في حُجْرته بالمدينة.

١٧ - ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عُبَّادة الخزرجي<sup>(٣)</sup> وقالت قريش: إن الإمامة لا تكون إلا في قريش، ثم أذعنت الأنصار لقريش لما روى لهم قول النبي ﷺ: «الْإِمَامَةُ مِنْ قُرَيْشٍ». وهذا الخلاف باقٍ إلى اليوم، لأن ضراباً أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة في غير قريش.

١٨ - ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن فُتُك<sup>(٤)</sup>، وفي توريث التركات عن الأنبياء عليهم الصلاة

(١) انظر «مفاتيح الإسلاميين» ٣٤ وما بعدها بتحقيقنا فقد فصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل، ثم أنظر «التبصير الإفرنجي» ١٢ وما بعدها، و«البلد والتاريخ» للمطهر القنسي: ١٢١/٥ وما بعدها طبع طبع «والملل والنحل» للشهرستاني: ٢١/١ وما بعدها طبع الحلبي سنة ١٩٦١، وشرح الوقوف ٦١٩ بولاق.

(٢) سورة الزمر: الآية ٣٠.

(٣) هو أبو ثابت، وأبو قيس، وأبو الحباب، سعد بن عباد بن دليم، الأنصاري، وشهد بدمراً وكانت معه راية الأنصار، وكان مشهوراً بالكرم هو وأبوه وجده، وكانت جفته تدور مع النبي ﷺ في بيوت أزواجه، وكان يضيء أهل الصفة كل ليلة، توفي ببحر من أرض الشام في سنة ١٥، ويقال: في سنة ١٦ (العمري: ١٩١/١ - والإصابة: ٨٠/٣ - ومناهير علمه الأنصار لابن حبان رقم ٢٠ - والبدع والتواريخ: ١١٥/٥).

(٤) فُتُك - بفتح الفاء والدال جميعاً - قرية بخير - وقيل: بتاحية الحجاز فيها عين وتغل، ألاحا الله على نبيه ﷺ، فكانت

والسلام، ثم نفذ في ذلك قضاء أبي بكر رضي الله عنه بروايته عن النبي عليه الصلاة والسلام: "إن الأنبياء لا يورثون".

١٩ - ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وجوب الزكاة، ثم اتفقوا على رأي أبي بكر الصديق رضي الله عنه في وجوب قتالهم.

٢٠ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طليحة<sup>(١)</sup> حين تنابا وارتد حتى انهمز إلى الشام، ثم رجع في أيام عمر إلى الإسلام، وشهد مع سعد بن أبي وقاص<sup>(٢)</sup> حرب القادسية، وشهد بعد ذلك حرب نهاوند وقتل بها شهيداً.

٢١ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مسلمة<sup>(٣)</sup> الكذاب إلى أن كفى الله تعالى أمره وأثر سخاخ التنية<sup>(٤)</sup>، وأمر الأسود بن زيد الغنسي<sup>(٥)</sup>.

٢٢ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم.

٢٣ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم، وفتح الله لهم الفتوح، وهم - في أثناء ذلك كله - على كلمة واحدة: في أبواب العُدل والتوحيد، والوَعْد والوَعيد، وفي سائر أصول الدين. وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه كميراث الجد مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب، وكمسائل العول والخلالة<sup>(٦)</sup>، والرّد، وتقصيب الأخوات من الأب

في يده حياته، فلما انتقل إلى الرقيق الأمل قال علي: إن النبي ﷺ كان قد جعلها في حياته لقاطعة وهي الله عنها وولدها، وأبي العباس بن عبدالمطلب ذلك، ونفى أبو بكر بأنها لا تورث، ولما مات أبو بكر سلمها عمر للعباس وعلياً يليانها ولا يملكانها.

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدي، كان صحابياً فاروق، وفي عهد عمر رضي الله عنه رجع إلى الإسلام فقبل عمر رجوعه، وحسن إسلامه، وكان بعد بآلث فارس، واشتهد يوم وقعة نهاوند في سنة ٢١ (الحر: ٢٦/١ - والبد: والتاريخ: ٥/١٥٧).

هذا هو الصواب في شأن طليحة، وقد نقل ابن حجر أن الشافعي ذكر في كتاب «الأم» أن عمر قتل طليحة واستظهر بأنه تصحيح صوابه «قبله» بالياء لا بالفتحة (الإصابة رقم ٤٢٨٣).

(٢) هو أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف، الزهري، الصحابي الجليل، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد المشركين المبشرين بالجنة، توفي في سنة ٥٥ في قصره بالعقيق، ويحل على الاعتناق إلى المدينة (الحر: ٦٠/١ - ومشاهير العلماء رقم ١٠).

(٣) هو أبو ثمامة مسلمة بن بكر بن حبيب - كان قد ادعى النبوة في عهد رسول الله ﷺ، لسوء النبي «كذاب البهامة» ولما انتقل رسول الله ﷺ إلى الرقيق الأمل استحل أمر مسلمة، وارتدت العرب، صار المسلمون لحربه وعليهم سيف الله خالد بن الوليد، وفي موقعة البهامة في ربيع الأول من سنة اثني عشرة أذهبت روح مسلمة (أنظر: البدء والتاريخ: ١٦٠/٥).

(٤) هي أم صادر سجاح بنت الحارث بن سويد، كانت قد ادعت النبوة، ثم التقت بكذاب البهامة مسلمة، فتزوجته. ويقال: إنها أسلمت بعد مقتل الكذاب (البد: والتاريخ: ١٦٤/٥).

(٥) اسمه عبيدة بن كعب، وكان قد ادعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ في ذي الحجة من سنة ١٠، فلقبه النبي «كذاب صنعاء» ودانت له سواحل اليمن، وقُتل في سنة ١٢ قتل رجل من الصحابة اسمه فيروز الديلمي (الحر: ١٢/١ و٣٩ و٥٩ - والبد: والتاريخ: ١٥٣/٥).

(٦) هذه المسائل كلها مشهورة معروفة في كتب الفقه، وفي كتب الميراث أيضاً.

- والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن، وكاختلافهم في تجزء الولاء، وفي مسألة الحرام ونحوها مما لم يورث اختلافهم فيه تضليلاً ولا تضييقاً. وكانوا على هذه الجملة في إيسام أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما، وست سنين من خلافة عثمان رضي الله عنه. ٢٤ - ثم اختلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لأشياء تقوموا منه حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله. ٢٥ - ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا. ٢٦ - ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن علي وأصحاب الجمل، وفي شأن معاوية<sup>(١)</sup> وأهل صفين<sup>(٢)</sup>، وفي حكم الحكمين أبي موسى الأشعري<sup>(٣)</sup>، وعمر بن العاص<sup>(٤)</sup> اختلافاً باقياً إلى اليوم. ٢٧ - ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلافاً القدرية في القدر والاستطاعة من مقبذ الجهنمي<sup>(٥)</sup>، وغيلان الدمشقي<sup>(٦)</sup>، وأبي محمد بن درهم<sup>(٧)</sup> وتبراً منهم المتأخرون من الصحابة

- (١) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أبيه بن عبد شمس بن عبد مناف، ولسم أبي سفيان صخر بن حرب - أسلم عام الفتح مع أبيه - وكتب لرسول الله، وولى الشام لمصر. وفيها إلى أن مات بعش يوم الخميس منتصف رجب من سنة ستين من ثمان وسبعين سنة (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦ والعبر: ٦٨/١).  
(٢) صفين - بوذن سكين - موضع بقرق الرقة في شمالي سورية على شاطئ الفرات، كانت به الحرب التي ثارت عجاجتها بين علي ومعاوية، وقد ألفت في هذه الحرب مؤلفات خاصة منها فوائده صفين لتصر من مزاحم المقري المتوفى في سنة ٢١٢.  
(٢) أبو موسى: عبدالله بن قيس، الأشعري، الأموي، المقرئ، صحابي جليل استعمله النبي ﷺ على عدن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، ولحقته على يده عدة أمصار، وتوفي في شهر ذي الحجة من سنة ٤٤ (العبر: ٥٢/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ٢١٦).  
(٤) هو أبو عبدالله - وقال: أبو محمد - عمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيد بن سهم، السهمي، صحابي جليل، أسلم في هجرة الحديبية، وهاجر، وولى إمرة جيش ذات السلاسل، وكان من دهانة قريش وأجلامها وفوي الحزم والرأي، ولأه عمر رضي الله عنه مصر، ثم وليها في عهد معاوية، وما زال يسكنها حتى مات بها ليلة عبد الغفر من سنة ٤٣ (العبر: ٥١/١) وذكر ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦) أن وفاته في سنة ٦١ وما أراه يصح.  
(٥) هو معبد بن خالد، الجهنمي، البصري، أول من تكلم في القدر، قال أبو حاتم: «قدم المدينة فأفسد فيها ناساً» ثم قال اللارطقي: «حدثه صالح وعفيع ردي». وقال محمد بن شبيب عن الأوزاعي: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له موسي» كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر، أخذ عنه معبد الجهنمي وأخذ غلبان من معبد، وقد اختلفوا في موته، قيل: حليه عبد الملك بن مروان، وقيل: خرج مع ابن الأشعث فأخذته الحجة فقتله بغيره بأنواع من العذاب، ثم قتله، وأزخروا موته في سنة ٨٠، ويقال: بعدها (العبر: ٩٢/١)، تجلبب التهنيب: ١٠/٢٢٥).  
(٦) هو أبو مروان: غيلان بن مسلم، أخذ القول في القدر عن معبد بن خالد كما سمعت في عبارة الأوزاعي، وفي عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز جاء به واستأب، ثم قتله هشام بن عبد الملك بن مروان، وانظر «الملل والنحل» للشهرستاني: ٣٠/١ طبع الحلبي، ولسان الميزان: ٤٢٤/٤ والمعارف ٦٢٥ الفار.
- (٧) الجند بن درهم: كان يؤيد مروان بن محمد آخر من ولي الخلافة من بني مروان، وإليه ينسب ليقال «مروان الجندي» ويقال: إنه أول من تكلم في خلق القرآن، ويقال: أخذه خالد بن عبدالله القسري فقتله يوم عيد الأضحية، ولم تنف على السنة التي كان فيها ذلك.

كعب الله بن عمر<sup>(١)</sup>، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس<sup>(٢)</sup>، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى<sup>(٣)</sup>، وعقبة بن عامر الجهني<sup>(٤)</sup> وأقرانهم. وأوصوا أخلاقهم بأن لا يسلّموا على القدرية، ولا يضلّوا على جنازتهم، ولا يحدّوا مرّضاهم.

٢٨ - ثم اختلفت الحوارج بعد ذلك فيما بينها، فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرهما.

٢٩ - ثم حدث في أيام الحسن البصري<sup>(٥)</sup> خلاف واصل بن عطاء<sup>(٦)</sup> الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضمّ إليه عمرو بن عبيد بن<sup>(٧)</sup> باب في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه، فاعتزلا إلى سارية من سوارى مسجد البصرة، فقبل لهما ولأبائهما «معتزلة» لا اعتراضهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر.

٣٠ - وأما الروافض فإن السبّية منهم أظهرها بدعتهم في زمان علي<sup>(٨)</sup>، فقال بعضهم لعلي:

(١) هو أبو عبد الرحمن: عباد بن عمر بن الخطاب، ذلك قبل مبعث الرسول ﷺ بسنة، ولم يشهد بدرأ، وعرض على الرسول ﷺ يوم أُخِذ فلم يجزه، ثم عرض عليه يوم الحندق فأجازه، وكان من صالحى الصحابة وزهادهم، وكان من أكثر الناس تبعاً لأئمة الرسول ﷺ، اعتزل الفتن وقعد في بيته لا يخرج منه إلا حاجاً أو معصراً أو غزياً، وبقي على هذا إلى أن أمركه الوفاء بكفة وهو حاج في سنة ثلاث وسبعين (مشاهير علماء الأمصار رقم ٥٥) وقال النحوي: توفي في أول سنة ٧٤ (العمري: ٧٤/١).

(٢) هو أبو العباس: عباد بن العباس بن عبدالمطلب الفقيه الحبر البحرى من هذه الأمة، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بأربع سنين، وما بالخطاب في سنة ٦٨ ويقال: في سنة ٧٠ وصل عليه محمد بن الحنفية (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٧، العمري: ٧٦/١).

(٣) هو أبو إبراهيم: عباد بن أبي أوفى، الأسلمي، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد، صحابي ابن صحابي، وهو آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بالكوفة. مات في سنة ٨٧، ويقال في سنة ٨٥ (العمري: ١٠١/١ - مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٠).

(٤) هو أبو أسيد، ويقال: أبو أسد، ويقال: أبو عامر - حنيفة بن عامر بن عيسى، الجهني، صحابي جليل، ولي مصر لمعاوية، ثم عزله وولاه غزو البحر، وكان مقرناً فصيحاً، مفزهاً ظهياً، مات في سنة ٥٨ (العمري: ٦٢/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٨ - وأسد الغابة: ٤١٧/٣ - وحنيف التذهيب: ٢٤٢/٧).

(٥) هو أبو سعيد: الحسن بن يسار، البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري وأمه مولاة أم سلمة، إمام أهل البصرة، وحبر زمانه، ولد لستين بيتاً من خلافة عمر بن الخطاب، وسع خطبة عثمان، وشهد يوم بدر. قال عنه ابن سعد: «كان جامعاً، عالماً، زاهداً، قتيهاً، حجة، مملوئاً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جليلاً، وسيماً». وتوفي في سنة ١١٠ قبل وفاة ابن سيرين بمائة يوم: (العمري: ١٣٦/١ - حنيف التذهيب: ٢٦٣/٢ - مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤٢ - والمعارف لابن قتيبة: ٤٤٠، الدرر ومروج الذهب: ٢١٤/٣).

(٦) هو واصل بن عطاء، البصري، التكلمي، ولد بالمنية في سنة ثمانين، ومات في سنة ١٣١ قال عنه المسعودي: «هو قديم المعتزلة وشيخها، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين» كان يجلس في سوق الغزالين، فلقب لذلك بالغزال (البيان: ٢١٤/٦، والبداهة والتاريخ: ١٤٢/٥).

(٧) هو أبو عثمان: عمرو بن عبيد بن باب، البصري، الزاهد، المعتزلي، القذري، قال ابن قتيبة: «كان يرى رأي القدر، ويدهو إليه، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا بالمعتزلة» اهـ. وقال الذهبي: «صاحب الحسن، ثم خلفه واعتزل حلفته، فلحق قليل: المعتزلي» اهـ، ومات عمرو في طريق مكة سنة ١٤٢، وقفن بمران على لبنتين من مكة، وصل عليه سليمان بن علي، ورواه أبو جعفر المنصور (العمري: ١٩٣/١، والمعارف: ٤٨٣، وتاريخ بغداد رقم ٦٦٥٢، ومروج الذهب: ٣١٣/٣، ٣١٤ بتحقيقنا).

أنت الإله. فأحرق عليّ قوماً منهم، ونفى ابن سبأ<sup>(١)</sup> إلى ساباط المدائن، وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم عليّاً إلهاً.

٣١ - ثم افرقت الرافضة - بعد زمان علي عليه - أربعة أصناف؛ زُيدية، وإمامية، وكِشانية<sup>(٢)</sup>، وغلاة، وافرقت الزيدية فرقاً، والإمامية فرقاً، والغلاة فرقاً. كلُّ فرقة منها تكفر سائرهما. وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية<sup>(٣)</sup> فمعدودون في فرق الأمة.

٣٢ - وافرقت التجارية بناحية الري بعد الزعفراني فرقاً يكفر بعضها بعضاً.

٣٣ - وظهر خلاف الكُبرى من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد، وخلاف الضُرابية من ضرار بن عمرو، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان، وكان ظهور جهم، وبكر، وضرار في أيام ظهور واصل ابن عطاء في ضلّاته.

٣٤ - وظهرت دعوة<sup>(٤)</sup> الباطنية في أيام المأمون من خُمدان قريبط<sup>(٥)</sup>، ومن عبد الله بن ميمون القُدّاح، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام، بل هي من فرق المجوس على ما نبّهه بعد هذا، وظهر محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر<sup>(٦)</sup> بخراسان خلاف الكرامية المجسّمة.

٣٥ - فأما الزُيدية من الرافضة فمعظمها ثلاث فرق، وهي: الجارودية، والسليمانية - وقد يُقال الجبرية أيضاً - والبُترية، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين

(١) ستحدث عن عبدالله بن سبأ هذا، وعمن يذكر بعده في هذا الفصل حين ينهي القول بالوفاء إلى تفصيل مقالاتهم في الباب الرابع من الكتاب.

(٢) جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة، مع أن الزيدية أتباع زيد بن علي الباقرين على أتباعه (انظر مقالات الإسلاميين: ١٢٩/١، وكذلك مروج الذهب: ٢٠٠/٣) والرافضة: الذين كانوا معه ثم تركوه؛ لأنهم طلبوا إليه أن يتزأ من الشيخين، فقال: لقد كنا وزيزي جدي فلا أتزأ منهما، فرفضوه، ونفروا عنه. والزيدية: من الشيعة، وقد يُطلق بعض الناس اسم الرافضي على كل من يتولى أهل البيت، وعلى هذا جاء قول الذي يقول:

إن كان رافضياً حبّ آي محمد  
فلْيَشْهَدْ القتلان أني رافضيّ

وعلى هذا الوجه يصح كلام المؤلف، وانظر كلمة عن الكشيّانية خاصة في مروج الذهب: ٨٧/٣.

(٣) أنظر كلمة عن الإمامة واختلاف أهل التحل فيمن يستحقها. في مروج الذهب للمسعودي: ٢٣٦/٣ بتحقيقنا، وراي الرواندية في هذه المسألة فيه: ٢٥٢/٣ - ٢٥٤ وما حكاه عن الجاحظ من تأليف كتاب يلود به وأيم وإن كان على غير ملابهم، ثم انظره: ١٩٩/٤.

(٤) أنظر عن الحرقية والباطنية كلمة في مروج الذهب: ٣٠٥/٣ - ٥٦/٤، ٥٦.

(٥) أنظر مبدأ ظهور القرامطة في مروج الذهب: ٢٨٠/٤. والكامل لابن الأثير ابتداء من حوادث سنة ٢٧٨، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٠٩/١ بتحقيقنا، وحيط قرطط بكسر القاف والميم وسكون الراء بينهما في ٤٥٩/٣.

وستحدث عن هذا وترجم لهذه الأعلام فيما بعد إن شاء الله.

(٦) هو الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين، الخزاعي، نائب بغداد كان جواداً، عدهاً، عالمياً، قوي المشاركة، جيد الشعر، مرضى بالحوادث، ومات به في سنة ٢٥٣ (العيبر: ٥/٢، شفرات الذهب: ١٦٨/٢) وجده طاهر هو الذي تولى حرب الأمين العباسي نائياً عن المأمون، وأخباره طويلة جداً (مروج الذهب: ٣٩٨/٣ - ٤٢٤) وستحدث عن هذه الفرق ومن تُنسب إليه فيما بعد، عندما يتحدث المؤلف عنهم على وجه التفصيل.

ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، في أيام خروجه، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك<sup>(١)</sup>.

٣٦ - والكِيسانية منهم فرقٌ كثيرة يرجع محضُها إلى فرقتين: إحداهما تزعم أن محمد بن الحنفية حيٌّ لم يمُت، وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهديُّ المنتظر، والفرقة الثانية منهم يُقرّون بإمامته في وقته، ويموته، ويتولون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه.

٣٧ - وأما الإمامية المُفارقة للزيدية والكِيسانية والثَلَاة فإنها خمس عشرة فرقة، وهي: المحمدية، والباقرية، والناووسية، والشمُطية، والعمارية، والإسماعيلية، والباركية، والموسوية، والقطعية، والاثنا عشرية، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية من أتباع زُرارة بن أعين، واليونسية من أتباع يونس القمي، والشيطنانية من أتباع شَيْطان الطاق، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في عليٍّ وفي سائر الصحابة رضي الله عنهم.

٣٨ - فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض، منها ثلاث: زيدية، وفرقتان من الكِيسانية، وخمس عشرة فرقة من الإمامية.

٣٩ - فأما غُلاتهم الذين قالوا بآلهية الأئمة، وأباحوا محرّمات الشريعة، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة - كالبايانية، والمُنفرية، والجناحية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية، ومن جرى مجراهم - فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا متسبين إليه، ومنذكرها في باب مفرد بعد هذا الباب.

٤٠ - وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزارقة، ثم الثُجذات، ثم الصُفُرية، ثم المُجاردة.

وقد اُتفرقت المُجاردة فيما بينها فرقاً كثيرة، منها: الحازمية، والشيعية، والمعلومية، والمجهولية، والمعبدية، والرشيديّة، والمكرمية، والحزمية، والإبراهيمية، والواقفة.

واُتفرقت الإباضية منها فرقاً: حفصية، وحارثية، ويزيدية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بها.

واليزيدية منهم: أتباعُ يزيد بن أبي أنيسة، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة

(١) هو أبو الوليد، الحليفة، الأموي: هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، بقي في الخلافة عشرين سنة إلا أشهراً، وكانت داره عند الحواريين في دمشق، وعمل أرضها بُيُوت مدرسة السلطان نور الدين، وكان هشام ذا رأي وحزم وعلم، وكان أبيه، جبلاً، أحول، ينحسب بالسواد، ومات في شهر ربيع الآخر من سنة ١٢٥ (العبر: ١٦٠/١، مروج الذهب: ٢١٦/٣ وما بعدها، والمُلفوف رقم ٣٦٥ الدار).

الإسلام تَنَسَّخُ في آخر الزمان بني نُبَيْت من العجم.  
وكذلك في جملة التجاردة فرقة يقال لها «الميمونية» ليست من فِرَق الإسلام، لأنها أباحت  
نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوس. وسنذكر الزيدية والميمونية في جملة  
الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فِرَقهم.

٤١ - وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد ائترقت عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرهما، وهذه  
أسماء فِرَقها: الرافضية، والعمروية، والهدلية، والنظامية، والردارية، والمعمرية،  
والشامية، والجاحظية، والخابطية، والحماوية، والخياطية، والشحامية، وأصحاب صالح  
قبة، والمريسية، والكفعية، والجبائية، والنهشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي، فهي  
إثنتان وعشرون فرقة، إثنان منها ليستا من فِرَق الإسلام، وهما: الخابطية، والحماوية،  
وسنذكرهما في الفِرَق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.

٤٢ - وأما المُرَجَّة فتلاثة أصناف:

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذاهب القدرية، فهم معدودون في  
القدرية والمُرَجَّة، كابي شير للرجيء، ومحمد بن شبيب البصري، والخالدي.  
وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، ومالوا إلى قول جهم في الأعمال والأكساب،  
فهم من جملة الجهمية والمرجئة.

وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قدر، وهم خمس فرق: يونسية، وغسانية،  
وثوبانية، وتومنية، ومريسية.

٤٣ - وأما النجارية فإنها اليوم بالري أكثر من عشر فرق، ومرجعها في الأصل إلى ثلاث فرق:  
برغوئية، وزعفرانية، ومستدركة.

٤٤ - وأما البكرية والضراية فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير، والجهمية أيضاً  
فرقة واحدة.

٤٥ - والكرامية بخزاسان ثلاث فرق: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية، لكن هذه الفِرَق الثلاث  
منها لا يَكْفُر بعضها بعضاً، فمعدنها كلها فرقة واحدة.

٤٦ - فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على إثنتين وسبعين فرقة، منها عشرون روافض،  
وعشرون خَوَارج، وعشرون قدرية، وعشرون مُرَجَّة، وثلاث نجارية، وبكرية  
وضراية، وجهمية، وكرامية، فهذه إثنان وسبعون فرقة<sup>(١)</sup>.

(١) إذا عدت هذا الإجمال الذي ذكره المؤلف هل ظاهره كانت الفِرَق الثنتين وتبعين فرقة: أربعة أصناف كل صنف منها  
عشرون فرقة، فذلك ثمانون فرقة، وأربعة أصناف، كل صنف منها ثلاث فِرَق فذلك اثنا عشرة فرقة، فإجمال  
المؤلف يرى صفين من ذوي العشرين صنفًا واحدًا له إسمان كالقدرية والمرجئة، وعلى هذا يصح الحساب.



٤٧ - فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة<sup>(١)</sup> من فريقَي الرأي والحديث دون من يشتري لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين، وفُرَاؤُهُمْ، ومُحَدِّثُهُمْ، ومتكلمو أهل الحديث منهم، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعَدْلُهُ، وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة، وفي أحكام الفقه، وفي سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تفصيل ولا تضييق، وهم الفرقة الناجية، وبجمعها الإقْرَارُ بتوحيد الصانع وقَدَمُهُ، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تمثيل، مع الإقرار بكتب الله ورسوله، وبتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن، وتحريم ما حرّمه القرآن، مع قبول ما صحّ من سنة رسول الله ﷺ، واعتقاد الحشر والنشر، وسؤال الملكين في القبر، والإقرار بالخوض والميزان.

فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يخلط إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الأهواء فهو من جلة الفرقة الناجية: إن ختم الله له بها، ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوائها الأعظم من أصحاب مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأبي

(١) قد فصل أبو الحسن الأشعري مقالة الفرقة الناجية - وهم أهل السنة والجماعة - في كتابه «مقالات الإسلاميين» (٣٢٠ - ٣٢٥) وعنه صدر المؤلف وغيره من الذين كتبوا في المقالات، فارجع إليه إن شئت تزداد بياناً وتحققاً إن شاء الله.

(٢) هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله: الأصمعي، من سادة أتباع التابعين، ومن جلة الفقهاء والصالحين، ومن كثرت عنه به بالسنن وجمعه لها وذهبه من حريمها وقسمه لمن خلفها أوزام الانجراف عنها، قللاً هذه السنة الشريفة دون الاعتماد على المقاييس والتماثيل، وهو صاحب «الموطأ» المشهور المتداول إلى هذا اليوم، وُلِدَ في سنة ٩٣، ويُقال: في سنة ٩٤، ومات في سنة ١٧٩ في بكرة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول، والأصمعي: نسبة إلى ذي أصم وهو بطن من خيبر، وعنه يقول الإمام الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم (المعبر: ٢٧٧/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ١١١٠ - تهذيب التهذيب: ٥/١٠).

(٣) هو عالم فريش، فقيه عصره: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، الشافعي، الملقب: الذي لم تر عنه مثل نفسه ولم تر عين من رآه مثله، ناصر الحديث، وُلِدَ ببغزة ونقل إلى مكة وله ستان، أخذ العلم من مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما، وكان - مع تبحره وسعة عقله - بعيد الرمي، حادقاً فيه يُصيب نسمة من كل عشرة، وعنه يقول الزرق: ما رأيت أحسن وجهاً من الشافعي، ويقول أبو ثور: ما رأيت مثل الشافعي، ولا رأي هو مثل نفسه، توفي في مصر سنة ٢٠٤ (المعبر: ٣١٣/١ - تهذيب التهذيب: ٢٥/٩ - النجيد الأحد: ٦٣/١ بتحقيقنا - وفیات الاعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا والوالي بالوفيات: ١٧١/٢ - وشذرات الذهب: ٩/٢).

حنيفة<sup>(١)</sup>، والأوزاعي<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، وأهل الظاهر<sup>(٤)</sup>.

فهذا بيان ما ردنا بيانه في هذا الباب، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيل مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل.

- (١) هو فقيه أهل العراق، العابد، الورع، السخي: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الكوفي، وُلد في سنة ثمانين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وتلقاه على حاد بن أبي سليمان، وكان من المبرزين المتفوقين في الذكاء، وكان لا يقبل جوائز الدولة، بل كان يتفق ويؤلف من كسبه، وكان له دار كبيرة للعمل الخبز وعنده صناع وأجراء، قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أودع ولا أحفل من أبي حنيفة، ونوفى في رجب من سنة ١٥٠ (المعبر: ٢١٤/١) - وفات الأعيان رقم ٧٣٦ بتسقيفا - تلويح بفساد: ٣٢٣/١٣.
- (٢) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي، في ص ٧ فليرجع إليها هناك إن شئت.
- (٢) هو الإمام العالم: أبو عبيد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب، الثوري - نسبة إلى ثور، وهو بطن من نجيم - الكوفي، الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، وُلد في سنة خمس وتسعين، وذوي من عمرو بن مرة وسماك بن حرب، قال عنه أحد بن حنبل: «لا يتقدم سفيان في قلبي أحد»، وقال يحيى بن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال يحيى القطان: ما رأيت أحد أحفظ من الثوري، وقال سفيان من نفسه: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني، ومات بالبصرة غتضاً عند حيدر بن مهيدي وفي داره، في شعبان من سنة ١٦١ (المعبر: ٢٢٥/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢).
- (٤) هم أتباع داود بن علي بن خلف، الأصبهاني، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ - وفي المعبر: ٤٥/٢، وفي شذرات الذهب: ١٥٨/٢، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة.

حنيفة<sup>(١)</sup>، والأوزاعي<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، وأهل الظاهر<sup>(٤)</sup>.  
فهذا بيان ما وردنا يائه في هذا الباب، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيل مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل.

- (١) هو فقه أهل العراق، الملقب، الورع، السخي: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الكوفي، وُلد في سنة ثمانين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وتلقاه على حماد بن أبي سليمان، وكان من المبرزين المتفوقين في الذكاء، وكان لا يقبل جوائز الدولة، بل كان يتفق ويواسي من كسبه، وكان له طر كبيرة لعمل الحز وعنده صناعات وأجره. قال عنه الشافعي: الناس في الفقه حيال على أبي حنيفة، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أروع ولا أعدل من أبي حنيفة، ونوفي في رجب من سنة ١٥٠ (المير: ٢١٤/١ - وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ بتحقيقنا - تلخيص بفساد: ٣٢٢/١٣).
- (٢) قد تقدم ترجمة أبي عمرو الأوزاعي، في ص ٧ فالرجع إليها هناك إن شئت.
- (٢) هو الإمام العالم: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حنيفة، الثوري - نسبة إلى ثور، وهو بطن من تميم - الكوفي، الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، وُلد في سنة خمس وتسعين، وروى عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب، قال عنه أحمد بن حنبل: «لا يتقدم سفيان في قلبي أحد»، وقال يحيى بن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال يحيى القطان: ما رأيت أحد أحفظ من الثوري، وقال سفيان عن نفسه: ما استودعت قلبي شيئاً قط لمخائلي، ومات بالبصرة غنياً عند عبد الرحمن بن مهدي وفي داره، في شعبان من سنة ١٦١ (المير: ٢٣٥/١).
- (٤) هم أتباع دلود بن علي بن خلف، الأصمعي، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ - وفي المير: ٤٥/٢، وفي شفرات الفقه: ١٥٨/٢، وكانت وفاة دلود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة.

## الباب الثالث

### من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فَرْق [أهل] الأهواء، وبيان فصائح كل فرقة منها على التفصيل.

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية، وهذه ترجمتها:

١- فصل في: بيان مقالات فَرْق الرُّفُص.

٢- فصل في: بيان مقالات فَرْق الخَوَارِج.

٣- فصل في: بيان مقالات فَرْق الاعتزال والقَدَر.

٤- فصل في: بيان مقالات فَرْق المُرْجئة.

٥- فصل في: بيان مقالات فَرْق النُّجارية<sup>(١)</sup>.

٦- فصل في: بيان مقالات الضَّرارية، والبكرية، والجهمية.

٧- فصل في: بيان مقالات الكُرّامية.

٨- فصل في: بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفَرْق التي ذكرناها. وسنذكر في

كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالي، ولكنهما مذكوران في عامة النسخ في تفصيل الحالات فيما من الكتاب، لذلك أترنا ذكرهما بين المقولين للدلالة على ذلك.

## الفصل الأول من فصول هذا الباب

في بيان مقالات يفرق الفرق.

٤٨ - قد ذكرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فرق<sup>(١)</sup>، والكيسانية منهم فرقان، والإمامية منهم خمس عشرة فرقة، ونبدأ بذكر الزيدية، ثم الإمامية، ثم الكيسانية، على الترتيب إن شاء الله عز وجل.

٤٩ - ذكر الجارودية من الزيدية:

أولاً: أتباع المعروف بأبي الجارود<sup>(٢)</sup> وقد زعموا أن النبي ﷺ نَصَّ على إمامة ابنه الحسن عليه السلام، ثم نَصَّ الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده رضي الله عنهما، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين رضي الله عنهما شورى في ولدي الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه - وكان عالماً وعارفاً - فهو الإمام. وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي ﷺ هو الذي نَصَّ على إمامة الحسن بعد علي رضي الله عنهما، وإمامة الحسين بعد الحسن (رضي الله عنهما).

ثم اختلفت الجارودية بعد هذا - في الإمام المتظر فرقا:

منهم من لم يعمد واحداً بالانتظار، وقال: كل من شهر سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام.

(١) ذكر المسعودي في مروج الذهب: ٢٢٠/٣ أن قرأ من مصنف كتب المقالات والآراء والديانات كأي جيسى محمد بن هارون الوزاق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعقبا بأسمائها. وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١٣٢/١ أن الزيدية ست فرق، وعقبا، وذكر مقالة كل فرقة منها، أما الإسفرائني في التبصير ص ١٦ فصار سيرة المؤلف هنا في تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها.

(٢) قال السيد المرتضى في تاج المروس (٢١٨/٢): «الجارودية فرقة من الزيدية من الشيعة نسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد، وأبو الجارود هو الذي سناه الإمام الباقر سرخوبا، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر» اه المقصود منه. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣٨٦/٣: «زياد بن المنذر، الهمداني، وقال: الهندي، وقال: الضبي - أبو الجارود، الأعمى، الكوفي». وذكر من أخذ عنهم ومن أخذوا عنه، ثم قال: قال عبد الله بن أحمد بن أبيه: متروك الحديث، وضعفه جداً، وقا معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: كذاب عدو الله ليس يسوي لسا... وقال أبو حاتم بن حبان: كان والفضي يضع الحديث في ثواب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ويروي في فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أشياء ما لها أصول، لا يدل كتب حديثه... وهو من الملعونين من أهل الكوفة الغالين، وذكره البخاري في فصل من مات من الحسين ومائة إلى الستين» اه باختصار. (ونظر - مع ذلك - فهرست ابن النديم ص ٢٦٧ طبع مصر، ثم انظر من هذه الفرقة: مروج الذهب للمسعودي: ٢٢٠/٣، ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٣٣/١، وخطب القزويني: ٢٥٢/٢ بولاق، والبلل والنحل للشهرستاني: ١٥٧/١ طبع الحلبي).

وممنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد<sup>(١)</sup> الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولا يصدق بقتله، ولا بموته، ويزعم أنه هو المهدي المنتظر الذي يخرج فيملك الأرض. وقول هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية في انتظارها محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم.

وممنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطالقان<sup>(٢)</sup> ولا يصدق بموته.

وممنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر<sup>(٣)</sup> الذي خرج بالكوفة، ولا يصدق بقتله ولا بموته.

فهذا قول الجارودية، وتكفيرهم واجب، لتكفيرهم أصحاب رسول الله ﷺ.

٥٠ - ذكر السليمانية أو الجريرية منهم<sup>(٤)</sup>:

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدي<sup>(٥)</sup>، الذي قال: إن الإمامة شوزي، وإنما تتعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامة الفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما، لأن علياً كان أوّل بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا، ولا فسقًا، وكفّر سليمان بن جرير

(١) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، هما سبطا رسول الله ﷺ: أبنا ابنة فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وريحتهما، وسيدا شباب أهل الجنة. مات الحسن مسومًا في سنة ٤٩ ومات الحسين شهيدًا في معركة كربلاء سنة ٦١، وانظر مقالات الإسلاميين: ١٤١/١ - ١٤٤.

(٢) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، المعروف بالفضة الزكية، قال عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١٤٥/١ «خرج بالمدينة، ويومئذ له في الأفق، فبث إليه أبو جعفر المنصور بهيسى بن موسى وحيد في قنطرة، فعارب محمد حتى قتل، ومات تحت الهدم أبوه عبد الله بن الحسن بن الحسن وعلي بن الحسن بن الحسن رضي الله عنهم، وقُتل بسبب رجال من أهل بيته، ووجه محمد بن عبد الله أخاه إدريس بن عبد الله إلى المغرب، ولولده هناك مملكة» اهـ. وكان مقتل محمد بن عبد الله في سنة ١٤٥ في للمركة، وبعث بهيسى بن موسى برأسه إلى أبي جعفر المنصور، وانظر العمري: ١٩٨/١ - ١٩٨/٣ - ٣٠٨.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين السبط، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين السبط، قال عنه الأشعري: (١٤٩/١): «خرج محمد بن القاسم من ولد الحسين بن علي بخراسان ببلدة يقال لها الطالقان، في خلافة المتعصم، فوجه إليه عبد الله بن طاهر وهو على خراسان جيشًا، فأنهزم محمد ثم قُدر عليه عبد الله بن طاهر - محمله إلى المعصم فحبسه معه في قصره، فاختلف الناس في أمره، فمن قاتل يقول: حرب، ومن قاتل يقول: مات. ومن الزيدية من يزعم أنه حي وأنه سيخرج» اهـ، وانظر أيضًا مقالات: ١٣٤/١، والكامل لابن الأثير: ١٦٢/٦، ومقاتل الطالبين ص ٥٧٧، والنجوم الزاهرة: ٢٣٠/٢ وتلويح الطبري في حوادث سنة ٢١٩.

(٤) في مقالات الإسلاميين: ١٣٥/١ و١٥١ والتبصير ١٧ «يحيى بن عمر» وهو الصواب، قال الأشعري: «خرج بالكوفة أيام المستعين أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبد الله بن طاهر - قاتل أبا الحسين» - وانظر كامل ابن الأثير: ٤٣/٧ ومروج الذهب: ١٤٧/٤ وكان خروج يحيى في سنة ٢٤٨ ويقال في سنة ٢٥٠.

(٥) أنظر عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٣٥/١ والتبصير ١٧، والمثل والنحل للشهرستاني: ١٥٩/١ طبع الحلبي، وهؤلاء يسمونهم السليمانية، وسمّاها المقرئ (الخط: ٣٥١/١) الجريرية، وقد جمع المؤلف بين الإسمين كما ترى.

[عثمان<sup>(١)</sup>] بالأحداث التي تَقَمُّها الناقمون منه، وأهل السُّنة يَكْفُرُونَ سليمانَ بن جرير من أجل أنه كَفَّرَ عثمان رضي الله عنه.

٥١ - ذكر البُثرة منهم<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع رجلين: أحدهما الحسن بن صالح بن حي<sup>(٣)</sup>، والآخر كثير النواه الملقب بالأبتر<sup>(٤)</sup> وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقدِّموا على ذمِّه ولا على مدحه، وهؤلاء أحسن حالاً عند أهل السُّنة من أصحاب سليمان بن جرير، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن بن صالح بن حي في مسنده الصحيح، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح. ولكنه قال في كتاب: «التاريخ الكبير»: الحسن بن صالح بن حي الكوفي سمع سفاك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة، وهو من نور همدان، وكنيته أبو عبد الله.

قال عبد القاهر: هؤلاء البثرية، والسليمانية، من الزيدية كلهم يَكْفُرُونَ الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والجارودية يَكْفُرُونَ السليمانية والبثرية؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، ولكنهم لا يتبرؤون عن تبرأ منهما.

قال عبد القاهر: اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مغلَّدين في النار، فهم من هذا الوجه كالحوارج الذين أبأسوا

(١) سليمان بن جرير - ووقع في خطط المقرئ وحده سليم بن جرير - وأحبته تطيعاً.

(٢) لا يتم الكلام إلا بذكر هذه الكلمة هنا، كما سيحده المؤلف بعد سطر وفي: مقالات الإسلاميين «وكان سليمان بن جرير يقدم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نفست عليه». وفي التبصير: «وهؤلاء كانوا يَكْفُرُونَ عثمان بسبب ما أخذ عليه من الأحداث».

(٣) أنظر من هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٣٦/١ - والتبصير ص ١٧ والملاح والنحل للشهرستاني: ١٦٦/١. وقد جعل الشهرستاني هذه الفرقة فرقتين: إحداهما أتباع الحسن بن صالح وسماها الصالحة، والثانية أتباع كثير النواه الملقب بالأبتر، وسماها البثرية.

(٤) قال ابن النديم في الفهرست ص ٢٦٧ طبع مصر: «وُلِدَ الحسن بن صالح بن حي سنة مائة، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمتهم وعلمائهم، وكان فقيهاً متكلماً، وله من الكتب: كتاب التوحيد، كتاب «إمامة ولد علي من فاطمة»، كتاب «اللمع في الفقه»، وللحسن أخوان: أحدهما علي بن صالح، والآخر صالح بن صالح، وهؤلاء على مذهب أبيهم الحسن، وكان عليّ متكلماً، قال محمد بن إسحاق: أكثر علماء المحلِّين زيدية وكذلك قوم من الفقهاء المحلِّين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري» اه كلامه يحروله. وقد ترجم له الذهبي في المعبر: ٢٤٩/١ وذكر ثناء العلماء عليه، وذكر أن وفاته في سنة ١٦٧. وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٢٨٨/٢، ٢٨٩، وذكر اختلاف العلماء فيه، وحكى في وفاته قولين: قيل: توفي في سنة ١٧٩ ورجع أنه توفي في سنة ١٦٧ واعتبر القول الأول سهواً.

أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رَفَعِ اللَّهِ إِلَّا الْفَتْمُ الْكَثِيرُ﴾<sup>(١)</sup>، إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها «زَيْدِيَّة» لقولهم بإمامة زيد<sup>(٢)</sup> بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، في وقته وإمامة ابنه يحيى<sup>(٣)</sup> بن زيد بعد زيد. وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر رجلاً من أهل الكوفة، وخرج بهم على ولي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي<sup>(٤)</sup> عامل هشام ابن عبد الملك على العراقيين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إِنَّا نَتَشَرَّكَ عَلَى أَعْدَانِكَ بَعْدَ أَنْ تَحْبِرَنَا بِرَأْيِكَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ الَّذِينَ ظَلَمْنَا جَدَّكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فقال زيد: إِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا خَيْرًا، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً، وإِنَّمَا خَرَجْتُ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ الَّذِينَ قَتَلُوا جَدِّي الْحُسَيْنَ، وَأَغَارُوا عَلَى الْمَدِينَةِ يَوْمَ الْحُرَّةِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ زَوَّأَ بَيْتَ اللَّهِ بِحِمْرِ الْمَجْنُونِ وَالنَّارِ<sup>(٦)</sup>، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم «رفعتوني»، ومن يومئذٍ شَمُوا رَافِضَةً، وَكَبَّتْ مَعَهُ نَظَرُ بْنُ خَزِيمَةَ الْعَنْسِي، وَمَعَاوِيَةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ حَارِثَةَ فِي مَقْدَارِ رَجُلٍ، وَقَاتَلُوا جَنْدَ يَوْسُفَ بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيِّ حَتَّى قَتَلُوا عَنْ آخِرِهِمْ، وَفُتِلَ يَزِيدُ، ثُمَّ لُبِسَ مِنْ قَبْرِهِ وَصُلِبَ، ثُمَّ أُحْرِقَ.

غريب

(١) سورة يوسف: الآية ٨٧.

(٢) هو أبو محمد زيد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان قد بايعه خلق في أيام هشام بن عبد الملك، وضمهم إلى المخرج جند بني مروان، وحارب خنزل العراق يوسف بن عمر الثقفي، فظفر به يوسف، فلفه وصلبه، وبقي مصلوباً سنة. قال الذهبي: أربع سنين، وحين خرج جند طائفة كبيرة وقالوا له: تَبَرَّأْنَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَنَحْنُ نَبَاهُكَ وَنَحَارِبُ مَعَكَ، فَأَبَى، فَقَالُوا: إِذْنًا فَحَنَّا نَرَفُضُكَ، فَشَتَّى هَؤُلَاءِ الرَافِضَةَ وَبَقِيَ اسْمُ «الزَيْدِيَّة» عَلَى مَنْ بَقِيَ مَعَهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَامِ وَفَاتِهِ، فَقِيلَ: سَنَةَ ١٢٠، وَقِيلَ: ١٢١، وَقِيلَ: سَنَةَ ١٢٢ (البحر: ١٥٤/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٥ - وتجليب التهذيب: ٤١٩/٣ - والمعارف: ٢١٦ الدائرة ومقالات الإسلاميين: ١٢٩، ١٤٤ - ومروج الذهب: ٢١٧/٣).

(٣) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين: خرج في أيام الوليد بن يزيد بن عبد الملك، بالجوزجان من بلاد خراسان متكرراً للظلم وما همَّ الناس من المجور، فسُيِّرَ إِلَيْهِ نَصْرٌ بَيْنَ سَيْلِ سَلَمَ بْنِ أَحْوَزَ لِلزَّيْنِ، فَخُتِلَ يَحْيَى فِي الْمَرَكَةِ بِسَهْمِ أَصَابِهِ فِي صَدْفِهِ، يُوَحِّزُ وَلَهُ وَخُتِلَ إِلَى الْوَلِيدِ، وَصُلِبَ جَسَدُهُ بِالْجُوزْجَانِ، وَلَمْ يَزَلْ مَصْلُوباً إِلَى أَنْ خَرَجَ أَبُو سَلَمَ الْخُرَاسَانِي، فَقَتَلَ أَبُو سَلَمَ سَلَمَ بْنَ أَحْوَزَ، وَأَتَزَلَ جَنَّةَ يَحْيَى، وَصَلَ عَلَيْهَا فِي جَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ، وَدُفِنَ، وَقَبْرُهُ هُنَاكَ مَشْهُورٌ مَزُورٌ، وَلَيْسَ لِيَحْيَى عَقَبٌ (مروج الذهب: ٢٢٥/٣ - كامل ابن الأثير: ١٠٧/٥ - المعارف: ٢١٦ - مقالات الإسلاميين: ١٣٠/١، ١٤٤).

(٤) هو أبو يعقوب: يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود، الثقفي، كان رجلاً جَوَافاً، لَصِيحاً، حَسَنَ الْفَرَاغَةِ، وَكَانَ مَعَ هَذَا أَحَقُّ، سَيِّءَ الْخُلُقِ وَالسَّيَرَةِ، تَبَاهَى مَعْجَباً بِنَفْسِهِ، وَلَهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَمَنِي فِي سَنَةِ ١٠٦، ثُمَّ وَلَاهُ الْعِرَاقَ فِي سَنَةِ ١٢٠ فَاسْتَحْلَفَ عَلَى الْيَمَنِ ابْنَةَ الصَّلْتِ بْنَ يَوْسُفَ، وَلَا وَلِيَّ لِيَزِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ الْخَلَّاتِ حَبِيبَهُ، وَبَقِيَ فِي الْحَبَشِ لَمَّا قُتِلَ فِي سَنَةِ ١٢٧ قَتَلَ بَرِيدَ بْنَ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِي انْتِقَاماً لِأَبِيهِ خَالِدٍ، وَكَانَ يَوْسُفُ قَتَلَ حِينَ وَلِيَ الْعِرَاقَ مَكَانَهُ (وفيات الأعيان رغم ٨١٤).

(٥) المرحلة: موضع معروف قريب من مدينة الرسول ﷺ، وفيه حدثت موقعة عظيمة بين أهل المدينة من أبناء الأنصار والمهاجرين ويحيى بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وعليه مسلم بن عقيق المري، وقد قُتِلَ فِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَسَائِرِ قُرَيْشٍ وَمِنْ الْأَنْصَارِ، وَالْإِسْرَافِ سَلَمَ فِي قَتْلِ سَمَاءَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ سَرَقاً (مروج الذهب: ٧٩/٣).

(٦) كان ذلك في أيام عبد الملك بن مروان، إذ أرسل احتجاجاً بن يوسف الثقفي لحرب عبد الله بن الزبير في مكة، فذفقت الكلمة بالمتجنيق، وقُتِلَ ابْنُ الزَّيْبَرِ، وَصَلِبَهُ (نظر تفصيل أخبار ذلك كله في مروج الذهب: ١١٩/٣ - ١٢٢).



وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار<sup>(١)</sup> وإلى خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني<sup>(٢)</sup> في ثلاثة آلاف رجل، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهده بجوزجان معروف.

قال عبد القاهر: روافض الكوفة مؤصرون بالفكر، واليخل، وقد سار المثل بهم فيهما، حتى قيل: أبخل من كوفي، وأغدر من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم بعد قتل علي عليه السلام بأنعم ابنه الحسن، فلما توجه لقتال معاوية غدروا به في سبابط المدائن، فطمعته سنان الجعفي في جثته فصرعه عن فرسه، وكان ذلك أحد أسباب مصالحته معاوية.

والثاني: أنهم كاتبوا الحسين بن علي عليه السلام، ودعوه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية<sup>(٣)</sup> فاغتر بهم، وخرج إليهم، فلما بلغ كزيلة غدروا به، وصاروا مع عبيد الله بن زياد بدأ واحدة عليه، حتى قُتل الحسين عليه السلام وأكثر عشيرته بكرلاء.

والثالث: غدرهم يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قُتل وكان من أمره ما كان.

## ٥٢ - ذكر الكيسانية من الرافضة<sup>(٤)</sup>:

(١) هو نصر بن سيار بن رافع، من بني جندب بن ليث من كنانة، وهم رعاة عبيد بن حمير بن قتادة الليثي، وكان سيار بن رافع أبو نصر مع مصعب بن الزبير، ففرق عية، ففقط عبدالرحمن بن سبرة يده، فكان يقال له «الافطع» وكان ابنه نصر يكتنأ أبا الليث، وقد ولاه هشام بن عبدالملك خراسان، فلم يزل وأبياً عليها حتى وقعت الفتنة، فخرج يريد العراق، فمات بالطريق بناحية ساوة (المعارف ٤٠٩، ومروج الذهب: ٢/٢٥٥، وكامل ابن الأثير: ٥/٧٩، ٩٤، ٩٩، ١٠٧، ١١٩، ١٥٣، ومقالات الإسلاميين: ١/١٣١).

(٢) وقع في البحر: ٦٦/١ أسلم بن أحوز بالراء للهلملة، وهو في كل كتب المقالات بالزاي، وسلم (انظر مقالات الإسلاميين: ١/١٣١ والتبصير ١٨ و٦٤) ومن كلام المؤلف تعلم أن سلم بن أحوز كان قائداً من قوّته نصر بن سيار في خراسان في أواخر بني مروان.

(٣) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: الخليفة الذي وقعت في عهده موقعة الحرة، واشتبهت مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي عهده قُتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، وجمع كثير من بني هاشم واختار رأس الحسين عليه السلام ونُقل إلى الخليفة بدمشق، وقد مات بعد وقعة الحرة ببيعة وسبعين يوماً، في منتصف ربيع الأول من سنة ٦٤ (البحر: ١/٦٩) وقال المسعودي: وهلك يزيد بحولين من أرض دمشق لسبع عشرة - وفي نسخة لأربع عشرة - ليلة خلت من صفر سنة ٦٤ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة (مروج الذهب: ٣/٦٣).

(٤) أنظر من هذه الفقرة: مروج الذهب: ٨٧/٣ - ومقالات الإسلاميين: ١/٨٩ - وجعلها إحدى عشرة فرقة - والتي لأبي الحسين اللطفي ٢٩، ١٤٨، ١٥٢، وقد سماها المخزنية نسبة إلى المختار بن أبي عبيد - والحجور العين ١٥٧ - ومطالعات المسلمين للرازي (١٢) واللؤلؤ والنحل للشهرستاني: ١٤٧/١ ونسبها إلى كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وجعلها فرقة منها: المخزنية والهاشمية، وفي مقالات الإسلاميين أن «كيسان» لقب كان يُطلق على محمد بن الحنفية.

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي<sup>(١)</sup> الذي قام بثار الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم، وقتل أكثر الذين قتلوا حيناً بكَربلاء، وكان المختار يُقال له تَيْسَان. وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي عليه السلام كان اسمه تَيْسَان.

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيثان:

أحدهما: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية<sup>(٢)</sup> وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد.

والثاني: قولهم بجواز البداء على الله عز وجل، ولهذه البدعة قال بتكفيرهم كل من لا يميز البداء على الله سبحانه.

واختلفت الكيسانية في سبب إمامة محمد بن الحنفية، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام، واستدل على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجمل وقال له:

أَطْلَعْتُمْ طَرْفَ أَيْكَ مُحَمَّدٍ لَا تَخَفْ فِي الْحَرْبِ إِذَا لَمْ تَزِدْ

وقال آخرون منهم: إن الإمامة بعد علي كانت لابنه الحسن، ثم للحسين بعد الحسن، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هرب من المدينة إلى مكة حين طول بالبيعة ليزيد بن معاوية.

ثم اختلف الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية.

فزعم قوم منهم يُقال لهم «الكريّة» أصحاب أبي بكر الضريع<sup>(٣)</sup>: أن محمد بن الحنفية حي لم يموت، وأنه في جبل رَضَوَى وعنده عين من الماء وعين من العسل يأخذ منهما رزقه. وعن يمينه أسد، وعن يساره نمر، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه، وهو المهدي المنتظر.

(١) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو، الثقفي: الذي خرج يطلب بثار الحسين بن علي رضي الله عنهما، وهو الذي جهز الجيش لحرب عبيد الله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر الثقفي، فكانت بينهم موقعة عظيمة قُتل فيها ابن مرجانة عبيد الله بن زياد وكثير من أشرف الشام، وحُمل إبراهيم بن الأشتر رأس ابن زياد وغيره إلى المختار بالعراق، لبث المختار بهذه الرؤوس إلى عبيد الله بن الزبير بمكة، وهذا كله في عهد عبد الملك بن مروان (مروج الذهب: ١٠٤/٣ وما بعدها) وفي سنة ٦٧ سار مصعب بن الزبير فنزل حروراء والتقى بالمختار، فكانت بينهم موقعة عظيمة قُتل فيها المختار وقوم ممن كانوا معه (المعبر: ٧٤/١ - والمعروف: ٤١٠).

(٢) محمد بن الحنفية: هو أبو القاسم - أبو عبيد الله - محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة، من بني حنيفة بن لؤيم، وقد كان محمد عالماً، لاضلاً، شجاعاً، وتوفي في سنة ٨١ (تهذيب التهذيب: ٣٥٤/٩ - المعبر: ٩٣/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩).

(٣) انظر مقالات الإسلاميين: ٩٠/١ وفي حكاية أن كثير عزة كان يرى رأي الكريّة، وأنه في ذلك يقول الأبيات الخمسة التي سيرويها المؤلف قريباً، وأولها:

وذهب الباقر من الكيسانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية، واختلفوا في الإمام بعده، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه علي بن الحسين زين العابدين<sup>(١)</sup>. ومنهم من قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية<sup>(٢)</sup>.

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب<sup>(٣)</sup> بوصية أبي هاشم إليه، وهذا قول الراوندية. ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بيان ابن سمعان<sup>(٤)</sup> وزعموا أن روح الله تعالى كانت في أبي هاشم، ثم انتقلت منه إلى بيان، ومنهم من زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب<sup>(٥)</sup> وأدعت هذه الفرقة لإبي عبد الله بن عمرو بن حرب.

والبيان والحرية كلتاها من فرق الثلاثة نذكرها في الباب الذي نذكر فيه فرق الثلاثة، وكان كثير<sup>(٦)</sup> المشاهر على مذهب الكيسانية الذين ادّعوا حياة محمد بن الحنفية، ولم يصدقوا

(١) هو أبو الحسين - ويقال: أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله - علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، الملقب بزين العابدين، المدني، وهو الذي يقول فيه الفرزدق:

هذا الذي تعرف الحطاة وطهه  
وليت يعرفه ولعل والحرم

وقد اختلف في سنة وفاته، قيل: في سنة ٩٣، وقيل: في ٩٢، وقيل: في ٩٤، وقيل: في ٩٥، وقيل: في ١٠٠ (تهذيب التهذيب: ٣٠٤/٧ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) وفي المشاهر سنة ٧٣ وأحب تعيينها.

(٢) هو أبو هاشم: عبد الله بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وأبوه محمد بن الحنفية، قال الزبير: كان أبو هاشم صاحب الشهرة فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الملك سنة ٩٨، وقيل: في سنة ٩٩ (تهذيب التهذيب: ١٦/٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٩٩٤ - العبر: ١١٦/١).

(٣) هو أبو عبد الله: محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، الهاشمي، والد الحسين بن السفاح، والمنصور، وكان دعاء العباسيين بالمؤمن بالإمام، وكان حلياً عالماً، وتوفي في سنة ١٢٤، ويقال في: ١٢٥ (العبر: ١٦٠/١)، ومشاهير علماء الأمصار رقم ١٠٠٣، وتهذيب التهذيب: ٣٥٥/٩.

(٤) هو بيان بن سمعان التميمي، النهدي، يعني، محرق ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني من الهجرة، وادعى أول الأمر أن جزءاً إلهياً حل في علي، ثم في محمد بن الحنفية، ثم في ابنه أبي هاشم، ثم في بيان نفسه، ثم تزادت خرقته فادعى النبوة، وما زال محرق حتى أخذه خالد القسري فقتله وصلبه (مقالات الإسلاميين: ٦٦/١ - والتبصير: ٧٢ - والمحرور العين: ١٦١، ٢٦٠ - والمثل والنقل: ١٥٢/١ - وشروح المواقف: ٣٥٨/٨ - واعتقادات فريق المسلمين: ٥٧ - وكامل ابن الأثير: ٨٢/٥).

(٥) عبد الله بن عمرو بن حرب، الكندي، كان أول أمره على دين البائية أتباع بيان بن سمعان النهدي، ثم زعم أن روح الله انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن حرب (مقالات الإسلاميين: ٦٨/١ - والتبصير: ٧٣ - والمحرور العين: ١٦٠).

(٦) هو أبو صخر: كثير بن عبد الرحمن بن أبي جعة بن الأسود، كان ينسب نفسه في قریش، ويقال: هو لزدي من قحطان، من شعراء الدولة الأموية، واشتهر باسم كثير عزة، أضفوه إلى أم عمرو عزة بنت حبل من بني حجاب بن غفار، وكثيراً ما يسميها في شعره، الحجابية، وكان يقول يتلخس الأرواح، وكان خشيئاً يلومن بالرجعة (الأغاني: ٨/١٥ - وروايات الأعيان رقم ٥١٩ - وخزنة الأدب: ٢٧٦/٢ - وطبقات الجهمي: ١٨٤ - والشعر لابن قتيبة: ١/١٨٠ - ومعاهد التصحيح: ١٣٦/٢ - بتحقيقنا - ومقالات الإسلاميين: ٩٠/١) وأراد بسط إيمان وير الحسن بن علي، وأراد بسط غيبة كريمة الحسين بن علي رضي الله عنهم، وأراد بسط لا يصدق الموت محمد بن الحنفية، وقد ادّخا فرق عيخته الفاسدة، لأن من الحنفية ليس بسطاً، لأن أمه ليست قرشية فضلاً عن أن تكون بنت رسول الله ﷺ فيكون ابنها بسطاً.

بموته ١ ولذا قال في قصيدة له :

ألا إن الأكمة من قرين  
عليّ والثلاثة من يدي  
فبيط بيط إيمان زور  
وبيط لا يتوقى الموت حتى  
تذهب لأتري فيهم زماناً  
قال عبد القاهر : أجنبناه على آياته هذه بقولنا<sup>(١)</sup> :

ولاء الحق أربعة، ولكن  
وقازوق الوزى أضخى إتماماً  
عليه بفتحهم أضخى إتماماً  
ومبعض من ذكوانه ليين  
وأهل الرضى قوم كالنصارى  
وقال كثير أيضاً في رغبته<sup>(٢)</sup> :

برئت إلى الإله من ابن أروى  
ومن غتر برئت ومن غتني  
وقد أجنبناه عن هذين البيتين :

برئت من الإله بفض قوم  
وما حو ابن أروى بملك بفض  
أبو بكر لنا حقاً إمام  
وقاروقى الورى غفر، بحق  
وقال كثير في قصيدة أيضاً :

ألا قل للزميني فذلك نفسي  
أضرب بفتح الزك يشا

ولاء الحق أربعة سواء  
هم الأشتات ليس بهم خفاء  
وبيط غيثة كوثلاء  
يقود الخيل بقتلها اللؤاء  
برضى جنة عسل ومان

يثاني اثنين قد سبق القلاء  
وقو الثورين بعد له الؤاء  
بترسي لهم زل القطاء  
وفي نار المحسم له الجؤاء  
ختيارى، ما لميزتهم ذؤاء

ومن دين الخوارج أجمعينا  
غداة دعا أمير المؤمنين

يوم أحميا الإله المؤمنين  
وبفض البر دين الكافرين  
على رغم الروفض أجمعينا  
يقال له : أمير المؤمنين

أطلت يذلك الجبل المقام  
ومشرك الحليفة والإمام

(١) أراد ثاني اثنين أبا بكر الصديق ، وقد أخذ هذه العبارة من قوله تعالى : ﴿إِذْ أَخَذَ اللَّهُ الْبَيْعَ مِنَ النَّبِيِّينَ أَن يَقُولُوا إِنَّمَا أَعْطَيْنَا إِيَّاهُ وَآلَهُ مَا شَاءَ لَمْ يَخُفْ لَكُمُ اللَّهُ تَحَتَّىٰ بَسْبَرِهِ ۚ فَاتَّخَذَ لَهُنَّ يَمِينًا ۖ وَاتَّخَذَ آلُوهُنَّ يَمِينًا ۚ وَمَا لَكُمْ لِمَا أَفْعَلْنَا لَكُمْ عِلْمًا ۚ وَاللَّهُ يَخْتَارُ ۚ﴾ [سورة التوبة: الآية ٢٤٠] . والعارف : هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وذو النون : هو عثمان بن عفان ، وبعد الثلاثة أبو الحسين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) ابن أروى : هو عثمان بن عفان ، وعتيق : هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، قيل : هو اسمه ، وقيل : اسمه عبدالله ، وعتيق لقبه .

وَعَادُوا فِيكَ أَهْلَ الْأَرْضِ طَرًا  
وَمَا ذَاكَ إِلَّا خَوْلَةٌ طَعِمَ مَوْتٌ  
لَقَدْ أَسْنَى بِمَجْرَى شَيْبٍ رَضَوَى  
وَإِنَّ لَهُ لِرِزْقٍ كُلِّ يَوْمٍ  
وَقَدْ أَجْتَنَاهُ عَنْ هَذَا الشَّعْرِ بِقَوْلِنَا:

لَقَدْ أَتَيْتُ عَمْرَكَ بِاتِّظَارٍ  
فَلَيْسَ بِشَيْبٍ رَضَوَاءٍ إِثَامٌ  
وَلَا مَنَ عِنْدَهُ غَسْلٌ وَمَاءٌ  
وَقَدْ ذَاكَ ابْنُ خَوْلَةٍ طَعِمَ مَوْتٌ  
رَلَوْ غَلَدَ امْرُؤٌ لَفَلُّوْهُ مَجِيدٌ  
لَمَنْ وَلَى التُّرَابُ لَهُ عِظَانَا  
تُرَاجَعُهُ الْمَلَكَةُ الْكَلَامَا  
وَأُسْرِيَّةٌ يَمْلُ بِهَا الطَّعَامَا  
كَمَا قَدْ ذَاكَ وَالِدُهُ الْحَيَاتَانَا  
لَعَاشَ الْمُضْطَلَقِي أَبَدًا وَقَانَا

وكان للشاعر المعروف بالسيد الحميري أيضاً على مذهب الكيسانية الذين يتظنون محمد بن الحنفية، ويزعمون أنه محبوس ببجل رَضَوَى، إلى أن يؤخذ له بالخروج، ولهذا قال في شعر له:

ولكن كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ قَانٍ  
بَلَا حَكَمَ الَّذِي غَلَقَ الْأَنَانَا

وكان أول من قام بدعوة الكيسانية إلى إمامة محمد بن الحنفية المختار ابن أبي عُثَيْدِ الثَّقَفِي، وكان السبب في ذلك أن عُثَيْدَ الله بن زياد لما فرغ من قتل مُسْلِم بن عقيل<sup>(١)</sup>، وفرغ من قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، رَفَعَ إليه أن المختار بن أبي عُثَيْدِ كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفى، فأمر بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده ففُشِّرَ عينه، وجبسه، فشتَّع إليه في أمره قوم، فأخرجه من الحبس، وقال له: قد أجتلك ثلاثة أيام، فإن خرجت فيها من الكوفة والآن ضربت عتقك، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة، وباع عبد الله بن الزبير<sup>(٢)</sup>، وبقي معه إلى أن قاتل ابن الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْن بن نعيم السكوني، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام، ثم مات يزيد بن معاوية ورجع جند الشام إلى الشام، واستقام لابن الزبير ولاية الحجاز، واليمن، والعراق، وفارس، ولقي المختار من ابن الزبير خُفْوةً فهرب منه إلى الكوفة والياها يومئذ عبد الله بن يزيد

(١) مسلم بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب، الهاشمي، عمه علي بن أبي طالب، والحسان ابنا عمه، وقد تقدم الحسين إلى الكوفة حين دعاه أهلها ليأبوه، ونظر خير مقلته في مروج الذهب: ٦٨/٣ مفصلاً.

(٢) هو أبو بكر - وأبو خبيب أيضاً - عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، وأمه أسماء ذات الطائفة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وهو أول مولود وُلِدَ في الإسلام بالمدينة، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي في المسجد الحرام سنة ٧٢ في عهد عبد الملك بن مروان، ثم صلبه: وقيل: كان ذلك في سنة ٧٣ (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٥٤ - والعبر: ٨١/١ - وتذهيب التهذيب: ٢١٣/٥ - ومروج الذهب: ٨١/٣).

الأنصاري<sup>(١)</sup> من قبل عبد الله بن الزبير، فلما دخل الكوفة بعث رسالة إلى شيعة الكوفة ونواحيها إلى المدائن، ودعاهم إلى البيعة له، ووعدهم أنه يخرج طالباً بأمر الحسين بن علي عليه السلام، ودعاهم إلى محمد بن الحنفية، وزعم أن ابن الحنفية قد استخلفه، وأنه قد أمرهم بطاعته، وغرل ابن الزبير في خلال ذلك عبد الله بن يزيد الأنصاري عن الكوفة، ولأها عبد الله بن مطيع الغنوي<sup>(٢)</sup> واجتمع إلى المختار من يبايعه في السر، وكانوا زهاء سبعة عشر ألف رجل، ودخل في بيعة عبد الله بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه، وإبراهيم بن مالك الأشتر<sup>(٣)</sup>، ولم يكن في شيعة الكوفة أجل منه ولا أكثر منه تبعاً، فخرج به علي وولي الكوفة عبد الله بن مطيع، وهو يومئذ في عشرين ألفاً، ودامت الحرب بينهما أياماً، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيدية، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها، وقتل كل من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي رضي الله عنهما بكريلاه، ثم خطب الناس فقال في خطبته:

الحمد لله الذي وعد وليه النصر، وعدوه الخسر، وجعلهم إلى آخر الدهر قضاة مفقيهاً، ووعداً مأثماً، يا أيها الناس قد سمعنا دعوة الداعي وقبلنا قول الداعي، فكم من باغ وباغية وقتل في الواقعة، فهلثوا عباد الله إلى بيعة الهدى، ومجاهدة العبدى، فإنني أنا الملسط على المحلين، والطالب بأمر ابن بنت خاتم النبيين.

ثم نزل عن منبره وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد<sup>(٤)</sup> حتى أخذ رأسه، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر، وهو ابن أخت المختار، وقال: ذلك برأس الحسين، وهذا برأس ابن الحسين الكبير، ثم بعث إبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولأه عليهم عبد الملك بن مروان،

(١) هو أبو أمية: عبيد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة: شهد الحطبية وهو صغير، وشهد الجبل وصفيق مع علي عليه السلام، واستعمله ابن الزبير أميراً على الكوفة، وكان الشامي كاتبه (تهذيب التهذيب: ٧٨/٦ - المعارف: ٤٥٠ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧٩).

(٢) هو عبيد الله بن مطيع بن الأسود بن حلوثة بن نضلة بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب، القرشي، المندبي، كان من رجال قريش جلفاً وشجاعة، وكان على جيش قريش يوم الحرة، واستعمله ابن الزبير على الكوفة فأخرج المختار بن أبي عبيد منها (تهذيب التهذيب: ٣٦/٦) فذهب إلى مكة فكان مع ابن الزبير، ففرج ومات من جراحته (المعارف: ٣٩٥).

(٣) إبراهيم بن الأشتر النخعي، ذكره الذهبي (العبر: ٧٣/١) في وادئ سنة ست وستين، وقال: «وهو المختار جيشاً ضخماً مع إبراهيم بن الأشتر النخعي، فكانوا ثمانية آلاف لحرب عبيد الله بن زياد، فكانت وقعة الحارور بأرض الموصل، وقيل: كانت في سنة ٦٧، وهو أصح، وكانت ملحمة عظيمة اهـ. وقال في التي تليها: «في الحرم كانت وقعة الحارور، اصطلم فيها أهل الشام وكانوا أربعين ألفاً، ففريهم إبراهيم بن الأشتر وقتلت أمراؤهم عبيد الله بن زياد بن أبيه وحسين بن نعيم السكوني الذي حاصر ابن الزبير وشرحيل بن ذي الكلاع» هـ. ثم ذكر مقتله في سنة ٧٢.

(٤) هو عمر بن سعد بن أبي وقاص: قتل المختار بن أبي عبيد في سنة ست وستين حيث توثب على الكوفة مظهراً أنه يأخذ بأمر الحسين بن علي ويتبع الذين شاركوا في قتله، لأنه هو الذي قاد الجيش لقتال الحسين بأمر عبيد الله بن زياد.

فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهمز جند الشام، وقُتل منهم سبعون ألفاً في المعركة، وقُتل عُبيد الله بن زياد والحسين بن ثُمَيْر السكوني<sup>(١)</sup>، وانفذ إبراهيم بن الأشتر برؤوسهم إلى المختار، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والحزيرة والعراقيين إلى حدود أرمينيا تكهن بعد ذلك، وسجع كاسجاع الكهنة، وحكى أيضاً أنه ادعى نزول الوحي عليه.

فمن أسجاعه قوله: أما والذي أنزل القرآن، وبين الفرقان، وشرع الأديان، وكره العصيان، لأقتلن البغاة من أزدعمان، ومُدحج وهمدان، ونُهد وخولان، ويكر وهزان، وثُقل وثبهان، وعبس وذيان، وقيس عيلان.

ثم قال: وحق السمع العليم، العلّي العظيم، العزيز الحكيم، الرحمن الرحيم، لأهركن غرك الأديم، أشراف بني تميم.

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية، وخاف من جهته الفتنة في الدين، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته، وسمع المختار ذلك، فخاف من قدومه العراق ذهاب رياسته وولايته، فقال لجنده: إننا على بيعة المهدي، ولكن للمهدي علامة، وهو أن يضرب بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدي، وانتهى قوله هذا إلى ابن الحنفية، فأقام بمكة خوفاً من أن يقتله المختار بالكوفة.

ثم إن المختار خدمته الشيعة الفلاة من الرافضة فقالوا له: أنت حجة هذا الزمان، وحملوه على دعوى النبوة، فادعاهما عند خواصه، وزعم أن الوحي ينزل عليه، وسجع بعد ذلك فقال: أما وعشى السحاب، الشديد العقاب، السريع الحساب، العزيز الوهاب، القدير الغلاب، لأبشّر قبر ابن شهاب<sup>(٢)</sup> المقتري الكذاب، للمجرم المرتاب، ثم ورب العالمين، ورب البلد الأمين، لأقتلن الشاعر المنيين، وراجز المارقين، وأولياء الكافرين، وأعواد الظالمين، وإخوان الشياطين، الذين اجتمعوا على الأباطيل، وتقولوا عليّ الأقاويل، وليس خطابي إلا لذوي

(١) وقع في أصول هذا الكتاب «الحسين بن نمر» وفي المبر (٧٤/١)، «الحسين بن نير» بالتصغير، وظه في المعارف ٢٣٩، ٣٤٢، ٣٥١، وقد عده ابن قتيبة من الناقضين وقال: إنه أغار على ثمر الصدقة فسرقة، وذكر أيضاً أنه تورط الجيش الذي وجهه يزيد بن معاوية إلى مكة لقتال ابن الزبير بعد موت قائده الأول مسلم بن عقبة المري، ووقع في كالم المبرد: ١٧٤/٢ طبع الحيرة «حسين بن نير» بالضاد معجمة وحمل زنة الصفر، وما هو بشيء.

(٢) ظن بعض المتصدين أن هذا الأحق الصال يريد بابن شهاب الإمام الحافظ شيخ أهل الحجاز وأهل الشام جميعاً أباً بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي، أحد بني زهرة بن كلاب، وهو الذي يقول عنه عادل بن مروان عمر بن العزيز: لم يبق أحد أعلم بآفة ماغية من الزهري (المعارف ٤٧٢) - وشاهير علمه الأسماء رقم ٤٤٤ - وتذهب التهذيب: ٤٤٥/٩، ولا يصح ذلك؛ لأن هذا الكلام قاله هذا الأناك في عشر السبعين، وابن شهاب المذكور توفي في سنة ١٢٤ بعد هذا الكلام بأكثر من خمسين سنة، فإن صحت هذه العبارة كان المراد بابن شهاب مسلم بن عبيد الله والد محمد المذكور؛ فإنه قد كان مع ابن الزبير في خروجه على المروانيين (المعارف ٤٧٢) وهذا مما يمتنع عليه صدر المختار الذي كان مع ابن الزبير ثم خرج عليه وكان مع ما ذكر المؤلف.

الأخلاق الحميدة، والأفعال السديدة، والآراء العتيدة، والغفوس السعيدة.

ثم حَظَبَ بعد ذلك فقال في خطبته: الحمد لله الذي جعلني بصيراً، وتَوَزَّ قلمي تنويراً، والله لأحرقنَّ بالمصر دوراً، ولأبشُرَ بها قبوراً، ولأشفيقنَّ منها صدوراً، وكفى بالله هادياً ونصيراً.

ثم أقسم فقال: برب الحرم، والبيت المعزَم، والركن المكرم، والمجد المعظم، وحق ذي القلم، لِيُزْفَعَنَّ لي عَلمٌ، من هنا إلى إصم، ثم إلى أكتاف ذي سَلم.

ثم قال: أما ورب السماء، لتزلزلنَّ نار من السماء، فلتخرقنَّ دار أسماء، فأبْهَيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة<sup>(١)</sup> فقال: قد سَجَّعَ بي أبو إسحاق وأنه سيحرق دارِي، وهَزَبَ من داره، وبعث المختار إلى داره من أحرقتها بالليل، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها.

ثم إن أهل الكوفة خرجوا على المختار لما تكهن، واجتمعت السبئية إليه مع عبيد أهل الكوفة لأنه وعدهم أن يعطيهم أموال ساداتهم وقتلَ بهم الخارجين عليه، فقتلهم بهم، وقتل منهم الكثير، وأُسِرَ جماعة منهم، وكان في الأسراء رجل يُقال له سُرَّاقَة بن مِرْدَاس البارقي<sup>(٢)</sup> فقدم إلى المختار، وخاف البارقي أن يأمر بقتله، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار: ما أنتم أسرتمونا ولا أنتم هزمتونا بعدتكم، وإنما هزمتنا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل يُلْقِي فوق عسكركم، فأعجب المختار قوله هذا، فأطلقه، فلحق بمُصْعَب بن الزبير<sup>(٣)</sup> بالهجرة، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات:

أَلَا أبلغُ أبا إسحاقَ أنَّي رأيتُ الثَّلْجَ دُهْمًا مُضْعَعَتًا

(١) هو أبو حسان: أسماء بن خارجة بن حصين بن حنيفة بن بدر، الفزاربي، الكوفي، من سادات أهل المدينة، ومن أعلام التابعين، توفي في سنة ٦٥ على الأرجح (الإصابة رقم ٤٤٧ - ومشاهير علمه الأمصار رقم ٥٣٢).

(٢) سرقة بن مرداس، البارقي - نسبة إلى بارق، وبارق: يُجْتَمَلُ واحداً من اثنين، فإذا أن يكون قبيلة من قبائل الجمن منهم مطر بن حمار البارقي الشاعر، وإذا أن يكون موضعاً قريباً من الكوفة، وفيه يقول الأسود بن بقر:

أرض المورق والسمر وبارق ولقصر ذي القرفات من سنداد

لسان العرب: بريق.

(٣) هو مصعب بن الزبير بن العوام، ولده أخوه عبدالله العراق، وحرب المختار. تدخل البصرة وتآمت منها. ثم سار لحرب المختار وحل ميته وميسرته الهلب من أبي صفرة وعمرو بن عبدالله التيمي، فقتلوا من جند المختار عدداً عظيماً، ثم ساروا فدخلوا الكوفة وحصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قُتِلَ في رمضان من سنة ٦٧، وفي سنة ٧٢ تجهز عبدالله بن مروان، وسار يقصد مصعب بن الزبير بالعراق، فالتقى الجمعان، ففاز مصعباً بعض جيشه، ولحق منهم بعد الملك وقد كان كتب إليهم يدعهم وينتهم، فأتحنوا مصعباً بالجراح ثم شد عليه واحد منهم فظمنه وهو يقول: يا ثارات المختار (٧٥/١)، ٨٠ - وشذرات الذهب: ٧٤/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٥٧ وذكر أن مقتله في سنة ٧١ وله تسع وثلاثون سنة - والمعروف ٢٢٤).



أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَنْظُرْهُ  
كَفَرْتُ بِتَوَحُّدِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا  
وَفِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَبَانُ سَبَبُ كَهَانَةِ الْمُخْتَارِ وَدَقْوَاهُ الْوَحْيَ إِلَيْهِ.

وأما سبب قوله بجواز البَذَاء على الله عز وجل فهو أن إبراهيم بن الأشتر لما بلغه أن المختار تكهن وأدعى نزول الوحي إليه فقد عن بُصْرته، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة، وعلم مُصْغِب بن الزبير<sup>(٢)</sup> أن إبراهيم بن الأشتر<sup>(٣)</sup> لا ينصر المختار، فطعم عند ذلك في قهر المختار، ولحق به عبيد الله بن الحر الجعفي<sup>(٤)</sup>، وعبد بن الأشعث الكندي<sup>(٥)</sup>، وأكثر سادات الكوفة، وجعل كل مقلته المهلب<sup>(٦)</sup> بن أبي صَفْرَةَ مع أتباعه مع الأزدي، وجعل أخته الخليل إلى عبيد الله<sup>(٧)</sup> بن مَقْفَر الثيمِي، وجعل الأخنف بن<sup>(٨)</sup> قيس على خيل تميم، فلما انتهى خبرهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شُمَيْط<sup>(٩)</sup> إلى قتال مُصْغِب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره، وأخبرهم بأن الظفر

(١) يروي علماء الصرف هذا البيت أرى عيني ما لم ترأياه على أنه وجوع إلى الأصل المهجور، وقد رواه على هذا الوجه الذي ذكرناه ابن منظور في لسان العرب (رأى) وذكر أنه يروي ما لم ترأياه، بغير همز.

(٢) قد تقدمت ترجمة مصعب بن الزبير (ص ٤٩).

(٣) إبراهيم بن الأشتر، التميمي، الذي وجه المختار بن أبي عبيد لقتال عبيد الله بن زياد فالتقى جيشهما بقرب الزاب، فقتل عبيد الله بن زياد، قتل محمد بن مروان بن الحكم بغير الجائليين بين الشام والكوفة، وقد سقى أصحاب إبراهيم بن الأشتر «الحشية» لأهم لقوا مصعب بن الزبير ومعهم الحشيب وهو أكثر سلاحهم.

(٤) هو عبيد الله بن الحر الجعفي: كان من قواد العرب ذوي النجدة، وكان - مع ذلك - من فحول الشراء، كان أول أمره ممدوداً في أصحاب عثمان بن عفان، فلما قُتل عثمان عُيِّنَ إلى معاوية بن أبي سفيان، وشهد معه صفين، فلما كان زمن عبيد الله بن الزبير خرج عليه، وكانت بينه وبين مصعب منطلقات ومنزعات ومناوشات، وقد حاربه وصمد له، ولكن أصحابه تفرقوا عنه، فلما رأى العاقبة عليه خشي أن يفرضه الأسر فالتقى بنفسه في الفرات، فمات غريقاً في سنة ٦٨ (أنظر تاريخ ابن الأثير في حوادث ٦٨).

(٥) هو أبو قيس محمد بن الأشعث بن قيس، الكندي، ولله أخت خليفة رسول الله ﷺ، أبي بكر الصديق، وقد قُتل محمد هذا في سنة ٦٧.

(٦) هو المهلب بن أبي صفرة القائد الباسل، واسم أبي صفرة ظالم بن سراق، الأزدي أزد العتيك، غزا المهلب أرض الهند في سنة أربع وأربعين، ووصل إلى قنابل بأرض الهند، وكان أميراً في جيش سعيد بن عثمان بن عفان الذي وجهه معاوية حل خراسان فغزا سمرقند، وقد ولّى المهلب - بعد ذلك - خراسان لابن الزبير، وحارب الأزارقة، وأباد منهم ألوفا في سنة ٦٥ وكان حل ميمته جيش مصعب الذي حارب المختار بن أبي عبيد، وتوفي المهلب في ذي الحجة من سنة ٨٢ بمرور الرود، وكانت ولادته في عام الفتح، ويقال: إن لأبيه صعبة (العير: ٩٥/١ - المعارف ٣٩٩).

(٧) عبيد الله بن معمر، التميمي، أحد بني تميم بن مرة رُحطَ أبي بكر الصديق، وقد وقع في أمهل هذا الكتاب «التبسي» وهو خطأ صوابه ما ذكرنا.

(٨) هو أبو بحر: صخر بن قيس - ويقال: الضحاك بن قيس - بن معاوية بن حصن بن عباد بن مرة بن عبيد، أحد بني تميم، وقد أسلم ولم يقد على رسول الله ﷺ، فلما كان زمن عمر وقد عليه، وشهد صفين مع حل، ولم يشهد الجبل مع أحد الفريقين، فلما كان زمن عبيد الله بن الزبير خرج مع مصعب إلى الكوفة، وفيها مات، وقد كُتِبَتْ سنة هذا (المعارف ص ٤٣٣) وهو مغرب المثل في الملهم، وكانت وفاته في سنة ٧٢ (العير: ٨٠/١) وقال ابن حبان: توفي في سنة ٦٧ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤١).

(٩) لم أنف لأحد بن شُمَيْط على أكثر مما تنقده هذه العبارة من أنه كان من أصحاب المختار وقواده.

يكون لهم، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك، فالتقى الجيشان بالمدائن، وانهمز أصحاب المختار، وقتل أميرهم ابن شَمِيط وأكثر قواد المختار، ورجع فلولهم إلى المختار، وقالوا له: لماذا تبعنا بالنصر على عدونا؟! فقال: إن الله تعالى كان قد وعدني ذلك، لكنه يذاله. واستدل على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿يَتِمُّوا آفَهُ مَا يَحْكُمُ وَيُتِمُّوا﴾<sup>(١)</sup> فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء.

ثم إن المختار بأشرف قتال مُصْعَب بن الزبير بنفسه بالمذار من ناحية الكوفة، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي. قال المختار: طابت نفسي بقتله أن لم يكن قد بقي من قتل الحسين غيره، ولا أبالي بالموت بعد هذا. ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة، وتحصن فيها مع أربعمائة من أتباعه، وحاصره مُصْعَب فيها ثلاثة أيام، حتى قُتِيَ طعامهم، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستسلمين، فقتلوا وقتل المختار معهم، قتله أَخْوَاز يُقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بني حنيفة، وقال أعشى قُمدان في ذلك:

لقد نُحِثُ والأبناء تَنَحَّى      بما لاكي الكولوث بالمذار  
وما إن سُرني إهلاك قومي      وإن كانوا وعَقْتُ في غُشار  
ولكني شررت بما يُلَاقِي      أبو إشحاق من غِيْزِي وَغَارِ  
فهذا بيان سبب قول الكيسانية بجواز البداء على الله عز وجل.

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزعموا أنه خي محبوس بجبل رَضْوَى إلى أن يؤذَن له بالخروج، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم. فمنهم من قال: لله في أمره سر لا يعلمه إلا هو، ولا يعرف سبب حبسه.

ومنهم من قال: إن الله تعالى عاقبه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن علي إلى يزيد بن معاوية، وطلبه الأمان منه، وأخذ به عطاءه، ثم خروجه في وجه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هاربا من ابن الزبير. وزعموا أن صاحبه عامر بن وائلة<sup>(٢)</sup> الكنانى سار بين يديه وقال في ذلك المسير لأتباعه:

يا إخواني، يا شيعتي، لا تَتَعَدُوا      ووازيروا للمهدي كيما تهتدوا

(١) سورة الرعد: الآية ٣٩.

(٢) هو أبو الطفيل عامر بن وائلة، الكنانى، وأبى النبي ﷺ، وكان آخر الذين ولوه موتاً، فقد مات بعد سنة ١٠٠، وشهد مع علي عليه السلام كلها، ثم كان مع المختار بن أبي عبيد، وكان يؤمن بالرجعة (المعارف ص ٣٤١). والمير: ١/١١٨.

أنت الإمام الطاهر المسدّد  
ولا الذي نحن إليه تقصد

محمد الحيرات، يا محمد  
لا ابن الزبير السابريّ للمجد

وقالوا: إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب، فعصى ربه بتركه قتاله، وعصاه بقصده عبد الملك بن مروان، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيد بن معاوية، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف، ومات بها ابن عباس ودقته ابن الحنفية بالطائف، ثم سار منها إلى الدر، فلما بلغ شعب رَضُوْى اختلفوا فيه، فزعم المقرؤن بموته أنه مات فيه، وزعم المتظرون له أن الله حَبَسَهُ هنالك وغَيَّبه عن عيون الناس عقوبة له على الذنوب التي أضاعوها إليه، إلى أن يؤدَّدَ له بالخروج، وهو المهدي المتظكر.

٥٣ - ذكر الإمامية من الرافضة<sup>(١)</sup>:

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكيسانية والغلاة: حَسَنَ غُضْرَةَ فرقة: الكاملية، والمحمدية، والباقرية، والناووسية، والشَيْطَنِيَّة، والعَمَّارِيَّة، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والفُطَيْعِيَّة، والاثنا عشرية، والهشامية، والزُّرَّارِيَّة، واليونية، والشيطنانية.

٥٤ - ذكر الكاملية منه<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يُعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة عليّ، وكَفَّرَ عليّ بتركه قتالهم، وكان يلزمه قتالهم كما يلزمه قتال أصحاب صفين، وكان بشار بن برد الشاعر الأعشى<sup>(٣)</sup> على هذا المنصب، وروى أنه قيل له: ما تقول في الصحابة؟ قال: كفروا، فقيل له: فما تقول في عليّ؟ فتعلَّلَ بقول الشاعر:

وما شؤ الثلاثة أمَّ عمرو  
صاحبك الذي لا تصحبنا<sup>(٤)</sup>

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضَمَّ إلى ضلالتة في تكفير الصحابة وتكفير عليّ معهم ضلالتين أخريتين:

- (١) أنظر التبصير ص ٢٠، ومقالات الإسلاميين: ٩٨/١ - والمثل والنحل للشهرستاني: ١٦٢/١.
- (٢) أنظر التبصير ص ٢١، ولم يذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين الكاملية بين فرق الرافضة، كما لم يذكرها الشهرستاني في المثل والنحل بين فرق الإمامية.
- (٣) بشار بن برد، شاعر مجيد متفلق، خدم الملوك، وحضر مجالس الخلفاء، وأخذ جوائزهم وعطاياهم، وكان يمدح للمهدي العباسي ويحضر مجلسه، وكان المهدي يأمن به ويغنيه منه، ويجزل له المطاه، وكان أيضاً - بعد من الخطباء المنصحاء، وكان أولاً كبير المديح لواصل بن عطاء، وكان يفضل وأصلاً على خالد بن صفوان وشبيب بن شيبة والفضل بن عيسى. وكانوا قد خطبوا عند عيادته بن عمر بن عبد العزيز والي العراق، وقال بشار في ذلك شعراً، ثم رُيِّبَ بالزندقة، ودان بالرجعة، وكَفَّرَ جميع الأمة خيراً منه وأصل، فهجاه، ثم قتله المهدي في سنة ١٦٧، وقيل: في سنة ١٦٨ (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢١ - والبيان والتبيين للجاحظ: ٢٣/١ - ٣٢ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ - ٣١).
- (٤) هذا البيت هو البيت السادس من معلقة عمرو بن كلثوم التثليثي (أنظر شرح القصائد العشر ص ٢٨٧).

إحداهما: قوله بَرَجَعْتَهُ إِلَى الدُّنْيَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كما ذهب إليه أصحابُ الرِّجْعَةِ من الرافضة.

الثانية: قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض، واستدلوا على ذلك بقول بشار في شعر له:

الأَرْضُ مظلمة، والنار مُشْرِقةٌ	والنارُ معبودةٌ مذ كانت النارُ
وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الْأَنْصَارِي فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي قَالَ <sup>(١)</sup> فِيهَا:	
زَعَمْتُ أَنَّ النَّارَ أَكْرَمُ غَضْرًا	وَفِي الْأَرْضِ نَحْنُ فِي الْحِجَارَةِ وَالزُّبْدِ
وَتَخْلُقُ فِي أَرْجَائِهَا وَأَرْوِيهَا	أَعَاجِبُ لَا تُحْصَى بِحِطِّ وَلَا عَقْدِ
وَفِي الْقَفْرِ مِنْ لَبِجِ الْبَحَارِ مَنَافِعُ	مِنْ اللُّؤْلُؤِ الْمَكُونِ وَالْعَبَرِ الزُّبْدِ
وَلَا يَدُّ مِنْ أَرْضٍ لِكُلِّ مُطْعِمٍ	وَكُلِّ سَبُوحٍ فِي الْقَمَائِرِ ذِي جَبْدِ
كَذَلِكَ وَمَا يَسْأَلُ فِي الْأَرْضِ مَائِدًا	عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ الْمَجَائِبِ لِلْقُسْدِ
وَفِي ظُلِّي الْأَجْبَالِ فَوْقَ مَقْعَمِ	زَبَرْجَدِ أَمْلَاكِ الْوَرَى سَاعَةِ الْحُسْدِ
وَفِي الْحَوْفِ الْوِجْلَاءُ كَمِنْ مَعَادِنِ	لَهْرِ مَقَارَاتِ تَجَمُّشِ النَّاقِدِ
مِنْ اللَّحَبِ الْإِبْرِيمِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي	تُرَوَّقُ وَتُضَيُّ ذَا الْقَنَاعَةِ وَالزَّهْدِ
وَكُلِّ فَاوِزٍ مِنْ نُحَاسٍ وَأَثَلِ	وَمِنْ زَيْقٍ حَيٍّ وَنُوشَادِرِ سِنْدِي
وَفِيهَا زَوَانِجُ وَشَبِّ وَتَوَقُّبِ	وَمِنْ غَزَقِيَّةٍ غَيْرِ كِتَابٍ وَلَا مُكَيِّدِ <sup>(٢)</sup>
وَفِيهَا ضُرُوبُ الْقَارِ وَالزَّيْتِ وَالْمُهَا	وَأَصْنَافُ كَبِيرَتِ مَطَاوِلَةِ الْوَقْدِ
وَمِنْ أَمْدٍ جَوْزٍ وَكُلْسٍ وَفَضَّةِ	وَمِنْ تَوْتِيَا فِي مَعَادِنِهَا هِنْدِي
وَكُلِّ مَوَاقِيتِ الْأَنْبَامِ وَعَلَيْهَا	مِنْ الْأَرْضِ وَالْأَحْجَارِ فَاعْرَةُ الْمَجْدِ
وَفِيهَا مَقَامُ الْحِلَى وَالرُّكْنِ وَالْمُشَا	وَشُتَاتُ الْمُنْجَاكِجِ مِنْ جَنَةِ الْخُلْدِ
مَفَاضِرِ اللَّطِينِ الَّذِي كَانَ أَصْلَتَا	وَنَحْنُ بَثْوُهُ غَيْرُ شَكٍّ وَلَا جَمْعِدِ
فَذَلِكَ تَدْبِيرُ وَتَقَعُ وَحِكْمَةُ	وَوَضَحُ بَرَهَانٍ عَلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ
فَا بِنِ حَلِيفِ الشُّرُومِ وَاللَّامِ وَالْفَنَى	وَأَهْمَدُ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ طَرَقِ الزَّمْنِ <sup>(٣)</sup>
أَنْهَجُوا بِهَا بِكْرِي، وَتَخَلَّعَ بَعْدَهُ	عَلَيْهَا، وَتَعَرَّوْا كُلَّ ذَلِكَ إِلَى يُزُودِ
كَأَنَّكَ غَضْبَانٌ عَلَى الدُّنْيَا كُلِّهَا	وَعَالِبٌ دَخَلَ لَا يَمُوتُ عَلَى حَقْدِ

(١) أنشد الجاحظ هذه القصيدة لطلوع ما أنشعه للمولف، فانظر البيان: ٢٧/١ وما بعدها، وقد قومتها أعرجها من البيان إذ كانت النسخة كثيرة الأخطاء.

(٢) في البيان: «ومكر ومرتك» وقد علمنا أعرجها الشطر الثاني منه.

(٣) بين هذا البيت والذي قبله أربعة أبيات ألهمها الجاحظ في البيان.

تَوَاتِبَ أَقْصَاراً وَأَنْتَ شَعْرُهُ  
وَأَقْرَبُ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ نَسَبِ الْقُرَى  
وقد هجا حمادُ عَجْرَدٌ<sup>(١)</sup> بشاراً، وقال في هجائه:

وَمَا أَتَيْتُكَ مِنْ قُرَى  
إِذَا مَا عَمِي الْقُرَى  
وقيل: إن بشاراً ما جَزَعَ من شيء جزعَهُ من هذا البيت، وقال: يراني فيصنني ولا أراه  
فأصفه.

قال عبد القاهر: أَكْثَرُ هَوَاءٍ الْكَامِلَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص.

والثاني: من جهة تفضيلها الناز على الأرض، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُزْد، وقد فعل الله به ما استحقه، وذلك أنه هجا المهديَّ فأمر به حتى غرق في دجلة، ذلك له جزئي في الدنيا، ولأهل ضلالتِهِ في الآخرة عذاب اليم.

● = ذكر<sup>(٢)</sup> المحمدية:

هؤلاء ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولا يصدقون بقتله ولا بموته، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمَّر بالخروج، وكان الجُعْفَرِيُّ بن سعيد العجلي<sup>(٣)</sup> مع ضلالتِهِ في التشبيه يقول لأصحابه: إن المهديَّ المنتظرَ محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم، ويُستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله ﷺ، واسم أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله ﷺ. وقال في الحديث عن النبي

(١) حماد عجرد: شاعر هجاء بذي اللسان، حيث، لم يسلم من لسانه أحد، هجا محمد بن سليمان الهاشمي بقصيدة قال فيها:

له جسم رغوث وعقل مكتوب  
وأهدر محمد بن سليمان دمه، فاضاعت عليه الأرض، وذهب إلى قبر أبيه سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس، فاستجار به، وقال كلمة أولها:

لم أجد لي من الأنام سَجِيراً  
فلمسجورث القبور والأحجار  
وكان بشار إذا سمع هجاء حماد فيه يهيج ويتألم، وقد سئل عن لقب فاء هجاء به، فأنشد البيت الذي ذكره المؤلف، ويقال: إن أشد ما هجاء به قوله:

لو طلبت جلفته هنيراً  
أو طلبت مسكافاً كما لأن  
تنت جلفته هنيراً  
أو لست لك عليه خيراً

(٢) أنظر التبصير ص ٢١.

(٣) الجعْفَرِيُّ بن سعيد العجلي - وقع في بعض المراجع "العجلي" زعم أن أبا جعفر محمد بن علي الباقر أوصى إليه، فأتم به جماعة من أهل الضلال، وبلغ خالد بن عبد الله القسري خبره فأخذته وقتله ثم صلبه (انظر كامل ابن الأثير: ٨٢/٥ والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/١).

عليه الصلاة والسلام قوله في المهدي: «إن اسمه يوافق إسمي، واسم أبيه إسم أبي»، فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ دَعْوَتَهُ بالمدينة استولى على مكة والمدينة؛ واستولى أخوه إبراهيم بن عبد الله على<sup>(١)</sup> البصرة، واستولى أخوهما الثالث - وهو إدريس بن عبد الله - على بعض بلاد المغرب، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور<sup>(٢)</sup> فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بعيسى<sup>(٣)</sup> بن موسى في جيش كثيف، وقاتلوا عمداً بالمدينة، وقتلوه في المعركة. ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن بن عليّ مع جنده، فقتلوا إبراهيم بباب حمرين على ستة عشر فرسخاً من الكوفة، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمِّ بها، ومات عبد الله<sup>(٤)</sup> بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور، وثَبَّرَهُ بالقادسية، وهو شَهِيدٌ معروفٌ يُزار.

فلما قُتِلَ محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرة في فرقتين:

- (١) فرقة أقروا بقتله، وتبرأوا من المغيرة بن سعيد العجلي، وقالوا إنه كذب في قوله: إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض، لأنه قتل وما ملك الأرض.
- (٢) وفرقة منهم ثبتت على مَوَالِدِ المغيرة بن سعيد العجلي، وقالت: إنه صدق في قوله إن المهدي محمد بن عبد الله، وإنه لم يُقْتَلْ، وإنما غاب عن عيون الناس، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمَّرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض، وتُعَقَّدُ البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلاً يعطي كل واحد منهم حرفاً من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله ابن الحسن.

فهذه الطائفة يُقال لهم «المحمدية» لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن.

- (١) قد ذكر أبو الحسن الأشعري خروج محمد بن عبدالله بن الحسن وخروج أخيه إبراهيم في المقالات: ١٤٥/١.
- (٢) هو أبو جعفر: عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، الهاشمي، المكي، ثاني خلفاء بني العباس، ولقبه المنصور، وتوفي في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ١٥٨ هـ ثلاث وستين سنة، وكانت مدة خلافته إثنين وعشرين سنة (العبير: ٢٣٠/١).
- (٣) كان عيسى بن موسى من قواد المنصور، وقد عد له بالخلافة من بعد أبيه المهدي، وفي سنة تسع وخمسين ومائة أحب المهدي أن يخرج من ولاية العهد، فألق عليه بالرفعة والرهبة في أن يخلع نفسه، فأجاب خوفًا على نفسه، فأعطاه المهدي مالاً كثيراً وأعطاه إقطاعات.
- (٤) عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والد محمد وإبراهيم وإدريس الذين خرجوا على المنصور، كان المنصور قد قبض عليه ولودعه السجن حين شر بأن أولاده على نية الخروج عليه، وكان عبدالله من العباد، وله شرف وهبة ولسان سديد، وقد مات في سجن المنصور في آخر عام ١٤٤ (العبير: ١٩٦/١).

وكان جابر بن يزيد الجعفي<sup>(١)</sup> على هذا المذهب، وكان يقول بِرَجَّةِ الأُمَوَاتِ إِلَى الدُّنْيَا قَبْلَ الْقِيَامَةِ، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعر له:

إِلَى يَوْمِ يَرُوبُ النَّاسُ فِيهِ      إِلَى دُنْيَانَهُمْ قَبْلَ الْحِسَابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة: إن أجزمت أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد بن عبد الله بن الحسن، وأجزمت أن يكون المقتول هنا شيطاناً تصوّر للناس في صورة محمد بن عبد الله بن الحسن، فأجيزوا بأن يكون المقتولون بكربلاء غير الحسين وأصحابه، وإنما كانوا شياطين تصوّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه، وانتظروا حسيباً كما انتظرتهم محمد بن عبد الله بن الحسن، أو انتظروا عليّاً كما انتظرتهُ السَّيِّحُ منكم الذين رَعَوْهُمُ أَنَّهُ فِي السَّحَابِ، والذي قتله عبد الرحمن بن ملجم<sup>(٢)</sup> كان شيطاناً تصوّر للناس بصورة عليّ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه، والحمد لله على ذلك.

٥٦ - ذكر الباقية منهم<sup>(٣)</sup>:

هؤلاء قوم سافروا الإمامة من علي بن أبي طالب ﷺ في أولاده إلى محمد بن عليّ المعروف باباقر<sup>(٤)</sup>، وقالوا: إن عليّاً نصّ على إمامة ابنه الحسن، ونصّ الحسن على إمامة أخيه الحسين، ونصّ الحسين على إمامة ابنه عليّ بن الحسين زين العابدين، ونصّ زين العابدين على إمامة محمد بن عليّ المعروف باباقر، وزعموا أنه هو المهديّ المنتظر بما رُوِيَ أن النبي ﷺ قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: «إِنَّكَ تَلْقَاهُ فَأَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ» وكان جابر آخر مَنْ مات بالمدينة من الصحابة، وكان قد عيى في آخر عمره، وكان يمشي في المدينة ويقول: يا باقر، يا باقر، متى ألقاك؟ فمر يوماً في بعض سكك المدينة [فناولته جارية صبيّاً كان في حجرها فقال لها: مَنْ هذا؟ فقالت: هذا محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ، فضمّه إلى صدره وقبّل رأسه ويديه، ثم قال: يا بنيّ، جئكَ رسول الله يُقْرِئُكَ السَّلَامَ. ثم قال جابر: قد نَمَيْتُ إِلَى نَفْسِي، فمات في تلك الليلة]<sup>(٥)</sup>.

(١) هو جابر بن يزيد بن الحلوث بن عبد يهوث، الجعفي، ضحفه قوم في الحديث وذكر أبو نعيم عن الثوري أنه كان صدوقاً، ثقة في الحديث، وهو من الرافضة الغالية، وكان يؤمن بالرجعة، ومات في سنة ١٢٧، وقيل: في سنة ١٢٨، وقيل: في سنة ١٣٢ (المعروف لابن تقيّة ص ٤٨٠ - وتجنّب التهذيب: ٤٨٢).

(٢) عبد الرحمن بن ملجم، المرادي، الحسيري، هو الفاتك الثاني الذي اختال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، قُتل في سنة ٤٠ من الهجرة عقيب جريمته.

(٣) أنظر: التبصير ص ٢٢، والمثل والنحل للشهرستاني: ١٦٥/١.

(٤) هو أبو جعفر، محمد الباقر بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب، وُلِدَ في سنة ٥٦ من الهجرة وروى عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله، ثم كان من فقهائ المدينة، وتوفي في سنة ١١٤ (المعبر: ١٤٢/١ - وشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٥) هذه الزيادة لا توجد في الطبعة الأولى.

وحجتهم في هذا أن رسول الله ﷺ بعث يُقرىء عليه السلام؛ فدلّ على أنه المهدي المنتظر.

قلنا: وقد قال رسول الله ﷺ لعمر وعلي رضي الله عنهما: «أقرنا عني أوتسأ السلام» ولم يوجب ذلك كونه المهدي المنتظر، وقد تواترت الروايات بموت الباقر (ع) كما تواترت الرواية بقتل أوتس الفرقي<sup>(١)</sup> بصيغتين، ولا يصح انتظار واحد منهما بعد موته.

٥٧ - ذكر النಾಯسية<sup>(٢)</sup>:

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان يتسب إلى ناووس<sup>(٣)</sup> بها، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق<sup>(٤)</sup> بنص الباقر عليه، وزعموا أنه لم يمّت، وأنه المهدي المنتظر، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفرأ، وإنما تصور للناس في تلك الصورة، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من الشيعة فزعموا جميعاً أن جعفرأ كان عالماً بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات، فإذا قيل للمواحد منهم: ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه؟ يقول: أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق، يقلّدونه.

٥٨ - ذكر الشيعية<sup>(٥)</sup>:

وهم منسوبون إلى يحيى بن شبيب<sup>(٦)</sup>، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر، وأقروا بموت جعفر، وزعموا أن جعفرأ أوصى بها لابنه محمد، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر، وزعموا أن المنتظر من ولده.

(١) هو أوتس بن عامر، القرن - يفتح القاف والراء جميعاً - من اليمن، من مراد، سكن الكوفة، وكان عبداً، زاهدًا، دينياً، فاضلاً، واختلف في وفاته (مشاهير علماء الأمصار رقم ٧٤٣).

(٢) أنظر التبصير ص ٢٢، والمثل والنحل للشهرستاني: ١٦٦/١، ومقالات الإسلاميين للأشعري: ٩٧/١.

(٣) يختلف العلماء فيما نسب إليه هذه الفرقة، فيقول الأشعري: «وهذه الفرقة تسمى النಾಯسية لقبوا برئيس لهم يقال له هجلان بن ناووس من أهل البصرة»، وجاء في الحور العين ص ١٦٢ أنهم «أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسية» اهـ.

(٤) هو أبو عبد الله جعفر الصادق، من أبي جعفر محمد الباقر، من علي زين العابدين، من الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، كان سيد بني هاشم في زمانه، وقد توفي في آخر سنة ١٤٨ عن ثمان وستين سنة (العمر: ٢٠٨/١).

(٥) أنظر التبصير ص ٢٣، ومقالات الإسلاميين: ٩٩/١ وفيه «الشيعية» بالسين المهملة، والمثل والنحل: ١٦٦/١، والحور العين ص ١٦٣، واعتقادات فرق المسلمين ٥٤.

(٦) في البدء والتاريخ (١٢٤/٥) «الشيعية» بغير ياء بعد الميم، وفي المثل والنحل للشهرستاني (١٦٦/١) «يحيى بن أبي شبيب» وفي التبصير ص ٢٣ ما ذكر المؤلف هنا، وفي مقالات الإسلاميين (٩٩/١) «الشيعية... يحيى بن أبي شبيب» وفي الحور العين (ص ١٦٣) «يحيى بن أبي شبيب»، وفي اعتقادات فرق المسلمين (ص ٥٤) «الشيعية» مثل ما في البدء والتاريخ، وقد ذكر الجاحظ في البيان (٢٣/١) آياتاً من الشعر، ونسبها إلى سعدان الشيبلي أحد أتباع هذه الفرقة، وكان يحيى بن شبيب من انحاز إلى عسكر المختار بن أبي عبيد، وقتل معه، وسميه الجاحظ في الحيوان (٦٠/٣) أحر بن شبيب، ويذكر قتله، ويروي له شعراً.



٥٩ - ذكر الغمارة<sup>(١)</sup>:

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى غماراً. وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق، ثم زعموا أن الإمام بعده ولد عبد الله، وكان أكبر أولاده، وكان أقطع الرجلين - ولهذا قيل لأتباعه «الأقطعية».

٦٠ - ذكر الإسماعيلية<sup>(٢)</sup>:

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أن الإمام بعده ابنه إسماعيل، وانفترق هؤلاء فرقتين:

(١) فرق: منتطرة لإسماعيل بن جعفر، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه.

(٢) وفرقة قالت: كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث إن جعفراً نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل.

والى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية، وسنذكرهم في فرق الغلاة.

٦١ - ذكر الموسوية منهم<sup>(٣)</sup>:

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يموت، وأنه هو المهدي المنتظر، وقالوا: إنه دخل دار الرشيد<sup>(٤)</sup> ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشككتنا في موته، فلا نحكم في موته إلا بيقين.

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ٩٩/١، والتبصير ٢٣، وللعل وفنل للمهرستاني: ١٦٧/١ وذكرها باسم الأقطعية. فأما تسميتهم الغمارة فباسم رئيس من رؤسائهم اسمه غمار، وقد استظهرنا فيما كتبناه على مقالات الإسلاميين أنه عمار بن موسى الساباطي، فإن لهذا الرجل كتباً كثيراً معتمداً عندهم، وأما تسميتهم القطعية - بضم القاء وسكون الطاء - فلأن عبيد بن جعفر الذي يسوقون الإمامة إليه كان أقطع الرجلين، والقطع: جمع أقطع. ويقال لرجل أقطع الرجل إذا أخرجت رجله حتى يقلب قدمها إلى إنسيها، وقيل: هو أن يكون سيره على ظهر قدمه، وقيل: هو أن يرتفع الحصى قدمه حتى لو وطئ صفصواً ما أذاه، وقيل: هو أن تخرج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها، وقد أشار المؤلف إلى وجه التسميتين.

(٢) ذكر الأشعري في مقالات (٩٨/١) من هذه الفرقة «الفراسطة» وهم الذين يرون الإمامة في محمد بن إسماعيل بن جعفر، وهم الإسماعيلية الباطنية، وهم الذين وعد المؤلف بذكرهم في فرق الغلاة، وانظر الملل والنحل للمهرستاني: ١٦٧/١ والتبصير ٢٣.

(٣) انظر التبصير ٢٣، والملل والنحل: ١٦٨/١، ومقالات الأشعري: ١٠٠/١ وسنأهلها «الموسوية» وليس بقياس، والصواب في النسب إلى موسى «موسوية» كما هنا وفيما أشرنا إليه من المراجع.

(٤) هو الخليفة العباسي: هارون الرشيد بن محمد بن عبد الله المنصور، وُلد بالري في سنة ١٤٨، وروى عن أبيه وجده، ورحل في خلافته مراراً، وغزا غزوات عديدة، وكان شهماً شجاعاً، حازماً، جواداً، ممدحاً فيه من رُسنة، وكان

ف قيل ، لهذه الفرقة الموسوية : إذا شككتكم في حياته وموته فشقوا في إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باقٍ ، وأنه هو المهدي المنتظر . هنا مع علمكم بأن مشهد موسى بن جعفر معروف في الجانب الغربي من بغداد يُزار .

ويقال لهذه الفرقة «موسوية» لانتظارها موسى بن جعفر .

ويقال لها «المطوَّرة» أيضاً لأن يونس بن عبد الرحمن القمي<sup>(١)</sup> كان من القطعية وناظر بعض الموسوية فقال في بعض كلامه : أنتم أهون على عيني من الكلاب المطورة .

٦٢ ذكر المباركية<sup>(٢)</sup> :

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كذغوى الباطنية فيه وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن جعفر مات ولم يقب .

٦٣ ذكر القطعية<sup>(٣)</sup> منهم :

هؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا . ويقال لهم «الاثنا عشرية» أيضاً ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسله إلى علي بن أبي طالب عليه السلام ، واختلفوا في بين هذا الثاني عشر عند موته ، فمنهم من قال : كان ابن أربع سنين ، ومنهم من قال : كان ابن ثمانين سنين ، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت ؛ فمنهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إماماً عالمياً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام ، وكان مفروض الطاعة على الناس ، ومنهم من قال : كان في ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكان الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أو أن بلوغه ، فلما بلغ تحققت إمامته ، ووجب طاعته ، وهو الآن الإمام الواجب طاعته وإن كان غائباً .

يضع لكبار العلماء ويتأهب معهم ، وله مشاركة قوية في الفقه والعلم والأدب ، وتوفي بطوس في ليلة السبت لثلاث خلون من جمادى الآخرة من سنة ١٩٣ ومدة خلافته ٢٢ سنة (السير : ٣١٢/١ - المعارف : ٣٨١) .

(١) ذكر في الملل والنحل (١٦٩/١) أنهم سقا المطورة لأن علي بن إسماعيل قال لهم : ما أنتم إلا كلاب مطورة ، وذكر في التبصير (ص ٢٣) أن «زلزلة بن أمين قال لهم يوماً : أنتم أهون في عيني من الكلاب المطورة . أراد الكلاب التي أبطلت بالطر ، فالتفت بطروهم ويخبرون منهم» وذكر الأشعري في مقالات (١٠٠/١) مثل ما ذكره المؤلف هنا ، قال : «ومض خاتفي هذه الفرقة يدعوه المطورة ، وذلك أن رجلاً منهم ناظر يونس بن عبد الرحمن ، ويونس من القطعية الذين قطعوا حل موت موسى بن جعفر ، فقال له يونس : أنتم أهون علي من الكلاب المطورة ، فلزمهم هذا النية له ، وانظر مقالة يونس هنا في مقالات الأشعري : ١٠٠/١ .

(٢) أنظر مقالات الإسلاميين : ٩٨/١ ، والتبصير : ٢٣ ، والخور العين : ١٦٢ .

(٣) ذكر الأشعري هذه الفرقة (٨٨/١ ، ١٠١) وذكر نوعي الاختلاف اللذين ذكرهما المؤلف ، ولكنه لم يسمها باسم ، وانظر الملل والنحل : ١٦٩/١ ، والتبصير : ٢٣ .

٦٤ - ذكر الهشامية<sup>(١)</sup> منهم :

هؤلاء فرقان : فرقة تُنسب إلى هشام بن الحَكَم الرافضي، والفرقة الثانية تُنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي. وكلتا الفرقين قد ضَمَّت إلى خَيْرِهما في الإمامة ضلالتهما في التجسيم، وبذعتها في التشبيه.

ذكر قول هشام بن الحَكَم : زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عُفقه، ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضاً غير العريض، وقال : ليس ذهابه في جهة الطول أزيد على ذهابه في جهة العرض، وزعم أيضاً أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسيكة الصافية من الفضة، كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، وزعم أيضاً : أنه ذو لون، وطعم، ورائحة، وبجئة، وأن لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو جِسمته، ولم يثبت لوناً وطعماً هما غير نفسه، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم، ثم قال : قد كان الله ولا مكان، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه، ومكانه هو العرش.

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبوده : إنه سبعة أشبارٍ بشرٍ نفسه، كأنه قاتنه على الإنسان، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعة أشبارٍ بشرٍ نفسه.

وذكر أبو الهذيل<sup>(٢)</sup> في بعض كتبه أنه لقي هشام بن الحكم في مكة عند جبل أبي قُتَيْب<sup>(٣)</sup> : فسأله : أيما أكبر معبوده أم هذا الجبل؟ قال : فأشار إلى أن الجبل يوفي عليه تعالى، وأن الجبل أعظم منه.

وحكى ابن الراوندي<sup>(٤)</sup> في بعض كتبه عن هشام أنه قال : بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه، ولولا ذلك ما دُلَّت عليه.

(١) أنظر مقالات الإسلاميين (١/١٠٦، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠ وما بعدها ١٢٦، والتبصير ٢٣) وأكثر ما ذكره المؤلف منقول عن مقالات الأشعري.

(٢) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول، البغدادي، المعروف بالعلاف. كان شيخ المعتزلة في البصرة، وكان حسن الجلال، قوي الحجّة، كثير استعمال الأداة والإزاعات، وُلِدَ في سنة ١٣١ - ويقال : في سنة ١٣٤، ويقال : في سنة ١٣٦ - وتوفي في سنة ٢٣٥، وقال للمسعودي : في سنة ٢٢٧، وقال الخطيب البغدادي : في سنة ٢٢٦ (أنظر وفيات الأعيان الترجمة رقم ٥٧٨، والعبر : ١/٤٢٢)، وطبقات المعتزلة ص (٤٤).

(٣) أبو قتيب - بضم القاف وفتح الياء - جبل مشرف على المسجد الحرام بمكة.

(٤) ابن الراوندي : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق، له مقالة ف يعلم الكلام، وله مصنفات كثيرة منها كتاب سناه فضيحة المعتزلة وهو منسوب إلى راوند - يفتح الراء والواو جميعاً، ويتبعهما ألف، وسكون النون - وهي قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان، وتوفي في سنة ٢٤٥، وكتابه الذي ذكرناه هو الذي ألفه أبو الحسين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب «الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد» ليرد به على فضيحة المعتزلة (ابن حنبلان الترجمة رقم ٣٤)، ثم أنظر طبقات المعتزلة ٨٥.

وذكر الجاحظ<sup>(١)</sup> في بعض كتبه عن هشام أنه قال: إن الله عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذائب في عمق الأرض. وقالوا: لولا عماشة شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها.

وذكر أبو عيسى الزرق في كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن الله عز وجل ماسئ لعرشه لا يفضل عن العرش ولا يفضل العرش عنه.

وقد روي أن هشاماً - مع ضلّاته في التوحيد - ضلّ في صفات الله أيضاً؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالماً بالأشياء.

وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها يعلم، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضها.

قال: ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث؛ لأنه صفة؛ وزعم أن الصفة لا توصف.

وقال أيضاً في قدرة الله وسمعه، وبصره، وحياته، وإرادته: إنها لا قديمة ولا محدثة؛ لأن الصفة لا توصف، وقال فيها: إنها لا هي هو ولا غيره.

وقال أيضاً: لو كان لم يزل عالماً بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية، لأنه لا يصبح عالم إلا بمعلوم موجود، كأنه أحوّل تعلّق العلم بالمعدوم.

وقال أيضاً: لو كان عالماً بما يفعلُه عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح اختيار العباد وتكليفهم.

وكان هشام يقول في القرآن: إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال إنه غير مخلوق؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف عنده.

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فروي عنه أنها مخلوقة لله عز وجل، وروي عنه أنها متعاقبة وليست بأشياء ولا أجسام؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسماً.

وكان هشام يميز على الأنبياء العصيان مع قوله بمصصة الأئمة من الذنوب. وزعم أن نبيه عليه الصلاة والسلام عصى ربه عز وجل في أخذ الفداء من أسارى بدر، غير أن الله عز وجل غفّا عنه، وتناول على ذلك قول الله تعالى: ﴿لَا يَغْيِرُ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة

(١) الجاحظ: هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كان بَحراً من بحور العلم، رأساً في الكلام والامتنان، وعاش تسعين سنة أو يزيد، أخذ عن القاضي أبي يوسف، وعن ثعلبة بن السري، وعن أبي إسحاق النخّام. وصفت الصانيف الجياد، ومات في سنة ٢٥٠، ويقال في سنة: ٢٥٥ (المعبر: ٢٥٦/١ - ابن خلكان الترجمة ١٧٩)، وبلغات المعتزلة (٦٧).

(٢) سورة الفتح: الآية ٢.

الفتح، الآية: [٢]. وفُرق في ذلك بين النبي والإمام: بأن النبي إذا غصى أثناء الوحي بالنبية على خطاياهم، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيجب أن يكون معصوماً عن المعصية.

وكان هشام على مذهب الإمامية في الإمامة، وأكفره سائر الإمامية بإجازته المعصية على الأنبياء.

وكان هشام يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذي لا يتجزأ. وحكى زُرْقَان<sup>(١)</sup> عنه في مقاله أنه قال بمدخلة الأجسام بعضها في بعض، كما أجاز النظام تداخل الجسمين اللطيفين في خَيْر واحد.

وحكى عنه زُرْقَان<sup>(٢)</sup> أنه قال: الإنسان شيان: بدن وروح. البدن مَوَات، والروح حَسَاسة مدركة فاعلة، وهي نور من الأنوار.

وقال هشام في سبيل الزلزلة: إن الأرض مرتجة من طبائع مختلفة يُنكب بعضها بعضاً، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة، فإن ازدادت الطبيعة ضعفاً كان الخسف.

وحكى زُرْقَان<sup>(٣)</sup> عنه أنه أجاز المشي على الماء لغير نبي، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبي.

ذكر هشام بن سالم الجواليقي<sup>(٤)</sup>: هذا الجواليقي - مع رَفْعه على مذهب الإمامية - مُفَرِّطٌ في التجسيم والتشبيه، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم، بل هو نور ساطع بياضاً.

وزعم أنه ذو خَوَاسٍ خمس كحواس الإنسان، وله يد، ورجل، وعين، وأذن، وأنف، وشم، وأنه يسمع بغير ما يُبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة، وأن نصفه الأعلى مجزوف، ونصفه الأسفل مُصَمَّت.

وحكى أبو عيسى الزرقاني: أنه زعم أن لمعبوده وَفَرَةٌ سوداء، وأنه نور أسود، وباقية نور أبيض.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> في مقالاته: أن هشام بن سالم قال في إرادة الله

(١) ورد في الزاهدية «زرقان» وفي مقالات الأشعري «زرقان» بغير باء، وأثبت ما في الأول وما في المقالات وما في طبقات المعتزلة ٧٨ حيث ذكر أن له كتاباً في المقالات.

(٢) في خطط القريزي (٣٦٨/٢) بولاق) هشام بن سالم الجواليقي. وسنأهم الجواليقي.

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر، البصري. شيخ أهل السنة والجماعة، أخذ الحديث عن زكريا الساجي، وأخذ الجدل والنظر عن أبي هل الجبائي ثم ود على المعتزلة، وكان قلعاً متصففاً، مات في سنة ٣٢٤، وقيل: في سنة ٣٣٠، وتوفي بعد الثلاثين، وحكى ابن حزم أنه ألف حجة ومعين تصديقاً (العبر: ٢٠٢/٢).

تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها، وهي أن إرادته حركة، وهي معنى لا هي الله ولا غيره، وأن الله تعالى إذا أراد شيئاً تحرك فكان كما أراد.

قال: ووافقه أبو مالك الحضرمي، وعلي بن هشم، وهما من شيوخ الروافض، [على] أن إرادة الله تعالى حركة، غير أنهما قالوا: إن إرادة الله تعالى غيره.

وحكى أيضاً عن الجواليقي أنه قال في أفعال العباد: إنها أجسام، لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام، وروى مثل هذا القول عن شيطان الطائفة أيضاً.

٦٥ - ذكر الزاوية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع زُرارة بن أعين<sup>(٢)</sup>، وكان على مذهب الأنطحية القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، وبذعته المنسوبة إليه قوله بأن الله عز وجل لم يكن حياً، ولا قادراً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، ولا عالمياً، ولا مُريداً، حتى خلق لنفسه حياة، وقدرة، وعلماً، وإرادة، وسمعاً، وبصراً، فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً، قادراً، عالمياً، مُريداً، سميعاً، بصيراً.

وعلى سؤال هذا الضال نُسجت القدرة البصرية في القول بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته.

٦٦ - ذكر اليونسية<sup>(٣)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، وكان في الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه فزعم الله عز وجل يحمله حَمَلَةً عرشه، وهو أقوى منهم، كما أن الكركي<sup>(٤)</sup> يحمل رجلاه وهو أقوى من رجله، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿وَيَحْمِلُ كَرْسِيَّ رَبِّكِ إِلَهُكَ لَقَدْ كَانَ لِرَبِّكَ قُوَّةٌ قَبِيَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة الحاقة، الآية: ٦]. وقال

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٠٠/١ والتبصير ٢٤ وفهرست ابن النديم ص ٣٢٢ ومنهاج السنة لابن تيمية ١/٢٩٨ بولاق.

(٢) زُرارة لقبه، واسمه عبد ربه، وكنيته أبو الحسن، كان أول أمره على مذهب الأنطحية، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، ويقال: إنه رجع عن التشيع بته.

(٣) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٠٠/١، والتبصير ٢٤.

(٤) في الأصل «الكرسي» تصحيف، والكرسي له أربع أرجل، لا رجلان، والعبارة مأخوذة عن مقالات الأشعري. قال الأشعري: «واحتج يونس في أن الحسنة تطلق حمل الباربي وشبههم بالكركي وأن رجله تحملانه وهما دقيقتان والكركي - يوزن الكرسي - طائر قريب من الوز، أبتر الفنب، رمادي اللون، دقيق الرجلين طويلهما، بأوى إلى الماء أحياناً، وجمعه كراكي.

(٥) سورة الحاقة: الآية ١٦.

أصحابنا: الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى.

٦٧ - ذكر الشيطانية<sup>(١)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي<sup>(٢)</sup> الملقب بشيطان الطالق، كان في زمان جعفر الصادق، وعاش بعده مدة، وساق الإمامة إلى ابنه موسى، وقطع بموت موسى، وانتظر بعض أسباطه، وشارك هشام بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أجسام، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم، وشارك هشام بن الحكم، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا فُردوا وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالماً بها، وإلا ما ضُح تكليف العباد.

قال عبد القاهر: قد ذكرنا في هذا الفصل فِرَقَ الرَضَى من الزيدية، والكُيَّانِيَّة، والإمامية، والكُيَّانِيَّة منهم اليوم معمرورون في عمار أخلاط الزيدية والإمامية، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَاذَةُ تُورث تضليل بعضهم بعضاً، وقال بعض شعراء الإمامية يمجو الزيدية:

يا أيها الزيدية المهجلة	إمامكم ذا الله مُرْسَلَةٌ
يا زعمات الجور نجا لكم	غصتم فأخرجكم لنا جندله
فأجابه شاعر الزيدية:	

إمامنا متصب قائم	لا كالذي يُطَلَّبُ بِالْفَرْزَلَةِ
كل إمام لا يُرى بجمهرة	ليس بساوي عندنا غَرَزَلَةٌ
قال عبد القاهر: قد أجبتا الفريقين عن شعرهما بقولنا:	

يا أيها الرافضة المُبْطِلَةُ	ذُفُوكُم من أصلها مُبْطِلَةٌ
إمامكم إن غاب في ظلمة	فاستدركوا الغائب بالمشقة
أو كان معمروراً بأعماركم	فاستخرجوا المصور بالفرزلة
لكن إمام الحق في قولنا	من شئتُ أو أية مُنْزَلَةٌ
ونهبنا للمهدي مُنْقَعٌ	كنى يَهْدُنِي لنا مَنَزَلَةٌ

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١٠٧/١، والتبصير: ٢٤.

(٢) شيطان الطالق: لقب لُقِّبَ به أبا جعفر محمد بن النعمان، الأحول، والشعبة نظبه «مؤمن الطالق» وإضافته إلى سواق في طاق الحامل بالكوفة، كان يجلس فيها للصرف، وانتظر فهرست ابن النديم ص ٢٦٤ والانتصار ص ٦ و ٥٨ و ١٧٧.

## الفصل الثاني من فصول هذا الباب<sup>(١)</sup>

### في بيان مقالات فرق الخوارج<sup>(٢)</sup>

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة، وهذه أسماءها: المحكمة الأولى، والأزارقة، والتجدات، والصُّفْرية، ثم العجاردة المقترة فرقاً منها: الخازمية، والشعبية، والمعلومية، والمجهولية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله تعالى بها، والضُّلّية، والأخنسية، والشبيبة، والشيبانية، والمُغْبِدية، والرشيديّة، والمكرمية، والحزمية، والشمراخية، والإبراهيمية، والواقعة، والإباضية.

والإباضية منهم اختلفت فرقاً معظمها فريقان: حَقِيبِيَّة، وحارثية.

فأما اليزيدية من الإباضية، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من عُلاة الكُفْرَةِ الخارجين عن فِرْقِ الأَمة، وسنذكرهما في باب ذكر فرق عُلاة بعد هذا إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكمي<sup>(٣)</sup> في مقالاته أنَّ الذي يجمع الخوارج - على افتراق مذاهبها - إكفار عليّ، وعثمان، والحَكَمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحَكَمين، وإلا كفرار بارتكاب الذنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخنا أبو الحسن<sup>(٤)</sup>: الذي يجمعهما على إكفار عليّ، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحَكَمين، ومن رضي بالتحكيم وصوّب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكمي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصواب ما حكاه شيخنا

(١) أنظر مقالات الإسلاميين للأشعري: ١٥٦/١ وما بعدها بتحقيقنا، وخطط المفريزي: ٣٥٢/٢ وما يليها، بولاق، والبدء والتاريخ: ١٣٤/٥، والتبصير ص ٢٦ وما بعدها، وكامل اللبّد في عدة مواضع فانظر الجزء الثاني ص ٢٠٥ وما بعدها طبع الخيرية.

(٢) يقال لهذه الطائفة: الخوارج، والحرورية، والنواصب، والشرقة، والمحكمة، والمارقة، فأما الخوارج فجمع خارج، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق، وأعلن عصيانه، وآبى عليه، بعد أن يكون له تأويل، وعلماء الشريعة يسمونهم هيفاءً. وأما النواصب فجمع ناصب - وقد يُقال ناصبي - وهو الغالي في بغض عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأما الحرورية فنسبة إلى حروراء - وهي بفتح الحاء والراء وسكون الواو ويُقال: بفتح فسم - قرية أو كورة بظاهر الكوفة. وأما الشرقة - بضم الشين - فجمع شار، مثل قضاة وقاضٍ، وقد نسوا أنفسهم بهذا الاسم وزعموا أنهم أشركوا أنفسهم من الله، وانظر بعد هذا ما كتبه على مقالات الأشعري: ١٥٦/١.

(٣) قد تقمّت ترجمة الكمي في ص ١٢ من هذا الكتاب.

(٤) أنظر ذلك في الموضع الذي ذكرته من مقالات الإسلاميين: ١٥٦/١.



أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبي في ذغواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم. وذلك أن النجيدات<sup>(١١)</sup> من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم.

وقد قال قوم من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يُزاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه، مثل سميت زانية، وسارقاً، ونحو ذلك.

وقد قالت النجيدات<sup>(١٢)</sup>: إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافراً نعمة، وليس فيه كفر دين.

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكاية عن جميع الخوارج تكفير أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم.

وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليّاً، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن صوبهما أو صوب أحدهما، أو رضي بالتحكيم.

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل.

٦٨ - ذكر المحبّة الأولى منهم: يقال للخوارج مُحَبَّة، وشُرّة.

واختلفوا في أول من تُشَرُّ منهم، فقيل: عُروّة بن حُنَيْر<sup>(١٣)</sup> أخو مِرْدَاسِ الخارجي<sup>(١٤)</sup>، وقيل: أولهم يزيد بن عاصم المخاري<sup>(١٥)</sup>، وقيل: رجل من ربيعة من بني يَشْكُر، كان مع علي

(١١) النجيدات: هم أصحاب نجدة بن طغر الحضي، وسيأتي ذكرهم وتفصيل مقالهم في هذا الفصل.

(١٢) عروة بن حدير - ويقع حرفاً في بعض كتب المقالات عروة بن جرير - وقال: عروة بن أدية - بضم الهمزة وفتح اللام وتشديد الياء - وهو صواب أيضاً: حدير أبوه أو جده، وأدية جدته، ويقال أمه - نص على ذلك أبو العباس المبرد في كتاب الكامل (١١٦/٢) قال «ويقال - فيسا يروي من الأخبار - إن أول من حكم عروة بن أدية، وأدية جدته له جاهلية، وهو عروة بن حدير أحد بني ربيعة بن حنظلة له وقال ابن تينية: هو عروة بن عمرو بن حدير؟ وقد قاتل عروة في حزب النهروان ثم نجا منها، فلم يزل حياً مدة من خلافة معاوية، ثم أتى به إلى زياد بن أبيه، فسأله أسئلة، ثم أمر به لفرضت عقه، ثم دعا مولى له فسأله عنه وقال: صف لي أموره، فقال: اطنب لم أختصر؟ فقال: بل اختصر، فقال: ما أتيت بطعام في ثياب قط، ولا فرشت له فراشاً بليل قط. يريد أنه صائم النهار قائم الليل دائماً، وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام في شأن الخوارج المارقين من الذين كما يبرق السهم من الرمية حيث يقول: «يجز أحذكم صلاته يجب صلاتهم أو كما قال ﷺ» وانظر المعارف ص ٤١٠ وانظر ص ٩١ الآية.

(١٣) مرداس: هو ابن حدير، أو ابن أدية، وهو أخو عروة السابق ذكره. وقد رثاه عمران بن حطان رأس القعد من الصفرية، انظر بعض ما قاله فيه في كامل المبرد: ١٠٨/٢ الخيرية، ثم انظر المعارف ص ٤١٠، ثم انظر ص ٩١ الآية.

(١٤) ذكر أبو المظفر الإسفرائيني في التصير (ص ٢٦) هذه الأقوال الثلاثة كما ذكرها المؤلف وبضغ عبارته، وذكر المبرد في الكامل (١٢١/٢) قِيلاً وابتداءً، قال وقيل: أول من حكم ونلفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بني سعد بن زيد مائة بن حميد بن مر، من بني صريم، يقال له الحجاج بن عبيد الله، ويُعرف بالبرك، وهو الذي ضرب معاوية على أبيه

بصفين، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحمل على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلاً، وحمل على أصحاب علي وقتل منهم رجلاً، ثم نادى بأعلى صوته: ألا إني قد خلفت علياً ومعاوية، ويرث من حكمهما، ثم قاتل أصحاب علي حتى قتل قوم من ههنا.

ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى خزّوّه، وهم يومئذ اثنا عشر ألفاً، ولذلك سُمّيت الخوارج حرورية، وزعيمهم يومئذ عبد الله بن الكواء<sup>(١)</sup>، وثبت بن ريمي<sup>(٢)</sup>، وخرج إليهم علي يناظرهم، فوضعت حُجته<sup>(٣)</sup> عليهم، فاستأمن من إليه ابن الكوّاء مع عشرة من الفرسان، وانحاز الباقيون منهم إلى الثَّهْرَوَان، وأثروا على أنفسهم رجلين، أحدهما: عبد الله بن وهب الرايسي<sup>(٤)</sup>، والآخر: خَرْقُوص بن زُهَيْرِ البَجَلِي المعروف بذي الثُّدَيَّة<sup>(٥)</sup>. والتفوا في طريقهم إلى ثَهْرَوَان برجل زاوّه يهرب منهم، فأحاطوا به، وقالوا له: من

وهو يريد أنه أحد الثلاثة الذين تأمروا على اغتيال علي ومعاوية وعمر بن العاص، وكان هو الذي أخذ على نفسه اغتيال معاوية.

(١) عبيد بن الكواء، الشكري: أول أمير للخوارج من حين اعتزلوا جيش علي وخرجوا عليه، مع أنه كان من ذوي النجدة بين أصحاب علي، وكان يحرصهم على القتال ويطول شراً في مدح علي وجره على جيش صفين، ثم كان هو أحد الذين اختاروا عبيد بن قيس (أبا موسى الأشعري) في قصة التحكيم. أنظر وقعة صفين لتصر من مزاحم: ٢٩٥ و ٥٠٢.

(٢) ثبت بن ريمي - بكسر الراء وسكون الياء - النجفي. الرهاحي: له ذكر في تجميع الخوارج وتوحيد كلمتهم (الكامل للبرق: ١١٦/٢)، وله من قبل ذلك كلام يراجع فيه معاوية ويدعو إلى موادعة علي والدخول في طاعته (وقعة صفين: ١٨٧ و ١٩٧) وكان أحد الذين يؤمرهم علي على أن يخرجوه لقتال معاوية وأهل الشام (ص ١٩٥) وله شعر يتجفع فيه بالنصر على جيش معاوية (ص ٢٩٤) ويقال: إنه كان مؤمناً لسجاح حين داعت النبوة (للعارف: ٤٠٥).

(٣) ذكر أبو العباس المبر منظره علي لهم في الكامل: ١١٧/٢.

(٤) عبيد بن وهب: هو أول من أمره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا، بيهو لمشر يقين من شوال سنة ٣٧، وجعلوا أمير قتالهم ثبت بن ريمي القهم ذكره (مقاتل الأشعري: ١٩٤/١) وكان قد امتنع عليهم، ولوماً إلى غيره، فلم يقتلوا إلا به، فكان إمام القوم، وكان يوسف بالري (كامل المبر: ١١٩/٢) وقتل مع أصحابه سبع خلون من صفر سنة ٣٨ (مقاتل: ١٩٥/١).

(٥) يختلف العلماء في ضبط هذه الكلمة؛ فجمهرة المعدنين يروونها ذو الثنية؛ بضم ثلثة المثلثة - على أنه تصغير لثني، ومنهم من يرونها ذو اليثة؛ بضم الياء لثلثة التثنية - على أنه تصغير يد، وقد حكى ابن منظور في اللسان (ث دي) القولين بحارة يؤخذ منها ترجيح الثاني، قال دوماً حدث علي في الخوارج في ذي الثنية المقتول بالتهرون فإن أبا عبيد حكى عن الفرقة أنه قال: إنما قيل ذو الثنية باللهاء وهي تصغير لثني، قال الجوهري: ذو الثنية لقب رجل اسمه ثرملة، فمن قال ف بالهائي إنه مذكور يقول: إنما أدخلوا الهاء في التصغير لأن معناه اليد، وذلك أن يد كانت تصيرة مقدر لثني، يدل على ذلك أنهم يقولون فيه ذو اليثة وقو الثنية جيماً، وإنما أدخل في الاء وقيل ذو الثنية وإن كان الذي مذكراً لأنها كأنها بنية ثني قد ذهب أكثره فقالها كما يقال لحية وشحمة، فأنتها على هذا التأويل، وقيل: كأنه أراد قطعاً من لثني، وقيل: هو تصغير الثندوة يحلف الترن لأنها من تركيب لثني... وقال الفراء عن بعضهم: إنما هو ذو اليثة، قال: ولا أولى الأصل كان إلا هذا، ولكن الأحاديث تابعت بالهاء. اهـ. وقد ذكر أبو العباس المبر قصة للمدح الذي تشبه به ذي لثنية، في الكامل (١٢٩/٢) وسماه عمراً ذا المختصرة، أو ذا الخوصرة، وأنشد في ١٦٣/٢ ألياً للمراذي حلق عليها الأخفش بقوله: «قال الأخفش: حرقوص ذو الثنية» هـ، وانظر أيضاً البهه والتاريخ: ١٣٥/٥ - ١٣٧.

أنت؟ قال: أنا عبد الله بن خباب بن الارت<sup>(١)</sup> فقالوا له: حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِيكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَكُونَ مَقْتُولًا فَلَا يَكُونُ قَاتِلًا». فَشَدَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يُقَالُ لَهُ مَسْمَعٌ بِسَيْفِهِ فَقَتَلَهُ، فَجَرَى دَمُهُ فَوْقَ مَاءِ النَّهْرِ كَالشَّرَاكِ إِلَى الْجَنَابِ الْآخَرِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ دَخَلُوا مَرْزَلَهُ وَكَانَ فِي الْفَرْزَةِ الَّتِي قَتَلُوهُ عَلَى بَابِهَا، فَقَتَلُوا وَلَدَهُ وَجَارِيَتَهُ أُمَّ وَلَدِهِ، ثُمَّ عَسَكُوا بِنَهْرَوَانَ، وَانْتَهَى خَبَرُهُمْ إِلَى عَلِيٍّ ؓ، فَسَارَ إِلَيْهِمْ فِي أَرْبَعَةِ آلَافٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَبَيْنَ يَدَيْ عَبْدِ بَنِي حَاتِمِ الطَّلَاحِيِّ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ يَقُولُ:

نَسِرُوا إِذَا مَا كَانَحَ قَوْمٌ وَتَلَدُوا	براهياتِ سِلْدِي كَالثَّغِيرِ الْخَوَافِي
إِلَى شَرِّ قَوْمٍ مِنْ شَرِّ قَوْمٍ تَحْمَرُوا	وَعَادُوا إِلَهُ النَّاسِ رَبَّ الْمَشَارِقِ
طَلْفًا عَمَاءَ مَلَوْنٍ عَنِ الْهَدْيِ	وَكُلُّ نَرِي فِي قَوْلِهِ غَيْرُ ضَاقِي
وَفِنَا عَلِيٌّ ذُو الْمَالِي تَقْوَدُوا	إِلَيْهِمْ جَهَارًا بِالسَّيْفِ الْبَزَاقِي

فَلَمَّا قَرَّبَ عَلِيٌّ مِنْهُمْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: أَنْ سَلِمُوا قَاتِلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ: إِنَّا كُلُّنَا قَتْلَةٌ، وَلَنْ ظَفَرْنَا بِكَ قَتْلَكَ، فَأَتَاهُمْ عَلِيٌّ فِي حَيْشِهِ، وَبَرَزُوا إِلَيْهِ بِجَمْعِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ قَبْلَ الْقِتَالِ: مَاذَا نَعْمَتُكُمْ مِنِّي؟ فَقَالُوا لَهُ: أَوَّلُ مَا نَعْمَتْنَا مِنْكَ إِنَّا قَاتِلُنَا بَيْنَ يَدَيْكَ يَوْمَ الْجَمَلِ، فَلَمَّا انْبَزَمَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ أُبْخِتَ لَنَا مَا وَجَدْنَا فِي عَسْكَرِهِمْ مِنَ الْمَالِ، وَمَعْتَنَا مِنْ سَبْيِ نِسَائِهِمْ وَذُرَايِهِمْ، فَكَيْفَ اسْتَحْلَلْتُ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أُبْخِتَ لَكُمْ أَمْوَالَهُمْ بَدَلًا عَمَّا كَانُوا أَغَارُوا عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ قَبْلَ قُدُومِي عَلَيْهِمْ، وَالنِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ لَمْ يَقَاتِلُونَا، وَكَانَ لَهُمْ حَكْمُ الْإِسْلَامِ بِحَكْمِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ رَدَّةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْفَاقُ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ، وَبَعْدَ لَوْ أُبْخِتَ لَكُمْ النِّسَاءُ أَيْكُم يَأْخُذُ عَائِشَةَ<sup>(٣)</sup> فِي سَهْمِهِ؟ فَخَجَلَ الْقَوْمُ مِنْ هَذَا، ثُمَّ

(١) عبدالله بن خباب بن الارت، أحد بني سعد بن زيد مناة بن تميم، قال ابن قتيبة: «وكان حبيباً وجلاً نبياً، وابنه عبدالله هو الذي قتلته الخوارج فقال دمه كأنه شرابك نعل ما انقتر، ويقروا بطن أم ولده وكان نازلاً في قرية، فلهذا السبب استعمل عليٌّ ؓ قتلتهم» اهـ (المعارف ٣١٧) وإلى أبو العباس المبرد (الكامل: ١٣٥/٢) ولقبتهم عبدالله بن حباب وفي عتقه مصحف، ومعه امرأته وهي حامل، فقالوا: إن هذا الذي في عتقك لباشرنا أن نقتلك، قال: «أما أحميا القرآن فأحمروه، وما أماته فلم يتره - إلى آخر القصة التي حكى المؤلف للمهم في هذا الموضع منها» وانظر الإصابة رقم ٤٦٣٨ والاستيعاب رقم ١٥١٩.

(٢) هو أبو طريف: عدي بن حاتم بن عبدالله، الطلحي، أبوه حاتم الطلحي مضرب المثل في الجود والكرم، وهو سيد طيء، أسلم سنة سبع، فأكرمه النبي ﷺ، وألحقه له وسادة وقال: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه». وكان عدي طويلاً، إذا ركب الفرس كانت رجلاه تحيطان بالارض، وشهد مع عليٍّ ؓ يوم الجمل فقتل بينه وقتل ابنه محمد يومئذ، وتُحِلُّ ابنه الآخر مع الخوارج، وشهد مع عليٍّ ؓ صفين، وقد اختلف في سنة وفاته، قيل: توفي في سنة ٦٦، وقيل: في سنة ٦٧، وقيل: في سنة ٦٨ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧١، والمير: ٧٤/١، والمعارف ٣١٣، والإصابة رقم ٥٤٦٧ والاستيعاب ١٧٨١).

(٣) هي أم المؤمنين، وصفيّة رسول رب العالمين، الصفيّة بنت الصديق: عائشة بنت أبي بكر، عقد عليها رسول الله بمكة، ودخل بها في المدينة بعد سبعة أشهر من مقدمته المدينة، وقبض رسول الله ﷺ وهي بنت ثمان عشرة سنة، وكانت تكنى: أم عبدالله، باسم عبدالله بن الزبير ابن أخها أسماء ذات النطاقين، وتوفيت في سنة ٥٧ (المعارف ص ١٣٤،

قالوا له: نَقَمْنَا عَلَيْكَ عَمْرَ امْرَأَةِ امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِ اسْمَكَ فِي الْكِتَابِ يَبْنُكَ وَبَيْنَ مَعَاوِيَةَ لَمَّا نَازَعَكَ مَعَاوِيَةَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: قَتَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحَنْظِيَّةِ حِينَ قَالَ لَهُ سَهَيْلُ بْنُ خَفْرُو<sup>(١)</sup>: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا نَازَعْتُكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ بِاسْمِكَ وَاسْمِ أَبِيكَ، فَكُتِبَ: «هَذَا مَا صَلَّحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَهْلُ بْنُ عَمْرٍو»، وَآخِرَتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّنِي لِي مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ ذَلِكَ، فَكَانَتْ قِصَّتِي فِي هَذَا مَعَ الْإِنْيَاءِ قِصَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْآبَاءِ، فَقَالُوا لَهُ: فَلِمَ قُلْتَ لِلْحَكَمِيِّينَ: إِنْ كُنْتُ أَهْلًا لِلْخِلَافَةِ فَأَيُّتَانِي، فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِنْ خِلَافَتِكَ فَفَيْزُكَ بِالْشَكِّ فِيكَ أَزُولِي، فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ التَّصَفُّةَ لِمَعَاوِيَةَ، وَلَوْ قُلْتُ لِلْحَكَمِيِّينَ احْكُمَا لِي بِالْخِلَافَةِ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ مَعَاوِيَةَ، وَقَدْ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَصَارَى نَجْرَانَ إِلَى الْمِبَاهِلَةِ وَقَالَ لَهُمْ: ﴿فَأَتَاوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَنْتَنَ آفُو عَلَى السَّكِينَةِ﴾ (١) [سورة آل عمران، الآية: ٦١]. فَأَتَصَفَّهُمْ بِذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ قَالَ: «أَبْتَهِلْ فَاجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»، لَمْ يَرْضَ النَّصَارَى بِذَلِكَ، لِذَلِكَ أَنْصَفْتُ أَنَا مَعَاوِيَةَ مِنْ نَفْسِي، وَلَمْ أَدْرِ غَدْرَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالُوا: فَلِمَ حَكَمْتَ الْحَكَمِيِّينَ فِي حَقِّكَ كَأَنَّكَ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَكَمَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ<sup>(٢)</sup> فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَأَقَمْتُ أَنَا أَيْضًا حَكْمًا، لَكِنْ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَكَمَ بِالْعَدْلِ، وَحَكَمِي خُدْعَ حَتَّى كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا كَانَ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ سِوَى هَذَا؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ، وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: التَّوْبَةُ؛ وَاسْتَأْمَنَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةُ آلَافٍ، وَاتَّفَرَدَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ بِقِتَالِهِ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُبَيْرٍ الرَّاسِبِيِّ وَخَرَقُوا مِنْ زَهْرٍ الْجَبَلِي، وَقَالَ عَلِيٌّ لِلَّذِينَ اسْتَأْمَنُوا إِلَيْهِ: اتَعَزَّلُونِي فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: قَاتِلُوهُمْ،

والعبر: ٦٢/١، والإصابة رقم ٧٠١.

(١) سهيل بن عمرو وأخو بني عامر بن لؤي: هو رسول قريش ومثلها في صلح الحديبية الذي عقد رسول الله ﷺ على أن يرجع عنه، ثم يهود من فابل، ثم أسلم سهيل، وجعله رسول الله ﷺ من المولفة لليهود، وأعطاه من خناتم حين مائة من الإبل، وكان له موقف محمود يوم وفاة رسول الله ﷺ (سيرة ابن هشام بتحقيقنا: ٣٦٥/٣ و ١١٠/٤، ٣٤٦) وابنه أبو جندل بن سهيل هو الذي جاء إلى رسول الله ﷺ ساعة كان عهد الصلح يكتب، قد انقلب من عبه وجاءه يرسف في الحديد، فلما رآه أبوه أخذ يجره ليرده إلى قريش وهو يصرخ: يا معشر المسلمين أريد إلى المشركين يفتنونني في ديني؟ فقال له رسول الله ﷺ: «يا أبا جندل اصبر واحتسب» وقد هاجر من بعد ذلك، ومات غازیاً في طاعون حموى سنة ١٨ (السيرة: ٣٦٧/٣، والعبر: ٢٢/١).

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦١. وانظر قصة وفد نصارى نجران والمباهلة في سيرة ابن هشام (٣١٨/١ بتحقيقنا) ويقال: إن هؤلاء النصارى من الحبشة.

(٣) سعد بن معاذ: أبو عمرو، سيد الأوس، شهد الخندق مع رسول الله ﷺ فأصابه سهم، وكانت غزوة بني قريظة بفتح الخندق، وفيها نزل بنو قريظة على حكم سعد بعد حصول خمسة وعشرين يوماً، فتحكم سعد بأن تقتل مقاتلتهم، وتسبي ذراريهم، فقتل منهم أكثر من ستائة، وسبي من عداهم، وقد قال رسول الله ﷺ لسعد حين حكم: «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة» ثم مات سعد متأثراً بجراحه، فقال رسول الله ﷺ: «اهتز عرش الله لموت سعد». وفي ذلك يقول حسان بن ثابت:

سعدنا به إلا لسعد أبي عمرو

وما اهتز عرش عرش الله من أجل مالك

فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا يتجو عشرة منهم، فقتل من أصحاب علي يومئذ تسعة، وهم: ذؤيب بن وبرة البجلي، وسعد بن عبالد السبيعي، وعبد الله بن حماد الجريري، ورفاعة بن وائل الأرحبي، والقياض بن خليل الأزدي، وكيسوم بن سلمة الجهني، وعتبة بن عبيد الخولاني، وجميع بن جشم الكندي، وحبيب بن عاصم الأودي. قُتل هؤلاء التسعة تحت راية علي عليه السلام فحسب، وبرز خرقوص بن زهير إلى علي وقال: يا ابن أبي طالب! لا نريد بقتالك إلا وجهه الله والدار الآخرة، وقال له علي: بل مثلكم كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِ أَهْلًا﴾ (١) [سورة الكهف، الآية: ١٠٣]، منهم أنت ورب الكعبة، ثم حمل عليه في أصحابه، وقتل عبدالله بن وهب في المارزة وصرع ذو الثدية عن فرسه. وقتلت الخوارج يومئذ فلم يُقتل منهم غير تسعة أنفس، صار منهم رجلان إلى سجستان، ومن أتباعهما خوارج سجستان، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صاروا إلى عُمان، ومن أتباعهما خوارج عُمان، ورجلان صاروا إلى ناحية الجزيرة، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل موزن، وقال علي لأصحابه يومئذ: اطلبوا ذا الثدية فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط ثدي المرأة، فقال: صدق الله ورسوله، وأمر فقتل.

فهذه قصة المحكمة الأولى، وكان دينهم إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، ومعاوية، وأصحابه، والمحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وإكفار كل ذي ذنب ومعصية.

ثم خرج علي بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشرس بن عوف، وخرج عليه بالأنبار، وغفلة التيمي من تيم غدي، خرج عليه بماسبذان، والأشهب بن بشر العنزي، خرج عليه بخيبر تزيبا وسعد بن قفل، خرج عليه بالملائن، وأبو مريم السعدي، خرج عليه في سواد الكوفة، فأخرج علي إلى كل واحد جيشاً مع قائده حتى قتلوا أولئك الخوارج ثم قُتل علي عليه السلام في تلك السنة في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة (٢).

فلما استوت الولاية لمعاوية خرج عليه وعلى من بعده إلى زمان الأزلوقة قوم كانوا على رأي المحكمة الأولى.

(١) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٢) لا يختلف المؤرخون في أن أمير المؤمنين أبا السبطين علي بن أبي طالب عليه السلام استشهد ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين، ضربه عدو الله وعدو الإسلام والمسلمين عبدالرحمن بن ملجم الرادي، الحارثي، وهو قائم لصلاة الصبح، بسيف مسدود - ويقال: بخنجر - وأنه عليه السلام توفي غداة يوم الجمعة، ويقول الحافظ الذهبي: «ثم قُتل ابن ملجم وأحرق وله الحمد». (العبر: ٤٦/١)، ومشاعير علماء الأسماع رقم ٥، وللمعارف في مواضع كثيرة تراجع في القهرس).

منهم عبد الله بن جوشا الطائي، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد الكوفة، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج.

ثم خرج عليه حوثة بن وداع الأسدي، وكان من المستأمنين إلى علي يوم النهروان، في سنة إحدى وأربعين<sup>(١)</sup>.

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعي، والمستورد بن علقمة التميمي، على المغيرة بن<sup>(٢)</sup> شعبة، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقتلوا في حربه.

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة، فقتل في حربه.

ثم خرج زياد بن خراش العجلي، على زياد بن أبيه، فقتل في حربه.

وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد، وخرج عليه أيضاً زحاف بن زحر الطائي، واستمرضا الناس في الطريق بالسيف، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطي في جيش، فقتلوا أولئك الخوارج.

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المحكمة الأولى قبل فتنه الأزارقة، والله أعلم.

٦٩ ذكر الأزارقة منهم<sup>(٣)</sup>:

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المكشي بأبي راشد<sup>(٤)</sup> ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة.

والذي جمعهم من الدين أشياء:

منها: قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون، وكانت المحكمة الأولى يقولون: إنهم كفرة لا مشركون.

(١) في سنة إحدى وأربعين: مرتبط بخروجه على معاوية.

(٢) هو أبو عبيد الله - وقال: أبو عيسى - المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، الثقيفي، شهيد يمة الرضوان، وشهد البصرة، وفتح الشام، واليرموك، والقادسية، وولاه عمر البصرة، وهو أول من وضع حيوان البصرة، ونفتت عنه يوم اليرموك، وولاه معاوية الكوفة، ومات وهو أميرها بالطاعون، في سنة ٥٠ (المعارف ص ٢٩٥، ومشاهير علماء الأمصار ٢٦٩، والمير: ٥٦/١، والإصابة رقم ٧١٧٥).

(٣) أنظر في بيان أرباب هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٥٧/١، والتبصير ٢٩، والملل والنحل للشهرستاني: ١١٨/١.

(٤) هو أبو راشد: نافع بن الأزرق بن قيس بن غبار، أحد بني الدول ابن حنيفة، كان أول خروجه بالبصرة في عهد عبيد الله بن الزبير، وفي سنة ٦٥ اشتدت شوكة وكثرت جموعه، فبعث إليه عبيد الله بن الحارث مسلم بن عيسى ابن كزيم بن ربيعة على رأس جيش كثيف، فاشتد بينهم القتال حتى قتل مسلم أمير الجيش وقتل نافع أمير الخوارج، في جمادي الآخرة (خطب المقرئ: ٢/٣٥٤ لا وكامل ابن الأثير: ٨١/٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحنيد: ٣٨٠/١ وما بعدها، وكامل البرد: ١٧١/٢ و١٨٠ والمعارف ص ٦٢٢).

ومنها: قولهم إن القعدة<sup>(١)</sup> - ممن كان على رأسهم - عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأسهم.

ومنها: أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَدَ عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم: أن يُذَنَّقَ إليه أسير من مخالفهم ويأمره بقتله، فإن قتلَه صدَّقه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا: هذا منافق ومشرك، وقتلوه.

ومنها: أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم، وقتل أطفالهم، وزعموا أن الأطفال مشركون، وقطعوا بأن أطفال مخالفهم عُقِّدون في النار.

واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القعدة عنهم، ومن امتحان مَنْ قَصَدَ عسكرهم.

فمنهم مَنْ زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير ومنهم من قال: عبد ربه الصغير<sup>(٢)</sup>.

ومنهم مَنْ قال: أول مَنْ قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُ الله بن الوضين، وخالف نافع بن الأزرق في ذلك واستتابه منه، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله، وقالوا: كان الصواب معه، ولم يُكْفَرْ نافع نفسه بخلافه إياه حين خالفه، وأكْفَر مَنْ يخالفه بعد ذلك، ولم يتبرا من المحكمة الأولى في تركهم إكفار القعدة عنهم، وقال: إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم، وأكْفَر مَنْ يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم.

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفهم دار كفر، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء، وأنكرت الأزارقة الرِّجْمَ، واستحلُّوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، وقالوا: إن مخالفينا مشركون، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحضن، وأقاموه على قاذف المحضنات من النساء، وقطعوا يذ السارق في القليل والكثير، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً.

(١) يقال «القعدة»: جمع قاعد، ونظيره حارس وحرس، وخدام وخدم، ويقال «قعدة» بالثاء، ونظيره كافر وكفرة، وفاجر وفجرة، وفاسق وفسقة، والقعدة: غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرته على الله وعن مقاتله ألبساً، ونُسب إليهم فُقِلَ: قعدى، وفي شعر الحسن بن هاتم المشهور بأبي نواس:

قعدى بزين التحكما

فكأنى وما لزين سها

(٢) كان عبد ربه الصغير قبل أن يتردى في المهوأة معلّم كتاب، وكان عبد ربه الكبير باع وماد، وكلاهما من موالي تيس بن ثعلبة، وأول ظهورهما أن الخوارج ذهبوا إلى قطري بن الفجاءة يشكون من رجل كان قطري يقدمه عليهم، فلم يشكهم منه، فقال القوم لقطري: فإنا قد خلعناك وباعنا عبد ربه الصغير، وانتقل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرنهم، وجفَّهم من الموالي والمعجم (انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٠/١)، وشرح موجز البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٤٠٣، وانظر بنوع خاص كامل المبرد: ٢٣١/٢ و٢٣٧ و٢٤٣ وما بعدهما طبع الحيرية ١٣٠٨).

وأكفرهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى، فبادوا بكفر على كفر، كمن باء بغضب على غضب، وللكافرين عذاب مهين.

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسفوه أمير المؤمنين، وانضم إليهم خوارج عمان والجماعة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكُتِّمَان وَجَبَا خراجها، وعامل البصرة يومئذ عبدالله بن الحارث الخزاعي من قبل عبدالله بن الزبير، فأخرج عبدالله بن الحارث جيشاً مع مسلم بن عيسى بن كريب بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة، فاقتل الفريقان بدولاب الأهواز، فقتل مسلم بن عيسى وأكثر أصحابه، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر بن عبدالله بن مفرغ التميمي في ألفي فارس، فهزمت الأزارقة، فخرج إليهم حارثة بن بدر الغُدَّاني في ثلاثة آلاف من جند البصرة، فهزمتهم الأزارقة، فكتب عبدالله بن الزبير من مكة إلى المهلب بن أبي صفرة<sup>(١)</sup> وهو يومئذ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاه ذلك، فرجع المهلب إلى البصرة، وانتخب من جندها عشرة آلاف، وانضم إليه قومه من الأزد فصار في عشرين ألفاً، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دولاب الأهواز إلى الأهواز، ومات نافع ابن الأزرق في تلك الهزيمة، وبايعت الأزارقة بعده عبيد الله بن مأمون التميمي، وقتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون في تلك الواقعة، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة، وانتهز الباقون منهم إلى أيدج وبايعوا قطري بن الفجاءة<sup>(٢)</sup> وسفوه أمير المؤمنين، وقتلهم المهلب بعد ذلك حروباً كانت سبجالات<sup>(٣)</sup>، وانتهزت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرض فارس، وجعلوها دار هجرتهم، وثبت المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة، بعضها في أيام عبدالله بن الزبير، وباقيها في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق، وقرَّر الحجاج المهلب على حرب الأزارقة، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلب وبين الأزارقة كزاً وقرّاً فيما بين فارس والأهواز، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة فقارق عبد ربه

(١) هو أبو سعيد: المهلب بن أبي صفرة - واسم أبي صفرة ظالم بن سراق، الأزدي، من أزد العتيك. كان المهلب من أشجع الناس، وهو الذي حو البصرة من الخوارج حتى سلمها الناس لبصرة المهلب. ولما عيَّنه بن الزبير خراسان في سنة ٦٥، فحارب الأزارقة وأنتى منهم عدداً كثيراً، ثم ولي قتالهم في عهد عبد الملك بن مروان، وفي شهر ذي الحجة من سنة ٨٢ مات. (للمعارف ٣٩٩، والعيبر ٧٣/١، ٧٥، ٧٧، ٨٨، ٩٢، ٩٥).

(٢) هو أبو نعام: قطري بن الفجاءة، أحد بني حرقوس بن سز بن مالك بن عمرو بن تميم، خرج في أيام عبدالله بن الزبير، وفي عشرين سنة يسلم عليه بالخلافة، وفي أيام عبدالله بن مروان وجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش، وكان آخرها بقيادة سفيان بن الأبرد الكلبي، فقتله - ويقال: حارب به فرسه فمات، وأنتى الحجاج برأسه، وذلك في سنة ٧٩ (للمعارف ٤١١، العبر: ٩٠/١).

(٣) تقول: «كانت الحرب بين الفريقين سجالاً» تعني أنه النصر يكون لهذا الفريق مرة ولذاك مرة أخرى، وأصل السجال جمع سجال، وهو اللؤلؤ.



الكبير قطرياً وصار إلى واد بجيرفت كرمين في سبعة آلاف رجل، وفارقه عبد ربه الصغير في عشر ألف رجل بأرض فارس، وقتله المهلب بها، وخرّته إلى أرض كرمان وتبعه وقتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه، وبعث الحجاج سفيان بن الأبرد الكبي في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج، وكان عبيدة بن هلال الشكري<sup>(١)</sup> قد فارق قطرياً وانحاز إلى قوس، فحمله سفيان بن الأبرد وحاصره في حصن قوس إلى أن قتله وقتل أباه، وظهر الله بذلك الأرض من الأزارقة، والحمد لله على ذلك.

٧٠ - ذكر النجدة<sup>(٢)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع نجدة بن عامر الحنفي<sup>(٣)</sup> وكان السبب في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظهر البامة من القعدة عنه بعد أن كانوا على رأيه، وسأهم مشركين، واستحل قتل أطفال مخالفه ونسائهم، وفارقه أبو فدّيك، وعطية الحنفي، وراشد الطويل، ومقلاص، وأيوب الأزرق، وجماعة من أتباعهم، وذهبوا إلى البامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في جند من الخوارج يريدون للحدوث بمسكن نافع، وأخبروا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم، وأخبروا من قال بإمامة نافع، وأقاموا على إمامة نجدة إلى أن اختلفوا عليه في أمور تقومها منه، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق:

- ١- فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي<sup>(٤)</sup> إلى سجستان، وتبعهم خوارج سجستان، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت «عطوية».
- ٢- وفرقة صارت مع أبي<sup>(٥)</sup> فُذَيْك خُزْبًا على نجدة، وهم الذين قتلوا نجدة.

(١) عبيدة بن هلال: أحد بني يشكر بن بكر بن وائل، وهو الذي يقول عن نفسه:

أنا ابن عمر قومه هلال  
شيخ على دين أبي هلال

وذلك فيني آخر الليالي

(أنظر كامل ابن الأثير: ٨١/٤، وكامل المبرد: ٢٣٢/٢ ومقاتل الأشعري: ١/١٦٠).

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٢/١ وما بعدها، والتبصري ص ٣٠، والمثل والنحل للشهرستاني: ١٢٢/١ وما بعدها، وخطط القريزي: ٣٥٤/٢.

(٣) نجدة بن عامر، الحنفي. استول على البامة والبحرين في سنة ٦٦، وكان متاها ذكر المؤلف بمعه، وفي سنة ٦٩ قتله أصحابه (المر: ٧٤/١، ٧٧).

(٤) قال القريزي: «عطية بن الأسود: بعث نجدة إلى سجستان، فأظهر مذهبه بمرور، فعرفت أصحابه بالعطوية» وذكر مقاتلهم (٣٥٤/٢). وقال الأشعري: «فأما عطية بن الأسود الحنفي وأصحابه الذين يسمون العطوية، فإنه لم يحدث قولاً أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقواله ففارقه، ثم أنكر على نجدة ففارقه ومضى إلى سجستان» (١/١٦٤).

(٥) يقول الأشعري (لقتالات: ١/١٦٩): «ومن الخوارج الفديكية أصحاب أبي فديك ولا تعلم أنهم تخردوا يقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة» وأنظر أيضاً كامل المبرد: ٢٥١/٢.

٣- وفرقة عَنَزُوا نجدة في أحداثه وأقاموا على إمامته .  
والذي نَقَّه على نجدة أتباعه أشياء :

منها : أنه بعث جيشاً في غزو البر ، وجيشاً في غزو البحر ، فضَّلَ الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعطاء .

ومنها : أنه بعث جيشاً ، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبدُ الملك في شأنها ، فاشترأها مَنْ كانت في يديه وزدَّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك ردَّذت جارية لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَنَزَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرَّج مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَّوا منها النساء والذرية ، وقَوَّموها النساء على أنفسهم ، ونكحوهنَّ قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء في قسمتنا فهو مُرادنا ، وإن زادت قِيَمُهُنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمتنا الزيادة من أموالنا ، فلما رجعوا إلى نُجْدَةَ سألوه عما فعلوا من وَطْءِ النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين ، فقال لهم : لم يكن لكم ذلك ، فقالوا : لم نعلم أن ذلك لا يحل لنا ، فَعَلَّوهم بالجهالة ، ثم قال : إن الدين أمران : أحدهما معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غَضَبِ أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة ، فهذا واجب معرفته على كل مكلف ؛ وما سواه فالتناس معذورون بجهالك حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام ، فمن استحلَّ باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور ، ومَنْ خاف العذاب على المجتهد المخطئ قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

ومن بَذَعَ نُجْدَةَ أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه ، وقال : لعلَّ الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة ، وَزَعَمَ أن النار يدخلها مَنْ خالفه في دينه .  
ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدَّ الخمر .

ومنها أيضاً أنه قال : مَنْ نظر نظرة صغيرة ، أو كَذَّبَ كذبة صغيرة وأَصْرَ عليها فهو مشرك ، ومَنْ زنى ، وسرق ، وشرب الخمر غير مُعَيَّرٍ عليه فهو مسلم ، إذا كان من موافقيه على دينه .

فلما أحدث هذه الأحداث وعَنَزَ أتباعه بالجهالات استابه أكثرُ أتباعه من أحداثه وقالوا له : أَخْرِجْ إلى المسجد وثَبِّ من أحداثك ، ففعل ذلك .

ثم إن قوماً منهم نَبَّهوا على استابته ، وانضموا إلى العاذرين له ، وقالوا له : أنت الإمام

ولك الاجتهاد، ولم يكن لنا أن نستيك، فثب من توثيك، واستب الذين استابوك وإلا نابذك، ففعل ذلك، فافترق عليه أصحابه وخلفه أكثرهم، وقالوا له: اختر لنا إماماً، فاختار أبا فُذَيْك وصار راشد الطويل مع أبي فُذَيْك بدأ واحدة، فلما استولى أبو فُذَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نَجْدَة إلى الإمارة، فطلب نَجْدَة ليقبته، فاختفى نَجْدَة في دار بعض عافريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرّقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن، ونادي منادي أبي فُذَيْك: مَنْ دُلَّنَا على نَجْدَة فله عشرة آلاف درهم، وأني مملوك دُلَّنَا عليه فهو حر، فدلّث عليه أمة للذين كان نَجْدَة عندهم، فأنفذ أبو فُذَيْك راشداً الطويل في عسكر إليه، فكبّسوه وحملوا رأسه إلى أبي فُذَيْك.

فلما قُتِلَ نَجْدَة صارت التَّجَدَّات بعدة ثلاث فِرَق:

- ١- فرقة أكفرتهم وصارت إلى أبي فُذَيْك، كراشد الطويل، وأبي بيهس، وأبي الشمرائح وأتباعهم.
  - ٢- وفرقة عَزَزَتْهُ فيما فعل، وهم التَّجَدَّات اليوم.
  - ٣- وفرقة من التَّجَدَّات بَعُثُوا عن اليمامة، وكانوا بناحية البصرة شكوا فيما حُكِيَ من أخذات نَجْدَة وتوقّفوا في أمره، وقالوا: لا نَدْرِي هل أخذت تلك الأحداث أم لا فلا نبأ منه إلا باليقين.
- وبقي أبو فُذَيْك بعد قتل نَجْدَة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان عُمر بن عُبيد الله بن معمر التميمي في جند، فقتلوا أبا فُذَيْك، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان، فهذه قصة التَّجَدَّات.

#### ٧١ - ذكر الصُّفَرِيَّة من الخوارج<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع زياد بن الأَصْفَر، وقولهم في الحملة تقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أنَّ الصُّفَرِيَّة لا يَرَوْنَ قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك، وقد زعمت فرقة من الصُّفَرِيَّة أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسْتَمْنَى إلا بالإسم الموضوع له، كزاني، وسارق، وقاذف، وقتل عمد، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً، وكل ذنب ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في

(١) انظر في مقالة هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/١٦٩، والتبصير ص ٣١، وللعل والنحل للشهرستاني: ١/١٣٧، ويقال لهم «الصفريّة» جمع صفري، بضم الصاد وسكون الفاء. وهو يحتمل وجهين: الأول أن يكون نسبة إلى الصفرة، إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة. والثاني: أن يكون نسبة إلى جمع الأصفر الذي هو أبو زياد الذي تُنسب إليه هذه العقلة، وجاز النسب إلى الجمع ولم يرد إلى الواحد لأنه أشبه الفرد بسبب كونه قد جعل علماً، وانظر كامل البرد ١٨٠/٢.

الوجهين جميعاً، وفرقة ثالثة من الصُفَرِيَّة قالت بقول من قال من التَّيَّسِيَّة: إن صاحب الذنب لا يُحْكَم عليه بالكفر حتى يُرْفَع إلى الولي فيَحْذَره، فصارت الصُفَرِيَّة على هذا التقدير ثلاث فِرَق:

- ١- فرقة تزعم أن صاحب كل ذنب مشرك، كما قالت الأزارقة.
  - ٢- والثانية تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد، والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر.
  - ٣- والثالثة تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حذَه الولي على ذنبه.
- وهذه الفِرَق الثلاث من الصُفَرِيَّة يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما يتناه قبل هذا. وكل الصُفَرِيَّة يقولون بموالة عبدالله بن وهب الراسبي، وخرقوص بن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الحارجي بعدهم، وإمامة عمر بن حطَّان السدوسي بعد أبي بلال.

فأما أبو بلال<sup>(١)</sup> مرداس فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بتاحية البصرة على عُبدالله بن زياد، فبعث إليه عُبدالله بن زياد رُزْعة بن مسلم العامري<sup>(٢)</sup> في ألفي فارس، وكان رُزْعة يعميل إلى قول الخوارج، فلما أصبغت الفريقان للقتال قال رُزْعة لأبي بلال: أنتم على الحق ولكننا نخاف من ابن زياد أن يسقط عظامنا فلا بد لنا من قتالكم، فقال له أبو بلال: وددت لو كنت قبُلتُ فيكم قول أخي عَزْوة؛ فإنه أشار علي بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناس في طرقتهم بالسيف، ولكني خالفتكما وخالفت أخي، ثم حل أبو بلال وأتباعه على رُزْعة وجنده فهزموهم، ثم إن عُبدالله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمي<sup>(٣)</sup> فقاتل أبا بلال بنوح وقتله مع أتباعه، فلما ورد على ابن زياد خيرٌ قتل أبي بلال قتل من وجددهم بالبصرة من الصُفَرِيَّة، وظفر بقرْوة<sup>(٤)</sup> أخي مرداس فقال له: أشرُت على أخيك مرداس بالاستعراض للناس، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك، ثم أمر به فقطعت يده ورجلاه، وصلَّبه.

(١) هو أبو بلال: مرداس بن حدير، أحد بني ربيعة بن حنظلة، ويقال: مرداس بن أدية - وأدية - بزنة للمصنف - جده له جاهلية، وقيل: أمه، وهو أخو هروة بن حدير الذي سبق ترجمته في ص ٧٤، وحديث طويل في كامل المبرد: ٢/ ١٥٤ وما بعدها، وانظر المراجع التي ذكرناها في ترجمة هروة أخيه.

(٢) سَمَّاه المبرد في الكامل (١٥٧/٢) أَسْمَ بن زُرْعَة، وساق حديثاً عنه في تركه قال أبي بلال: وقوله: لأن يذمني ابن زياد حياً خير من أن يمدحني ميتاً.

(٣) قال أبو العباس المبرد «عباد بن أخضر» وليس هو بادن أخضر، هو عباد بن علقمة الملازي، وكان آخر زوج أمه، فغلب عليه؛ اهـ (الكامل ١٥٨/٢)، وساق حديثاً عنه، وأن عباداً اعتزل اشتغال الخوارج بصلاة الجمعة - بعد أن كان الفريقان اتفاقاً على الموادة وترك القتال حتى يلدوا صلاتهم - لمال عليهم بيلة فظلمهم جميعاً، وساق في ص ١٦٠ حديث مقتل عباد.

(٤) سبق ترجمة هروة بن حدير في ص ٧٤، وانظر خبر مقتله وصلبه في كامل المبرد: ١٦٢/٢.

ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الحوارج في الولاية والقداوة، وقالوا: إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره، وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن الله تعالى لم يزل عباً لأوليائه ومُبَيِّضاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافاة، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون علي، وطلحة، والزبير وعثمان رضي الله عنهم من أهل الجنة، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ رَفَعْنَاكَ عَنْ آلِيٍّ كِبِيرٍ إِذْ يَبْعُوثُ لَبِئْسَ الْوَعْدَ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الفتح، الآية: ١٨]. وقالوا لهم: إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يثبوت على الإيمان ويجب أن يكون الجايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومئذ أسيراً فابيع له النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وجعل يده بدلاً عن يده، وصح بهذا بطلاً قول من أكثر هؤلاء الأربعة.

٧٤ - ذكر الشيعة منهم<sup>(٣)</sup>:

قول هؤلاء في باب القدر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشيعة حين نازع زعيمهم المعروف بشييب رجلاً من الحوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شييب مال، فقتضاه، فقال له شييب: أعطيكه إن شاء الله، فقال له ميمون: قد شاء الله ذلك الساعة، فقال شييب: لو كان قد شاء ذلك لم استطع أن لا أعطيكه، فقال ميمون: قد أمرك الله بذلك، وكل ما أمر به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فافترقت العبادة عند ذلك، فنج قوم شُعيياً، وتبع آخرون ميموناً، وكبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد - وهو يومئذ في حبس السلطان - فكتب في جوابهم: إنما نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ولا نُثَبِّحُ بالله سوءاً، فوصل الجواب إليهم بعد موت ابن عَجْرَد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق بالله سوءاً، وقال شييب: بل قال بقولي، لأنه قال نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ومالت الخازمية وأكثر الصجاردة إلى شييب، ومالت الحمزية مع القلبية إلى ميمون.

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.

(٢) كان رسول الله ﷺ حين صدق كفار مكة عن دخولها، قد بعث عثمان بن عفان إلى أشرف قريش يخبرهم أنه لم يأت الحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت ومطمئناً لغرته، فانتطلق عثمان حتى أتى أبا سفيان وحظله قريش فيلتمهم عن رسول الله ﷺ ما أرسله به، فاحتبسه قريش عندها، وبلغ رسول الله ﷺ والمسلمين أن عثمان قد قُتل، فقال رسول الله ﷺ: «حين بلغه ذلك: «ولا ترح حتى تناجز القوم». ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يقرؤا، وبايع الرسول عثماناً - ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال: هذه عن عثمان (أنظر حديث ذلك في سيرة ابن هشام: ٣٦٣/٣ - ٣٦٥ بتحقيقاً).

(٣) أنظر في الحديث عن هذه الفقرة: مقالات الإسلاميين: ١٦٥/١ - والتبصير ص ٣٢ - والمثل والنحل للشهرستاني: ١٣١/١.

ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة، وقالوا: إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن الله تعالى لم يزل عبداً لأوليائه ومُنيصاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في المرافاة، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون علي، وطلحة، والزبير وعثمان رضي الله عنهم من أهل الجنة، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُوكَ مَتَى الْشَّجَرَةَ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الفتح، الآية: ١٨]. وقالوا لهم: إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يموت على الإيمان وجب أن يكون المبايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومئذ أسيراً فبايع له النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وجعل يده بدلاً عن يده، وصح بهذا بطلاً قول من أكثر هؤلاء الأربعة.

٧٤ - ذكر الشيعية منهم<sup>(٣)</sup>:

قول هؤلاء في باب القدر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشيعية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال، فتقاضاه، فقال له شعيب: أعطيكه إن شاء الله، فقال له ميمون: قد شاء الله ذلك الساعة، فقال شعيب: لو كان قد شاء ذلك لم استطع أن لا أعطيك، فقال ميمون: قد أمرك الله بذلك، وكل ما أمر به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فالتفت المجادلة عند ذلك، فتبع قوم شعيباً، وتبع آخرون ميموناً، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عجمرد - وهو يومئذ في حبس السلطان - فكتب في جوابهم: إنما نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ولا نُلجئ بالله سوءاً؛ فوصل الجواب إليهم بعد موت ابن عجمرد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق بالله سوءاً، وقال شعيب: بل قال بقولي؛ لأنه قال نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ومالت الخازمية وأكثر المجادلة إلى شعيب، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون.

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.

(٢) كان رسول الله ﷺ حين صفه كفار مكة عن دخولها - قد بعث عثمان بن عفان إلى أشراف قريش يخبرهم أنه لم يأت الحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت ومسطماً لحرمته، فانطلق عثمان حتى أتى أبا سفيان وعظمه قريش فلبسهم من رسول الله ﷺ ما أرسله به، فاجتبت قريش عتله، وبلغ رسول الله ﷺ والمسلمين أن عثمان قد قُتل، فقال رسول الله ﷺ: «حين بلغه ذلك: - ولا تبرح حتى تناجز القوم». ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يفرأوا، وبايع الرسول لعثمان: ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال: هغه عن عثمان (أنظر حديث ذلك في سيرة ابن هشام: ٣٦٣/٣ - ٣٦٥ بتحقيقنا).

(٣) أنظر في الحديث عن هذه الفقرة: مقالات الإسلاميين: ١٦٥/١ - والتبصير ص ٣٢ - والمثل والنحل للشهرستاني: ١٣١/١.

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعاً من المجوسية، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضي بحكمه فرضاً، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله، إلا إذا أغار عليهم، أو طعن في دينهم، أو كان دليلاً للسلطان.

وستذكر الميمونية في جملة العلّة الخارجين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل. وقد كان من جملة الميمونية رجل يُقال له خَلَفَ، ثم خالف الميمونية في القدر والاستطاعة والمشيئة، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة، وتبعه على ذلك خوارج كِزْمَان ومكران، فيُقال لهم «الخلفية» وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجي في أرض كرمان.

٧٥ - ذكر الخلفية منهم<sup>(١)</sup>:

هم أتباع خَلَفَ الذي قاتل حمزة الخارجي، والخلفية لا يَزِرُونَ القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفهم في النار.

٧٦ - ذكر العلوية والمجهولية منهم<sup>(٢)</sup>:

هاتان فرقتان من جملة الخازمية، ثم إن العلوية منهما خالف سَلَفَهَا في شيئين: أحدهما: دعوها أن مَنْ لم يَعْرِفَ الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به، والجاهل به كافر. والثاني: أنهم قالوا: إن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى.

ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ما شاء الله.

وهذه الفرقة تدّعي إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه، من غير براءة منهم عن القعدة عنهم.

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول العلوية، غير أنهم قالوا: مَنْ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه، واكتفروا العلوية منهم في هذا الباب.

٧٧ - ذكر الصُنْية منهم<sup>(٣)</sup>:

هؤلاء منسوبون إلى صَلَتَ بن عثمان<sup>(٤)</sup>، وقيل: صَلَتَ بن أبي الصلت، وكان من

- (١) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٥/١، والتبصير من ٣٢، واللؤلؤ والنحل: ١٣٠/١.
- (٢) انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٦/١، وقد أورد كل واحدة منهما بحدوث قصير، ثم انظر التبصير من ٣٣، ولم يذكر الشهرستاني العلوية ولا المجهولية بين فرق المجردة التي ذكرها.
- (٣) انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٦، والتبصير من ٣٣، واللؤلؤ والنحل: ١٢٩/١.
- (٤) في المقالات: عثمان بن أبي الصلت، ومثله في خطط القرطبي، وفي اللؤلؤ والنحل: «عثمان بن أبي الصلت، أو الصلت بن أبي الصلت».

المجاردة غير أنه قال: إذا استجاب لنا الرجلُ وأسلم توَلَّيناهُ وبرتنا من أطفاله؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا قِيْدَعُونَ حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه.

وبإزاء هذه الفِرقة فرقة أخرى - وهي التاسعة من المجاردة - زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا قِيْدَعُوا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا.

٧٨ - ذكر الحمزية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذي عاث في سيجستان، وخراسان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من المجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه والى القمعة من الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتل قوماً وغزهم أمر بإحراق أموالهم وغفر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسرى من مخالفهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقي الناس في فتنه إلى أن مضى صُلُح من أيام خلافة المأمون. ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيوة بن معبد، وصاحب خريبه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من سُفراء الخوارج كطلحة بن فهدي، وأبي الجلندي، وأقرانهم. وبدأ بقتال التَّيْهِيَّة من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسَمَوْهُ عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهدي في ذلك:

أمير المؤمنين على رِشَادٍ      وخَيْرُ جَلْدَةٍ، بَقِمَ الْأُمُورُ  
أمرُ بَغْضَلِ الْأُمراءِ قُضِلَ      كما قُضِلَ الشُّهُبُ الْقَعْقَرُ الْمُتِيرُ

ثم إن حمزة سرى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية فلجرد، فقتل منهم مقتلة عظيمة. ثم قصد بنفسه هَرَاة، فمنعه أهلها من دخولها، فاستعرض الناس خارج المدينة وقتل منهم الكثير، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي - وهو يومئذ والي هَرَاة - مع جنده فدانت الحربُ بينهم شهوراً، وقُتِلَ من هَرَاة جماعة، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصم الشاري وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالاته، ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق هَرَاة، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم. ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرب بوشنج وقتل عمرًا.

ثم انتصب علي بن عيسى ماديان - وهو يومئذ والي خراسان - لحرب حمزة، فانهمز منه إلى

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١/١٦٥، والتبصير ص ٣٣، والملل والنحل: ١/١٢٩، وفي حمزة بن أكرك.



أرض سجستان بعد أن قُتل من قوّاده ستون رجلاً سوى أتباعه فلما وصل إلى سجستان منع أهل زرنج عن دخول البلد، فاستعرض الناس بالسيف في صحراء البلد. ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يؤمهم أنهم أصحاب السلطان، وأنزهم بذلك منفراً، فممنوه من دخول البلدة، فمقر نخلهم في سوادهم، وقتل المجتازين في صحارهم. ثم قصد نهر شعبة، وقتل بها الكثير من الخوارج الخلفية، وغرّق أشجارهم، وأحرق أموالهم، وانهمز منه رئيس للخلفية اسمه مسعود بن قيس، وعبر في هزيمته وادياً وغرّق فيه، وشك أتباعه في موته، وهم يتظرونه اليوم. ثم رجع حزة من كُزْمَان، وأغار في طريقه على رستاق بُسْت من رستاق نيسابور، وكان بهم قوم من الخوارج الثعالبية، فقتلهم حزة، ودامت فتنه بخراسان، وكرمان، وقهستان، وسجستان، إلى آخر أيام الرشيد وصنبر من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سيار على باب سمرقند، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته، فما ازداد إلا عُتُوّاً في أمره، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حزة، فداوت بين طاهر وحزة حروب قُتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حزة، وانهمز فيها حزة إلى كرمان، وأتى طاهر على القعدة عن حزة عن كانوا على رأيه، وظفر بثلاثمائة منهم، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جنبت رؤوس بعضها إلى بعض، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها. ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خراسان وبعث به إلى منصبه، فطمع حزة في خراسان، فأقبل في جيشه من كرمان، فخرج إليه عبد الرحمن النيسابوري في عشرين ألف رجل من غزاة نيسابور ونواحها، فهزموا حزة بإذن الله، وقتلوا الألوف من أصحابه، وانتقلت منهم حزة جريحاً، ومات في هزيمته هذه، وأراح الله عز وجل منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حزة الخارجي القدري من مفاخر أهل نيسابور، والحمد لله على ذلك.

٧٩ - ذكر الثعالبية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان<sup>(٢)</sup> والثعالبية تَدْمِي إمامته بعد الكَريم بن عجرد، وتزعم أن عبد الكَريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال، فلما اختلفا في ذلك كَفَر ابن عجرد، وصار ثعلبة إماماً. والسبب في اختلافهما أن رجلاً من العجمادة خطب إلى ثعلبة بته، فقال له: بين مهرها، فأرسل الخاطب امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجمادة لم يُبَالِ كم كان مهرها،

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٧/١، والتبصير ٣٣، واللؤلؤ والنحل: ١٣١/١.

(٢) سناه في الملل والنحل ثعلبة بن عامر، ومثله في خطط القرطبي، فأما صاحب التبصير فذكر مثل الذي ذكره المؤلف ههنا. وأما الأشعري فلم يزد عن «ثعلبة».

فقال أمها: هي مسلعة في الولاية بلغت أم لم تبلغ. فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان، فاختار عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة: نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يبين لنا منهم إنكار للحق، فلما اختلفا في ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه، وصار أتباع كل واحد منها فرقة. وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا.

وصارت الثعالب بعد ذلك ست فرق:

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده، ولم يكثرثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنية والمعبدية.

٨٠ - ذكر المعبدي<sup>(١)</sup> منهم:

والفرقة الثانية منهم معبدي قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة أسمه معبد، خالف جمهور الثعالب في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها، وأكثر من لم يقل بذلك، وأكثره سائر الثعالب في قوله.

٨١ - الأخنية<sup>(٢)</sup>:

والفرقة الثالثة منهم الأخنية<sup>(٣)</sup>، أتباع رجل منهم كان يُعرف بالأخنس، وكان في بدء أمره على قول الثعالب في موالاة الأطفال، ثم خنس من بينهم فقال: يجب علينا أن نتوقف عن جميع من في دار التجيئة، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه، أو تكفراً فبرئنا منه. وقالوا بنهرهم القتل والاختيال في السر، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا من عرفوه بعينه، وصار له تبع على هذا القول، ويرى من سائر الثعالب، ويرى منه سائرهم.

٨٢ - الشيباني<sup>(٤)</sup>:

والفرقة الرابعة من الثعالب شيبانية<sup>(٥)</sup>، هم أتباع شيان بن سلمة الحارثي الذي خرج في أيام أبي مسلم صاحب دولة<sup>(٦)</sup> بن العباس، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه، وكان مع

(١) انظر المقالات: ١٦٧/١، والتبصير ص ٣٣، والمثل والنحل: ١٣٢/١ وسنن صاحب هذه الفرقة لمعبد بن عبد الرحمن.

(٢) انظر المقالات: ١٦٧/١، والمثل والنحل: ١٣٢/١، وسنن صاحب هذه القبالة الأخنس بن قيس، والتبصير ص ٣٣.

(٣) انظر المقالات: ١٦٧/١، والتبصير ص ٣٤، والمثل والنحل: ١٣٢/١.

(٤) أبو مسلم الحارثي: هو صاحب الدعوة إلى العباسيين، والذي أقام صرح دولتهم ووطد أركانها. وقد كانت له فرقة من فرق الحرورية تدعى بالمسلمية يقولون بإمامته، وأكبر الظن أن هذا وحده هو الذي حل أبا جعفر المنصور على قتل، وكان مقته في شعبان من سنة ١٣٧ (انظر مروج الذهب للمسعودي: ٣٠٦/٣ - ٣٠٥ بتحقيقنا، المبر: ١/ ١٨٦).

ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه خلقه، فأخبره سائر الثعالب مع أهل السنة في قوله بالتشبيه، وأخبرته الخوارج كلها في معانته أبا مسلم، والذين أكفروا من الثعالب يقال لهم زيادية أصحاب زياد بن عبد الرحمن. والشيانية يزعمون أن شيثان تاب من ذنوبه، وقالت الزيدية، إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تُسقط بالتوبة، وإنه أعان أبا مسلم على قتاله مع الثعالب، كما أعانه على قتاله مع بني أمية.

٨٣ - ذكر الرشدية<sup>(١)</sup> منهم:

والفرقة الخامسة من الثعالب يقال لها «رشدية» يُسبوا إلى رجل اسمه رشيد، وانفردوا بأن قالوا: فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية نصف العشر، وإنما يجب العشر الكامل فيما سقته السماء فحسب، وخالفهم زياد بن عبد الرحمن؛ فأوجب فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية العشر الكامل.

٨٤ - ذكر المخرية<sup>(٢)</sup> منهم:

والفرقة السادسة من الثعالب يقال لهم «المخرية» أتباع أبي مكرم<sup>(٣)</sup> زعموا أن تارك الصلاة كافر، لا لأجل ترك الصلاة، لكن لجهله بالله عز وجل. وزعموا أن كل ذي ذنب جاهل بالله، والجهل بالله عُقر. وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء.

فهذا بيان فرق الثعالب وبيان أقوالها.

٨٥ - ذكر الإباضية<sup>(٤)</sup> وفرقها:

اجتمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن إياض<sup>(٥)</sup> واقتربت فيما بينها فرقاً يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة - برأء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وخرموا دماءهم في السر،

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٨/١ وذكر أنها تسمى «العشرية» أيضاً - والمثل والنحل للشهرستاني: ١٣٢/١. وقال: «أصحاب وشيد الطوسي» ويقال لهم «العشرية».

(٢) انظر مقالات الإسلاميين: ١٦٨/١، والمثل والنحل: ١٣٣/١، والتبصير ص: ٣٤.

(٣) هكذا ورد اسم صاحب هذه المقالة في المقالات والتبصير مثل ما ذكره للمؤلف وسماه الشهرستاني «مكرم بن عبد الله المجل».

(٤) انظر مقالات الإسلاميين: ١٧٠/١، والمثل والنحل للشهرستاني: ١٣٤/١، والتبصير ص: ٣٤، والمعارف لابن قتيبة ص: ٦٦٢، ومروج الذهب: ٢٥٨/٣.

(٥) عبد الله بن إياض: أحد بني مرة بن عبيد بن بني تميم وخط الأحنف بن قيس. وفي لسان العرب: «ولياض: اسم رجل، والإباضية: قوم من الحرورية لهم هوى يُنسبون إليه، وقيل: الإباضية فرقة من الخوارج. أصحاب عبد الله بن إياض التميمي» اهـ.

واستحلوها في العلانية، وضخحوا مناكرتهم والتوازأت منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض، والذي استحلوه الخيل والسلاح، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابهما عند الغنيمة.

ثم افترقت الإباضية فيما بينها أربع فرق، وهي: الحفصية، والحارثية، واليزيدية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بها.

واليزيدية منهم غلاة لقولهم بنسخ شريعة الإسلام في آخر الزمان، وستذكورهم في باب فرق الغلاة المتسبين إلى الإسلام بعد هذا.

وإنما نذكر في هذا الباب: الحفصية، والحارثية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بها.

٨٦ - ذكر الحفصية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء قالوا بإمامة حفص بن أبي المقدام، وهو الذي زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها، فمن عرفه ثم كفر بما سواه: من رسول، أو جنة، أو نار، أو عجل بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات، فهو كافر بريء من الشرك. ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك، وتأول هؤلاء في عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة في أبي بكر وعمر. وزعموا أن علياً هو الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ بِمُجِبِّكَ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَبُّهُمُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قُلُوبِهِمْ وَهُوَ اللَّهُ الْخَصَّاصُ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة البقرة، الآية: ٢٠٤]، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل فيه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ بِشَيْءٍ فَفَكَّهُ بَشَاسَةً مِّنْكَ وَهُوَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة البقرة، الآية: ٢٠٧] ثم قالوا بعد هذا كله: إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عز وجل، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل، وهذا نقض قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده، وإن من عرفه فقد برىء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً.

٨٧ - ذكر الحارثية منهم<sup>(٤)</sup>:

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد<sup>(٥)</sup> الإباضي، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل، وأكفرهم سائر الإباضية في ذلك؛ لأن

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١٧٠/١، والمثل والنحل: ١٣٥/١، والتبصير: ٣٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠٧.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين: ١٧١/١، والمثل والنحل: ١٣٦/١، والتبصير: ٣٥.

(٥) وقع في التبصير وحده «الحارث بن يزيد الإباضي».

جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل.

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى، إلا عبد الله بن إياض، وبعدة حارث بن يزيد الإياضي.

٨٨ - ذكر أصحاب طاعة لا يُراد الله بها<sup>(١)</sup>:

زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية.

وقال أصحابنا: إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة، وهو النظر الأول، فإن صاحبه إذا استدل به كان مطيعاً لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التقرب إلى الله تعالى، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعة منه لله تعالى إلا بعد قُضيه التقرب بها إليه.

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفهم من أهل مكة دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بُغْيٍ عندهم.

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال:

فقال فريق منهم: إن النفاق براءة من الشرك والإيمان جميعاً، واحتجوا بقول الله عز وجل في المنافقين: ﴿مُذَبِّحِينَ بَيْنَ ذِيكَ لَا إِلَى كُوْلاَةٍ وَلَا إِلَى كُوْلاَةٍ وَمَنْ يُضِلِلْ أَفْهَ قَدْ هَدَى لَمْ يَجِدْكَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء، الآية: ١٤٣).

وفرقه منهم قالت: لا تزيل اسم النفاق عن موضعه، ولا نسمي بالنفاق غير القوم الذين ساءهم الله تعالى منافقين.

ومن قال منهم بأبداً المختلق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤخدين، وكانوا أصحاب كبار، فكفروا وإن لم يدخلوا في حد الشرك.

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها:

منها: أن فريقاً منهم زعموا أن لا حجة لله تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا

(١) انظر مقالات الإسلاميين: ١٧٢/١، وذكر لفرقتهم في النفاق على ثلاث فرق، والتبصير ص ٣٥، ولم يذكر الشهرستاني هذه الطائفة.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤٣.

بالخير. وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا: كل من دخل في دين الإسلام وَجِبَتْ عليه الشرائع والأحكام، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها، وقال سائر الأئمة: لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبت عليه الحجة فيه.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولاً بلا دليل يدل على صدقه.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا: من ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حَرَّمَ الخمر أو أن القبلة قد حُولَّت فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

ومنها: قول بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج، ولا شيء من الأسباب التي يتوصل بها إلى أداء الواجب، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها، دون أسبابها الموصلة إليها.

ومنها: قولهم جميعاً بوجوب استتابة مخالفهم في تنزيل أو تأويل، فإن تابوا وإلا قُتِلوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَنْسَحُ جهله أو فيما لا يسع جهله.

وقالوا: من زنى أو سرق أُقِيم عليه الحد ثم أُنْتِيب، فإن تاب وإلا قُتِل.

وقالوا: إن العالم يَفْضِي كله إذا أفنى الله أهل التكليف، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم.

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكة فإن الله قد نَهَاهُ عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به.

وقالوا: لا يُتَّبَعُ المديِّر في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً، ولا نقل منهم امرأة ولا ذرية، وأباحوا قتل المُشَبَّهَة وأتباع مدبرهم وسبي نساءهم وفراشهم، وقالوا: إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة.

وقد كان من الإباضية رجل يُعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء، فأبطأت عليه، فحلف لبيعتها في الأعراب، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من التجارسة: كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة؟ فقال له إبراهيم: إن الله تعالى قد أحل البيع، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك، فنبأ

منهم ميمون، وتوقف آخرون منهم في ذلك، وكتبوا بذلك إلى علمائهم، فأجابوهم بأن يبعها حلال، وبأنه يُستاب ميمون، ويُستاب من توقف في إبراهيم، فصاروا في هذا ثلاث فرق: إبراهيمية، وميمونية، وواقفة، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قوم يُقال لهم الضحاكية، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم في دار التقيّة، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة، وقالوا: إن ماتت لم نُصل عليها، ولم نأخذ ميراثها، لأننا لا ندري ما حالها.

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قوم يُقال لهم التيهية أصحاب أبي تيهس فيضم بن عامر<sup>(١)</sup>. قالوا: إن ميموناً كفر بأن بيع الأمة في دار التقيّة من كفار قوسنا، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفر ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبراهيم بأن لم يتبرا من الواقفة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافقه أحد، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع من حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به، ومن أظهر الباطل ودان به.

ثم إن التيهية قالت: إن من واقع ذنباً لم تشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الولي ويحد، ولا نُسَميه قبل الرفع إلى الولي مؤمناً ولا كافراً.

وقال بعض التيهية: فإذا كفر الإمام كفرت الرعية، وقال بعضهم: كلُّ شرابٍ حلالٍ الأصل موضوعٌ ضمن سكر منه كلُّ ما كان منه في السكر: من ترك الصلاة، والشمس لله عز وجل، وليس فيه حدٌ ولا كفر ما دام في سكره.

وقال قوم من التيهية يُقال لهم العوفية: البكر كُفر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه.

وافترقت العوفية من التيهية فرقتين، فرقة قالت: من رجع عنا من دار هجرته ومن

(١) قال ابن قتيبة: «التيهية من الخوارج يُسبون إلى أبي يهس، من بني سعد بن شيعة بن قيس، واسمه ميمون بن جابر، وكان عثمان بن حيان والي المدينة قطع يديه ورجليه هـ. وفي كلام الشهرستاني زيادة تفصيل في شأن أبي يهس، قال: «وقد كان الحجاج طلب أبي يهس في أيام الوليد، فهرب إلى المدينة، فطلبه بها عثمان بن حيان المري، فنظروا به وجسه، وكان يسأله، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه، ويقتله، فقبل به ذلك» هـ. وقال في لسان العرب «ويهس: من أسماء العرب، واليهية: صنف من الخوارج، تُسبوا إلى أبي يهس: ميمون بن جابر، أحد بني سعد بن شيعة بن قيس» هـ.

(٢) ذكر الأشعري اليهية على أنها فرقة من الخوارج، (المقالات: ١٧٧/١)، وكذلك فعل الشهرستاني في الملل والنحل: ١٢٥/١، وجارة البصير لا تبعد عن هذا (أنظر ص ٣٥) وذكر مثل ذلك ابن قتيبة في المعارف ص ٦٢٢، نعم أن هؤلاء جياً جعلوا اليهية فرقة برأسها من الخوارج ليست متفرعة من الإبراهيمية وكل ما في الأمر أنها تدخلت في الخلاف الذي حدث بين الإبراهيمية والميمونية، وكان لهم رأي في هذا الخلاف.

الجهاد إلى حال القعود بَرثنا منه، وفرقة قالت: بل تتولاهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا، وكلا الفريقين قال: إذا كفر الإمام كَثُرَتِ الرعية الغائب منهم والشاهد.

وللإباضية واليهودية بعد هذا مذاهبٌ قد ذكرناها في كتاب: «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية.

٨٩ - ذكر الشيعة منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء يُعرفون بالشيعة، لانتسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني<sup>(٢)</sup> المكنى بأبي الصحرارى، ويُعرفون بالصالحية أيضاً، لانتسابهم إلى صالح بن مِسرَح الحارِجي<sup>(٣)</sup>.

وكان شبيب بن يزيد الحارِجي من أصحاب صالح، ثم تولى الأمر بعده على جُنْدِه، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مِسرَح التيمي كان مخالفاً للأزارقة، وقد قيل: إنه كان ضُرباً، وقيل: إنه لم يكن ضُرباً ولا أزرقياً، وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان، وبعث بشر إليه بالحارث بن عَمير. وذكر المدائني أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عَمير إلى قتاله، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء، وانتهزم صالح جريحاً، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه: قد استخلفت عليكم شيبياً، وأعلم أن فيكم مَنْ هو أَقْبَهُ منه، ولكنه رجل شجاع فَيُحِبُّ في عدوكم، فَلْيُجِئْهُ الفقيه منكم بفقهه، ثم مات وبايع أتباعه شيبياً إلى أن خالف صالحاً في شيء واحد وهو: أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفتهم، وزعموا أن غَزَاةَ أُمِّ شَيْبٍ<sup>(٤)</sup> كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن قُتِلَتْ، واستدلوا على ذلك بأن شيبياً لما دخل الكوفة أقام أمه على منبر الكوفة حتى خطبت.

- (١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٧٩/١ وخطب القرظي: ٣٥٥/٢، والتبصير ص ٣٥.  
(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت، الشيباني، الحارِجي، خرج أول الأمر بالموصل، فبعث إليه الحجاج خسة فراد فقتلهم واحداً بعد واحد، ثم سار إلى الكوفة، وقتل الحجاج وحاصره. ثم كان ما ذكره المؤلف المهم منه، إلى أن حرق في جبل سنة ٧٧ (أنظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ١٦٠/٣، والمعارف لابن تيمية ص ٤١٠، والبر للذهبي: ٨٦/١ وما بعدها، وشفوات الذهب: ٨٣/١).  
(٣) صالح بن مِسرَح: كان رأس مِسرَح: كان رأس الصفورية، فلما دنت وفاته بالموصل في سنة ٧٦ أوصى إلى شبيب بن يزيد، وقبر صالح بالموصل: لا يخرج إليه أحد من الصفورية إلا حلق رأسه عنه، للمعارف: ٤١٠ أثناء ترجمته لشبيب.  
(٤) ما ذكره الذهبي وابن تيمية عكس ما ذكره المؤلف ههنا: ذكر أن غَزَاةَ زوج شبيب، وجهمزة أمه. وكانت غَزَاة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم، حرب منها الحجاج، فعتبه بعض الشعراء بقوله:

أشد على وفي المروءة ندامة

بل كان ذلك في جليح طائر

أشد على وفي المروءة ندامة

هلا برزت إلى غزاة فالروحي



وذكر أصحاب التواريخ أن شيئاً في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على زوج بن زنباع<sup>(١)</sup> وقال له: سَلِّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْرَضَ لِي فِي أَهْلِ الشَّرَفِ فَإِنَّ لِي فِي بَنِي شَيْبَانَ بَعْثاً كَثِيراً، فَسَالِ رَوْحُ بْنُ زَنْبَاعٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ذَلِكَ، فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ خَزَوْرِيّاً، فَذَكَرَ رَوْحُ لَشَيْبِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ذِكْرَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ، فَقَالَ: سَيَعْرِفُنِي بَعْدَ هَذَا، وَرَجَعَ إِلَى بَنِي شَيْبَانَ، وَجَمَعَ مِنَ الْخَوَارِجِ الصَّالِحَةِ مَقْدَارَ أَلْفِ رَجُلٍ، وَاسْتَوَلَى بِهِمْ عَلَى مَا بَيْنَ كِسْرِ وَالْمَدَائِنِ، فَبَعَثَ الْحُجَّاجُ إِلَيْهِ بَغِيدَ بْنَ أَبِي الْمُخَارِقِ التَّنِيشِيَّ فِي أَلْفِ فَارَسٍ فَهَزَمَهُ شَيْبِ، فَوَجَّهَ إِلَيْهِ بَعْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَقِ، فَهَزَمَهُ شَيْبِ، وَبَعَثَ بِعَثَابِ بْنِ وَرْقَانَ التَّمِيمِيِّ، فَقَتَلَهُ شَيْبِ؛ وَمَا زَالَ كَذَلِكَ حَتَّى هَزَمَ لِلْحُجَّاجِ عَشْرِينَ جَيْشاً فِي مَدَّةِ سِتِينَ؛ ثُمَّ إِنَّهُ كَبَسَ الْكُوفَةَ لِيَلَاءٍ وَمَعَهُ أَلْفٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَمَعَهُ أُمُّ غَزَالَةَ، وَأَمْرَأَتُهُ<sup>(٢)</sup> جَهِيْزَةُ، فِي مَائَتَيْنِ مِنَ نِسَاءِ الْخَوَارِجِ قَدْ اعْتَقَلْنَ الرِّمَاحَ وَتَقَلَّدْنَ السُّيُوفَ، فَلَمَّا كَبَسَ الْكُوفَةَ لِيَلَاءٍ قَصَدَ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ وَقَتَلَ حُرَّاسَ الْمَسْجِدِ وَالْمُعْتَكَفِينَ فِيهِ، وَنَضَبَ أُمُّهُ غَزَالَةَ عَلَى الْمَبْرِ حَتَّى خَطَبَتْ، وَقَالَ خَزْنَمَةُ بْنُ فَاثَلَتِ الْأَسَدِيِّ فِي ذَلِكَ:

أَفَانَتْ غَزَالَةَ سَوْقَ الضَّرَارِ      لِأَهْلِ الْبِرَاقِيْنَ حَوْلَا قَبِيْطَا  
سَقَتْ لِلْبِرَاقِيْنَ فِي بَجِيْثِهَا      فَلَاكِيَّ الْبِرَاقَانِ بِمَقَامِ أَطْلُطَا

وصبر الحجاج لهم في داره، لَأَن جُنْدَ جَيْشِهِ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ؛ إِلَى أَنْ اجْتَمَعَ جَنْدُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ الصَّبْحِ. وَصَلَّ شَيْبِ بِأَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الصُّبْحِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَأَلَّ عِمْرَانَ، ثُمَّ وَاثَفَ الْحُجَّاجُ فِي أَرْبَعَةِ أَلْفٍ مِنْ جَنْدِهِ؛ وَاقْتَتَلَ الْفَرِيقَانِ فِي سَوْقِ الْكُوفَةِ إِلَى أَنْ قُتِلَ أَصْحَابُ شَيْبِ. وَانْهَزَمَ شَيْبِ فِيمَنْ بَقِيَ مَعَهُ إِلَى الْأَنْبَارِ. فَوَجَّهَ الْحُجَّاجُ سَفِيَّانَ بْنَ الْأَبْرَدِ الْكَلْبِيِّ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفٍ لَطَلَبِ شَيْبِ، فَتَزَلَّ سَفِيَّانُ عَلَى شَطِّ الدَّجِيلِ، وَرَكِبَ شَيْبِ جِسْرَ الدَّجِيلِ لِيَعْبُرَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَ سَفِيَّانُ أَصْحَابَهُ بِقَطْعِ حَبَالِ الْجِسْرِ، فَاسْتَدَارَ الْجِسْرُ وَغَرِقَ شَيْبِ مَعَ فَرَسِهِ. وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَذَلِكَ تَقْوِيرُ الْقَتَنِيزِ الْكَلْبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة يس، الآية: ٣٨]، وَيَابِعَ أَصْحَابُ شَيْبِ فِي الْجَانِبِ الْآخَرِ مِنَ الدَّجِيلِ غَزَالَةَ أُمِّ شَيْبِ. وَعَقَدَ سَفِيَّانُ بْنُ الْأَبْرَدِ الْجِسْرَ، وَعَبَّرَ مَعَ جَنْدِهِ إِلَى أَوْلَئِكَ الْخَوَارِجِ، وَقَتَلَ أَكْثَرَهُمْ، وَقَتَلَ غَزَالَةَ أُمِّ شَيْبِ وَأَمْرَأَتَهُ جَهِيْزَةَ، وَأَسَرَّ الْبَاقِيْنَ مِنْ أَتْبَاعِ شَيْبِ،

(١) هو أبو زُرْعَةَ: رَوْحُ بْنُ زَنْبَاعٍ، الْجَنْفَانِيُّ، سَيِّدُ جَنْفَانٍ، وَأَمِيرُ فَلَسْطِينَ، كَانَ فَا عِلْمَ وَحَقْلٍ وَدِينٍ، وَكَانَ مَعْظَمُهُ عِنْدَ عِيَالِهِ بِنِ مَرْوَانَ، لَا يَكُنْ بِفَارَقِهِ، وَهُوَ عِنْدَهُ بِسَبْطَةٍ وَزَيْدٍ، تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٨٤ (الْعَمْرُ: ٩٨/٢).

(٢) قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّ جَهِيْزَةَ أُمُّ شَيْبِ، وَبَدَلْ لِهَذَا مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ قَالِي: حَفَّتِي خِلَادٌ مِنْ بَنِي الْأَرَضِ قَالَ: كَانَ شَيْبِ يَتَنِي لَأُمِّهِ فَيَقَالُ لَهَا: قَتْلُ، فَلَا تَقْبَلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا قِيلَ لَهَا: غَرِيْبٌ، قَبِلَتْ وَصَفَّتْ، وَقَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ حَبْنَ وَلَدَتَهُ كَانَ شَهِيْدًا مِنْ نَارٍ قَدْ خَرَجَ مِنِّي، فَطَلَمْتُ أَنَّهُ لَا يَطْلُقُهُ إِلَّا الْمَلَأُ. وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ جَهِيْزَةَ هَذِهِ هِيَ الَّتِي يُغْرِبُ بِهَا الْقَتْلُ فِي الْحَقِّ يَقَالُ: أَحَقُّ مِنْ جَهِيْزَةَ.

(٣) سُورَةُ يَسَ: الْآيَةُ ٣٨.

وأمر القَوَاصِين بإخراج شبيب من الماء، وأخذ رأسه، وأنفذه مع الأسرى إلى الحجاج، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له: اسمع مني يبتين أختم بهما عملي، ثم أنشأ يقول:

أُتِرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَثَرِي وَشَيْبِي      وَمِنْ غُلِيٍّ وَمِنْ أَصْحَابِ بَيْعِي  
وَمِنْ مُتَاوِيَةِ الطَّاعِي وَشَيْبِي      لَا تَبَارِكْ اللَّهُ فِي الْقَوْمِ الْمَلَاعِي  
فَأَمْرٌ بِقَتْلِهِ وَيَقْتُلُ جَمَاعَةَ مِنْهُمْ، وَأَطْلُقُ الْبَاقِينَ.

قال عبد القاهر: يُقال للشبيبة من الخوارج: أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم مُحَرَّمٌ لها لأنها أمُّ جميع المؤمنين في القرآن، وزعمتم أنها كفرت بذلك، وتَلَوْتُمْ عليها قولَ الله تعالى: ﴿وَقَرِّبْ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الأحزاب، الآية: ٣٣]، فهَلَأُ تَلَوْتُمْ هذه الآية على غزاة أم شبيب؟ وهَلَأُ قُلْتُمْ بكفرها وكفر مَنْ خَرَجَ مِنْهَا معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج، فإن أجزئتم لهنَّ ذلك لأنه كان معهن أزواجهنَّ أو بُنُوهُنَّ أو إخوانهنَّ فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن، وابن أختها عبد الله بن الزبير، وكل واحد منهم مُحَرَّمٌ لها، وجميع المسلمين بُنُوها فهَلَأُ أجزئتم لها ذلك، على أن من أجاز منكم إمامة غزاة فإمامتها لا تُلَقَّ به وبدينه، والحمد لله على المصحة من البذعة.

## الفصل الثالث من فصول هذا الباب

### في بيان مقالات فرق الضلال

#### من القدرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة اختلفت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرهما، وهن: الواسلية، والعمزوية، والهذلية، والنظامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبشرية، والمردارية، والهشامية، والثمامية، والجاحظية، والخابطية، والحمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قبه، والمريسية، والشحامية، والكمية، والجبابية، والنهشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي، فهذه إثنان وعشرون فرقة، فرقتان منها من جملة فرق الغلاة في الكفر، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة، وهما: الخابطية، والحمارية، وعشرون منها قدرية مخضة، يجمعها كلها في بدعتها أمور:

منها: نفيا كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية، وقولها بأنه ليس له عز وجل علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزلية، وزادوا على هذا بقولهم: إن الله تعالى لم يكن له في الأول اسم ولا صفة.

ومنها: قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالابصار، وزعموا أنه لا يرى نفسه، ولا يراه غيره، واختلفوا فيه: هل هو راي لغيره أم لا؟ فأجازة قوم منهم، وأباه قوم آخرون منهم.

ومنها: اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل، وحدوث أمره ونبيه وخبره، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث، وأكثرهم اليوم يسئون كلامه مخلوقاً.

ومنها: قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لأكتساب الناس ولا شيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذي يقدرون [على] أكسابهم، وأنه ليس له عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنْع وتقدير، ولأجل هذا القول سُمّاهم المسلمون قدرية.

ومنها: اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهي أنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سُمّاهم المسلمون «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها.

ومنها: قولهم إن كان ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها.

وزعم الكفبي في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شيء لا كالأشياء، وأنه خالق الأجسام والأعراض، وأنه خلق كل ما خلقه لا من شيء، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم، قال: وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبي الكبائر بلا توبة.

وفي هذا الفصل من كلام الكفبي غلط منه على أصحابه من وجوه:

منها: قوله إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالأشياء، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة، فإن الجبائي وابنه أبا هاشم قد قالوا: إن كل قدرة محدثة شيء لا كالأشياء، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح.

ومنها: حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض، وقد علم أن الأصم من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، وأن المعروف منهم بمعتز يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن ثمانية يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض، وفيهم من ينكر وجود الأعراض، وفيهم من يثبت الأعراض يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها؟ والكفبي مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض، فبان غلط الكفبي في هذا الفصل على أصحابه.

ومنها: دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شيء، وكيف يصح إجماعهم على ذلك والكفبي مع سائر المعتزلة - سوى الصلحي - يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء. والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشيء من شيء، وإنما يصح القول بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفائية الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً.

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفعالهم بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم؛ لأن معمرأ منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها، وليست من فعل الله تعالى، والأصم منهم ينفي وجود القدرة؛ لأنه ينفي الأعراض كلها.

وكلها دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم

غلط منه عليهم؛ لأن محمد بن شيب البصري، والصالحي، والخالدي، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة، وهم واقفية في وعيد مرتكبي الكبائر، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة.

فإن بما ذكرناه غلط الكعبي فيما حكاه عن المعتزلة، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكياه عنهم مما أجمعوا عليه.

فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فقل ما نذكره في تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل.

٩٠ - ذكر الواصلية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال<sup>(٢)</sup> رأس المعتزلة وداعيتهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني<sup>(٣)</sup>، وعيلان الدمشقي.

وكان واصل من متابي مجلس البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق:

١ - فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنوب صغير أو كبير مشرك بالله، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم. وكانت الطغرية من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة، غير أنهم خالفوا الأزارقة في الأطفال.

٢ - وزعمت التجذات من الخوارج أن صاحب الذنوب الذي أجمعت الأمة على تحريمه كافر مشرك، وصاحب الذنوب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالة تحريمه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه.

٣ - وكانت الإباضية من الخوارج يقولون: إن مرتكب ما فيه الوعيد - مع معرفته بالله عز وجل - وبما جاء من عنده - كافر كفّران نعمه، وليس بكافر كفر شرك.

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٠ والمثل والنحل ٤٦/١.

(٢) هو أبو حذيفة - ويقال: أبو الجعد، واصل بن عطاء الغزال، كان مولى غبة - ويقال: مولى بني هزوم، ويقال: مولى بن هاشم - وكان يجلس في سوق الغزالين عند صديق له اسمه أبو عبد الله الغزال، ليحرف للتفتقات من النساء ليدفع إليهن صدقته. وقد سبقت لنا ترجمته (ص ٢٠) وننظر في فصاحته وتجيده الرأه في كلامه: كامل المبرد: ٢١/٢ وما بعدها، ثم انظر - سوري ما ذكرنا في الوضع السابق من المراجع: ابن خلكان: الترجمة رقم ٧٢٩ بتطبيقاتنا، وطبقات المعتزلة ص ٢٨.

(٣) تقدمت ترجمة معبد الجهني البصري (ص ١٨) وترجمة عيلان بن مسلم الدمشقي (في ص ١٩) وانظر: سوري ما ذكرنا هناك من المراجع: طبقات للمعتزلة ص ٢٥.

- ٤ - وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره.
- ٥ - وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون: إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن؛ لما فيه من معرفته بالرسول والكتب المنزلّة من الله تعالى، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وقسقه لا ينبغي عنه إسم الإيمان والإسلام. وعلى هذا القول الخامس مضى سلف الأمة من الصحابة وأعلام التابعين. فلما ظهرت فتنّة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سؤاري مسجد البصرة، وانضم إليه قريته في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب<sup>(١)</sup> كعبد صريحه أمة. فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسُني أتباعهما من يومئذ «معتزلة».

ثم إنهما أظهرَا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين، وضَمَا إليها دعوة الناس إلى قول القدرية على رأي معبد الجهني، فقال الناس يومئذ لو اصل إنه مع كفره قدري، وجرى المثل بذلك في كل كافر قدري.

ثم إن واصلًا وعمراً وافقَا الخوارج في تأييد عقاب صاحب الكبيرة في النار، مع قولهما بأنه مؤخذ، وليس بمشرك ولا كافر، ولهذا قيل للمعتزلة، إنهم مخائث الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سمّوهم كفرة، وحاربوهم، والمعتزلة رأَت لهم الخلود في النار ولم تحسّر على تسميتهم كفرة، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلاً عن قتال جمهور مخالفينهم، ولهذا نسب إسحاق بن سُوَيْد المدودي واصلًا وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لانفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب، فقال في<sup>(٢)</sup> بعض قصائده:

تُرْتُثُ من الخوارج نَشْتُ منهم      من القُرَّالِ منهم زَاتِنُ بَابِ  
وَمِنْ قَوْمٍ إِنْ ذَكَرُوا عَلَيْنَا      يَرُدُّونَ السَّلَامَ عَلَى السَّحَابِ

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن عبيد بن باب (في ص ٢٠) ونظر - سوى ما ذكرنا هناك من المراجع - طبقات المعتزلة ص ٣٥ - وعلمبب الذهب: ٧/٨، وابن خلكان: الفرجة رقم ٤٧٦ بتحقيقنا.

(٢) البيان ف يكامل المبرد (١٢٤/٢) وبعدهما في رولته:

ولكني أحب بكل قبي      وأعلم أن ذلك من الصواب  
رسول الله والهدى، حباً      به أرجو خيراً حسن الخواب

ثم إن واصلاً فارق السلف بدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في علي وأصحابه، وفي طلحة، والزبير، وعائشة. وسائر أصحاب الجمل، فزعمت الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً، وأن علياً كان على حق في قتال أصحاب الجمل. وفي قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم، ثم كفر بالتحكيم، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وقالوا: إن علياً كان على الحق في قتالهم، وأصحاب الجمل كانوا عصاة مخطئين في قتال علي، ولم يكن خطوهم كفراً ولا فسقاً يُسقط شهادتهم، وأجازوا الحكم بشهادة عدلين من كل فرقة من الفريقين، وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار<sup>(١)</sup> بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر من كان مع علي يوم الجمل، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة، وطلحة، والزبير، وسائر أصحاب الجمل، ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين: لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب الجمل عندي على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بيعه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بيعه، ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان فُيْلْتُ شهادتهما.

ولقد سخرت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة علي وأتباعه، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:

تَقَالَة مَا وَصَلَتْ بِوَاصِلٍ      بَلْ قَطَعَ اللَّهُ بِهِ أَوْصَالَهَا  
وَسَنَذَكُرُ تَمَامَ آيَاتِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٩١ - ذِكْرُ الْغُرُوبَةِ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ:

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup> بن باب مولى بني تميم، وكان جده من سني كابل وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبابة، كما روى في الخبر.

وقد شارك عمرو واصلاً في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمتزلة بين المنزلتين وفي

(١) هو أبو يقظان: عمار بن ياسر، العبسي، أحد السابقين إلى الإسلام، واحد الذين كانوا يُعَذِّبُونَ فِي اللَّهِ، وكان النبي ﷺ يمر بهم وهم يعلِّبون ويقول لهم: صبراً آل ياسر، إن موعدكم الجنة. وقد قال عنه النبي ﷺ - في أثناء بناء مسجد المدينة - تقتله الفئة الباغية. وقد ولّاه عمر رضي الله عنه الصلاة بالكوفة سنة ٢١ وشهد مع علي رضي الله عنه صفين، فقتل في سنة ٣٧ (المير: ٢٥/١، ٣٨، وشرحات الذهب: ٤٥/١).

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٧، وقد ضمها الشهرستاني إلى الفرقة الأولى النظامية (واتظره: ٤٩/١).

(٣) قد مضت ترجمة عمرو بن عبيد (في ص ٢٠) وإشرنا إلى ذلك قريباً (في ص ١٨٨).

ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي، وزاد عمرو على واصل في هذه البدة فقال بفسق كلتا الفريقين للمقاتلتين يوم الجمل، وذلك أن واصلًا إنما رُدَّ شهادة رجلين أحدهما من أحد الفريقين، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد، لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً.

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة؛ فقال النظام ومعمرو والجاحظ في فريقَي يوم الجمل بقول واصل، وقال حوشب وهاشم الأوقص: نجت القادة وهلكت الأنبياء، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب علي وأتباعه يوم الجمل، وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومئذ نائباً، فلما بلغ وادي السباع قتله بها عمرو بن جزموز غيرةً، وبشر علي قاتله بالنار، وهم طلحة بالرجوع، فرماه مروان بن الحكم - وكان من أصحاب الجمل - بهم فقتله، وعائشة رضي الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين، فغلها بنو أزد وبنو غبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم. هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك.

٩٢ - ذكر الهذلية<sup>(١)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل، المعروف بالعلاف<sup>(٢)</sup>. كان مولى لعبد القيس، وقد جرى على مناهج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحهم تثرى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتاب كبير فيه فضائح أبي الهذيل، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلالاته، وللجبائي أيضاً كتاب في الرد على أبي الهذيل في المخلوق يكفره فيه، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب سماه «توبيخ أبي الهذيل» وأشار بتكفير أبي الهذيل، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية<sup>(٣)</sup>.

فمن فضائح أبي الهذيل: قوله بقاء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يتناوبان ويبقى حيث يتناوب أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء، ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التخصيص ص ٤٢، واللؤلؤ والنحل: ٤٩/١.

(٢) هو أبو الهذيل: محمد بن الهذيل بن عبيد الله، البصري، العلاف، شيخ المعتزلة ومقدمهم ومقرر طريقتهم والمناظر عليها، والذئاب عنها. أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء، ثم قال: إن واصلًا أخفه عن أبي هاشم عبيد الله بن محمد بن الحنفية، وقال: بل أخفه عن الحسن البصري، وقد اختلف في وقاته قيل: توفي في سنة ٢٢٦ وقيل: في سنة ٢٣٥ وقيل: في سنة ٢٣٧ (البصير: ٤٢٢/١)، شفرات اللعب: ٨٥/٢، وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٨ بتحقيقنا، وطبقات المعتزلة ص ٤٤ وإنما قيل له العلاف لأن داره بالبصرة كانت في العلافين. لكل من المردار والجبائي وجعفر مقالة ستأتي في هذا الباب.

(٣)



على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على تحريك ساكن، ولا على تسكين متحرك، ولا على أحداث شيء، ولا على إفناء شيء، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت.

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار، كما ذهب إليه جهم، لأن جهم وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شيء.

وقد شنع المعروف منهم بالمدلس على أبي الهذيل في هذه المسألة، فقال: يلزمه إذا كان ولي الله عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأس وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقت السكون الدائم أن يبقى ولي الله عز وجل أبداً على هيئة المصلوب.

وقد اعتذر أبو الحسين الخطيب<sup>(١)</sup> عن أبي الهذيل في هذا الباب باعتذارين.

أحدهما: دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل - عند قرب انتهاء مقدوراته - يجمع في أهل الجنة اللذات كلها، فيَقْوَن على ذلك في سكون دائم.

واعذاره الثاني: دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به خصوصه في البحث عن جوابه.

واعذاره الأول عنه باطل من وجهين:

أحدهما: أنه يوجب اجتماع لذتين متضادتين في محل واحد في وقت واحد، وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد.

والوجه الثاني: أن هذا الاعتذار لو صح لوجب أن يكون أهل الجنة - بعد فناء مقدورات الله عز وجل - أحسن من حالهم في حال كونه قادراً.

وأما دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادلاً به غير ممتد لذلك فالفصل بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل، وأشار في كتابه الذي سماه «الحجج» إلى ما حكياه عنه، وذكر في كتابه المعروف بكتاب «القولاب» باباً في الرد على الدهرية، وذكر فيه قولهم للموحدتين: إذا جاز أن يكون بعد كل حركة حركة سواها لا إلى آخر، وبعد كل حادث حادث آخر لا إلى غاية، فهلاً صح قول من زعم أن لا حركة إلا وقبلها حركة، ولا حادث إلا وقبله

(١) هو أبو الحسين: عبد الرحمن بن محمد بن عثمان، الخطيب، وهو أستاذ أبي القاسم عبد الله بن أحمد البجلي، وكانوا يفضلون البجلي عليه، قالوا: كان الخطيب عالماً، فاعلموا، وله كتب كثيرة ينقص بها مؤلفات ابن الراوندي الزنديق، منها كتاب: «الانصار» ينقص به كتاباً تضمن «فضائح المعتزلة» لابن الراوندي (واتظر - مع ذلك - طبقات المعتزلة من ٨٥ - ٨٨).

حادث لا عن أول ولا حالة قبله، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما، وقال: كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث، كذلك لها آخر لا يكون بعده حادث، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عز وجل، وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فزقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلية بفرق واضحة لم يمتد إليها أبو الهذيل فارتكب لأجل جهله بها قوله بفناء المقدورات، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلف في ذلك.

الفضيحة الثانية، من فضائح أبي الهذيل: قوله بأن أهل الآخرة مضطرون إلى ما يكون منهم، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلمهم، وشربهم، وجماعهم وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل، ولا حل اكتساب قول، والله عز وجل خالق أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به، وكانت القدرة يعيرون جهماً في قوله: إن العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم، وينكرون حل أصحابنا قولهم بأن الله عز وجل خالق اكتساب العباد، ويقولون لأصحابنا: إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً، فهلاً قالوا لأبي الهذيل: إذا قلت إن الله عز وجل يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم: ﴿وَلَوْ رَزَقَنَا مَا كُنَّا شُكْرِيَةً﴾ (سورة الأنعام، الآية: ٢٣)، وجب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم من خلق الكذب، ولا يتوجه علينا هذا الإلزام، لأننا لا نقول إن الكاذب والظالم من خلق الكذب والظلم، ولكننا نقول: إن الظالم من قام به الظلم، والكاذب من قام به الكذب، لا من فعله.

وقد اعتلر الحياط عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال: إن الآخرة دار جزاء، وليست بدار تكليف، فلو كان أهل الآخرة مكسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين، ولو وقع ثوابهم وعقابهم في دار سواها.

فيقال للحياط: هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تشخطه؟ فإن رضيته قل فيه بمثل قوله، وذلك خلاف قولك، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه.

وقلنا لأبي الهذيل: ما تنكر من كون أهل الآخرة مكسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه، ولا يكونوا مأمورين بصلاة ولا زكاة ولا صيام، ولا يكونوا متهمين عن المعاصي، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة متهمين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة: إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا متهمين عن المعاصي

ومعصومين عنها، وكذلك الملائكة متهون عن المعاصي ومعصومون عنها؛ ولذلك قال الله عز وجل فيه: ﴿لَا يَسْئُرُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> [سورة التحريم، الآية: ٦].

والفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بطاعات كثيرة لا يُؤاذه الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية. وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوى ولا زنديق إلا وهو مطيع لله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاه من جهة كفره. وقال أهل السنة والجماعة: إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصح في شيء واحد، وهو النظر والاستدلال الواجب عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً لله تعالى، لأنه قد أمره به، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرب به إلى الله عز وجل، ولا تصح منه بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرب به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله.

واستدل أبو الهذيل على ذمها صحة وقوع طاعات لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال: إن أوامر الله تعالى بإزاتها وزوجره، فلو كان من لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زواجه، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي، ولو كان كذلك الدهري يهودياً، ونصرانياً، ومجوسياً، وعلى أديان سائر الكفرة. وإذا صار المجوسي تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصي بمجوسيته التي قد نهي عنها، ومطيع لله عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر؛ لأنه مأمور بتركها.

فقلت له: ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجه على ما ظنته ولكن لا خصلة من الطاعة إلا ويضادها معاصي متضادة، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة، وذلك بمنزل القيام، والقعود، والاضطجاع، والاستلقاء. وقد يخرج عن القعود من لا يصير إلى جميع أصداده، وإنما يخرج من القعود بنوع واحد من أصداده كذلك يخرج عن كل طاعة الله تعالى بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله، وقدرته هي هو.

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى علماً وقدره، ولو كان هو علماً وقدره لاستحال أن يكون عالماً قادراً، لأن العلم لا يكون علماً، والقدر لا تكون قدرة.

ويلزمه أيضاً إذا قال إن علم الله هو الله، وقدرته هي هو أن يقول: إن علمه هو قدرته، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له، وهذا يوجب أن يكون رآيه مقدوراً له؛ لأنه معلوم له؛ وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة الخامسة: تقسيمه كلام الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى عمل وإلى ما لا يحتاج إلى عمل. وقد زعم أن قول الله سبحانه للشيء «كن» حادث لا في عمل، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام، وكل كلامه عنده أعراض، وقد زعم أن قوله للشيء «كن» من جنس قول الإنسان «كن» ففرق بين عَرَضَيْنِ من جنس واحد في حاجة إلى عمل واستغناء الآخر عن المحل. فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لا في عمل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم أنها من جنس إرادتنا المفترقة إلى المحل.

ووجود كلمة لا في عمل يوجب أن يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول: إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار، ولا يكون متكلماً بكلامهم، فقد أداه قوله بوجود كلمة لا في عمل إلى تصحيح كلام لا لتكلم، وهذا محال، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة.

وأستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَادِقَةً يَتَّبِعُوا يَأْتِيَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الأنفال، الآية: ٦٥]. وقال: لم يبيح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة، وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال عبد القاهر: ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: «ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة»، واحداً يكون على بدعته في الاعتزال والقدر

وفي فناء مقصورات الله عز وجل، لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحدٌ بدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه.

والفضيحة السابعة: أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح، فقال: لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حياً لم يموت، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدر التي كانت موجودة قبل الموت والمعجز.

وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود المعجز عنها.

وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشد<sup>(١١)</sup> من قول أبي الهذيل، غير أن أبا الهذيل سبق إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح، وتسخ الجبائي وابنه على منواله في هذه البدعة، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال القلب، ومؤسس البدعة عليه ورزأها وورث من عجل بها إلى يوم القيامة، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها.

الفضيحة الثامنة: أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف: هل هي ضرورية أم اكتسابية؟ ترك قول من زعم أنها كلها ضرورية، وقول من زعم أنها كلها كسبية، وقول من قال: إن المعلوم منها بالحواس والبديهة ضرورية، وما علم منها بالاستدلال اكتسابية. واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف، فقال: المعارف ضربان: أحدهما: باضطرار، وهو معرفة الله عز وجل، ومعرفة الدليل الداهي إلى معرفته، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب.

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة، فخالف سائر الأمة، فقال في الطفل: إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل، وكذلك عليه أن يأتي - مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعدله - بمعرفة جميع ما كلّفه الله تعالى بفعله، حتى إنه لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار، وأما معرفته بما لا يُعرف إلا بالسمع من جهة الأخبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعذر.

(١١) الأكثر في استعمال هذه الكلمة وتبقيتها حذف الهمزة، فيقال: شر، وخير، وقد ورد قليلاً استعمالهما بالهمز فيقال: أشير، وأشتر.

وكان بشر بن المحتر يقول: عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه، لأن الحال الثانية حال تَنظُر وفكر، فإن لم يأت بها في الحال الثالثة، ومات في الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للمخلود في النار.

فهذان الفقرتان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفهم في النار، وعلى من زعم أن أطفال المشركين في النار، قد زعما أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقلية كَفَرَة مخلدون في النار من غير كفر اعتدوه.

الفضيحة التاسعة: أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء بحركة تحل في بعض أجزائه، ولم يميز مثل هذا في اللون.

وقال سائر المتكلمين: إن الجزء الذي قامت به الحركة هو التحرك بها، دون غيره من أجزاء الجملة، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو أسودت الجملة كان في كل جزء منها سواد.

الفضيحة العاشرة: قوله بأن الجزء الذي لا يتجزأ لا يصح قيام اللون به إذا كان منفرداً، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون.

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رائيًا له.

والحمد لله الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن أبي الهذيل.

٩٣ - ذكر الظلمية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي إسحاق ابن نيار المعروف بالنظام<sup>(٢)</sup>. والمتزلة يُموهون على الأغمار بدينه، ويوهمون أنه كان نظاماً للكلام المتشور والشعر الموزون، وإنما كان ينظم الحُرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له «النظام» وكان في زمان شبابه قد عاشر قوماً من الشيعة، وقوماً من السنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٣، الملل والنحل: ٥٣/١، ثم انظر مقالات الإسلاميين: ٢٢٧/١.

(٢) النظام: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار، المعروف بالنظام، وهو ابن أخت أبي الهذيل الملاف السابق ذكره، ومات أخذ الاعتزال، وهو شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وهو معدود من أدكاه للمتزلة وقوي الباطنة فيهم، يذكرون أنه ظهر في سنة ٢٢٠ من الهجرة، وقرر مذهب الفلاسفة في الفقر، فبغبه خلق، وكان من صفه يتوقد ذكاه ويندفع فصاحة، وقد آذاه ذكاهه الترفد، وبيانه التدفق، وإطلاعه على الكثير من كتب الفلاسفة الطبيعيين والإلهيين إلى أن ذهب للمذهب الذي أنكره عليه عامة المسلمين، وسبحان الذي عيّن من يشاء ويضل من يشاء، وتوفي ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (انظر النجوم الزاهرة: ٢/٢٣٤، والنتبه ص ٤٣ و٤٤، واعتقادات فرق المسلمين ص ٤١، ودفتره مفرد البستاني: ٢٦٨/١، وطبقات للمتزلة ص ٤٩ - ٥٢، والمير: ٣١٥/١ و٤٥٦).

الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطفرة التي لم يتسبق إليها وهم أحد قبله، وأخذ من التثوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله بأن الأكران، والطعوم، والروائح، والأصوات أجسام، وبنى على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام في حيز واحد، وذوئ مذاهب التثوية وبذغ الفلاسفة وثبته الملحدة في دين الإسلام، وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوت، ولم يمسر على إظهار هذا القول خوفاً من السيف، فأنكر إعجاز القرآن في نظمها، وأنكر ما روى من معجزات نبيها ﷺ: من اشتقاق القمر، وتسيح الحصا في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، ليتوصل بإنكار معجزات نبيها عليه الصلاة والسلام إلى إنكار نبوته. ثم إنه استعمل أحكام شريعة الإسلام في فروعها، ولم يمسر على إظهار<sup>(١)</sup> دفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكروهم بما يقرؤ غداً في صحيفة مخازيه، وطمعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي الله عنهم، وجميع فرق الأمة من فريق الرأي والحديث - مع الخوارج، والشيعة، والنجارية، وأكر المعتزلة - متفقون على تكفير الثظام، وإنما تبعه في ضلالتة شرذمة من القدرية كالأسواري، وابن خابط، وفضل الحديثي، والجاحظ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها، وإعجاب هؤلاء النفر اليسير به كأعجاب الجفيل بدخروجه.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على الثظام، وفي كتابه عليه في الأعراض، والإنسان، والجزء الذي لا يتجزأ.

ومنه الجبائي كثر الثظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلق، والجبائي في هذا الباب هو الكافر دون غيره، غير إنا أردنا أن نذكر تكفير شيخ المعتزلة بعضها بعضاً. وكثره الجبائي في إحالة قدرة الله تعالى على الظلم، وكثره في قوله بالطباع، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطباع.

ومنه الإسكافي له كتاب على الثظام كثره فيه في أكثر مذاهبه.

ومنه جعفر بن حرب<sup>(٢)</sup> صنف كتاباً في تكفير الثظام بإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ.

(١) في المطبوعين «إظهار دفعها» وأكبر الظن أنه تصحيف صوابه ما أثبتناه.

(٢) جعفر بن حرب: هو أبو الفضل جعفر بن حرب، زعم المعتزلة أنه كان واحداً مدبراً في العلم والصدق، والورع والزهدة والعبادة، وله كتب كثيرة في الجمل والدين من علم الكلام، واحتزل الناس في آخر عمره، وترك الكلام في الدين، وأقبل على التصنيف في الجمل الواضح (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦).

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصها. ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير الثُّغَام ثلاثة كتب. وللقاتلي عليه كتب ورسائل.

وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري<sup>(١)</sup> رحمه الله كتاب كبير في نقض أصول الثُّغَام، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب «إكفار المتأولين» ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح الثُّغَام:

فأولها: قوله بأن الله عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئاً. وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها، ولا يقدر على أن يلقي في النار من ليس من أهل النار.

وقال: لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادراً على إلقائه فيها، وقَدَّرَ الطفلُ على إلقاء نفسه فيها، وقَدَّرَت الزبانية أيضاً على إلقائه فيها.

ثم زاد على هذا بأن قال: إن الله تعالى لا يقدر على أن يُغيي بصيراً، أو يُزِمَ صحباً، أو يفقر غنياً، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أضلح لهم، وكذلك لا يقدر على أن يُفني فقيراً أو يُصِحَّ زميماً إذا علم أن المرض والزمانة والفقر أصلح لهم.

ثم زاد على هذا أن قال: إنه لا يقدر على أن يخلق حيّةً أو عقرباً أو جماً يعلم أن خلق غيره أصلح من خلقه.

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة في هذا القول، وقالوا: إن القادر على الضل يجب أن يكون قادراً على الظلم، إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر، فما يؤدي إليه مثله.

وقالوا أيضاً: لا فرق بين قول الثُّغَام إنه يكون من الله تعالى ما لا يقدر على ضده ولا على تركه، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه، وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، الباقلي، البصري. المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري، الذي أيد اعتقاده، ونصر طريقه.

صنف كثيراً من التصانيف، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، وكان موصوفاً بجودة الاستباط، وقوة الحججة، وسرعة الجواب، نزل في آخر يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٠٣، وقفن في داره ثم نُقل إلى مقبرة باب حرب (ابن خلكان: الترجمة رقم ٥٨٠ بتحقيقنا، وتاريخ بغداد: ٣٧٩/٥، وشذرات الذهب: ١٦٨/٣، والمعر: ٨٦/٣). وكان في المطبوعين «محمد بن أبي الطيب» مخالفة لكل هذه المراجع، بإحكام كلمة «أبي».



ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتاباً على الثنوية، وتعجب فيه من قول الماثوية بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير، وهي لا تقدر على الشر، ولا يصح منها فعل الشرور، وتعجب من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر، فيقال له: إذا كان الله عنده مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب، فما وجه إنكارك على الثنوية في ذم الظلمة على الشر، وهي عندهم لا تقدر على خلاف ذلك؟.

الفضيحة الثانية من فضائحه: قوله إن الإنسان هو الروح، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابهة لهذا الجسد، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وفي قوله هذا فضائح له: منها: أن الإنسان على هذا القول لا يُزى على الحقيقة، وإنما يرى الجسد الذي فيه الإنسان.

ومنها: أنه يوجب أن الصحابة ما رأوا رسول الله ﷺ، وإنما رأوا قالباً فيه الرسول.

ومنها: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه، وإنما رأى قالييهما.

ومنها: أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر، وإنما هو روح مداخل للجسد، لزمه أن يقول في الجماد أيضاً: إنه ليس القول في الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات، وكذلك القول في الملائكة والجن والإنس والشياطين. وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حمراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبي رأى ملكاً، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التي ذكرناها.

ومنها: أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون الجسد الذي هو قالبه، لزمه أن يقول: إن الروح هي الزانية والسارقة والقاتلة، فإذا جُلِدَ الجسد وقُطِعت يده صار المقطوع غير السارق، والمجلود غير الزاني، وفي هذا غنى، ويقول الله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾<sup>(١)</sup> [سورة النور، الآية: ٢]، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْصِمُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة المائدة، الآية: ٣٨]، وكفاه بعناد القرآن جزئياً.

(١) سورة النور: الآية ٢.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣٨.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الروح - التي هي الإنسان بزعمه - مستطيع بنفسه، حيّ بنفسه، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه، والعجز عنده جسم، ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت: إنهما نفس الإنسان الذي يكون حياً قادراً، أو يقول: إن الميت العاجز جسده، فإن قال: «إن الإنسان هو الذي يعجز ويموت» أبطل قوله بأن الإنسان حيّ بنفسه، ومستطيع بنفسه؛ لوجود نفسه في حال موته وعجزه ميتة أو عاجزة، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حياً قادراً، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادراً على إحياء ميت، ولا على إمامة حيّ، ولا على إقدار عاجز، ولا على تعجيز قادر؛ لأن الحيّ عنده لا يموت، والقوي لا يعجز، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يُحيي الموتى. وإن زعم أن الروح حيّ قوي بنفسه، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه، لم ينفصل عن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتُقوّى بحياة وقدرة تدخلان عليها.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله إن الروح جنس واحد، وأفعاله جنس واحد، وإن الأجسام ضربان: حيّ وميت، وإن الحي منها يستحيل أن يصير ميتاً، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً، وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البرّجميّة الذين زعموا أن النور حيّ خفيف من شأنه الصعود أبداً، وأن الظلام مَوْتٌ ثَقِيلٌ من شأنه التسفل أبداً، وأن الثقل الميت محال أن يصير خفيفاً، وأن الخفيف الحي محال أن يصير ثقیلاً ميتاً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه في التحرك بالإرادة، وزعم أن العمل إذا اتَّفَقَ دَلُّ اتَّفَاقِهِ على اتفاق ما ولده، وزعم أيضاً أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان، كما لا يكون من النار تسخين وتبريد، ولا من الثلج تسخين وتبريد. وهذا تحقيق قول الثنوية: إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد.

ومن العجب أنه صَنَّفَ كتاباً على الثنوية الزمَّهم فيه استحالة مزج النور والظلمة إذ كانا مختلفين في الجنس والعمل، وكانت جهات تحركهما مختلفة، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقل من الأجسام - مع اختلافهما في جنسيهما واختلاف جهتي حركتهما - بتداخلان، والمداخللة حيز واحد أعظم من المزاج الذي أنكره على الثنوية.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على كل شيء، وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السماوات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه.

وقال في الروح أيضاً: إنه إذا فارق الجسد ارتفع<sup>(١١)</sup>، ويستحيل منها غير ذلك، وهذا بعينه قول الثنوية، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزائه الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور، فإن كان يُثبت فوق السماء نوراً اتصل به الأرواح فهو ثنوي، وإن كان يُثبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها الثيران المرتفعة في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن الأرض ستة عشر ميلاً، وفوقها نار متصلة بقلبك القمر يلحق بها ما يرتفع من لهب النار، فهو إما ثنوي، وإما طبيعي يُدّلس نفسه في غمار المسلمين.

الفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهي كلها حركة وسكون، والسكون عنده حركة اعتماد، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات، وهي الأعراض، والأعراض كلها عنده جنس واحد، وهي كلها حركات، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر عنده أجسام مختلفة ومتداخلة، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر، والعلم مثل الجهل، والحب مثل البغض، وأن يكون فعل النبي عليه الصلاة والسلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين، وأن تكون دعوة النبي عليه الصلاة والسلام إلى دين الله تعالى مثل دعوة إبليس إلى الضلالة، وقد قال في بعض كتبه: إن هذه الأفعال كلها جنس واحد، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها، وهي في الجنس واحد؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يفضض على من شفه ولعنه، لأن قول القائل «لعن الله الثُّنَّام» عند الثُّنَّام مثلُ قوله «رحم الله» وقوله إنه ولد زنى كقوله إنه ولد خلال، فإن رضي نفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام، وإجازته تداخل الأجسام في حيز واحد، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام، وقال: لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيز واحد، وهو يقول: إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيز واحد، ويتقضى بمذهبه اعتلاله على خصمه، ومن أجاز مداخله الأجسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في الأرض اثنان سمعا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر، وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يُسمع إلا بهجومه على الروح من جهة السمع،

(١١) في المطبوعين «إذا كان فارق الجسد» وظاهر أن كلمة «كان» مفتحة.

ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين. وشبه ذلك بالماء المضروب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحد سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ؛ والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً، لأن الحرف الواحد لا يتقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين.

الفضيحة العاشرة من فضائحه: قوله بانقسام كل جزء إلى نهاية، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بآخر العالم عالمياً بها، وذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَسَلَطٌ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْصَنَ كُلَّ شَيْءٍ عَذَابُهُ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الجن، الآية: ٢٨].

ومن عجائبه أنه أنكر على الماتوية قولهم بأن الهامة التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلاذها، ووافقت الصفحة العليا من العل حتى شاهدت النور، وقال لهم: إن كانت بلاذها لا تنتهي من جهة السفلى فكيف قطعتها الهامة، لأن قطع ما لا نهاية له محال. ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارقت البدن قطع العالم إلى فوق، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء، فكيف قطعها الروح في وقت متناه؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطفرة التي لم يسبق إليها من أهل الأمواء غيره.

وأعجب من هذا أنه ألزم الثوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة ملاقاته للآخر، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهي في الوسط لم يتفصل من الثوية، إذا قالوا: إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة الملاقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات.

الفضيحة الحادية عشرة من فضائحه: قوله بالطفرة، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالمكانة المتوسطة بينه وبين العاشر؛ ومن غير أن يصير معلوماً في الأول ومُعَاداً في العاشر.

ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن اتَّصَفَ من نفسه، وإن كان التحكيم بعد أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضييعاً للحزم.

الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه: وهي التي تكاد السماوات يتفطرن منه، وهي ذغواه أنه لا يُعلم - بإخبار الله عز وجل ولا بإخبار رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا بإخبار أهل دينه - شيء على الحقيقة، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار.

والذي أُلجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان: محسوس وغير محسوس. والمحسوس منها أجسام، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس، والحس عنده لا يقع إلا على جسم، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام. قال: ولهذا أدركت بالحواس. وأما غير المحسوس فضربان: قديم وغرض. وليس طريق العلم بهما الخبر، وإنما يُعلمان بالقياس والنظر، دون الحس والخبر.

ف قيل له على هذا الأصل: كيف عرفت أن محمداً ﷺ كان في الدنيا، وكذلك سائر الأنبياء والملوك، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شيء؟.

فقال: إن الذين شاعروا النبي ﷺ اقتطعوا منه حين رآوه قطعة فاتصل بأرواح التابعين، ففرقة التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه، وهكذا فُسَّه النافلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا.

ف قيل: قد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه الصلاة والسلام كان في الدنيا، أفترحم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة؟ فالترحم ذلك، فالزم أن يكون أهل الجنة إذا أُطْلِقُوا على أهل النار وآرام أهل النار أو خَاطَبَتْ كُلُّ واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطع كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم، ويدخل النار قطع كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم، وكفاه بالتزام هذه البِدعة خزيًا.

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه: ما حكاه الجاحظ عنه من قوله بتجدد الجواهر والأجسام حالاً بعد حال، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفتنيها ويميدها.

وذكر أبو الحسن الخياط في كتابه على ابن الراوندي: أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على الثُّنَّام.

فيقال له: إن صدقَ الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بخيل الثُّنَّام ومثقه وإلحاده فيه، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسفَهه، وهو شيخ المعتزلة وفلسوفها، ونحن لا نكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربهم ونبيهم.

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر

الحیوان وأصناف النبات والمجواهر المعدنية كلها في وقت واحد، وإنْ خَلَقَ آدم (عليه السلام) لم يتقدم على خلق أولاده، ولا تتقدم خَلْقُ الأمهات على خَلْقِ الأولاد. وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها.

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السماوات والأرض، وإنما اختلف المسلمون في السماء والأرض: إبتها خُلِقَتْ أولاً؛ فخالف الثُّنَّام المسلمین وأهل الكتاب في ذلك، وخالف فيه أكثر المعتزلة؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خَلَقَ إرادته قبل مُرَاداته، وأمر سائرهم بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض، وزعم أبو الهذيل أنه خَلَقَ قوله للشيء «كن» لا في محل قبل أن يخلق الأجسام والأعراض.

وقول الثُّنَّام بالظهور والكُمون في الأجسام وتداخلها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كائنة في الأجسام، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكُمون بعضها، وفي كل واحد من المذهبين تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بذغواهم وجود جميعها في كل حال على شرك كُمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور، وهذا إلحاد وكُفر، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلاً.

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه: قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة، وإنما زُجَّة الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما نُظْم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف.

وفي هذا جناد منه لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَّيْسَ بِي إِعْجَازٌ وَلَا نَبَأٌ أَن يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ هَذَا أَكْثَرُ مِنِّي لَا يَأْتُونَ بِبَيِّنَةٍ وَلَا يَكُونُ بِسْمِ اللَّهِ يَتَوَضَّعُونَ لَهَا﴾<sup>(١)</sup> [سورة الإسراء، الآية ٨٨]، ولم يكن غرض منكر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدى العرب بأن يعارضوه بمثله.

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه: قوله بأن الخبر التواتر - مع خروج ناقله عند سماع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف هم الناقلين واختلاف دواعيها - يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري.

وقد كُفِّر أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه.

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه: تمويهه إجماع الأمة في كل عصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه؛ لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذه عن أخبار الأحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس، وكان الثَّطَامُ دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري، فكانه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطال طُرُقها.

والفضيحة الثامنة عشرة: ذَعْوَاهُ في باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائة وتسعة وتسعين درهماً لم يفسد بذلك حتى يكون ما سرقه أو غَصَبَهُ وخان فيه مائتي درهم فصاعداً.

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقَطَّع فيه اليد في السرقة فما جعل أحدٌ نَصَابَ القُطْعِ في السرقات مائتي درهم، بل قال قوم في نصاب القُطْعِ: إنه ربع دينار أو قيمته، وبه قال الشافعي وأصحابه، وقال مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال أبو حنيفة بوجوب القُطْعِ في عشرة دراهم فصاعداً، واعتبره قومٌ بأربعين درهماً أو قيمتها، وأوجبت الإباضية القُطْعَ في قليل السرقة وكثيرها، وما اعتبر أحد نصاب القُطْعِ بمائتي درهم، ولو كان الضيق معتبراً بنصاب القُطْعِ لما فسَّق الغاصب لألوف دنائير، لأنه لا قُطْعَ على الغاصب المجاهر، ولوجب أن لا يُفسَّق مَنْ سَرَقَ الألوف من غير جزز أو من الابن لأنه لا قُطْعَ في هذين الوجهين.

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين في الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق مَنْ سَرَقَ أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها، وإن كانت قيمتها دون مائتي درهم، وإذا لم يكن للقياس في تحديده مجال ولم يدلَّ عليه نص من القرآن والثَّابَّةُ الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وَشَوَّسَ شيطانه الذي دعاه إلى ضلالته.

الفضيحة التاسعة عشرة من فضائحه: قوله في الإيمان إنه اجتناب الكبيرة فحسب.

ونتيجة هذا القول: أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيماناً، والصلاة عنده وأنفائها ليست بإيمان ولا من الإيمان، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها.

وكان يقول مع هذا: إن الفعل والترك كلاهما طاعة، والناس قبله فريقان: فريق قالوا: إن الصلاة كلها من الإيمان، وفريق قالوا: ليس شيء من الصلاة إيماناً، وقد فارق هو الفريقين؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان، وترك الكبائر فيها من الإيمان.

الفضيحة العشرون من فضائحه: قوله في باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس

والذباب والغربان والجفَلان والكلاب والخنائير وسائر السباع والحشرات تُحْشَرُ إلى الجنة، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله ﷺ في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها، فحجَزَ على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات، ثم لم يَرَضْ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العاملون وغيرهم، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال.

وينبغي للنظام على قول<sup>(١)</sup> هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له: حُشِرَ الله مع الكلاب والخنائير والحيات والعقارب إلى ماوأها، ونحن ندعو له بهذا الدعاء [الذي] رضي به لنفسه.

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه: أنه لما أَبْتَدَعَ ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها.

منها: قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات، كقول الرجل لامرأته أنت خلية، أو بَرِيَّة، أو حُبْلُك على غاريك، أو الحقي بأهلك، أو أعتدي، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء، سواء نوى بها الطلاق أو لم يتوّه.

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها بنة الطلاق. وقد قال فقهاء العراق: إن كنايات الطلاق في حال الغضب كصريح الطلاق في وقوع الطلاق بها من غير نية. ومنها: قوله في الظهار إن من ظاهر من أمرائه يذكر البطن أو الفرج لم يكن مظاهراً. وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها.

والشان في أنه كان يقول بتضييق أبي موسى الأشعري في حُكْمِهِ، ثم اختار قوله في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الرضوء. وإنما أختلفوا في النوم قاعداً، وراكعاً، وساجداً، وسامع فيه أبو حنيفة، وأرجحه أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس.

ومنها: أنه زعم أن من ترك صلاة مفروضة عُقِدَ لم يصح قضاؤه لها، ولم يجب عليه

(١) مكذا، ولعل الصواب حذف كلمة «قوله».



قضاؤها .

وهذا عند سائر الأمة كفر ككفر من زعم أن الصلوات الخمس غير مفروضة، وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة: إنه يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة، وقال سعيد بن المسيب: من ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء اتقى بكفر من يتركها عامداً وإن لم يستحل تركها كما ذهب إليه أحد بن حنبل، وقال الشافعي: بوجوب قتل تاركها عمداً، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلاً لا إستحلالاً، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلي.

وخلاف النظام للأمة في وجوب قضاء المتركاة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة، ولا اعتبار بالخلافين.

ثم إن الثَّغَامَ - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - طعن في اختيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد، فذكر الجاحظ عنه في كتاب: «المعارف» وفي كتابه المعروف بـ«الفتا» أنه غاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هريرة، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن في الفاروق عمر رضي الله عنه، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه<sup>(١)</sup>، وشك يوم وفاة النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة<sup>(٣)</sup>، وأنكر عليه تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونهى عن ثَمَّة الحج، وحرم نكاح المولاي للعرقيات.

(١) كذب عدو الله الثَّغَامَ، لم يشك عمر الفاروق رضي الله عنه في دينه ولا في نبوة رسول الله ﷺ منذ أسلم إلى أن اختاره الله إلى جواره، وكيف وهو أحد اثنين كانا وزيرَي الرسول وأميني سره ومؤديي دعوته بالقول والفعل، وكانا يفتيانَه بالروح، ولكن الذي كان منه أنه خفيت عليه حكمة قبول الرسول - وهو المولى بصير الله - أن ينزل على رغبة فتار مكة فيعود من الحديبية قبل أن يدخل البيت أو يتأخر أعمامه القتال، وظن أن القبول رضا بالدين، قال ابن إسحاق: «فلما انقضى الأمر ولم يبق إلا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال: يا أبا بكر ليس برسول الله؟ قال: بل، قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: بل، قال: أولسوا بالمشركين؟ قال: بل، قال: فعلام نعطى الدين في ديننا؟ فقال أبو بكر: يا عمر، الزم غرزه، فإني أشهد أنه رسول الله، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم أتى عمر رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أئت برسول الله؟ قال: بل، قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: بل، قال: أولسوا بالمشركين؟ قال: بل، قال: فعلام نعطى الدين في ديننا؟ قال: أنا عبد الله ورسوله، إن أخالف أمره ولن يفيضني، قال عمر: ما زلت أتصدق وأصوم وأصل وأحرم وأحرم من الذي سمعت يومك، خافة كلامي الذي تكلمت به حين رجوت أن يكون خيراً. (سيرة ابن هشام: ٣٦٥/٣ بتحقيقنا).

(٢) لما اختار الله تعالى رسوله إلى الرقيق الأهل وسعم المسلمون ذلك اشتد الحزن بهم وعلا حجبهم، ومن شأن الحزن إذا اشتد أن يغطي حل العقول، وكان من الذين غلبهم الحزن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فشره سيئه وقال: من قال إن رسول الله قد مات فربته يفيضي هذا، فجاء أبو بكر رضي الله عنه فقال كلمته المشهورة، وتلا عليهم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ بَيَّنَّاهُمْ آيَاتِهِمْ لَعَلَّ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: الآية ٢٠]. فسكن عمر رضي الله عنه وثاب المسلمون إلى الصواب، وكان عمر رضي الله عنه يقول: والله لقد أنسبت هذه الآية، ولكاني لم أسمعها حتى سمعتها من أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) في الأولى «العترة»، وفي الثانية «الفرقة» وكلتاها خطأ.

وعاب عثمان بإيوائه الحَكَم بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليد بن عُقبة على الكوفة حتى ضلَّ بالناس وهو سكران، وعابه بأن أعان سعيد بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده، وزعم أنه استأثر بالجنى.

ثم ذكر علياً عليه السلام وزعم أنه سُئِلَ عن بقرة قتلت حماراً، فقال: أقول فيها برأى، ثم قال بجهله: مَنْ هو حتى يقضي برأيه؟.

وعاب ابن مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق: أقول فيها برأى، فإن كان صواباً فمن الله عز وجل، وإن كان خطأ فمني، وكذبه في روايته عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «السعيد من سجد في بطن أمه، والشقي من شق في بطن أمه»، وكذبه أيضاً في روايته انشقاق القمر، وفي رؤيته الجن ليلة الجن.

فهذا قوله في اختيار الصحابة وفي أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُكَ حَتَّىٰ الْأَنْجَارَ فَلَمَّا مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾<sup>(١)</sup> [سورة الفتح، الآية: ١٨]. ومن غصيب على مَنْ رضي الله عنه فهو المفضوب عليه دونه.

ثم إنه قال في كتابه: إن الذين حكموا بالرأي من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجعلوا تحريم الحكم بالرأي في الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يُذَكَّرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأي، فنبههم إلى إثارة الهوى على الدين، وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الغري<sup>(٢)</sup> ذنب غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالفين كثيرين.

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته «أن السعيد من سجد في بطن أمه، والشقي من شق في بطن أمه»، لأن هذا خلاف قول القدرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأن قضاء الله عز وجل وقدره.

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبيّا عليه الصلاة والسلام كما أنكر معجزته في نظم القرآن، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زعم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها، وإن أجاز انشقاق القمر في القدرة والإمكان فما الذي أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر

(٢) سورة الفتح: الآية ١٨.

(١) تقول: «هذا رجل غري» بوزن غي - تريد أنه يغري الكذب ويخلفه.

الله عز وجل ذلك في القرآن في قوله: ﴿الْقَمَرِ النَّاسِ وَأَشَقَّ الْقَمَرِ ۝﴾ وَإِنَّ يَسْرًا مَاءَهُ يَسْرًا  
وَيَقْرَأُوا يَسْرًا شَيْئًا ۝﴾<sup>(١)</sup> [سورة القمر، الآية: ٢٠١]، فقول النظم بأن انشقاق  
القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزعموا أن ذلك واقع  
ببخر، ومنكر وجود المعجزة شر من تأولها على غير وجهها.

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعض الجن بعضاً، وإن أجاز رؤيتهم فما  
الذي أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم؟

ثم إن النظم - مع ما حكيته من ضلالاته - كان أقنن خلق الله عز وجل، وأجزأهم على  
الذنوب العظام، وهل إيمان شرب المسكر، وقد ذكر عبدالله بن مسلم بن قتيبة<sup>(٢)</sup> رحمه الله في  
كتاب «مختلف الحديث» أن النظم كان يفتدو على مسكر، ويروح على مسكر، وأنشد قوله في  
الحمر:

ما زلت أتحذو زوج الزُّق في لطف  
وأستعج دماً من غير مذبح  
ومثله في طعنه على أخبار الصحابة مع بدعته في أقواله وضلالاته في أفعاله كما قيل في  
الأمثال السائرة: إن من كان في دينه ذميماً، وفي أصله ليثماً، لم يترك لنفسه عاراً يُتهم به إلا  
نَحَلَهُ كَرِيماً، واستباح به حريماً، وهل يضرُّ السحاب بُنْجُ الكلاب؟ وكما لا يضر السحاب  
بنجُ الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار، وما مثله في طعنه على أخبار الصحابة مع بدعته  
وضلالاته إلا كما قال حسان بن ثابت:

ما أبالي أنت بالمرؤن تميم  
لَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ قِيم  
وقال غيره<sup>(٣)</sup>:

ما ضرَّ ثَقْلِبٌ وإلَّا أَمَجَّوَتْهَا  
أَلَمْ تَلُتْ عَيْتُ تَلْعَلْعُ الْبَحْرَيْنِ

- (١) سورة القمر: الآيةان ١ و٢.  
(٢) هو أبو محمد: جده بن قتيبة، الدينوري - ويقال: المروزي - النحوي، اللغوي، صاحب التصانيف الجلسان  
في فنون العلم. وُلِدَ أبوه بسرو فلذلك يقال له المروزي، وتولى قسسه المينور ودعاً من الزمان فلذلك يقال المينوري.  
ويقال له أيضاً: القتيبي، أو القتي، نسبة إلى جده قتيبة، وُلِدَ في مستهل رجب من سنة ٢١٣ وسكن بغداد مدة  
وحدث بها عن إسحاق بن راهويه. وله تصانيف كلها مع مفيد. وقد توفى - على الأرجح - في منتصف رجب من  
سنة ٢٧٦ (المهر: ٥٦ - مطلع كتابه أدب الكاتب بتحقيقنا - فهرست ابن النديم ص ١٢١ طبع مصر).  
(٣) البيت الآتي للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها بني ثعلبة وسجو جبراً (ديوانه: ٢٤٤/٢ طبع بيروت سنة ١٩٦٠)،  
وقد روى البيت الذي أنشده للولائف: الجاحظ في البيان: ١٤٦/٣، وفي الحيوان: ١٣/١ ورواه مع بيت آخر في  
الحيوان: ٣١٨/١ وما يشبهه في المعنى قول الأخره وأنشده الجاحظ في البيان: ١٤٦/٣ وفي الحيوان: ١٣/١:

هل يضر البحر ألسى زانراً  
إن رمى فيه غلام بحمر

٩٤ - ذكر الأسوارية منهم<sup>(١)</sup>:

وهم أتباع علي الأسواري<sup>(٢)</sup>، وكان من أتباع أبي الهذيل، ثم انتقل إلى مذهب النظم، وزاد عليه في الضلالة بأن قال: إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى، وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية، ومن كانت قدرته متناهية كانت ذاته متناهية، والقول به كُفر من قائله.

٩٥ - ذكر المعمرية<sup>(٣)</sup> منهم:

وهم أتباع معمر بن عباد<sup>(٤)</sup> السلمي، وكان رأساً للملحدة، وفتناً للقدرة. وفضائله على الأعداد كثيرة الأعداد.

منها: أنه كان يقول: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض: من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، وهذا خلاف قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَهْدُ الْقَهَّارُ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة الرعد، الآية: ١٦]، وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَهُ الْأَرْشُ الْبَرُّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة الحديد، الآية: ٢]، وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سبق من حياة وموت وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ما هو إلا غرض في الجسم من فعل الجسم بطبيعته، والأصوات عند فعل الأجسام المصنوعة بطباعها، وفناء الجسم عنده بفعل الجسم بطبيعته، وصلاخ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده، وزعم أيضاً أن فتاة كل فاني فعل له بطبيعته. وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير.

وفي قوله إن الله تعالى لم يخلق حياة ولا موتاً تكذيب منه لوصف الله سبحانه نفسه بأنه يحيي ويميت، وكيف يحيي ويميت من لا يخلق حياة ولا موتاً؟.

الفضيحة الثانية من فضائله: أنه لما زعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأنكر

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٤.

(٢) علي الأسواري: كان من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم، ثم انتقل إلى النظم، وروى أنه سمع بشفاء لفاة لحته، فلقي النظم، فسأله: ما جاء بك؟ فقال: الحانية، فأعطاه ألف دينار وقال له: أوجع من ساحتك. فيقال: إن النظم خاف أن يراه الناس فيفضوه عليه (طبقات المعتزلة ص ٧٢).

(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٥، وللملح والنحل: ١/ ٦٥.

(٤) هو أبو عمرو: معمر بن عباد، السلمي، قال ابن المرتضى: كان عالماً عدلاً، وتفرغ يمينه، وكان بشر من المعتز وهشام بن عمرو وأبو الحسن المعتز من تلامذته، ثم حكي أن الرشيد وجه به إلى ملك السند لينظره، وأن ملك السند دوس له من شدة في الطريق فسقط (طبقات المعتزلة ص ٥٤ - ٥٦).

(٥) سورة الرعد: الآية ١٦.

(٦) سورة الحديد: الآية ٢.

مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها سائر المعتزلة، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون له تعالى كلام؛ إذ لم يمكنه أن يقول: «إن كلامه صفة له أزلية»، كما قال أهل السنة والجماعة، لأنه لا يثبت له تعالى صفة أزلية، ولم يمكنه أن يقول «إن كلامه فعله» كما قاله سائر المعتزلة لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئاً من الأعراض، والقرائن عنده فعل الجسم الذي حلّ الكلام فيه، وليس هو فعلاً لله تعالى، ولا صفة له، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل، وإذا لم يكن له كلام لم يكن له أمر ونهي وتكليف، وهذا يؤدي إلى رفع التكليف، وإلى رفع أحكام الشريعة، وما أراد غيره؛ لأنه قال بما يؤدي إليه.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده، وذلك أنه قال: إذا كان المتحرك متحركاً بحركة قامت به فذلك الحركة اختصت بمحل له معنى سواها، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحل له معنى سواه، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحل له معنى سواه لا إلى نهاية، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحل له معنى سواه، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحل له معنى سواه لا إلى نهاية.

وحكى الكفخي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما، ثم هذا القياس مُعتبر عنده لا إلى نهاية.

وفي هذا القول إلحاد من وجهين:

أحدهما: قوله بحدوث لا نهاية لها، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُحصيها الله تعالى، وذلك عناد لقول الله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ عَدْنًا﴾<sup>(١)</sup> [سورة الجن، الآية: ٢٨].

والثاني: أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يؤدي إلى القول بأن الجسم أقدر من الله، لأن الله عنده أنه ما خلق غير الأجسام، وهي محصورة عندنا وعنده، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، وَمَنْ خَلَقَ ما لا نهاية له ينبغي أن يكون أقدر مما لا يخلق إلا متناهياً في العدد.

وقد أعتذر الكفخي عنه في مقالاته بأن قال: إن معصراً كان يقول: إن الإنسان لا يفعل له غير الإرادة، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع.

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبع الذي نسب إليه فعل الأعراض أقوى من

(١) سورة الجن: الآية ٢٨.

الله عز وجل، لأن أفعال الله أجسام محصورة، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد، وعلى أن قول معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين في حدوث الأعراض، وذلك أن المسلمين استدلوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقب المتضادات منها على الأجسام، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوث الأعراض، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَنَ العرض تارةً وظهر تارةً لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواء، وإلا افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكمونه إلى معنى سواء لا إلى نهاية، وإذا بطل اجتماع ما لا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور في محل واحد، وسوق هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدوم الأعراض، وذلك كفر، فما يؤدي إليه مثله.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس، وهو حي عالم قادر مختار، وليس هو متحركاً ولا ساكناً ولا متلوّناً ولا يَزِي ولا يُلْمَس، ولا يجل موضعاً دون موضع، ولا يحويه مكان دون مكان.

فإذا قيل له: أتقول إن الإنسان في هذا الجسد، أم في السماء، أم في الأرض أم في الجنة، أم في النار؟

قال: لا أطلق شيئاً من ذلك، ولكني أقول: إنه في الجسد مدير، وفي الجنة منجم، أو في النار معذب، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالاً ولا متمكناً، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذي وزن، فوصف الإنسان بما يوصف به الإله سبحانه؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى، ثم نزه الإنسان عن أن يكون متحركاً أو ساكناً أو حاراً أو بارداً أو رطباً أو يابساً أو ذا لون أو وزن أو طعم أو رائحة، والله سبحانه منزّه عن هذه الأوصاف، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدَبِّر له لا على معنى الحلول والتمكن فيه، كذلك الإله عنده في كل مكان، على معنى أنه مدير له عالم بما يجري فيه، لا على معنى الحلول والتمكن فيه، فكأنه أراد أن يُقَبِّد الإنسان؛ لوصفه إياه بما يوصف الإله به، فلم يُجَسِّر<sup>(١)</sup> على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه. ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يَزِي إنساناً إنساناً، ويوجب أن لا يكون الصحابة رؤا رسول الله ﷺ، وكفاه بذلك جزياً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه «إنه قديم» مع وصفه إياه بأنه موجود أزلي.

(١) في المطبوعين «فلم يُجَسِّر على إظهار - إلخ» وترجع عندنا أنه تصحيف ما أثبتناه، وهذه العبارة تكررت في هذا الباب.

الفضيحة السادسة من فضائحه: امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به، وهذا يُطل على ذكر الذاكر نفسه، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسه جاز أن يعلم العالم نفسه.

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمرأ من شيوخه في الاعتزال، ومن افتخر بمثله وهبناه منه، وتعلمنا بقول الشاعر:

هل مشر والسيد باليه      هل بائع والسيد من وَهْبَا  
٩٦ مذكر البشرية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع بشر بن المعتز<sup>(٢)</sup> وقال إخوانه من القدرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية.

فما تكفرت القدرية فيه قوله بأن الله تعالى قادرٌ على لطفٍ لو قعله بالكافر لأمن طوعاً. وكفروهم أيضاً في قوله بأن الله تعالى لو خلق المُقَلَّاء ابتداء في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان ذلك أصح لهم.

وكفروهم أيضاً بقوله: إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لأمن إيقاؤه إياه أصح له من أن يُمنه كافراً.

وكفروهم أيضاً بقوله: إن الله تعالى لم يزل مريداً.

وفي قوله: إن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه.

والحق في هذه المسائل الخمس التي تكفرت المعتزلة البصرية فيها بشراً مع بشر، والمكفرون له فيها هم الكفرة، ونحن نكفر بشراً في أمور سواها كل واحد منها بدعة شتاء.

أولها: قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه، ولا عادى كافراً في حال

(١) أنظر في شأن هذه الفقرة: التصير ص ٤٥، والمثل والنحل: ٦٤/١.

(٢) هو أبو سهل: بشر بن المعتز الهلالي، من أهل بغداد، ويقال: بل من أهل الكوفة. قال ابن المرتضى: ولعله كان كروياً ثم انتقل إلى بغداد، وهو رئيس معتزلة بغداد، وله قصيدة أربعمائة بيت رد فيها على جميع المخالفين، وقيل للرشيد: إنه رافضي، فحبه، فقال في السجن شعراً منه قوله:

لسنا من الرافضة الفلاة      ولا من المرجئة الحفلة

لا مغرطين بل نرى الصفتا      مقفدا والمرضى الفاروقا

فلما بلغت الرشيد أفرج عنه. ومن تلاميذه بشر ثمانية (طبقات المعتزلة ص ٥٢ - ٥٤).

كفره.

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأئمة، أما على قول أصحابنا فلائنا نقول: إن الله تعالى لم يزل موالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد، ومعادياً لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره، يكون معادياً له قبل كفره وفي حال كفره وبعد موته، وأما على أصول المعتزل غير بشر فلائهم قالوا: إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه، فكان في حال وجود طاعته موالياً له، وكان معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم.

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع في حال وجود طاعته، ولا مُعادياً للكافر في حال وجود كفره، وإنما يولي المطيع في الحالة الثانية من وجود طاعته، ويعادي الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره. واستدل على ذلك بأن قال: لو جاز أن يولي المطيع في حال طاعته وجاز أن يعادي الكافر في حال وجود كفره لجاز أن يبت المطيع في حال طاعته، ويعاقب الكافر في حال كفره. فقال أصحابنا: لو فعل ذلك لجاز. فقال: لو جاز ذلك لجاز أن يفسخ الكافر في حال كفره، قتلنا له: لو فعل ذلك لجاز.

الفضيحة الثانية من فضائح بشر: إفراطه بالقول في التولد، حتى زعم أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والروية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

وقد كفر أصحابنا وسائر المعتزلة في ذعواه أن الإنسان قد يخرج الألوان والطعوم والروائح والإدراكات.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى قد يفر للإنسان ذنوبه ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته، فمثل على هنا عن كافر تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استئحلال منه للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر الذي قد تاب منه؟ فقال: نعم، قيل له: يجب على هذا أن يكون عذاب من هو على مدة الإسلام مثل عذاب الكافر، فالتزم ذلك.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يُعذب الطفل ظلماً له في تعذيبه إياه، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغا عاقلاً مستحقاً للعذاب.

وهذا في التقدير كأنه يقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلاً، وأول هذا الكلام يقتض آخره.

وأصحابنا يقولون: إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل، ولو فعل ذلك كان عادلاً، فلا



يتناقض قولهم في هذا الباب، وقول بشر فيه متناقض.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني.

وهذا قول غير معقول في نفسه، واختلف المتكلمون قبله في الحركة: هل هو معنى أم لا؟ فنهاها ثمة الأعراض، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت وجود الحركة، فمنهم من زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فيستقل بها عن الأول إلى الثاني، وبه قال النظام وأبو شمر المرجى، ومنهم من قال: إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني، لأنها أول كون في المكان الثاني، وهذا قول أبي الهذيل والجبائي وابنه أبي هاشم، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه الله، ومنهم من قال: إن الحركة كوثان في مكانين، أحدهما يوجد في المتحرك وهو في المكان الأول، والثاني ويجد فيه وهو في المكان الثاني، وهذا قول الراوندي، وبه قال شيخنا أبو العباس الفلأسي، وقد خرج قول بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بذعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالتي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني، وقوله هذا غير معقول له، فكيف يكون معقولاً لغيره؟

٩٧ - ذكر الهشامية<sup>(١)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو القوطي<sup>(٢)</sup> وفضائحه بعد ضلالته بالقدر ترى.

منها: أنه حرم على الناس أن يقولوا: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران، الآية: ١٧٣]، من جهة تسميته بالوكيل، وقد نطق القرآن بهذا الاسم لله تعالى، فإذا لم يميز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود الشئ الصحيحة به فأئي اسم بعده يطلق عليه؟.

وقد كان أصحابنا يتمسبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والشئ إذا دل عليه القياس، وزاد هذا التعجب بمنع القوطي عن الإطلاق

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٦، الملل والنحل: ٧٢/١، ومقالات الإسلاميين في مواضع متعددة منها: ٢١٨/١ و ٢١٩.

(٢) هو هشام بن عمرو، الشيباني، ذكره ابن المرتضى آخر من ذكر من أهل الطبقة السادسة، وحكى عن يحيى بن أكثم أن المأمون العباسي كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يفرم (طبقات المعتزلة ص ٦١) وقد اختلفوا في ضبط القوطي فيضبطه قوم بضم الفاء وسكون الواو، ويضبطه آخرون بضم الفاء، وفتح الواو، والأول على أنه نسبة إلى القوطية منفرداً، والثاني على أنه نسبة إلى القوط جمعاً.

على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسنة.

واعترض الحياطي عن القوطي بأن قال: إن هشاماً كان يقول: «حسبنا الله ونعم المتوكل عليه» بدلاً من الوكيل، وزعم أن وكلاً يقتضي موكلاً فوقه، وهذا من علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة. وذلك: أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي؛ لأنه يتكفي موكله أمر ما وكَّله فيه. وهذا معنى قولهم: حسبنا الله ونعم الوكيل، ومعنى حسبنا كافيتنا، وواجب أن يكون ما بعد نِعم موافقاً لما قبله، كقول القائل: الله رازقنا ونعم الرازق، ولا يقال: الله رازقنا ونعم الغافر، ولأن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الطلاق، الآية: ٣] أي كافيه. وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَنْتَ حَفِيظٌ بِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الأنعام، الآية: ٦٦]: أي حفيظ، ويقال في نقض الحفيظ: رجل وكيْلٌ وكيْلٌ: أي بليد، والوكال البلاة. وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ، وكان الله عز وجل كافياً وحفيظاً، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنى.

والغريب من هشام في أنه أجاز أن يكتب لله عز وجل هذا الاسم، وأن يقرأ به القرآن، ولم يجوز أن يدعى به ف يغير قراءة القرآن.

الفضيحة الثانية من فضائح القوطي: امتناعه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن، فمنع الناس من أن يقولوا: إن الله تعالى عز وجل ألف بين قلوب المؤمنين وأضل الفاسقين، وهذا عناء منه لقول الله عز وجل: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّكَ اللَّهُ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأنفال، الآية: ٦٣]. ولقوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ أَكْثَرَالِغَلِيظِينَ وَيُضِلُّ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة إبراهيم، الآية: ٢٧]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة البقرة، الآية: ٢٦]، ومنع أن يقول في غير القرآن إنه عمي على الكافرين.

ووافق صاحب عباد بن سليمان الضمري<sup>(٦)</sup> في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا: إن

(١) سورة الطلاق: الآية ٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٦٦.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٦٣.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٦) عباد بن سليمان الضمري أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة، ذكره ابن المرتضى في «طبقات المعتزلة» (ص ٧٧) وقال عنه: «وله كتب معروفة، وبلغ مبلغاً عظيماً، وكان من أصحاب هشام القوطي، وله كتاب يسمى «الأبواب» نفسه أبو هاشم» اهـ. وقال عنه أبو الحسين اللطفي ملاً الأرض كتباً وحللاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة، وذكر الأشعري بعض مقالاته في كتبه: مقالات الإسلاميين، فانظر: ١/٢٣٣، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢.

الله تعالى خلق الكافر؛ لأن الكافر اسمٌ لشيئين: إنسان، وكفره. وهو غير خالقٍ لكفره عنده، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول: إن الله تعالى خلق المؤمن، لأن المؤمن اسمٌ لشيئين: إنسان، وإيمان. والله عنده غيرُ خالقٍ لإيمانه، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قُتل كافراً أو ضربه، لأن الكافر اسمٌ للإنسان وكفره، والكفر لا يكون مقتولاً ولا مضروباً.

ومنع عبّاد من أن يقال: إن الله تعالى ثالثُ كلِّ اثنين، ورابعُ كلِّ ثلاثة. وهذا جنادٌ منه لقول الله عز وجل: ﴿مَا يَسْكُوتُ مِنْ جَبْرٍ فَلَنَجِدَ لَهُنَّ إِلَهًا هُوَ رَافِعُهُمْ وَلَا حَسْبَهُ إِلَّا هُوَ سَادُّهُمْ وَلَا أَدَقُّ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنْ مَا كَانُوا ثُمَّ يَبْتَسُهُمْ يَبْتَغِلُوا بِإِمْ يَبْتَسُهُمْ إِنْ أَفَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> [سورة المجادلة، الآية: ٧].

وكان يمنع أن يقال: إن الله عز وجل أَمَلُ للكافرين. وفي هذا جنادٌ منه لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا تَحِلُّ لَهُمْ لِرَبِّكَ دُونََ إِنْ سَأَ وَكَمْ عَدَابُ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة آل عمران، الآية: ١٧٨]. فإن كان عبّاد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذهم هشام فالتصا من العَصِيَّة، ولن تلد الحية إلا الحية، وإن انفرد بها دونه فقد قاسى التلميذ ما منع من إطلاقه على ما منع أستاذهُ من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائح القُوطي: قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى، وكذلك قال صاحبه عبّاد، وزعم أن فُلُقَ البحر، وقَلْبَ المعصية، وانشقاق القمر، ومُخَقَّ السَّحَرِ<sup>(٣)</sup> والمُشَيَّ على الماء، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة.

وزعم القُوطي أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً، والأجسام محسوسة، فهي الأدلة على الله تعالى، والأعراض معلومة بدلائل نظرية، فلو دلَّت على الله تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواء لا إلى نهاية.

فقليل له: يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول: إن الأعراض لا تدلُّ على شيء من الأشياء، ولا على حكم من الأحكام؛ لأنها لو دلَّت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلائلها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلائلها عليه، واحتاج كل دليل إلى دليل لا إلى نهاية.

فإن صار إلى الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله

(١) سورة المجادلة: الآية ٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٧٨.

(٣) وقع في الطبعة الأولى «ونجى السحر» ولما لم يظهر معناه وضعوا في الثانية مكانه «وقلق البحر» لجهل مكرراً، واختارنا ما أُنشئ إذ كانت الكلمة تدل على مراد المؤلف، وهو أن إلقاء موسى عصاه قد أفسد سحر السحرة الذين حشرهم فرعون.

تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحلال والحرام والوعد والوعيد.

على أن من الأعراض ما يُعلم وجوده بالضرورة كالألوان، والطعوم، والروائح، والحركة، والسكون، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لأنها محسوسة كما دلت الأجسام عليه لأنها محسوسة. فإن قال: إن الأعراض غير محسوسة لأن ثلثة الأعراض قد أنكروا وجودها، قيل: فالنَّجَارِيَّةُ والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة، وأن لا تدل عليه سبحانه.

الفضيحة الرابعة من فضائح القروطي: قوله بالمقطوع والموصول، وذلك قوله: لو أن رجلاً أشبَّحَ الوضوء وافتتح الصلاة، متقرباً بها إلى الله سبحانه، عازماً على إتمامها، ثم قرأ فركع فسجد مخلصاً لله تعالى في ذلك كله، غير أنه قطعها في آخرها: إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله عنها وحرمها عليه، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها.

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مضى منها كانت طاعة لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: إنكاره حصار عثمان وقتله بالغلبة والقهر. وزعم أن يزيدمة قليلة قتلوه بغرة من غير حصار مشهور.

ومليكر حصار عثمان مع ثوائر الأخبار به كمنكر وقعتي بئر وأخذ مع تواتر الأخبار بهما، وكمنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله في باب الإمامة<sup>(١١)</sup>: إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يشوشها، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تُعقد الإمامة لأحد في تلك الحال.

وإنما أراد الطعن في إمامة علي؛ لأنها عُقِدَتْ له في حال الفتنة وبعد قتل إمام قبله.

وهذا قريب من قول الأصم منهم: إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه. وإنما قصد بهذا الطعن في إمامة علي عليه السلام، لأن الأمة لم تجتمع عليه؛ لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات، فأنكر إمامة علي مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل الإمام علي عليه السلام.

وقرئت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة علي وبعد شك زعيمهم وأصل في شهادة علي وأصحابه.

(١١) وقع في الطبعين السابقين «في باب الإمامة» وهو تحريف لم يلق تبصراً.

الفضيحة السابعة من فضائح القومي: قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار مخلوقتان. وأخلاقه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم، ولم يقولوا بتكفير مَنْ قال إنهما مخلوقتان.

وَالْمُتَّبِعُونَ لِحُفَّتَيْهَا يَكْفُرُونَ مَنْ أَنْكَرَهُمَا، وَيُصْبِحُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ مَنْ أَنْكَرَهُمَا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: إنكاره اقتضاض الأبدان في الجنة، ومن أنكر ذلك فجزم ذلك، بل يجرم عليه دخول الجنة فضلاً عن اقتضاض الأبدان فيها.

وكان القوطي - مع غزالاته التي حكيماها عنه - يرى قتل مخالفه في السر غيلة ، وإن كانوا من أهل ملّة الإسلام .

فماذا على أهل السنة إذا قالوا في هذا القوطي وأتباعه: إن دماءهم وأموالهم حلال للمسلمين وفيه الخس، وليس على قاتل الواحد منهم قود، ولا يية، ولا كفارة. بل لقاتله عند الله تعالى القريب والزلفى. والحمد لله على ذلك.

٩٨ - ذكر المردارية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح: المعروف بأبي موسى المردار<sup>(٢٦)</sup> وكان يقال له راهب المعتزلة، وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من زهانية النصارى، ولقبه بالمردار لائق به أيضاً، وهو في الجملة كما قيل:

وَقُلْنَا أَلَمْ نُرْسِلْكَ مِنْ رَجُلٍ  
إِلَّا وَفَعَلْنَا إِنْ فَعَلْتُمْ فِي لِقَائِهِ  
وَكَانَ هَذَا الْمُرَادُ يَزْعُمُ أَنَّ النَّاسَ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ وَيَمَا هُوَ الْفَصْحُ مِنْ  
كَمَا قَالَ النَّظَّامُ.

وفي هذا جناد منهما لقول الله عز وجل: ﴿قُلْ لِي أَجْتَمَعَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِبَشِيرٍ  
هَذَا التَّائِيهِ لَا يَأْتُونَ بِبَشِيرٍ وَتَوْكَلْتُ بِبَشِيرٍ لِيَأْتُوا بِبَشِيرٍ﴾ (سورة الإسراء، الآية: ٨٨).

وكان المردار - مع ضلالاته - يقول بتكفير من لا يسى السلطان، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث.

(١) انظر في شأن هذه الفقرة: التجميع ص ١٧، الملل والحل: ٦٨/١ ثم انظر المقالات: ٢٥٢/١.

(٢) هو أبو موسى: عيسى بن صبيح، ولقبه لرداء، وفي طبقات المعتزلة «ابن الرداء». قال ابن الإخشيد: هو من علماء المعتزلة ومن المقتسمين فيهم، وكان من أجاب بشر بن المعتز، ومن جهة أبي موسى انتشر الاعتزال في بغداد، ويقال: إنه كان من أحسن مباد الله قصصاً، وأصعبهم منطقاً، وأتبعهم كلاماً (طبقات للمعتزلة ٧٠ - ٧١). وقال الشهرستاني: عيسى بن صبيح الملقب بالرداء، وقد تلمذ لبشر ابن المعتز، وأخذ العلم عنه، وترفعه، ونسبوا وأحب المعتزلة، ثم ذكر ما اتفق به منهم: لليل، والحرابي، ١٦٩/١.

(٣) سورة الاسراء : الآية ٨٨.

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا يسنّ السلطان من موافقيهم في الفقر والاعتزال :  
إنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، وأنتى المردار بأنه كافر.

والمعجب من سلطان زمانه كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه؟.

وكان يزعم أيضاً أن الله قادر على أن يظلم ويكذب، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب  
لكان إلهاً ظالماً كاذباً.

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحد من فاعلين مخلوقين على سبيل  
التولد، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق، والآخر  
مكتوب.

وزعم المردار أيضاً أن من أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا تحييف فهو كافر، والشاك في  
كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية. والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير من أجاز  
الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شفاع بصر الرائي بالمرئي.

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره.

وقد حكى المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله، ولا يدفع  
شيء منه إلى ورثته.

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال: كان في ماله شبه، وكان للمساكين فيه  
حق، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصباً وخائناً للمساكين. والغاصب عند المعتزلة  
فاسق مخلد في النار، وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله بتولد فعل واحد من فاعلين.

وقد أكفر هو أبا الهذيل في قوله بقاء مقدورات الله عز وجل، وصنف فيه كتاباً، وأكفر  
أسناده بشر بن المعتز في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات. وأكفر النظام في  
قوله بأن المولدات من فعل الله. وقال: يلزمه أن يكون قول النصارى: «المسيح ابن الله» من  
فعل الله.

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه، وقال شيوخه بتكفيره. وكلا الفريقين مجنون  
بتكفير صاحبه.

٩٩ - ذكر الجعفرية منهم<sup>(١)</sup>:

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: البصير ص ٤٧ - وحكامها الشهرستاني مع المردانية في: ٦٨/١.

هؤلاء أتباع جعفرين، أحدهما: جَعْفَرُ بْنُ حَرْبٍ<sup>(١)</sup>، والآخر جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ<sup>(٢)</sup>، وكلاهما للضلالة رأس، وللجهالة أساس.

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والزنادقة. هذا مع قوله بأن الفاسق مؤخذ وليس بمؤمن ولا كافر، فجعل الموحد الذي ليس بكافر شرّاً من التوحي الكافر.

وأقل ما تقابل به على هذا القول أن تقول له: إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض. وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ، لأنهم أجمعوا عليه برأيهم، فشارك ببدعته هذه نَجْدَاتِ الخوارج في إنكارها حد الخمر.

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير من أنكر حد الخمر، وإنما اختلفوا في حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي والحديث على رغم من أنكر ذلك.

وزعم ابن مبشر أيضاً أن من سرق حبة أو ما دونها فهو فاسق غُلْد في النار، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغُفْران الصغائر عند اجتناب الكبائر.

وزعم أيضاً أن تأييد المذنبين في النار من موجبات العقول، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا: إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل.

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بَشَّ إلى امرأة يضطهها ليتزوجها، وجاءته المرأة فوثب عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حد عليها، لأنها جاءتته على سبيل النكاح، وأوجب الحد على الرجل، لأنه قصد الزنى، ولم يعلم هذا الجاهل أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة، وإنما اختلف

(١) هو أبو الفضل: جعفر بن حرب، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، وذكر أن له كتباً كثيرة في الجلي من علم الكلام والفتوى، ومن أخباره التي حكاهما ابن المرتضى أنه حضر مجلس الرائق العباسي للمناظرة، فحضر وقت الصلاة فقاموا لها وتقدم الرائق يصلي بهم، فتنحى جعفر بن حرب فزع خفيه وصلّى وحده، وكان أقربهم إليه يحيى بن كامل، فبعثت المذمومة تسيل من حمي يحيى خوفاً على جعفر من القتل، قال: ثم لبس جعفر خفيه وعاد إلى المجلس وأطرق، ثم أخذوا في المناظرة، فلما خرجوا قال له القاضي أحمد بن أبي داود: هذا (يريد الرائق) لا يجلسك على هذا الفعل، فإن عزمت عليه فلا تحضر مجلسه، فقال جعفر: ما أريد الحضور لولا أنك تحمليني عليه، فلما كان المجلس التالي نظر الرائق ثم قال: أين الشيخ الصالح؟ فاعتلوه من أين أبي داود. ولم يحضر جعفر مجلسه بعد ذلك. (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦، ميزان الاعتدال رقم ١٤٩٧).

(٢) هو أبو محمد: جعفر بن مبشر الفضي، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة مع جعفر بن حرب، وقال: بلغ في العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتى كان يضرب بهما للقتال، علم الجعفرين وزعمهما، وذكر أن الرائق قال يوماً لابن أبي داود: لم لا تولى أصحابي (يريد المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهما؟ فقال: يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتعون من ذلك، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بمشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها، فذهبت إليه بغشي وأساءت، فأبى أن يأذن لي، فدخلت إليه بغير إذن فسل سيفه في وجهي وقال: الآن حل لي فتكك، فانصرفت عنه، فكيف أبى منه القضاء؟ (طبقات المعتزلة: ص ٧٦، ٧٧. ميزان الاعتدال رقم ١٥١٧).

الفقهاء فيمن أكره امرأة على الزنى. فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً، وبه قال الشافعي وفتحاء الحجاز، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب المهر عليه، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر. وكفاه بخلاف الإجماع خزيًا.

وأما جعفر بن حَرْب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة. وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها، إذا كان كل بعض منها غيرها. وكان يزعم أن المتزوج من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء، هكذا حكى عنه الكمي في مقالاته، ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به. قال عبد القاهر: لابن حرب كتاب في بيان ضلالاته، وقد نقضناه عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب «الحَرْب على ابن حَرْب» وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومثله. ١٠٠ - ذكر الإسكافية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع محمد بن عبدالله الإسكافي<sup>(٢)</sup> وكان قد أخذ ضلالاته في القدر من جعفر بن حرب، ثم خالفه في بعض فروعه، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء؛ فخرج عن قول الظَّام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب، وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب، ولكنه لا يفعلهما لعلمه ببحبهما وغناه عنهما، وجعل بين القولين منزلة؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له، ولا يقدر على ظلم العقلاء، وأكفره أسلافه في ذلك، وأكفرهم هو في خلافه.

ومن تدقيقه في ضلالاته قوله بأنه يجوز أن يقال: إن الله يكلم العباد، ولا يجوز أن يقال: إنه يتكلم، وسماه متكلماً، ولم يسمه متكلماً، وزعم أن متكلماً يومه أن الكلام قام به، ومتكلم لا يومه ذلك، كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به، ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به وأما أسلافه القدرية فإنهم يقولون له: إن اعتلاك هذا أوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف، ولا يصح أن يكون حرف واحد كلاماً، وعمل كل حرف من حروف الكلام

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٨.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عبدالله، الإسكافي، ذكره ابن الرضوي في رجال الطبقة السابعة، وقال عنه: كان الإسكافي خياطاً، وكان عمه وأمه يستعملان في طلب العلم ويأمرانه بالزوم الكتب، فسمه جعفر بن حرب إلى نفسه، وكان يبعث إلى أمه كل شهر عشرين درهما حتى بلغ ما يبلغ، وروى عن أبي الحسين الحيات أن الإسكافي مات في سنة ٢٤٠ (انظر طبقات المعتزلة ص ٧٨).



غير عمل الحرف الآخر، فيعني على اعتلاك أن لا يكون الإنسان متكلماً ولا جزءاً منه على قواعد اعتلاك أن الله تعالى لم يكن متكلماً لأن الكلام لا يقوم به عندك.

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافي بأن زعم أن محمد بن الحسن<sup>(١)</sup> رآه ماشياً فنزل عن فرسه، وهذا كذب من قائله، لأن الإسكافي لم يكن في زمان محمد بن الحسن، ومات محمد بن الحسن بالري في خلافة هارون الرشيد، ولم يترك الإسكافي زمان الرشيد، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لثله عن فرسه مع تكفيره إياه. وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي<sup>(٢)</sup> عن محمد بن الحسن أن من صلّى خلف المعتزلي يُعبد صلاته، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أئثم<sup>(٣)</sup> عن أبي يوسف<sup>(٤)</sup> أنه سُئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة، وقد أشار الشافعي في كتاب «القياس» إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء، وبه قال مالك وفقهاء المدينة، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالتزول لهم مع قولهم بتكفيرهم؟

١٠١ - ذكر الثمانية منهم<sup>(٥)</sup>:

**هؤلاء أتباع ثمانية بن أشروس النميري<sup>(٦)</sup>، من موالهم، وكان زعيم القدرية في زمان**

(١) هو فقيه عصره، قاضي القضاة أبو عبد الله: محمد بن الحسن الشيباني، وُلد بواسط وتنا بالكوفة، وسع أباه حنيفة ومالك بن مقرول وطائفة، وكان من أئمة العالم، قال أبو حنيفة: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: لو شاء أن أقول تنزل القرآن بلفظ محمد بن الحسن لقلت، لفصاحته، وقد حلت عنه ولم يخش، تولى وهو في صحبة هارون الرشيد بالري في سنة ١٨٩ هـ عن سبع وخمسين سنة (العمري: ٢٠٢/١ وما بعدها - الفهرست ٣٠١).

(٢) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في تليد التهذيب: ٤٧/١، باسم هشام بن عبيد الله الرازي السني، وذكره الذهبي في العمري: ٢٨٣/١، باسم هشام بن عبيد الله الرازي الحنفي، وذكر عنه أنه كان كثير العلم واسع الرواية، وفيه ضعف، وقد جاء عنه أنه قال: أتفتت في طلب العلم بسبعة آلاف درهم، وذكر مثل ذلك الحافظ في التهذيب، واتفق مع الذهبي فيمن ذكرهم من شيوخه، وقال الذهبي: إنه توفي في سنة ٢٢١.

(٣) هو أبو محمد: يحيى بن أئثم، المروزي، ثم البغدادي، الفيلسي، أحد الأعلام، الفقيه بكل معضلة، غلب على الأمين العباسي حتى أخذ بسببهم قلبه وقلده القضاء وتدير مملكته، فكانت الوزراء لا تصنع شيئاً إلا بعد مطالعته، تولى بالريئة حاكماً من الخلع في آخر سنة ٢٤١ هـ وله سبعون سنة (العمري: ٤٣٢/١).

(٤) هو أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم، الكوفي، قاضي القضاة، وهو أول من قيل له قاضي القضاة، نفقه على الطوائف أبي حنيفة، وروى عن عطاء بن السائب وطبقة، وكان يحب أهل الحديث ويميل إليهم، وقال محمد بن ساعدة: كان أبو يوسف يهمل بعد ما ولي القضاء في كل يوم مائتي ركة، وقال يحيى بن يحيى السنيدي: سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيت به قد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة، توفي في شهر ربيع الآخر من سنة ١٨٢ (العمري: ٢٨٤/١ وما بعدها - الفهرست ٣٠٠ - تذكرة الحفاظ رقم ٢٧٣).

(٥) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٨ - الملل والنحل: ٧٠/١.

(٦) هو أبو عمر - ويقال: أبو بشر - ثمانية بن الأشروس - النميري، وذكره ابن المرقس في أوائل من ذكر من رجال الطائفة السابعة، وذكر له أخباراً كثيرة مع المأمون العباسي، كما ذكر أن أول اتصاله بالخلفاء كان بهارون الرشيد، وأنه قد تمكن من مكاناً عظيماً حتى عادته في السفر إلى مكة، وأنه كان يملأ أذن الرشيد علماً وأدباً، وأنه كان يدبر في نفسه الرقعة بمحمد بن سليمان عند الرشيد، لأنه كان قد قطع يدي عيسى الطبري، وأن ثمانية أخذ له نفس أن يقتل محمد بن سليمان فذهب بسبب ذلك، وأنه ما زال بالرشيد حتى كان من ما كان (طبقات المعتزلة ص ٢٢ - ٢٧٠٠٠٠). ومحمد بن سليمان بن علي: ابن عم المتصور أمير البصرة وفارس، وذكر الذهبي أنه مات في سنة ١٧٣، ولم يذكر أنه قتل (العمري: ٢٦٣/١، ميزان الاعتدال رقم ١٣٩٤).

المأمون، والمتصم، والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغوى للمأمون بأن دعه إلى الاعتزال.

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما.

إحدهما: أنه - لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية - زعم أن من لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهيّاً عن الكفر، وكان مخلوقاً للسخرية والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة.

وزعم لأجل ذلك أن عوالم الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في الآخرة تراباً.

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً؛ فيصيرون حيث ذرأوا؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب. والبدعة الثانية من بدع ثمانية: قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها.

وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم، لأنه لو صحَّ وجودُ فعل بلا فاعل لصحَّ وجود كل فعل بلا فاعل، ولم يكن حيث ذرأ في الأفعال دلالة على فاعلها، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لامن كاتب، ووجود مبنى أو منسوخ لا من باني أو ناسخ.

ويقال له: إذا كان كلام الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلم تُلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر؟.

ومن فضائح ثمانية أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام: إنها دار شرك، وكان يحرم الشئ، لأن المسيء عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه، وإنما العاصي عنده من عرف ربه بالضرورة ثم يجتده أو عصاه.

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى، لأنه كان من المولاي، وكانت أمه مسبية، ووطء من لا يجوز سبها على حكم السبي الحرام زنى، والمولود منه ولد زنى؛ فبدعة ثمانية على هذا التقدير لا تقبَل.

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمانية ومجونه أموراً عجيبة:

منها: ما ذكره عبدالله بن مسلم بن قتيبة في كتاب «مختلف الحديث»، ذكر فيه أن ثمانية بن أشرس رأى الناس يوم جمعة يتعافون إلى المسجد الجامع لحرقهم قوت الصلاة، فقال لرفيق له: أنظر إلى هؤلاء الحمير والبقر. ثم قال: ماذا صنع ذلك العربيُّ بالناس؟، يعني رسول الله ﷺ.

وحكى الجاحظ في كتاب «المصاحك»: أن للمأمون ركب يوماً فرأى ثمامة سكران قد وقع في الطين، فقال له: ثمامة! قال: أي والله، قال: ألا تستحي؟ قال: لا والله، قال: عليك لعنة الله، قال: تترى؛ ثم تترى.

وذكر الجاحظ أيضاً أن غلام ثمامة قال يوماً لثمامة: قم ضلّ. فتغافل، فقال له: قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح. فقال: أنا مستريح إن تركتني.

وذكر صاحب «تاريخ الخواصة» أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحد بن نصر المروزي<sup>(١)</sup> وذكر له أنه يكفر من ينكر رؤية الله تعالى، ومن يقول بخلق القرآن، فاعتصم المعتصم ببدة القنينة فقتله، ثم ندم على قتله، وعاتب ثمامة، وابن أبي ذؤاد<sup>(٢)</sup>، وابن الزيات<sup>(٣)</sup> في ذلك، وكانوا أشاروا عليه بقتله، فقال له ابن الزيات: وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني الله تعالى بين الماء والنار. وقال ابن أبي ذؤاد: خبّني الله في جلدي إن لم يكن قتله صواباً. وقال ثمامة: سلط الله تعالى على السيوف إن لم تكن أنت مصيباً في قتله. فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه: أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط في أتونه فمات بين الماء والنار، وأما ابن أبي ذؤاد فإن التوكل رحمه الله حبه فأصابه في حبه الفالج، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزازيون بين الصفا والمروة، فتأذى رجل منهم فقال: يا آل خُرّاعة، هذا الذي سقى بصاحبكم أحد بن نصر، وسعى في دمه، فأجتمع عليه بنو خُرّاعة بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع خارجاً من الحرم، فكان كما قال الله تعالى: ﴿فَأَنفَقَتْ وَكَأَلَتْهُنَّ وَأَكَلَ لَّهُنَّ الْخَرَابُ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الطلاق، الآية: ٩].

١٠٢ - ذكر الجاحظية منهم<sup>(٥)</sup>:

هؤلاء أتباع عمرو بن بخر الجاحظ<sup>(٦)</sup> وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي

(١) هو أحمد بن نصر، الخزامي، الشهيد، كان من أولاد أمراء الدولة، نشأ في علم وصلاح، وكتب عن مالك وجماعة، وحل من هشيم مصنفاته، وما كان يحدث، وكان يزري على نفسه، وكان رأساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقام معه في ذلك خلق من الطلعة، واستعمل أمرهم، قتله الواثق بيده لاستنائه من القول بخلق القرآن ولكونه أعظم اللواتي في الخطب، وقلك في سنة ٢٣١ (المعبر: ٤٠٨/١).

(٢) هو أبو عبد الله: أحمد بن أبي ذؤاد، الإبادي، قاضي القضاة، كان فصيحا مفوهاً، شاعراً جواداً، وكان مع ذلك رأساً من رؤوس الجبهة والمعتزلة، وهو الذي شغب على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وقتله، وقد غضب عليه وعلى آله للترك العباسي في سنة ٢٣٧ فصادروهم وأخذ منهم سنة عشر ألف درهم، وحسبه، وقد مرض بالفالج ومات في سنة ٢٤٠ (المعبر: ٤٣١/١، ميزان الاعتدال رقم ٣٧٤).

(٣) هو أبو جعفر: محمد بن عبد الملك الزيات، وزير المعتصم والواثق والترك، كان أدبياً شاعراً عسكاً كامل الأدوات، وكان مع ذلك - جميعاً - يقبض عليه الموكل وعذبه وسجنه حتى هلك في سنة ٢٣٣ (المعبر: ٤١٤/١).

(٤) سورة الطلاق: الآية ٩.

(٥) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٩، والمثل والنحل: ٧٥/١.

(٦) تقدمت ترجمة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ص ٦٦).

لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يول، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنساناً، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً.

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكمي<sup>(١)</sup> عنه في مقالاته - مع افتخاره به - قوله: إن المعارف كلها طليخ، وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم.

قالوا: ووافق ثمانية في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة، وأن سائر الأفعال تُنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً، وأنه وجبت بإرادتهم.

قال: وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالفه وتصديق رسله.

فإن صدق الكمي على الجاحظ في أن لا يفعل للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصلياً، ولا صائماً، ولا حاجتاً، ولا زانياً، ولا سارقاً، ولا قاذفاً، ولا قاتلاً؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة، ولا صوماً، ولا حجاً، ولا زني، ولا سرقة، ولا قتلاً، ولا قذفاً، لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة.

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا تُسبب لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب؛ لأن الإنسان لا يُثاب ولا يُعاقب على ما لا يكون كسباً له، كما لا يُثاب ولا يُعاقب على لونه وتركيب بذبه إذ لم يكن ذلك من كسبه.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها. وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفناؤه، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق.

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفني الجنة ونعيمها، والنار وعذابها، ولست نجعل ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخير.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله بأن الله تعالى لا يدخل النار أحداً، وإنما النار تُجذب أهلها إلى نفسها بطبيعتها، ثم تتركهم في نفسها على الخلود.

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة: إنها تجذب أهلها إلى نفسها بطبيعتها، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة. فإن قال بذلك قطع الرغبة إلى الله في الثواب، وأبطل فائدة الدعاء. وإن

(١) تقدمت ترجمة الكمي أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ص ١٢)، وانتظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع السابق طبقات المعتزلة ص ٨٨.

قال: إن الله تعالى هو يُدخل أهل الجنة الجنة. لزمه القول بأن [الله] يدخل النار أهلها.

وقد أفتخر الكعبي بالجاحظ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة، وأفتخر بتصانيفه الكثيرة، وزعم أنه كنانى من بني كنانة بن خزيمة بن مذكرة بن إلياس بن مضر.

فيقال له: إن كنت كنانياً كما زعمت فلم صفت كتاب: «مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية»، وإن كنت عربياً فلم صفت كتاب «فصل المولى على العرب». وقد ذكر في كتابه المسمى «مفاخر قحطان على عدنان» أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية. ومن رضي بهجو أبائه كمن هجا أباه. وقد أحسن جحظة في هجاء ابن بشام<sup>(١)</sup> الذي هجا أباه، فقال: مَنْ كَانَ يَجُورُ أَبَاهُ، فَهَجَوْهُ قَدْ كَفَاهُ، لَوْ أَنَّهُ مِنْ أَبِيهِ، مَا كَانَ يَجُورُ أَبَاهُ.

وأما كنه المزخرفة فأصناف: منها كتاب في «حيل اللصوص»، وقد علّم بها الفسقة وجوه السرقة، ومنها كتابه في «غش الصناعات» وقد أفسد به على التجار بيلهم، ومنها كتابه في «النوايس» وهو ذريعة للمختالين يجلبون بها ودائع الناس وأموالهم، ومنها كتابه في «الفثيا» وهو مشحون بطعن أستاذة الثغام على أعلام الصحابة، ومنها كنه في «القحباب» والكلاب، واللاطحة. وفي «حيل المكئين» ومعاني هذه الكتب لاققة به وبصفت وأسرته، ومنها كتاب «طبايع الحيوان» وقد سلخ فيه معاني كتاب «الحيوان» لأرسطاطاليس، وضم إليه ما ذكره المدائني من جحّم العرب وأشعارها في منافع الحيوان، ثم إنه شحن الكتاب بمناظرة بين الكلب والديك، والاستغفال يمثل هذه المناظرة يضع الوقت بالغث، ومن أفتخر بالجاحظ سلمناه إليه<sup>(٢)</sup>.

وقول أهل السُّنة في الجاحظ كقول الشاعر فيه:

لو لَمْ تُسَخَّ الحَنْزِرُ شَخْشاً ثَانِياً  
رَجَلٌ يَنْوِبُ عَنِ الْجَحِيمِ بَنْجِيهِ  
مَا كَانَ الْأُدُونُ تُفْجِعُ الْجَاهِظَ  
وَهُوَ الْقَذَى فِي كُلِّ طَرَفٍ لِأَجْظِ<sup>(٣)</sup>

١٠٣ - ذكر الشخامية منهم<sup>(٤)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي يعقوب الشَّحام<sup>(٥)</sup> وكان أستاذ الجبائي، وضلالاته كضلالات الجبائي،

(١) هو: علي بن حمد بن ناصر بن منصور بن بشام الكاتب، توفي سنة ٣٠٢.

(٢) وبما كان الأصل «وكلفه إليه».

(٣) يروي هذا البيت: رجل يدل على الجحيم بوجهه وهو القذى في عين كل ملاحظ.

(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥١.

(٥) هو أبو يعقوب: يوسف بن عبدالله بن إسحاق، الشحام، من أصحاب أبي الهليل، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته، ويروى أن الوثائق العباسي أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة لينصفوا المظلمين من أهل الخراج، فاختار ابن أبي دؤاد أبا يعقوب الشحام، فجعله ناظراً على الفضل بن مروان فقمعه وقبض يده عن الانسياط في الظلم (طبقات المعتزلة ٧٢).

غير أنه أجاز كون مقدور واحد لقادرين، وامتنع الجبائي وابنه من ذلك، وقد عُلن بعض الأغبياء أن قول الشُّحَام كقول الصفاتية في مقدور لقادرين، وبين القولين فرق واضح، وذلك أن الشُّحَام أجاز كون مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدته كل واحد منهما على البذل، وكذلك حكاة الكمي في كتاب «عيون المسائل على أبي الهذيل». والصفاتية لا يثبتون خالفين، وإنما يميزون كون مقدور واحد لقادرين: أحدهما خالقه، والآخر مكسب له. وليس الخالق مكتسباً، ولا المكتسب خالقاً. وفي هذا بيان الفرق بين الفريقين على اختلاف الطريقتين.

١٠٤ - ذكر الحياطية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي الحسين الحياط<sup>(٢)</sup> الذي كان أستاذ الكمي في ضلّاله وشارك الحياط سائر القدرية في أكثر ضلالاتها، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه في المعلوم، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئاً، منهم من قال: لا يصح أن يكون المعلوم معلوماً ومذكوراً، ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً، ولا جوهرأً، ولا عرضأً، وهذا اختيار الصالحين منهم، وهو موافق لأهل السنة في المنع من تسمية المعلوم شيئاً، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار الكمي منهم، وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنته فإن الوصف ثابت له في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جزهراً، وكان العرض في حال عدمه عرضأً، وكان السواد سواداً والياض يياضأً، في حال عدمهما. وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسمأً، من قِيل أن الجسم عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعُفُف، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به.

وفارق الحياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة، فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسمأً؛ لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسمأً، ولم يميز أن يكون المعلوم متحركأً؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركأً عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنسانأً، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير ثقل له في الأصلاب والأرحام ومن غير

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التخصير ص ٥١، الملل والنحل: ٧٦/١.

(٢) هو أبو الحسين: عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، الحياط، ذكره ابن المرتضى في رجال الطيبة الثامنة، وقال عنه: أستاذ أبي القاسم البلخي مبداه بن أحد، وكان أبو علي يفضل البلخي على أستاذه، وله كتب كثيرة ف يالتمس على ابن الراوندي، وكان أبو الحسين قبيهاً صاحب حديث واسع الحفظ للمذهب المتكلمين (ملفوظات المعتزلة ص ٨٥) وقد تحدثنا عن كتابه الانتصار الذي رد به على ابن الراوندي (ص ١٦ السابقة) في ترجمتنا لابن الراوندي.

تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك.

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم «المعدومية» لإفراطهم بوصفهم المعلوم بأكثر أوصاف الموجودات، وهذا اللقب لائق بهم.

وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدّم الأجسام.

وهذا الإلزام مترجّح على الخياط، ويتوجّه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر، فإذا قالوا «لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها» فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل، وصاروا في التحقير إلى معنى قول الذين قالوا بقدّم الجواهر والأعراض.

وكان الخياط - مع ضلّاته في القنور، وفي المعلومات - منكر الحجة في أخبار الآحاد، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد.

وللكمي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد، وقد ضلّل فيه من أنكر الحجة فيها، وقلنا للكمي: يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذ يُقرّ بضلّاته.

١٠٥ - ذكر الكمي<sup>(١)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكمي<sup>(٢)</sup>، وكان حاطب ليلٍ يذّبي في أنواع العلوم، على الخصوص والموم ولم يخط في شيء منها بأسراره، ولم يخط بظاهرة فضلاً عن باطنه، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة.

منها: أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيره. وزعم الكمي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره، وتبع النظام في قوله: إن الله تعالى لا يرى شيئاً في الحقيقة.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة، لا على معنى أنه عالم بهما. وزعم الكمي والبغداديون من المعتزلة: أن الله تعالى لا

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥١، وقد ذكرها الشهرستاني مع الخياطية السابقة في ترجمة واحدة (٧٦/١) لكون الخياط أستاذ الكمي، ولكنه ذكر مقالات الخياط في مسألة المعلوم.

(٢) تقدمت ترجمة الكمي في أوائل الكتاب (ص ١٢) وقد أشرنا إلى ذلك قريباً في (ص ١٧٥). وانظر زيادة هل ما ذكرناه في الموضع الأول من المراجع طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٨.

يسمع شيئاً على معنى الإدراك المُستى بالسمع، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل مريدٌ على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا: إنه لم يزل مريداً بإرادة أزلية، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل. وخرج الكمي والتظام وأتباعهما عن هذين القولين، وزعموا أنه ليست لله إرادة على الحقيقة، وزعموا أنه إذا قيل «إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله» فمعناه أنه فعله، وإذا قيل «إنه أراد من عنده فعلاً» أنه أمر به، وقالوا: إن وصفه بالإرادة في الوجهين جيباً مجاز، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى: (جداراً يُريد أن يتفكس فأقامه)، قال: لو شئت لأتخذت عليه أجراً<sup>(١)</sup> مجاز، وقد اكفرهم البصريون مع أصحابنا في فهم إرادة الله عز وجل.

ومنها: أن الكمي زعم أن المقتول ليس بعيت، وعانذ قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُ تُجْرَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَمَنْ تُخْرِجْ عَنِ الْكَلْبِ وَأَدْخِلْ الْجَنَّةَ فَمَنْ كَادَ وَمَا الْحَيَوةُ إِلَّا مَتَاعُ الدُّنْيَا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٧٧]. وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميت، وأتى يصح مقتول غير ميت؟.

ومنها: أن الكمي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف. ومنها: أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنى غير صحة البدن والسلامة من الآفات، وزعم الكمي أنها ليست غير الصحة والسلامة.

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم، والبغداديون يكفرون البصريين، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما يشاء في كتاب «فضائح القدرية».

١٠٦ - ذكر الجبائية منهم<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي علي الجبائي<sup>(٣)</sup> الذي أضل أهل خوزستان، وكانت المعتزلة البصرية في

(١) سورة الكهف: الآية ٧٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٨٥.

(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التنوير ص ٥٢، وللعل والنحل: ٧٨/١.

(٤) هو أبو علي: محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خلف بن حمران بن أبان - الجبائي - نسبة إلى جبي بضم الجيم وتشديد الباء، وهي بلد من أعمال خوزستان في طرف من البصرة والأهواز - البصري، شيخ للمعتزلة وأبو شيخها عبد السلام أبو هاشم الأتي بعد - وهو عندهم الذي سؤل علم الكلام وبصره وقلة، وكان - مع ذلك - فقيهاً ورعاً زاهداً، لم يتفق لأحد من إذهاب سائر كبريات المعتزلة والإقرار له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل العلاف مثل ما اتفق له، تلقى الاحتزال على أبي يعقوب الشحام ولقي غيره من متكلمي زمانه، وكان - من حلقته يث - معروفاً بقوة الجدل، توفي في سنة ٣٠٣ (المر: ١٢٥/٢)، طبقات المعتزلة ص ٨٠ - ٨٥، ولبن خلكان: الترجمة رقم ٥٧٩، وشفونات الذهب: ٢/ (٢٤١).



زمانه على مذهب، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم.

فمن ضلالات الجبائي أنه سئى الله عز وجل مُطيعاً لعبده إذا فعل مُراد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله: ما معنى الطاعة عندك؟ فقال: موافقة الأمر، وسأله عن قوله فيها، فقال الجبائي: حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة، وكل من فعل مُراد غيره فقد أطاعه، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله: يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده إذا فعل مراده، فالتزم ذلك، فقال له شيخنا رحمه الله: خالفَتْ إجماع المسلمين وكفرت برَبِّ العالمين، ولو جاز أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس، وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعلٍ فعله، والزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بِمُجِبِلِ النساء؛ لأنه خالق المُجِبِلِ فيهن، فالتزم ذلك، فقال له: بدعتك هذه اشتُت من ضلالة التصاري في تسمية الله أباً ليعسى مع امتناعهم من القول بأنه مُجِبِلِ مريم.

ومن ضلالات الجبائي أيضاً: أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف ألف مكان، وذلك أنه أجاز وجودَ كلام واحد في ألف ألف محل، وزعم أن الكلام المكتوب في محل إذا كُتِبَ في غيره كان موجوداً في المحلّين، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني، ومن غير حدوث في الثاني، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف محل.

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفْخِيَ العالم خلقاً عرضاً لا في محل أنفى به جميع الأجسام والجواهر، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يفني بعض الجواهر مع بقاء بعضها، وقد خلقها تفريقاً، ولا يقدر على إفنائها تفريقاً.

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجبائي: إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كل ما أمر به، فما تقول في رجل له على غيره حقٌ يُنَاطِلُه فيه؟ فقال له: والله لأعطينك حقك غداً إن شاء الله، ثم لم يُعطه حقه في غده، فقال: يحنث في يمينه، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه، فقال له: خالفت إجماع المسلمين قبلك؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينه بمشيئة الله عز وجل لم يحنث [كما يحنث] إذا لم يُقرن به.

١٠٧ - ذكر البهشية<sup>(١)</sup>:

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥٣ - وقد أدعيها الشهرستاني في الملل والنحل: ٧٨/١ مع الجبائية السابقة لكون أبي هاشم صاحب هذه الفرقة ابن أبي علي صاحب الفرقة السابقة.

هؤلاء أتباع أبي هاشم<sup>(١)</sup> بن الجُبائي، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، لدعوة ابن عباد<sup>(٢)</sup> وزير آل بُوَته إليه، ويقال لهم: الذُّمَّة؛ لقولهم باستحقاق الذُّم لا على فعل، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالتها، وانفردوا عنهم بفصاحتهم لم يَسبقوا إليها.

منها: قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والترك مع ارتفاع الموانع من الفعل، والذي الجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة: إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتمكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام؛ فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه، ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث المعجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها، ورأى أبو هاشم بن الجُبائي توجه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه، ولم يجد المعتزلة عنه انفصلاً صحيحاً، فالتزم التسوية، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خالياً من الفعل والترك. فقيل له، على هذا الأصل: رأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ماذا يكون حاله؟ فقال: يستحق الذم والعقاب الدائم، لا على فعل، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه،

(١) هو أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي السابق ذكره، قدم ابن المرتضى ذكره على جميع رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تأخره عنهم في السن لضعفه - زعم - في العلم، وحكى عنه أنه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام، وكان من شدة حرصه يسأل أباه أياً على حتى يتأذى به، وكان يسأله طول نهاره ما قدر، فإذا كان في الليل سبق إلى موضع بيت أبيه لئلا يخلق دونه الباب، فإذا استلقى أبو علي على سريره وقف أبو هاشم بين يديه يسأله حتى يصغره، فيقول وجهه عنه فيتحول إلى جهة وجهه، فلا يزال كذلك حتى ينام، وربما سبق أبو علي فأخلق على نفسه الباب دونه. وقد خالف أبو هاشم أباه في جملة من المسائل، كما خالف أبوه استفاد أبا الهيثم في مسائل، ومات أبو هاشم بن الجبائي ببغداد في شهر شعبان من سنة ٣٢١ (العمر: ١٨٧/٢)، وطبقات للمعتزلة ص ٩٤ - ٩٦.

(٢) هو أبو القاسم: إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس، الطالقاني، الملقب بالصاحب، وقال عنه ابن خلكان: نادرة الدهر، وأحسنة العصر، في فضائله وكرمه وأخلاقه، أخذ الأدب عن أبي الحسن أحمد بن فارس اللخزي صاحب كتاب «المجمل في اللغة»، وأخذ من أبي الفضل بن العميد وغيرها، وقال عنه أبو بكر الخوارزمي: «الصاحب نشأ من الوزارة في حجرها، ودبّ وروح من وكرها، وروى أفريق دوحها، وهو أول من لُقّب بالصاحب من الوزراء؛ لأنه كان يصحب ابن العميد، وقال الصابي في كتاب التيجان: إنه قيل له الصاحب لأنه صاحب مريد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب فاستمر عليه هذا اللقب، واشتهر به، ثم سعى به كل من ولي الوزارة بعده، واجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره، ومدحوه يفرح المدائح. وكان مولده أربع عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة ٣٢٦ في إسطخر، ويقال: ف بالطلاق، وتوفي في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة ٣٨٥ بالرقي، ثم نُقل إلى أصحابه، ودفن في قبة بمحلة تُعرف باباب دحية (ابن خلكان: الترجمة رقم ٩٣ - وثيقة الدهر للشافعي: ١٩٢/٣ - ٢٩٠ بتحقيقنا - ومعاهد التنصيص ٥٥٠ بولاق).

وتوفر الآلة فيه، وارتفاع الموانع منه، فقبل له: كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به؟.

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول: إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يجزعه العاصي. وقالوا الآن: إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية لا بمن فعله ولا من فعل غيره أولى.

والثاني: أنه سئى من لم يفعل ما أمر به عاصياً، وإن لم يفعل معصية، ولم يوقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة، ولصح كافر بلا كفر.

ثم إنه - مع هذه البدع الشعاع - زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب، أحدهما: للقيح الذي فعله، والثاني: لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به، ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضده لصار محمداً.

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة.

أحدهما: إستحقاق العقاب لا على فعل.

والثاني: إستحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً.

والثالث: في قوله: إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار.

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه خدان: حد الزنى الذي قد فعله، والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى، وكذلك القول في حدود القذف، والقصاص، وشرب الخمر، وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان، إحداهما: لإفطره الموجب للكفارة، والثانية بأن لم يفعل ما وجب عليه من الصوم والكف عن الإفطر.

فلما رأى ابن الجبائي توجّه هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فرأى من إيجاب حذنين وكفارتين من فعل واحد، فقال: إنما نهى عن الزنى، والشرب، والقذف، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه.

وألزموه أيضاً القول بثلاثة أقاط وأكثر لا إلى نهاية، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولد عنه، قسطاً لأنه لم يفعله، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقد وجدنا من السيئات ما يتولد عنه من

أسباب كثيرة تتقدمه لإصابة الهدف بالسهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة. ولو كانت مائة حركة فمائة منها سبب الإصابة، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها إن لم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات.

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً مأموراً لأنه لم يفعل سببه، ولو أنه فعلَ ضد سبب الكلام لاستحق قسطين، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله، فقلنا له: هلاً استحق ثلاثة أقساط: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقسطاً لأنه [فعل] ضد سبب الكلام.

وقد حكى بعض أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده. وقد نص في كتاب «استحقاق الذم» على خلافه، وقال فيه كل ما له ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة، والكفارة، وقضاء الدين، ورد المظالم، وأراد بهذا أن الزكاة، والكفارة، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له ترك واحد مخصوص، بل لو صلى، أو حج، أو فعل غير ذلك كان جميعه تركاً للزكاة والكلام سبب تركه مخصوص، فكان تركه قبيحاً، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطاً، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤذ. فيقال له: إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسناً، وهذا خروج عن الدين، فما يؤدي إليه مثله.

ومن مناقضاته في هذا الباب أنه شئ من لم يفعل ما وجب عليه ظالماً، وإن لم يوجد منه ظلم. وكذلك سماء كافراً، وفاسقاً، وتوقف في تسميته إياه عاصياً، فأجاز أن يخلد الله في النار عبداً لم يستحق اسم عاصي، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصي، وامتناعه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً.

ومن مناقضاته فيه أيضاً ما خالف فيه الإجماع بفرقه بين الجزاء والثواب، وحتى إنه قال: يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء، ويكون في النار عقاب كثير لا يكون جزاء، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل، وقيل له: إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل؟.

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم: قوله باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير، فزعم أن زيداً لو أمر عمرأ بأن يُعطى غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية

على العطية التي هي فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم هل نفس المعصية التي هي فعل غيره. وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمره إياه به، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره، وهذا المبتلع يوجب له شكرين أو ذمين، أحدهما: على الأمر الذي هو فعله، والآخر: على المأمور به الذي هو فعل غيره. وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكذب قولهم بأن الله يخلق أكتساب عباده ثم يشيهم أو يعاقبهم عليها؟ ويقال له: ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة: إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه، وقيل: إذا أجزت ذلك فأجز أن يستحق العبد الشكر والثواب على فعل فعله الله تعالى عند فعل العبد، مثل: أن يسقي أو يطعم من قد أشرف على الهلاك فيعيش ويحيى فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشيع والري الذي هو من فعل الله تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله في التوبة: إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقد قبيحاً وإن كان حسناً، وزعم أيضاً أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع خبيث نجس عليه، وعوّل فيه على ذفواه في الشاهد أن من قتل ابناً لغيره وزنى بحرمة لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الفئتين مع إصراره على الآخر، وهذه دعوى غير مسلمة له في الشاهد، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يعقبه أبيه، ويسرق أموال الناس، ويزني بجواريه، ثم يحتدر إلى أبيه في العفوق فيقبل توبته في العفوق من عقوبه وفيما خانه فيه من ماله، ويقطع يده في مال غيره ويمجده في الزنى. وبما عوّل عليه في هذا الباب قوله، إنما وجب عليه ترك القبيح لقبحه، فإذا أضُرَّ على قبيح آخر لم يكن تاركاً للقبيح المتروك من أجل قبحه.

وقلنا له: ما تنكر أن يكون وجوب ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه؟ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه؟

وقلنا له: أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد نأقَضَ وتاب عن ذنبه لقبحه وأضرَّ على قبيح آخر، فلم تصح توبته من الذي تاب عنه، كما أن الخارجيّ وغيره ممن يعتقد اعتقادات فاسدة وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبيحها مع إصراره على قبائح قد أعتقد حسنها، ويلزمك على أصلك هذا - إذا قلت إنه مأمور باجتنب كل ما أعتقد قبيحاً - أن تقول في الواحد من إذا أعتقد قبيح مذاهب أبي هاشم، وزنى، وسرق: أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما أعتقد قبيحاً، فيكون مأموراً باجتنب الزنى والسرقه وباجتنب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبيحها.

وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسلم وتاب عن جميع القبائح، غير أنه أضرب على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها، هل صحت توبته من الكفر؟ فإن قال «نعم» نقض اعتلاله، وإن قال «لا» عاند إجماع الأمة.

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته، ثم إنه لم يُجر عليه أحكام اليهود، فزعم أنه غير نائب من اليهودية بل هو مصر عليها، وهو مع ذلك ليس يهودياً.

وهذه مناقضة بينة. وقيل له: إن كان مُصبراً على يهوديته فأبغ ذبيحته، وخُذ الجزية منه، وذلك خلاف قول الأمة.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في التوبة أيضاً إنها لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب، ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى.

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله، وقيل له: أرايت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكر لكذب وزنى كان ذلك من ممصيته؟ فإذا قال «نعم» قيل: فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يمض الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة.

وكان أبو هاشم - مع إفراطه في الوعيد - أفتق أهل زمانه، وكان مُصرّاً على شرب الخمر، وقيل: إنه مات في سُكره، حتى قال فيه بعض المُرجئة:

نعيب القول بالإرجاء حتى  
وأعظم من ذوي الإرجاء مجوماً  
نرى بعض الرجاء بين المجرم  
ويجدي أضرب على الكبائر

والفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله في الإرادة المشروطة، وأصلها عنده قوله بأنه لا يجوز أن يكون شيء واحد مُراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر، والذي الجأ إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق، فقال: لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة، فإن كان ذلك الوجه معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً، وإن كان موجوداً لم يُخل من أن يكون مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه مخلوقاً من وجه آخر، وهذا محال، فالزم على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر.

وقيل له: إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث، وكذلك الكراهة؛ فإذا كان مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب أن يكون المريد قد أراد ما أراد، وكره ما أراد، وهذا متناقض. فقال: لا يكون المريد للشيء مريداً له إلا من جميع وجوهه، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه، فالزم عليه المعلوم والمجهول؛ إذ لا يتكر كون شيء واحد معلوماً من وجه

مجهولاً من وجه آخر.

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى خَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هُذِمَ أصول المعتزلة، وقد ارتكب أكثرها.

منها: أنه يلزمه أن يكون من القابض العظام ما لم يكرهه الله تعالى، أو من الحسن الجميل ما لم يُرْذَهِ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له، والسجود للصنم يكون عبادة للصنم، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم، والسجود لله حَسَنٌ جميل، وكذلك إذا أراد أن يكون القول بأن محمداً رسول الله إخباراً عن محمد بن عبد الله وَجِبَ أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً. ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم أن لا يريد كونه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة، وركب هذا كله، وذكر في «جامعه الكبير» أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين، وقال فيه: أما أبو علي - يعني أباه - فإنه يميز ذلك، وهو عندي غير مستمر على الأصول، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا عن طريق الحدوث عندنا وعندة، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد، اللهم إلا أن يكون له حدوثان.

وهذا الذي عَوَّلَ عليه على أصلنا باطل، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمُراد على وجه الحدوث وعلى وجه الحدوث، وليس يلزم أباه ما ألزمه، وله عن إلزامه جواب وقُلْب.

أما الجواب: فإن أباه لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم، وإنما أراد بذلك أنها تتعلق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفة يكون عليها في حال الحدوث، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث، وهذا كقولهم: إن الأمر والخير لا يكونان أمراً وخيراً إلا بالإرادة، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخيراً كما قال ابن الإخشيد<sup>(١)</sup> منهم، لأن الله تعالى قد قال: ﴿وَقُلْ أَتَأْتُونَ نَبِيَّكُمْ فَتَنْفَعُكُمْ شَيْئاً فَيَكُونُ لَكُمْ ذِكْرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٩]. وقد أراد

(١) ابن الإخشيد: هو أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد - ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة، ونقل عن المرتضائي أنه قال: أبو بكر وأبو الحسن بن النجم كان هذان الشيخان آخر من شاعدا من رؤساء من بقي من المتكلمين، وعليهما وفي جالسهما كان اعتماد المتكلمين ببغداد، واتضح بهما خلق كثير، إلا أن أباهم زاد على غيره بما صنفه من الكتب وأودعه إياها، ولم يطل عمره، ولو طال أظهر علوماً كثيرة، لكنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة، وكان عمره حينئذ سناً وخمسين سنة، وله تعصب على أبي هاشم وأصحابه، حتى إنه حفر مجلس أبي الحسن الكرخي: بنى أصحابه الذين يعمرهم مجلسه، ويومئذ أنه خالف أباه علي وسائر الشيخ في مسائل عظم خلافة نبيها. وذكره ابن النديم في الفهرست، وأثنى عليه ثم قال: وتوفي أبو بكر يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وذكر له عدة كتب منها: كتاب اختصار، كتاب أبي علي في النفي والإثبات، وكتاب اختصار تفسير الطبري (طبقات المعتزلة ص ١٠٠ - وفهرست ابن النديم ص ٢٥٩).

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٩.

حدوث كلامه، وأراد الإيمان منهم، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً، بل هو تهديد، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء، وبأن هذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُراداً من الوجه الذي كرهه.

ووجه القلب عليه أن يقال: إن الله تعالى قد نهي عن السجود للصنم، وقد نصّ عليه، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهي إلا عن حدوثه، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له، فيلزمه أن يكون نهي عنه من الوجه الذي أمر به، لأنه لا ينهي إلا عن إحداث الشيء، وليس للسجود إلا حدوث واحد، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدثاً من وجه غير محدث من وجه آخر، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والتجار في الإرادة والكراهة.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بالأحوال التي كَفَّرَ فيها شاركوه في الاعتزال، فضلاً عن سائر الفِرَق، والذي أُلْجِئَ إليها سؤال أصحابنا عُلمَاءَ المعتزلة عن العالم منا: هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه، أو لعل؟ وأبطلوا مفارقتها إياه لنفسه مع كونها من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقتها إياه لنفسه مع كونها من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقتها إياه لا لنفسه ولا لعل، لأنه لا يكون حيث يُفَرَّقُ بمفارقتها له أوّل من آخر سواء، فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالماً لمعنى ما، ووجب أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه، فزعم أنه إنما فارقه لحالٍ كان عليها، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع، أحدها: الموصوف الذي يكون موصوفاً لنفسه فاستحقّ ذلك الوصف لحالٍ كان عليها. والثاني: الموصوف بالشيء لمعنى صار مختصاً بذلك المعنى لحال، والثالث: ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحالٍ، وأخوِّجَه إلى هذا سؤال معمر في المعاني لما قال: إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه، أو لمعنى، أو لا لنفسه ولا لمعنى؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوماً، وإن كان لمعنى صحّ قول معمر في تعلّق كل معنى بمعنى إلى لى نهاية، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أوّل من اختصاصه بغيره، وقال أبو هاشم: إنما اختص به لحالٍ.

وقال أصحابنا: إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه عالماً ولا لكون زيد، كما نقول: إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفساً وعيناً.

ثم قالوا لأبي هاشم: هل تعلم الأحوال، أو لا تعلمها؟ فقال: لا، من قبيل أنه لو قال



إنها معلومة لزمه إثباتها أشياء، إذ لا يُقَلَّمُ عنده إلا ما يكون شيئاً، إن لم يقل بأنها أحوال متغيرة لأن التغير إنما يقع بين الأشياء والذوات ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة، ولا إنها معدومة، ولا إنها قديمة، ولا مُحَدَّثة، ولا معلومة، ولا مجهولة، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله: إنها غير مذكورة، وهذا متناقض.

وزعم أيضاً: أن العالم له في كل معلوم حال لا يُقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، كما أن مقدوراته لا نهاية لها.

وقال له أصحابنا: لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلُّق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية؟ وقالوا له: هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو؟ فأجاب: بأنها لا هي هو ولا غيره، فقالوا له: فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عز وجل في الأول: إنها لا هي ولا غيره؟

والفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بنفي جملة من الأعارض التي أثبتتها أكثر مشيخي الأعراض كالبقاء، والإدراك، والكلدة، والالم، والشك. وقد زعم أن الالم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة، والالم الذي يجده عند شرب الدواة الكريه، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع، والإدراك ليس بمعنى عنده، ومثله إدراك جواهر أهل النار في النار، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتهي، والإدراك ليس بمعنى. وقال في الالم الذي يحدث عند الوباء: إنه معنى كالالم عند الضرب، واستدلَّ على ذلك بأنه واقع تحت الحس، وهذا من عجائبه؛ لأن ألم الضرب بالخشب والالم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس. ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذات أهل الثواب في الجنة على لذات الأطفال التي نالوها بالفضل لاستحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء، وقد قال: إن اللذة في نفسها نفع وحسن، فأثبت نفعاً وحسناً ليس بشيء، وقال: كل ألم ضرر، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده.

والفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله في باب الفناء إن الله تعالى لا يقدر على أن يفني من العالم ذرة مع بقاء السماوات والأرض، ويتناه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تُفنى إلا بفناء مخلقه الله تعالى لا في عمل، يكون ضداً لجميع الأجسام، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض، إذ ليس هو قائماً بشيء منها؛ فإذا كان ضداً لها تفأها كلها، وحسبُه من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها.

والفضيحة التاسعة: قوله أن الطهارة غير واجبة. والذي لجأ إلى ذلك أنه سأل نفسه عن

الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة، وأجاب بأن الطهارة بالماء للمغصوب صحيحة. وفرّق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال: إن الطهارة غير واجبة، وإنما أمر الله تعالى العبد بأن يُصلي إذا كان متطهراً، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيره لو طهره مع كونه صحيحاً أجزأه، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحج لأن ذلك كله يُجزئه إذا أتى به ركباً. ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة، ولا الكفارة، والتذوق، وقضاء الديون، لأن وكيله يتوب عنه فيها، وفي هذا رفع أحكام الشريعة.

وبأن بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض، وأكثرهم بكفرون أتباعهم المقلدين لهم، ومنّهم في ذلك، كما قاله الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَنفَعُونَ الْقَوْمَ وَالْبَغْيَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَتَّبِعُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> [سورة المائدة، الآية: ١٤]. وأما مثل أتباعهم معهم فقول الله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ أُتُوا مِنَ الْوَيْلِ أَنْجُوا وَإِنَّا الْمَكِيدُونَ لَكُمُ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة البقرة، الآية: ١٦٦ و١٦٧]. ومن مكابرات زعمائهم مكابرة النظام في الطهارة، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط. ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة، ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شبراً قادر على أن يرتفع فوق السماوات السبع، وأن المقيّد للغلول يذاه قادر على صعوده إلى السماء، وأن البقرة الصغيرة تقدر على شرب القرآن بملئه وبما هو أضخم منه.

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب، وأن الحروف التي في قول القائل «لا إله إلا الله» هي التي في قول من يقول: «المسيح إله»، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسي بأعيانها، لا على معنى أنها مثلها، ومن لم ينفذ هذه الوجوه مكابراتٍ للمقول لم يكن له أن يعدّ إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة.

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم، والكذب، واقتروا عن تكفير كل واحد منهم لسائرهم.

وذلك أن قاتلاً منهم قال للنظام في ذلك المجلس: هل يقدر الله تعالى على ما لو وقع منه

(١) سورة المائدة: الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة: الآيات ١٦٦ و١٦٧.

لكان جُوراً وكذباً منه؟. فقال: لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضى، أو يجوز ويكذب في المستقبل، أو جار في بعض أطراف الأرض. ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به. قال: أما دليلُ يومتنا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه! فقال له عليّ الأسواري: يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو في المستقبل. فقال الثَّغَام: هذا الإلزام فما قولك فيه؟ فقال: أنا أسوي بينهما وأقول: إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت: إنه لا يقدر على الظلم والكذب، فقال الثَّغَام للأسواري: قولك إلحاد وكُفر. وقال أبو الهذيل للأسواري: ما تقول في فرعون ومن علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون: هل كانوا قادين على الإيمان أم لا؟ فإن زعمت أنهم لم يقدرُوا عليه فقد كلّفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كُفر، وإن قلت: إنهم كانوا قادين عليه، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلاك وأعتلال الثَّغَام إنكار كما أنكّر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب، فقال لأبي الهذيل: هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه؟. فقال أنا أقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله، فقالا له: أرايت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلّت على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب؟ فقال: هذا محال، فقالا له: كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى؟ ولم أخلت وقوع ذلك منه مع كونه مقدوراً له؟ فقال: لأنه لا يقع إلا على آفة تدخل عليه، ومحال دخول الآفات على الله تعالى، فقالا له: ومحال أيضاً أن يكون قادراً على ما يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه، فُبُهِت الثلاثة. فقال لهم بشر: كل ما أنتم فيه تحليل، فقال له أبو الهذيل: فما تقول أنت؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا؟ يعني الثَّغَام. فقال: أقول بأنه قادر على ذلك، فقال: أرايت لو فعل ما قدر عليه من تعذيب الطفل ظالماً له في تعذيبه لكان الطفل بالغا عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذي أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها في دلالتها على عدله؟ فقال له أبو الهذيل: سخت عينك، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم؟ فقال له المردار: إنك قد أنكرت على أستاذي فكراً وقد غلط الأستاذ. فقال له بشر: فكيف تقول؟. قال: أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب، ولو فعل ذلك لكان إلهاً ظالماً كاذباً، فقال له بشر: فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا: فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود، وإذا ظلم استحق الذم لا الشكر، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربّاً لا يستحق العبادة؟ فقال لهم الأشج: أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عادلاً بأنه يفعله، فقال له الإسكافي: كيف يتقلب الجور عدلاً؟ فقال: كيف تقول أنت؟ فقال: أقول

لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو مقوص، فقال له جعفر بن حرب كأنك تقول: إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم. ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجُبَّاني وإينه أسكنا من الجواب في هذه المسألة بنصح.

وقد ذكر بعض أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة، فقال مَنْ قال لنا: أبصُحْ وقوع ما يقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والكذب؟ قلنا له: بَصُحْ ذلك، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه، لأن القدرة على المحال محال، فإن قال: أفيجوز وقوعه منه؟ قلنا: لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغباه عنه وعلمه بغناه عنه، فإن قال: أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته؟ قلنا: محال ذلك، لأننا قد علمناه عالماً غنياً، فإن قال: فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته؟ قلنا لا يوصف بذلك، لأننا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته، فإن قال: فكأنكم لا تحييون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة يائبات ولا نفي، قلنا: كذلك نقول.

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقرروا بمعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة، ولو وقفوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور، وأن كل مقدور له وقع منه لم يكن ظلماً منه، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلصوا عن الإلزام الذي توجه عليهم في هذه المسألة.

وكان الجُبَّاني يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا، بأن يقول مثال هذا: إن قاتلاً لو قال أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدل على أنه ليس بنبي أولاً يدل على ذلك؟ وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل، وهذا ظن منه على أصله؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوماً عن الكذب، والظلم، ولم يكن قادراً عليهما. والمعتزلة - غير الثُّنَّاطم والأسواري - قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك؟ بنعم أو لا. وإيما أجابوا به نقضوا به أصولهم.

والحمد لله الذي أنقذنا من ضلالهم المؤدية إلى مناقضاتهم.

## الفصل الرابع

### من فصول هذا الباب

### في بيان الفرق المرجئة، وتفصيل مذاهبهم<sup>(١)</sup>

والمرجئة ثلاثة أصناف: صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب القدريّة المعتزلة، كقَتْلان، وأبي شمر، ومحمد بن شبيب البصري، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدريّة، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين، وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان، وبالجبر في الأعمال، على مذهب جهنم بن صفوان، فهم إذاً من جملة الجهمية، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبريّة والقدريّة، وهم فيما بينهم خمس فرق: اليونسيّة، والفُلسانيّة، والثوبانيّة، والتومنيّة، والمريسيّة، وإنّما سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، يقال: أَرْجَيْتُهُ وَأَرْجَانُهُ، إذا أخرته. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «لُعِنَتِ المَرْجُئَةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا» قيل: من المرجئة يا رسول الله؟ قال: «الذين يقولون الإيمان في الكلام» يعني الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وخذه دون غيره. والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تفضل كل فرقة منها أختها ويضلها سائر الفرق، وسندكرها على التفصيل أن شاء الله عز وجل.

١٠٨- ذكر اليونسيّة منهم<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع يونس بن عؤن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان، وأنه هو المعرفة بالله تعالى، والمحبة والخضوع له بالقلب، والإقرار باللسان أنه ليس كمثل شيء، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام، فإن قامت عليهم حججتهم [لزمهم]<sup>(٣)</sup> التصديق لهم، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جلته. وزعم هؤلاء أن كل خَصْلَةٍ من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان، وبمجموعها إيمان.

(١) انظر عن هذا الفريق من أصحاب المقالات: التبصير ص ٥٩، الملل والنحل: ١/١٣٩، ومقالات الإسلاميين: ١/١٩٧ بتحقيقنا، وقد كتبنا في تعليقنا عليه بحثاً والياً في الإرجاء.

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٠، والملل: ١/١٤٠، والمقالات: ١/١٩٨.

(٣) هذه الكلمة ليست في المطبوعين، والكلام يحتاج إليها ليرتبط الشرط بجواب.

١٠٩- ذكر الغشائية منهم<sup>(١)</sup>:

هؤلاء أتباع غسان المزرجي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه، وقال: إنه يزيد ولا ينقص، وفارق اليونانية بأن سئى كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه، وهذا غلط منه عليه، لأن أبو حنيفة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسوله وبما جاء من الله تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص.

١١٠- ذكر الثوئنة منهم<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي ثؤبان المزرجي الذي زعم أن الإيمان ما غصن من الكفر وهو اسم لخصالي من تركها أو ترك خصلة منها كفر، وبمجموع تلك الحصول إيمان، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان.

وقال: كل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان.

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له: فسق، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً.

وزعم أيضاً أن من أظلم نبياً أو قتله كفر، لا من أجل لطمه وقذله، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه.

١١١- ذكر الثوبانية منهم<sup>(٣)</sup>:

هؤلاء أتباع أبي ثؤبان المزرجي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسوله وبكل ما يجب في العقل فعلة، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان. وفارقوا اليونانية، والغشائية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه.

١١٢- ذكر المريئية منهم<sup>(٤)</sup>:

- (١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٠، والمثل: ١٤١/١.  
 (٢) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦١، والمثل: ١٤٤/١، ومقالات الإسلاميين: ٢٠٤/١ و٣٢٦، والترسي: بسم الله وضع الميم (انظر معجم البلدان: ٤٣٢/٢ مصر).  
 (٣) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٩٩/١، والمثل: ١٤٢/١، والتبصير ص ٦١.  
 (٤) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦١، والمقالات: ٢٠٥/١.

هؤلاء مُرجّعة بَعْدَ من أتباع بَشَرِ الْمَرْيَسِيِّ<sup>(١)</sup>. وكان في الفقه على رأي أبي يوسف القاضي، غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هَجَرَهُ أبو يوسف وَضَلَّتْ الصَّفَاتِيَّةُ في ذلك. ولما وافق الصَّفَاتِيَّةُ - في القول بأن الله تعالى خالقُ أكساب العباد، وفي أن الاستِطاعة مع الفعل - أَكْفَرْتَهُ المَعتزلة في ذلك، فصار مهجور الصَّفَاتِيَّةِ والمَعتزلة معاً.

وكان يقول في الإيمان: إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً، كما قال ابن الرواندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار، وزعماً أن السجود للصنم ليس بكفر، ولكنه دلالة على الكفر.

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبرية والقدر، وأما المرجئة القدرية كأبي شمر<sup>(٢)</sup>، وابن شبيب<sup>(٣)</sup>، وَغِيلَان<sup>(٤)</sup>، وصالح قُبَّة<sup>(٥)</sup>؛ فقد اختلفوا في الإيمان.

فقال أبو شمر<sup>(٦)</sup>: الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، ووطء المحارم ونحو ذلك، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفى التشبيه عنه، وأراد بالعقل قوله بالقدر، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية.

قال: كل ذلك إيمان، والشاك فيه كافر، والشاك في الشاك أيضاً كافر، ثم كذلك أبداً. وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار.

وكان أبو شمر - مع بدعته هذه - لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقاً، لكنه كان يقول: إنه فاسق في كذا.

وهذه الفرقة عند أهل السُّنة والجماعة أَكْفَرُ أصناف المرجئة، لأنها جمعت بين ضلالتني

(١) هو بشر بن غياث المريسي، مبتدع ضال، تقفه أبو امره على قاضي القضاة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وأقن علم الكلام، ثم جرد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان ولكنه أخذ مقالته، وأصح لها، ودعا إليها، وأخذ في أيام دولة الرشيد، وأودعني لأجل مقالته، وحدث البيهقي قال: سمعت الشافعي يقول: ناظرْتُ المريسي في الفرقة، فذكرت له فيها حديث عمران بن حصين، فقال: هذا قمار، فأثبت أبا البختری القاضي فصحت له ذلك، قال: يا أبا عبد الله، شهد آخر وأصله، ومات بشر في سنة ٢١٨ وهو من أبناء السبعين (ميزان الاعتدال للذهبي رقم ١٢١٨، ابن خلكان: الفرجة رقم ١١٢، تلويح بغداد: ٥٦/٧).

(٢) أنظر في آراء أبي شمر مقالات الإسلاميين ف بعدة مواضع منها: ٢٠٠/١ و ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢٩٤، والمثل: ١٤٥/١.

(٣) أنظر في آراء ابن شبيب مقالات الأشعري في مواضع منها: ٢٠١/١ و ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٥٣، والمثل: ١٤٥/١.

(٤) أنظر في آراء غيلان المرجعي مقالات الإسلاميين: ٢٠٠/١، والمثل: ١٤٥/١.

(٥) صالح قبة: ذكره ابن المرتضي في الطبقة السابعة من طبقات المَعتزلة (ص ٧٣) وقال: «وله كتب كثيرة، وخالف الجمهور في أمور، منها كون التوليدات فعل الله ابتداءً وكون الإنوك معنى له».

(٦) المطوحين «فقال ابن مشير» وهو خطأ يدل عليه التصريح بأبي شمر فيما يلي. وإن أبا شمر هو أحد خمسة الذين هُدمَ مرجئة القدرية قبل هذا التفصيل.

القدر والإرجاء، والعدل الذي أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة لأنه أراد به إثبات خالفين كبيرين غير الله تعالى، وتوحيده الذي أشار إليه تعطيل، لأنه أراد به نفي علم الله تعالى، وقدرته، ورويته، وسائر صفاته الأزلية وقوله في مخالفته إلههم تكفرة، وإن الشاك في كفرهم كافر مقابل بقول أهل السنة فيه: إنه كافر، وإن الشاك في كفره كافر.

وكان غيلاً القنري يجمع بين القدر والإرجاء، وزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ، وبما جاء به من الله تعالى.

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار، وليس بإيمان.

وحكى زُرْقَانُ في مقالاته عن غيلاً أن الإيمان هو الإقرار باللسان، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية فعل الله تعالى وليست من الإيمان.

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه.

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله، والمعرفة برسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون: من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وكل ما يختلفوا فيه.

وقال: إن الإيمان يتيمض، ويتفاضل الناس فيه، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعض إيمان، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمناً بإصابة كله.

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأن قول القائل «إن الله تعالى ثالث ثلاثة» ليس بكفر، لكنه لا يظْهَرُ إلا من كافر، ومن جمَّعَ الرسل لا يكون مؤمناً، لا من أجل أن ذلك محال، لكن الرسول قال: «من لا يؤمن بي فليس مؤمناً بالله تعالى».

وزعم أن الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، طاعات وليست بعبادة لله تعالى، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة.

فهذه أقوال المُرَجَّة في الإيمان الذي لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة.



## الفصل الخامس

### في ذكر مقالات الفرق النجارية<sup>(١)</sup>

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار<sup>(٢)</sup> وقد وافقوا أصحابنا في أصول، ووافقوا القدرية في أصول، وافتردوا بأصول لهم.

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريد الله تعالى. ووافقونا أيضاً في أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتجوير.

وأما الذي وافقوا فيه القدرية فتقني علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله تعالى.

وأكثرهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكثرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية. والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، ويرسله، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون، والخضوع لها، والإقرار باللسان؛ فكمن جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عرّفه ولم يُقرّ به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، وجميعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيماناً ولا طاعة.

وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وزعم النجار أن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها، كاللون، والطعم، والرائحة، وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضاً للجسم.

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٣١٥/١، والملل والنحل: ٨٨/١، والتبصير: ص ٦١.  
(٢) هو أبو عبد الله: الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، كان حائكاً في طراز العباس بن محمد الهاشمي، وهو من متكلمي الجبرة، وقيل: إنه كان يعمل الموازين، وكان إذا تكلم شجع له صوت كصوت الحفّاش، وله مع الثّظام مجالس ومناظرات، وسب مرته أنه تناظر يوماً مع الثّظام فأفحمه الثّظام، فقام عصباً ومات عقب ذلك، وقد ذكر ابن النديم هذه المناظرة وذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٨ مصر).

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضَ إذا قُرِئَ، وجسم إذا كُتِبَ، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً لله تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دماً مَشْفُوحاً؛ فهذه أصول التجارية.

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خَلْق القرآن وفي حكم أقوال مخالفينهم فرقاً كثيرة كلُّ فرقةٍ منها تكفّر سائرهما، والمشهورون منها ثلاث فرق، وهي؛ البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

#### ١١٣- ذكر البرغوثية<sup>(١)</sup> منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكسب فاعلاً، فامتنع منه، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً في المتولدات فزعم أنها فعل لله تعالى بإيجاب الطبع، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطبع الحيوان طبعاً يتألم إذا ضرب، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: إننا من فعل الله تعالى باختيار لا طبع من طبع الجسم الذي سموه مولداً.

#### ١١٤- ذكر الزعفرانية منهم<sup>(٢)</sup>:

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرّي، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير من يقول كلام الله مخلوق.

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق، فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة ينسبُه ويُلقبُه في مواسم مكة؛ ليشهر ذكره عند حجيج الآفاق. وقد بلغ حق أتباعه بالرّي أن قوماً منهم لا يأكلون المتنجس<sup>(٣)</sup> حرمة للزعفراني، يزعمون أنه كان يجب ذلك. وقالوا: لا نأكل محبوه.

#### ١١٥- ذكر المستدركة منهم<sup>(٤)</sup>:

هؤلاء قوم من التجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين.

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢ وأدبهم الشهرستاني مع النجاشية: ٨٨/١، وشرح عقيدة الاسفراييني: ٩٠/١.

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢، وللعلل: ٨٩/١، والاسفراييني: ٩٠/١.

(٣) المتنجس، يوزن جعفر، ويقال: يوزن برثن - لزبيب، أو رديته.

(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢، وللعلل: ٨٩/١، والاسفراييني: ٩٠/١.

(١) فرقة زعمت أن النبي ﷺ قد قال: إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها فهو كافر.

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي ﷺ لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودلّ عليه. ومنّ زعم أنّه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر. ومن هؤلاء المستدركة قوم بالزّي يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه.

قال عبدالقاهر: ناظرْتُ بعض هذه الطائفة بالزّي، فقلت له: أخبرني عن قولي لك؛ أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقاً فيه؟ فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب، فسكت خجلاً، والحمد لله على ذلك.

## الفصل السادس

### من فصول هذا الباب

### في ذكر الجهمية، والبكرية، والضَّرارية، وبيان مذاهبها

١١٦- الجهمية<sup>(١)</sup>:

أتباع جَهم بن صَفْوان<sup>(٢)</sup> الذي قال بالإجبار والاضرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تَبْدَانِ وَتَقْتَانِ. وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا يفعل ولا عمل لإحدى غير الله تعالى، وأنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشُّسُ، وقَارَبَ الرَّحَى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفنا به. وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو شيء أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء، وموجود، وحى، وعالم، ومريد، ونحو ذلك ووصفه بأنه قادر، ومُوجد، وفاعل، وخالق، ومحى، ومميت، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية، ولم يسم الله تعالى متكلماً به.

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره.

وكان جَهم - مع ضلالاته التي ذكرناها - يحمل السلاح ويقابل السلطان، وخرج مع سريج بن الحارث<sup>(٣)</sup> على نصر<sup>(٤)</sup> بن سيار، وقتله سلم بن أحوز المازني<sup>(٥)</sup> في آخر زمان بني

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التجميع: ص ٦٢، والمُلل والنحل: ٨٦/١.

(٢) جهم بن صفوان: هو أبو حمز جهم بن صفوان الراسبي. قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (رقم ١٥٨٤): «الضال المتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان صفار التاميين، وما علمته روى شيئاً، ولكنه زرع شرّاً عظيماً». وقال الطبري عنه: «إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بن أمية (أنظر حوادث سن ١٦٨)، وكان جهم هذا تلميذاً للجميد بن درهم الزنديق الذي كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن، وغيه يقول الذهبي في ميزان الاعتدال (رقم ١٤٨٢): «الجميد بن درهم، عداة في التاميين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، فضّل على ذلك بالعراق يوم النحر».

(٣) قد سمعت في عبارة الطبري التي سقناها قبل هذه أنه ساء الحارث بن سريج، لا سريج بن الحارث.

(٤) تقدمت ترجمة نصر بن سيار في ص ٣٦.

(٥) نجفنا من سلم بن أحوز في ص ٣٦ أيضاً.

مروان، وأتباعه اليوم يتهاونون، وخرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الدبلي، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبي الحسن الأشعري، فأجابه قوم منهم، وصاروا مع أهل السنة بدأ واحدة، والحمد لله على ذلك.

١١٧- وأما البكرية<sup>(١)</sup>:

فأتباع بكر بن أخيت عبد الواحد بن زيد<sup>(٢)</sup> وكان يوافق النظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولد، وفي أن الله تعالى هو مختار الألم عند الضرب، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا.

وانفرد بضلالات أكثرته الأمة فيها.

منها: قوله بأن الله تعالى يُزى في القيامة في صورة يخلقها، ويكلم عباده من تلك الصورة.

ومنها: قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة: أنها نفاق، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة. وزعم أيضاً أنه - مع كونه منافقاً - مكذب لله تعالى جاحد له، وأن يكون في ذلك الأسفل من النار مخلداً فيها، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن، ثم إنه أطرد قوله في هذه البدعة فقال في علي وطلحة والزبير: أن ذنوبهم كانت كفرًا، وشركًا. غير أنهم كانوا مغفوراً لهم؛ لما روي في الخبر «أن الله تعالى أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

ومن ضلالاته أيضاً: ما عائد فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المهد لا يألون وإن قطعوا أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم.

ومنها: أنه أبذع في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قُرْقرة البطن، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه.

١١٨- وأما الضرورية<sup>(٣)</sup>:

- (١) أنظر في شأن هذه القردة: التبصير ص ٦٤، ومالات الأشعري: ٣١٧/١.
- (٢) سناه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلي، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه «دجال يضع الحديث عن ابن المبارك»، ثم ساق عنه حديثاً وقال يعلق عليه: «وهذا لا يشك عوام أصحاب الحديث، أنه موضوع، فكيف يبزل في هذا الشأن». (ميزان الاعتدال: ٣٤٥/١).
- (٣) أنظر في شأن هذه القردة: التبصير ص ٦٤، والتهذيب ص ٤٣، واعتقادات فرق المسلمين ص ٦٩، والمثل والنحل: ٩٠/١، والمقالات: ٣١٢/١.

فهم اتباع ضرار بن عمرو<sup>(١)</sup> الذي وافق أصحابنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى واكتساب للعباد، وفي إبطال القول بالتولد، ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل، ومع الفعل، وبعد الفعل، وإنا بعض المستطيع، ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها.

وانفرد بأشياء منكورة:

منها: قوله بأن الله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة، وتبعه على هذا القول حفص الفرد<sup>(٢)</sup>.

وأنه أنكر حرف ابن مسعود<sup>(٣)</sup>، وحرف أبي بن كعب<sup>(٤)</sup>، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما.

ومنها: قوله عن معنى قولنا إن الله تعالى عالم، حي، هو أنه ليس بجاهل ولا ميت، وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بقبض تلك الأوصاف عنه.

•

(١) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء، وقد وضع بشر بن الحنتر كتاباً في الرد على ضرار سناه «كتاب الرد على ضرار»، وذكر صاحب الانتصار نقلاً عن الراوندي أن له كتاباً سناه «التحريش» ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول ﷺ، ولا بد أنه قد اختلف فيه ووضع، وخب في الباطل ووضع الانتصار ص ١٣٦، وانظر أيضاً ميزان الاعتدال (٣٢٨/٢)، الترجمة رقم ٣٩٥٣.

(٢) حفص الفرد: قال عنه ابن النديم من المجبرة، ومن أكابرهم، نظير النجار، ويكنى أبا عمرو، وكان من أهل مصر، قديم البصرة نسج ياب الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل، وكان أولاً معتزلياً ثم قال الذمعي: «حفص الفرد: مبتدع، قال الساسي: صاحب كلام، لكنه لا يكتب حديثه. وكفره الشافعي في مناظرته» (ميزان الاعتدال: ٥٦٤/١، الترجمة رقم ٢١١٣).

(٣) ابن مسعود: هو صاحب رسول الله ﷺ وأحد السابقين الأولين وأحد كبار البصريين وأحد نبلاء الفقهاء والمقرئين: أبو عبد الرحمن عبيد الله بن أم عبد، الهذلي. كان يتحرى في الآراء، ويشهد في الرواية، ويحيز تلامذته من التهلون في ضبط الألفاظ. وقد أسلم قبل إسلام عمر بن الخطاب ﷺ، وحفظ من رسول الله ﷺ سبعين سورة، وفي شأنه يقول رسول الله ﷺ: «من أحب أن يقرأ القرآن غشياً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وبالجملة فقد كان من سادة الصحابة، وأوعية العلم، وأئمة الهدى، وله قراءات وفتاوى يفرده بها، وهي مذكورة في كتب العلم (تذكرة الحفاظ رقم ٥، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢١).

(٤) هو أبو المنذر: أبي بن كعب بن قيس، الأنصاري، الخزرجي، التجاري. كان أقرأ الصحابة وسيد القراء، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وقرأ القرآن على النبي ﷺ، وجمع بين العلم والعمل، وكان عمر بن الخطاب ﷺ يكرم أيما وصابه ويستغنى، ولما مات قال عمر ﷺ: اليوم مات سيد المسلمين، وكانت وفاته في سنة ١٩، وقيل: في سنة ٢٢ (تذكرة الحفاظ رقم ٦، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣١).

## الفصل السابع من هذا الباب

### في ذكر مقالات الكرامية، وبيان أوصافها<sup>(١)</sup>

١١٩- الكرامية بخران ثلاثة أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية. وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن اختلفوا سائر الفرق؛ فلهذا عدناها فرقة واحدة.

وزعيمها المعروف محمد بن كرام<sup>(٢)</sup> كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين، وأفشين، وورد نسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر، وتبعه على بدعته من أهل سواد نسابور شيرزفة من أكثر القرى والدغم. وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا تعدوها أربعاً ولا أسباعاً، لكننا نزيد على الآلاف ألقافاً، ونذكر منها المشهور، الذي هو بالقبج مذكور.

فمنها: أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجميع معبوده<sup>(٣)</sup>، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحت والجهة التي منها يلقى عرشه، وهذا شبه بقول الثوري: إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات. وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر: «إن الله تعالى أخدي ذات أخدي الجوهر» وأتباعه اليوم لا يوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أُنشئ من اسم الجوهر، وامتناعهم من تسميته جوهرأ مع قولهم بأنه جسم كاستناع شيطان الطاق من الروافض من تسمية الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان، وليس على الخلدان في سوء الاختيار قياس.

وقد ذكر ابن كرام في كتابه أن الله تعالى عمارس لعرشه، وأن العرش مكان له، وأبدل أصحابه لفظ الماسة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش

(١) انظر في شأن هذه الفرق: البصير ص ٦٥، واللؤلؤ والنحل: ١٠٨/١، والفرافري: ٩١/١.

(٢) هو أبو عبدالله: محمد بن كرام السجستاني، الزاهد، شيخ الطائفة الكرامية، وكان من عباد المرتبة (الصبر: ١٠١/١)، ويختلف العلماء في ضبط كرام، والأكثر على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء (واتظر اللباب: ٣٢/٣، ولسان الميزان: ٣٥٣/٥ والقاموس المحجل).

(٣) انظر مقالات الأشعري: ٢٥٧/١.

إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل، وهذا معنى الماسة التي امتعوا من لفظها.

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله: ﴿وَالرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾<sup>(١)</sup> [سورة طه: ٥].

فمنهم: من زعم أن كل العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عرشاً مُوازياً لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له لأنه أكبر منها كلها وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرشه.

ومنهم: من قال: إنه لا يزيد على عرشه في جهة الماسة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرشه كعرض العرش.

وكان من الكرامية بنسايور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القول وينظر عليه.

وزعم ابن كثر أن أتباعه أن معبودهم عمل للحوادث. وزعموا أن أقواله، وإرادته، وإدراكاته للمراتب، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصفحة العليا من العالم، أعراض حادثة فيه، وهو عمل لتلك الحوادث الحادثة فيه. وسعوا قوله للشيء: «كُنْ» خَلَقَ للمخلوق، وإحداثاً للمُحدث، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحدثة.

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم: منها إرادته لحدوث ذلك الحادث، ومنها قوله لذلك الحادث «كُنْ» على الوجه الذي علم حدوثه عليه وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كل حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث، ولو لو تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً.

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودهم: منها إرادته لعدمه، ومنها قوله لما يريد عدمه «كُنْ معدوماً» أو «افْئَرْ» وهذا القول في نفسه حروف كل حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإله عندهم أضعاف أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها.

واختلفت الكرامية في جواز عدمه على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله يزعمهم؛ فأجاز بعضهم عدمها، وأحال عدمها أكثرهم. وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو



في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل. وهذا نظير قول أصحاب الهَيَوُتِ إن الهَيَوُتِ كانت في الأزل جوهرًا خاليًا من الأعراض، ثم حدثت الأعراض فيها، وهي لا تخلو منها في المستقبل.

واختلفت الكرامية في جواز العدم على أجسام العالم، فأحال ذلك أكثرهم، وأضافوا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفلك والكواكب طبيعة خاصة لا تقبل الفساد والقضاء.

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية «إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها» وزال هذا التعجب بقول من زعم من الكرامية: إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال.

وأعجب من هذا كله أن ابن كَرَام وصف معبوده بالقل، وذلك أنه قال في كتاب «عذاب القبر» في تفسير قول الله عز وجل ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الانفطار: ١]: إنها انفتحت من ثقل الرحمان عليها.

ثم إن ابن كَرَام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفًا بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقًا رازقًا مُنْعِمًا من غير وجود خلقٍ ورزقٍ ونعمة منه. فزعموا أنه لم يزل خالقًا بخالقيه فيه، ورازقًا برازقيه فيه، وقالوا: إن خالقيته قدرته على الخلق، ورازقيته قدرته على الرزق، والقدرة قديمة، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا: بالخلق بصير المخلوق من العالم مخلوقًا، وبذلك الرزق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقًا.

وأعجب من هذا فرقتهم بين المتكلم والقائل، وبين الكلام والقول. وذلك أنهم قالوا: إن الله تعالى لم يزل متكلمًا بكلام هو قدرته على القول، ولم يزل قائلًا بقائليه لا يَقُولُ، والقائلية قدرته على القول، وقوله حُرُوفٌ حادثة فيه، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم. قال عبد القاهر: ناظرْتُ بعضهم في هذه المسألة، فقلت له: إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته، لزمك على هذا القول أن يكون الساكت متكلمًا، فالتزم ذلك.

ومن تدقيق الكرامية في هذا الباب قولهم: إنا نقول: إن الله تعالى لم يزل خالقًا رازقًا على الإطلاق، ولا نقول بالإضافة: إنه لم يزل خالقًا للمخلوقين، ورازقًا للمرزوقين، وإنما نذكر

هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين.

وقالوا على هذا القياس: إن الله تعالى لم يزل معبوداً، ولم يكن في الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له.

ثم إن ابن كرام ذكر في كتابه المعروف «عذاب القبر» باباً له ترجمة عجيبة فقال: «باب في كيفوية الله عز وجل» ولا يدري العاقل لماذا يتعجب أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوية؟. وله من جنس هذه العبارة أشكال.

منها: قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان: فإن قالوا بأخموقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا.

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوية، وهذه العبارات السخيفة لائمة بمذهبه السخيف.

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات الله تعالى، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته، وأقواله، وإدراكاته، وملاقاته لما يلاقه. فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً لله تعالى، ولم يكن الله تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله: «كن» لا بقدرته.

وهذه بدعة لم يُسَبِّحُوا إليها؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدورات الله تعالى، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محدث جميع الحوادث بقدرته، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له، وقال أكثر المعتزلة: إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى، وإنما امتنوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره، وقالت الجهمية: الحوادث كلها مقدورة لله تعالى، ولا قادر ولا فاعل غيره. وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإله بحوادث تحدث في ذاته بزمعهم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً!

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتجوير بمجانب.

منها: قولهم يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسماً حياً يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيماً، وزادوا في هذه البدعة على الفئرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار.

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقلم، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً. وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلهم بإيمان بعضهم.

وقال أهل السنة: لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز، ولم يقدح ذلك في حكمته.

وزعمت الكرامية أنه لا يجوز في حكمة الله اختراع الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاء إلى زمان بلوغه آمن، ولا اختراع الكافر الذي لو أبقاء إلى مدة آمن، إلا أن يكون في اختراعه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره.

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترع إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاء لم يؤمن، وفي هذا قدح منهم في كل مَنْ مات من ذراري الأنبياء طفلاً.

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حائتان في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية. وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله، وفرقوا بين الرسول والمرسل بأن الرسول من قامت به تلك الصفة، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة.

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام، فقالوا: كلُّ ذنب أسقط العدالة أو وجب حداً فهم معصومون منه، وغير معصومين عما دون ذلك، وقال بعضهم، لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ، وأجاز ذلك بعضهم، وزعم أن النبي ﷺ أخطأ في تبليغ قوله: «وَتَوَدَّ أَثَرَانِ» [الأحزاب: ٢٠] حتى قال بعده: «تلك الفرائق العلى، [وإن] شفاعتها ترجمي»<sup>(١)</sup>.

وقال أهل السنة: إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان أتقاه في خلال تلاوة النبي ﷺ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه: إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من

(١) سورة النجم: الآية ٢٠.

(٢) ما نرى قصة الفرائق إلا أنقصه ابتدعها قوم من أهل الضلالة، كالفن يضحون الأحاديث ويطلقونها، وهم في قرارة أنفسهم يعلمون عدم صحتها، يريدون بذلك أن ينصروا ضلالاً لهم، ويحزوا على الأفرار الذين تحذهم نسبة القول إلى الرسول ﷺ ولا يقدرون على دفعها لأن مكتهم عاجزة عن التمييز بين الفث والسمين، ولا يقدحنا من عضولنا أن قوماً من المؤلفين الذين يعرف عنهم العقل والتمييز والقدرة على نخل القول وتبعية الزيف عنه عد رؤوا هذه الأسطورة، فكهم في الروايات من لباطيل وترجمات.

الكبائر والصغائر .

وزعمت الكُرّامية أيضاً أن النبي ﷺ إذا ظهرت دعوته، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقُه والإقرار به من غير توقف على معرفة دليله، وقد سرقوا هذه البدعة من إباضية الخوارج الذين قالوا: إن قول النبي ﷺ «أنا نبي» فتنسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان.

وزعمت الكُرّامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه .

وقد سبقهم أكثر القدرة إلى القول بوجود اعتقاد موجبات العقول، ولم يقل أحد قبلهم بوجود اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم .

وزعمت الكُرّامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيماً .

وقال أهل السنة: لو فعل ذلك جاز، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة .

ثم إن ابن كُرّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد، مع وقوع الجدل وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام، وأشار في بعض كتبه إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد، ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغياً . وقال أتباعه: إن علياً كان إماماً على وفق السنة، وكان معاوية إماماً على خلاف السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه . فبما غلبنا من طاعة واجبة [على] خلاف السنة .

ثم إن الكُرّامية خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد إذا أقربه بعد رذته . وزعموا أيضاً أنه هو الإقرار السابق في الذر الأول في طلب النبي ﷺ وهو قولهم: بلى، وزعموا أيضاً أن ذلك القول باقياً أبداً لا يزول إلا بالردة، وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاً وإن اعتقد الكفر بالرسالة، وزعموا أيضاً أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آيات كثيرة كانوا مؤمنين حقاً، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة، وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفي أهل السنة: إن عذابهم في الآخرة غير مؤبد، وأهل الأهواء يزوّن خلود الكُرّامية في النار .

ثم إن ابن كُرّام أبدع في الفقه حماقات لم يُسبق إليها .

منها: قوله في صلاة المسافر: إنه يكفيهِ تكبيرتان، من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا

قعود ولا تشهد ولا سلام.

ومنها: قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس، وحل أرض نجسة، ومع نجاسة ظاهر البدن، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس.

ومنها: قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه شتان غير مفروقتين، وإنما الواجب كفته ودفته.

ومنها: قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام.

وكان في عصرنا شيخ للكرامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يُسبق إليها، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه، وكذلك اسم كل مسمى عرض فيه، فزعم أن الله تعالى عرض حال في جسم قديم، والرحمن عرض آخر، والرحيم عرض ثالث، والخالق عرض رابع، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر، فالله تعالى عنده غير الرحمن. والرحمن غير الرحيم، والخالق غير الرازق. وزعم أيضاً أن الزاني عرض في الجسم الذي يضاف إليه الزنى، والسارق عرض في الذي تضاف إليه السرقة، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق. وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عرضان في الجسم، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم، وكذلك العلم والعالم، والقدرة والقادر، والحياة، كل ذلك أعراض غير الأجسام، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم، وإنما يقوم بمحل العالم، والحركة لا تقوم بالمتحرك، وإنما تقوم بمحل المتحرك.

قال عبد القاهر: ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه المسألة، وأزمته فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني، والمقطوع في السرقة غير السارق، فالتزم ذلك، فالتزمته أن يكون معبوده عرضاً، لأن المعبود عنده اسم، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم، فقال: المعبود عرض في جسم القديم، وأنا أعبد الجسم دون العرض، فقلت له: أنت إذن لا تعبد الله عز وجل، لأن الله تعالى عندك عرض، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض.

وفضائح الكرامية على الأعداد، كثيرة الأمداد، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية، والله أعلم.

## الفصل الثامن

### في بيان مذاهب المُشَبَّهة من أصناف شتى

اعلموا - أسعدهم الله - أن المُشَبَّهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى.

١٢٠- والمشبَّهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة. وأوّل ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض المُتَلَاة.

فمنهم: السُّبِّيَّة<sup>(١)</sup> الذين سموا عليّاً إلهاً، وشبَّهوه بذات الإله. ولما خَرَقَ قوماً منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله.

ومنهم البياتية: أتباع بيان بن سمعان<sup>(٢)</sup> الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفتي كله إلا وجهه.

ومنهم المغيرة: أتباع المغيرة بن سعيد<sup>(٣)</sup> المجلل الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضائه على صور حروف الهجاء.

ومنهم المنصورية: أتباع أبي منصور المجلل<sup>(٤)</sup> الذي شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يا بُنَيَّ بلغ عني.

ومنهم الخطابية<sup>(٥)</sup>: الذين قالوا بالهية الأئمة وبإلهية أبي الخطاب الأسدي.

(١) السُّبِّيَّة: هم أتباع عبادة بن سبأ الضال المضل، رأس الفتن وموقعها، وموجع نارها، وجامع خطيها من لشتات الناس ورفذالهم، قال السيد الشريف الجرجاني (التحريفات ص ٧٩) «السُّبِّيَّة هم أصحاب عبادة بن سبأ، قال لعلّي: أنت الإله حقاً. ففُخاه عليّ إلى المدائن، وقال ابن سبأ: لم يمت عليّ، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطاناً تصوّر في صورة عليّ، وعليّ في السحاب، والرعد صوته، والبرق سوطه. وأنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويمسوها عدلاً، ومزلاً يقولون عند سماع الرعد: وعليك السلام يا أمير المؤمنين» اه كلامه. ولا زلتا ترى في وقت نزول المطر أطفال الفاهرة المغزية يجرّون حفاة في مياه المطر ويصيحون بأهل صوتهم قائلين: «ها بركة عليّ زوده»، ويخطر على البال أن هذا عن أثر قديم دخل عليهم من عهد القناتيين (ونظّر اعتقاد فرق المسلمين ص ٥٧، والتتبع ص ٢٥ و ١٤٨، والحرور العين ص ١٥٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٣/٣٩٩، والفاخريني: ٨٠/١) وسيلذكر المؤلف السبئية في فصل خاص بعد هذا الكلام.

(٢) سبقت ترجمة بيان بن سمعان (ص ٤٠).

(٣) سبقت هذه الفرقة، والحديث عن المغيرة صاحبها (ص ٥٨).

(٤) سيأتي الحديث عن هذه الفرق قريباً.

ومنهم: الذين قالوا بالهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر.  
ومنهم الحلولية<sup>(١)</sup>: الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

ومنهم الحلولية الحلمانية<sup>(٢)</sup>: المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي الذي زعم أن الإله يحمل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.  
ومنهم المقنعية الميضة<sup>(٣)</sup>: بما وراء نهر جنيحون في دعوهم أن المُنْع كان إلهاً، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

ومنهم العذافرة: الذين قالوا بالهية ابن العذافر المقتول ببغداد.  
وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه.

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عز وجل.

وبعد هذا فرق من المشبهة عُدَّهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقرارهم بوجود أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية.

ومن هذا الصنف هشامية متسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي<sup>(٤)</sup> الذي شُبِّهَ بمعبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشير نفسه، وأنه جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وذو لون، وطعم، ورائحة، وقد روى عنه أن معبوده كسيكة الفضة، وكاللولؤة المستديرة، وروى عنه أنه أشار إلى أن جبل أبي قتيس أعظم منه، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا.

ومنهم: الهشامية المنسوبة إلى هاشم بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُضَمَّت، وأن له شجرة سوداء وقلباً ينبع منه الحكمة.

(٣-١) سيأتي الحديث عن هذه الفرق قريباً.

(٤) قد سبق ذكر الهشامية في عداد الإمامية (ص ٦٥) وثمة ذكر الهشامين هذا والذي يليه.

ومنهم: اليونانية المنسوبة إلى يونس<sup>(١)</sup> بن عبد الرحمن الفُقي الذي زعم أن الله تعالى يحمله حَلةٌ عرشه، وإن كان هو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله رجلاه، وهو أقوى من رجله.  
ومنهم: المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي<sup>(٢)</sup> الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية.

ومنهم: الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل في التشبيه ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته.

ومنهم: الخاطبة من القَدَرية، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط<sup>(٣)</sup> وكان من المعتزلة المتسبة إلى الطَّغام، ثم إنه شبه عيسى بن مريم بربه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة.

ومنهم الكرامية في دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث، وأنه مماسٌ لعرشه، وقد يثبت تفضيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية فهو لاء مشبهة لله تعالى يخلقه في ذاته.

#### ١٢١- فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف:

منهم: الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خلقه، وهذا قول المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرادَه بإرادة حادثة، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا: يجوز حدوث إرادة الله عز وجل لا في محل، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا في محل، وهذا ينقض قولهم: إن إرادته من جنس إرادتنا؛ لأن الشينين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر.

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده، وزعموا أن إرادته من إرادتنا، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا، وزعموا - لأجل ذلك - أن الله تعالى محل للحوادث، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومنهم: الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات

(١) قد تقدم ذكر اليونانية في عداد الإمامية (ص ٧٠).

(٢) داود الجواربي: ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على الهناسي. قال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ما نصه: «رو عنه أخذ داود الجواربي قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية». وقد ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين داود هذا في أثناء الكلام على اختلاف الناس في التجسيم (٢٥٨/١) بتحقيقنا).

(٣) ابن خابط: ذكره الحافظ ابن حجر والسقافري بالحاء للمهلة وبعد الألف حمزة، والتحقيق أنه بالحاء للمجمة وبعد الألف باه موحدة.



وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد، وقالوا بحدوث كلامه، وأحال جمهورهم - سوى الجبائي - بقاء كلام الله تعالى، وقال النظام منهم: ليس في نظم كلام الله سبحانه إعجاز، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج، والترك، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نظم القرآن وما هو أفصح منه، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم.

وشاركت الكرامية المعتزلة في دعواها حدوث قول الله عز وجل، مع فزقيها بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم، وأن كلامه قدرته على إحداث القول. وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله عز وجل في ذاته، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلاً للحوادث.

ومنهم: الزُّرَّارِيَّةُ أتباع زُرَّارة بن أعين<sup>(١١)</sup> الرافضي في دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجل، وأنها من جنس صفاتها، وزعموا أن الله تعالى لم يكن في الأزل حياً، ولا عالماً، ولا قادراً، ولا مريداً، ولا سمياً، ولا بصيراً، وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياةً وقدرةً وعلماً، وإرادةً، وسمياً وبصراً، كما أن الواحد منا يصير حياً، قادراً، سمياً، بصيراً، مريداً عند حدوث الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والسمع، والبصر فيه.

ومنهم: الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا.

وهذا باب إن أطلناه طال، ونشر الأذيال، وقد بيّنا تفصيل أقوال المعتزلة، والمشبهة، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية والله أعلم.

(١١) تقدم ذكر الزرارية وترجمة زعيمها زرارة بن أعين (ص ٧٠).

## الباب الرابع

### من أبواب هذا الكتاب

### في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها

الكلام في هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعدُّ من أمة الإسلام وملته، وقد ذكرنا<sup>(١)</sup> قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملَّة الإسلام واقع على كل مُقرِّ نبوة محمد ﷺ وأن كل ما جاء به حق كائناً قوله بعد ذلك ما كان، وهذا اختيار العبي في مقالاته، وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية، والموشكانية<sup>(٢)</sup> منهم في ملَّة الإسلام، لأنهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويزعمون أن محمداً كان مبعوثاً إلى العرب، وقد أقرُّوا بأن ما جاء به حق.

وقال بعض الفقهاء<sup>تمت</sup> أهل الحديث: اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة.

وهذا غير صحيح، لأن أكثر المرتدِّين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عهد الصحابة كانوا يَزَوُّن وجوب الصلاة إلى الكعبة، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة، وهم المرتدون من بني كندة ونحيم.

فأما المرتدون من بني حنيفة وبني أسد فهم كفروا من وجهين، أحدهما: إسقاط وجوب الزكاة، والثاني: دعواهم نبوة مُسْتَلَمَة<sup>(٣)</sup>، وطلَّيْحة<sup>(٤)</sup>. وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح، وصلاة المغرب، فازدادوا كفراً على كفر.

والصحيح عندنا أن اسم ملَّة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقَدِّمه، وأنه عادل حكيم، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأقر - مع ذلك - بنبوة جميع

(١) انظر ص ١٢ أول الكتاب.

(٢) وقع هنا في المطبوعين «والموشكانية» تحريف ما أثبتناه، وقد ذكر على الصواب في ص ١٣ من أول هذا الكتاب، وذكر عنهم المؤلف نفس الكلام الذي ذكره هنا.

(٣) تقدمت ترجمة مسيلة «كذاب البسامة» (ص ١٢)، وانظر زيادة على ما ذكرناه هناك المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥.

(٤) تقدمت ترجمة طلَّيْحة الأسدي (ص ١٢).

أنبيائه، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة، وتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام شريعته، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة، وبوجوب الزكاة، وضوم رمضان، وخج البيت على الجملة؛ فكل من أقر بذلك فهو داخل من أهل ملة الإسلام، وينظر فيه بعد ذلك: فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدي إلى الكفر فهو الموحد السني، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نُظر:

فإن كان بدعة الباطنية، أو البائية، أو المغيرية، أو المتصورية، أو الجناحية، أو الشنئية، أو الخطابية من الرافضة، أو كان على دين الحلولية، أو على دين أصحاب التناسخ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج، أو على دين الخطابية من الخوارج، أو على دين الخطابية أو الحمارية من القدرية، أو كان ممن يحرم شيئاً عن نص القرآن على إباحته باسمه، أو أباح ما حرم القرآن باسمه، فليس هو من جملة أمة الإسلام.

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزيدية، أو الرافضة الإمامية، أو من جنس بدع الثجارية، أو الجهمية، أو الضارية، أو المجنحة من الأمة كان من جملة أمة الإسلام في بعض الأحكام، وهو أن يدفن في مقابر المسلمين، ويُدْفَع إليه سَهْمُهُ من الغنمة إن غَزَا مع المسلمين، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن الصلاة فيها. ويخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام، وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليهن ولا الصلاة خلفه، ولا تحل ذبيحته، ولا تحل المرأة منهم للسني، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم.

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة هذه ترجعها:

سُنِّيَّة، وبائية، وحرية، ومغيرية، ومنصورية، وجناحية، وخطابية، وغزابية، ومفوضية، وحلولية، وأصحاب التناسخ، وخابطية، وحمارية، ومُتَقَمِّعة، ورذائية، ويزيدية، وميمونية، وباطنية، وخلاجية، وعذافرية، وأصحاب إباحتها، وربما انتشبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافاً كثيرة نذكرها على التخصيل في فصول مرتبة إن شاء الله عز وجل.

## الفصل الأول

### من فصول هذا الباب

### في ذكر قول السبئية، وبيان خروجها عن ملة الإسلام<sup>(١)</sup>

١٢٢- السبئية:

أتباع عبد الله بن سبأ الذي غلا في علي عليه السلام<sup>(٢)</sup> وزعم أنه كان نبياً، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قوماً من غواة الكوفة، ورفع خبرهم إلى علي عليه السلام فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين، حتى قال بعض الشعراء في ذلك:

لِقَوْمٍ بِي الْحَوَادِثِ حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تَزِمِ بِي فِي الْحَفَرَتَيْنِ

ثم إن علياً عليه السلام خاف من إحراق الباقيين منهم شماعة أهل الشام، وخاف اختلاف أصحابه عليه، فنفى ابن سبأ إلى سباط المداين، فلما قُتل علي عليه السلام زعم ابن سبأ أن المقتول لم يكن علياً، وإنما كان شيطاناً تصور للناس في صورة علي، وأن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم عليه السلام، وقال: كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل علي، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مفضولاً شبهوه بعيسى، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبه علياً فظنوا أنه علي، وعلي قد صعد إلى السماء، وأنه سيتزل إلى الدنيا ويتقم من أعدائه.

وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب وأن الرعد صوته، والبرق سوطه، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين.

وقد روى عن عامر بن شراحيل<sup>(٣)</sup> الشعبي أن ابن سبأ قيل له: إن علياً قد قتل، فقال:

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧١، والمثل والنحل: ١٧٤/١، ومقالات الإسلاميين: ٨٥/١، وشرح مفيدة السفاريني: ٨٠/١.

(٢) تقدمت ترجمة موجزة لمبعده سبأ اليهودي قرياً (ص ٢٢٥) ونظر ص ٢١ أيضاً، ونرى لك أن نقرا ما كتبنا في شرحنا على مقالات الإسلاميين: ٥٠/١، ٥٨.

(٣) هو أبو عمرو: عامر بن شراحيل، الهمداني، الكوفي، مولده - فيما قيل - أثناء خلافة عمر، وقد كان علامة التابعين، وهو أكبر شيوخ أبي حنيفة، قال الواقدي: الشعبي من حمير وعلمه في همدان، فمن كان منهم بالكوفة قبل له: شعبي، ومن كان منهم بالشام قيل له: شعبي، ومن كان منهم باليمن قيل له: ذو شعبين، ومن كان منهم بالمغرب قيل له: الأشعري، وكلهم من بين حسان بن عمرو ذي شعبين، وقد توفي أبو عمرو في سنة ١٠٤ - وقيل: في سنة ١٠٣ - عن بضع وثمانين سنة. (المير: ١٢٧/١، وتذكرة الحفاظ رقم ٧٦، وتهذيب التهذيب: ٦٥/٥).

إن جئتمونا بدماعه في صرة لم نصدق موته، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحنافيها.

وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر إنما هو عليّ دون غيره، وفي هذه الطائفة قال اسحاق بن سُوَيْد الغَدَوِيُّ قصيدته في الخوارج، والروافض، والقدرية منها، هذه الأبيات<sup>(١)</sup>:

برئت من الخوارج، لثقت منهم	من القُرَّال منهم وابن تائب
ومن قوم إذا ذكروا غلبنا	يردُّون السلام على الشهاب
ولكسي أجب بكل قلبي	ولهم أن ذاك من الصَّواب
رسول الله والمصدق حبا	به أزيجو عدا عشرين الثواب

وقد ذكر الشعبي أن عبد الله بن السوداء<sup>(٢)</sup> وكان يعين السبية على قولها وكان ابن السوداء في الأصل يودياً من أهل الحيرة فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوق ورياسة، فذكر لهم أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً، وأن علياً وصي محمد ﷺ، وأنه خير الأوصياء كما أن محمداً خير الأنبياء، فلما سمع ذلك منه شيعة علي قالوا لعلي: إنه من محبيك، فرفع علي قدره، وأجله تحت درجة منبره. ثم بلغه غلوهم فيهم فهمم بقتله، فنهاه ابن عباس عن ذلك وقال له: إن قتله اختلف عليك أصحابك، وأنت عازم على العزود إلى قتال أهل الشام، وتحتاج إلى مدارة أصحابك، فلما خشي من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنة التي خافها ابن عباس فهاجم إلى المدائن فالتقت بهما الرعا بعد قتل علي ﷺ وقال لهم ابن السوداء: والله ليبعين لعلي في مسجد الكوفة عتقان تفيض أحدهما عتلاً والأخرى سنناً، ويفترق منهما شيعة.

وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء كان على عوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى (ﷺ)، فانتسب إلى الرافضة الشيعية حين وجدهم أغرق أهل الأهواء في الكفر، ودلس ضلالتهم في تأويلاته.

قال عبد القاهر: كيف يكون من فرق الإسلام قوم يزعمون أن علياً كان إلهاً أو نبياً؟ ولئن جاز إدخال هؤلاء في جملة فرق الإسلام جاز إدخال الذين ادعوا نبوة سليمة الكذاب من

(١) سبق ذكر البيت الأول والثاني من هذه الأبيات (ص ١١٩).

(٢) الذي يروى من كلام المؤلف في هذا الفصل أن ابن السوداء غير عبدالله بن سبأ، ولكن الذي ذكره جماعة من المؤرخين - منهم المقرئ في الخط - أن ابن السوداء، وابن سبأ شخص واحد. والأوصاف التي نسبت بها كل علم من هذين هي الأوصاف التي نسبت بها الآخر.

فرق الإسلام، قلنا للشيعة: إن كان مقتول عبد الرحمن بن ملجم شيطاناً تصوّر للناس في صورة علي فلم لمتهم ابن ملجم؟ وهلا تذخّموه، فإن قاتل الشيطان عمود على فعله غير مذموم به. وقلنا لهم: كيف تصحّ دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه وقد كان صوت الرعد مسموعاً، والبرق عموساً في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام؟ ولهذا ذكروا الرعد والبرق في كتبهم، واختلفوا في علتها. ويقال لابن السوداء: ليس عليّ عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى، وهارون، ويوشع بن نون، وقد صحّ موث هؤلاء الثلاثة، ولم ينبع لهم في الأرض عسلاً ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحنجر الصلد لموسى وقومه في الثّيب، فما الذي غصم علياً من الموت؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكريلاء عطشاً ولم ينبع لهم ماء فضلاً عن غسل وسمن؟

## الفصل الثاني

### من فصول هذا الباب

### في ذكر التبيان من الغلاة،

### وبيان خروجها عن فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

١٢٣- هؤلاء أتباع بيان بن سمعان التميمي<sup>(٢)</sup> وهم الذين زعموا أن الإمامة صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم<sup>(٣)</sup> عبدالله بن محمد، ثم صارت من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان بوصيته إليه .  
واختلف هؤلاء في بيان زعيمهم .

فمنهم : من زعم أنه كان نبياً ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد ﷺ .

ومنهم : من زعم أنه كان إلهاً ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : إن رُوحَ الله تناسخت في الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ثم انتقلت إليه منه - يعني نفسه - فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية ، وزعم أيضاً أنه هو المذكور في القرآن في قوله : ﴿ هَذَا يَكُنْ نُفَّائِسَ وَهْدَى وَمَوْعِظَةً لِّتُنَبِّهُوا ﴾ [سورة آل عمران : ٨٣١] وقال : أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة .

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه يدعو به الزهرة فتجيبه .

ثم إنه زعم أن الإله الأزلي رجل من نور ، وأنه ينشئ كلَّ غير وجهه وتأول على زعمه قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ لُفُكٌ وَلِيَّهُ رُشُونٌ ﴾ ﴿ [سورة القصص : ٨٨] ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : (التصغير ص ٧٢ ، والملل والتحل : ١٥٢/١ ، ومقالات الإسلاميين : ٦٦/١ ، والمحرر العيني ١٦١ ، ٢٦٠ ، وشرح المواقيت : ٣٥٨/٨ ، واعتقادات فرق المسلمين ص ٥٧ ، ثم انظر التاريخ الكامل لابن الأثير : ٨٢/٥ ، والمفاريقي : ٨١/١) .

(٢) تقدمت لنا ترجمة بيان بن سمعان التميمي (ص ٤٠) .

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب ع (ص ٤٠) .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٣٨ .

(٥) سورة القصص : الآية ٨٨ .

وقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ خَلْقِكَ كَانَ﴾ (١) وَبَيَّنَّ رَبَّهُ نَزَّكَ (٢) [سورة الرحمن: ٢٦ - ٢٧] (٣). وزُفِعَ خبرُ بيانِ هذا إلى خالد بن عبد الله القسري في زمان ولايته في العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه، وقال له: إن كنت تهزم الجيوش بالاسم الذي تعرفه فاهزم به أعواني عنك.

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام، لدعواها إلهية زعيمها بيان، كما خرج عابدين الأصنام عن فرق الإسلام. ومن زعم منهم أن بياناً كان نبياً كمن زعم أن مسيلمة كان نبياً. وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام. ويقال لليمانية: إذا جاز فناء بعض الإله فما المانع من فناء وجهه؟ فأما قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ خَلْقِكَ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص: ٨٨] (٤) فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل، وقوله: ﴿وَبَيَّنَّ﴾ [سورة الرحمن: ٢٧] (٥) معناه: ويبقى ربك؛ لأنه قال بعده ﴿ذُرْ لِّكَلْبِلٍ وَإِكْرَارٍ﴾ [سورة الرحمن: ٢٧] (٦) بالرفع على البذل من الوجه. ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب لقال ذي الجلال، بخفض الذي، لأن نعت المخفوض يكون مخفوضاً، وهذا واضح في نفسه والحمد لله.

(١) سورة الرحمن: الأيتان ٢٦ و ٢٧.

(٢) سورة القصص: الآية ٨٨.

(٣) سورة الرحمن: الآية ٢٧.



## الفصل الثالث

### في ذكر المغيرة في الغلاة،

### وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

١٢٤- هـ. ١٢٤ هـ. أتباع المغيرة بن سعيد<sup>(٢)</sup> العجلي، وكان يُظهر في بَذء أمره موالاة الإمامية، ويزعم أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين إلى سبطه محمد<sup>(٣)</sup> ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وزعم أنه هو المهدي المنتظر، واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكر أن اسم المهدي يوافق اسم النبي ﷺ، واسم أبيه يوافق اسم أبي النبي ﷺ، وتبعته الرافضة على دعوته ليأمرهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي.

ثم إنه أظهر لهم - بعد رياسته عليهم - نوعاً من الكفر الصريح.

منها؛ دعواه النبوة، ودعواه علمه بالاسم الأعظم، وزعم أنه يُجيئ به الموتى، ويعزم به الجيوش. ومنها؛ إفراطه في التشبه، وذلك أنه زعم أن معبوده رجلٌ من نور، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة.

وزعم أيضاً؛ أن أعضاءه على سُور حروف الهجاء، وأن الألف منها مثال قدميه، والعين على صورة عينه، وشبه الهاء بالفرج.

ومنها؛ أنه تكلم في بَذء الخلق، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم بأسمه

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، والمثل والنحل: ١٧٦/١، ومفالات الإسلاميين: ٦٨/١، والبدع والتاريخ: ١٣٠/٥، ثم أنظر تاريخ ابن الأثير: ٨٢/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/١، والنفاريني: ٨١/١.

(٢) كان المغيرة بن سعيد ساحراً، وحكى عنه الأصمعي أنه كان يقول: لو أردت أن أفني عاداً وثموداً وفروناً بين ذلك كثيراً لفعلت، وبلغ أمره خالد بن عبيدة القسري، فأخذه، وأمر بالقصب واللفظ فأحضر. ثم أخرج النار وأحرقتهم معه، وذلك في سنة ١١٩.

(٣) محمد هذا هو المعروف بالنفس الزكية، وقد كانت وفاته في سنة ١٢٥، ولهذا تقرر أنه لا يتم ادعاءه أن المغيرة بن سعيد العجلي الذي قُدم أنه مات معروفًا على يد خالد بن عبيدة القسري في سنة ١١٩ كان يدعو لمحمد بن عبيدة بن الحسن المعروف بالنفس الزكية، ونرجح أن الضال المغيرة بن سعيد ما كان يدعو ولا يتسبب لأحد بعينه من العلويين، وإنما كان يدعو إلى المهدي المنتظر من غير أن يتعرض للذكره باسم معين، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن تبة وعزيمة صادقين، وإنما كان يتخذها ستاراً للمخرفة والفضيل، وهو في نفسه يصر الكفر أو يسى لنقص عرى الدولة والرجوع إلى الجاهلية الجهلاء، وكذلك خيم هولا الضالين القسدين.

الأعظم، فطار ذلك الاسم، ووقع تاجاً على رأسه، وتناول على ذلك قوله: ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ﴾ [سورة الأعل: ١] <sup>(١)</sup> وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج، ثم إنه بعد وقوع التاج على رأسه كَتَبَ بأصبعه على كتفه أعمالَ عياده، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم، ففرق، فاجتمع من غرة بنحزان، أحدهما: مظلم مالح، والآخر: عَذْبٌ ثَيَّر، ثم اطلع في البحر فأبصر ظله، فذهب ليأخذه فطار، فانتزع عَتِيَّتِي ظله، فخلق منها الشمس والقمر، وأبقى باقي ظله، وقال: لا ينبغي أن يكون معي إله غيري، ثم خلق الخلق من البحرين، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون، وخلق الكفرة - وهم أعداء الشيعة - من البحر المظلم المالح.

وزعم أيضاً أن الله تعالى خَلَقَ الناس قبل أجسادهم، فكان أول من خلق فيها ظل محمد، قال: فذلك قوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِإِيتِيَّ وَلَدٌ فَلَنَا أَوْلَى الْمَسِيحِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الزخرف: الآية ٨١] <sup>(٣)</sup> قال: ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس، ثم عرض على السموات والجبال أن يمتنن علي بن أبي طالب من ظاليه، فأبتن ذلك، فعرض ذلك على الناس، فأمر عمرُ أبا بكر أن يتحمل نصرة علي ومَنعته من أعدائه، وأن يُعَدِّدَ به في الدنيا، وضمن له أن يُبَيِّعَ على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده، فعزل أبو بكر ذلك، قال: فذلك تأويل قوله: ﴿إِنَّا مَرْضَا الْأَمَانَةَ عَلَى أَشْرَفِ الْأَرْضِ وَالْأَجْسَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقَ مِنَّا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة الأحزاب: ٧٢] <sup>(٥)</sup> فزعم أن الظلوم والجَهِول أبو بكر، وتناول في عمر قول الله تعالى: ﴿كَتَلْنَا النَّبِيَّ وَكَانَ لِلْإِنْسَانِ اسْتِغْفَارٌ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِّئْتَ مِنِّيكَ﴾ [سورة الحشر: ١٦] <sup>(٦)</sup> والشیطان عنده عمر.

وكان المغيرة - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - يأمر أصحابه بانتظار محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وسمي خالد بن عبد الله القسري فلما قتل المغيرة بقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله <sup>(٧)</sup> بن الحسن بن الحسن، فلما أظهر محمد هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عيسى بن موسى مع جيش كثيف فقتلوا محمداً بعد غلبته على مكة والمدينة، وكان أخوه إدريس بن عبد الله قد غلب على أرض المغرب.

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقتل بالمدينة في الحرب.

وأما إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فإنه غرَّه سِيرَ من الرجال وأتباعه من المعتزلة وضموا

(١) سورة الأعل: الآية ١.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٨١.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

(٤) سورة الحشر: الآية ١٦.

(٥) تَقَدَّمَ ترجمة محمد بن هيدان بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بالنفس الزكية (ص ٣١).

وتَقَدَّمَ ترجمة عيسى بن موسى (ص ٥٧).

له النُصرة على جند المنصور، فلما ألتقى الجمعان بياخري - وهي على سِتَّة عَشَرَ فرسخاً من الكوفة - قتل إبراهيم، وانهمزت المعتزلة عنه، ولحقه شوْهُمْ، وتولَّى قتالهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة.

وأما أخوه إدريس فمات بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمِّ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزبيدي سُمِّه ثم هرب إلى العراق.

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلقت المغيرة في المغيرة، فَبَرِثَتْ منه فرقة منهم ولعنوه؛ وقالوا: إنه كذب في دَعْوَاهُ أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ الذي يملك الأرض؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عَشْرُهَا وفرقة ثَبَتَتْ على مَوَالِءِ المغيرة، وقالت: إنه صدق في أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ المنتظر، وإنه لم يُقْتَلْ، بل هو في جبل من جبال حاجز مقيم إلى أن يؤمر بالخروج، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحیی له سبعة عشر رجلاً يعطى كل رجل منهم حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم فيهمزون الجيوش ويملكون الأرض، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جندُ المنصور بالمدينة إنما كان شيطاناً تمثّل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وهؤلاء يقال لهم «المحمدية» من الرافضة؛ لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن.

وكان جابراً الجعفي<sup>(١)</sup> على هذا المذهب، وادعى وصية المغيرة بن سعيد إليه بذلك، فلما مات جابر ادعى بكر الأعمور الهجري الثقات وصية جابر إليه، وزعم أنه لا يموت، وأكل بذلك أموال المغيرة على وجه السخرية منهم، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً في دعواه فلعنوه. قال عبد القاهر: كيف يُعَدُّ في فِرْقِ الإسلام قومٌ شَبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء، وأدعوا نبوة زعيمهم؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصَحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلة<sup>(٢)</sup> وظُلَيْحَة كانوا من الأمة.

ويقال للمغيرة: أنكرتم قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وزعتم أن المقتول كان شيطاناً تصوّر في صورته، فبم تصفون عمن يزعم أن الحسين<sup>(٣)</sup> بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكَربلاء، بل غابوا، وقتل شياطين تصوّروا بصورتهم، فانتظروا حَسْباً فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وانتظروا علماً، ولا تصدّقوا بقتله كما انتظرت السبئية؛ فإن علماً أجلاً من بنيه، وهذا ما لا انفصال لهم عنه.

(١) تقدمت ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد بنوث، الجعفي (ص ٥٩).

(٢) تقدمت ترجمة مسيلة كذاب البليمة، وترجمة ظليحة بن خويلد الأسدي (ص ١٥).

(٣) تقدمت كلمة موجزة عن السبطين الكريمين أبي محمد الحسن وأبي عبدالله الحسين ابني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص ٣٠).

## الفصل الرابع من هذا الباب

### في ذكر الحرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة<sup>(١)</sup>

١٢٥- هؤلاء أتباع عبدالله بن عمرو بن حُزْب الكِنْدِي<sup>(٢)</sup>، وكان على دين البَيَانِيَّة في دعواها أن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية<sup>(٣)</sup>. ثم زعمت الحزبية أن تلك الروح انتقلت من عبدالله بن محمد بن الحنفية إلى عبدالله بن عمرو بن حرب، وأدعت الحزبية في زعيمها عبدالله بن عمرو بن حرب مثل دعوى البَيَانِيَّة في بَيَّان بن سمعان، وكلتا الفرقتين كافرة بربها، وليست من فرق الإسلام، كما أن سائر الحلولية خارجة عن فرق الإسلام.

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٦٨/١ و ٩٤ تحقيقاً، والتبصير ص ٧٣، والحرور العيين ص ١٦٠.

(٢) عبدالله بن عمرو بن حرب، الكِنْدِي، كان أول أمره على دين البَيَانِيَّة أتباع بيان بن سمعان النهدي في الحلول. ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم بن محمد بن الحنفية إلى عبدالله بن حرب هذا، لعنه الله. وأنظر ص ٤١ السابقة.

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي من أبي طالب (ص ٤٠).

## الفصل الخامس من هذا الباب

في ذكر المنصورة، وبيان خروجها من جملة فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

١٢٦هـ: أتباع أبي منصور المجبلي<sup>(٢)</sup> الذي زعم أن الإمامة دأرت في أولاد علي، حتى انتهت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف<sup>(٣)</sup> بالباقر، وأدعى هذا المجبلي أنه خليفة الباقر، ثم أخذ في دغواه فزعم أنه عرج به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح يده على رأسه، وقال له: يا بُنَيَّ بَلَغْ عني، ثم أنزله إلى الأرض، وزعم أنه الكشف الساقط من السماء<sup>(٤)</sup> المذكور في قوله: ﴿فَرَقَ رِجَالًا يَكْفُفُونَ أَكْثَرَهُ سَاطِعًا يَمُوتُونَ سَكَّاتٍ مَرْثُومًا﴾<sup>(٥)</sup> [الطور: ٤٤].

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار، وتأولوا الجنة على نعيم الدنيا، والنار على عذاب الناس في الدنيا، واستحلوا - مع هذه الضلالة - حتى مخالفتهم.

واستمرت فتنهم على عادتهم إلى أن وقف يُوسف<sup>(٦)</sup> بن عمر الثقفي والي العراق في زمانه على غوزات المنصورة، فأخذ أبا منصور المجبلي وصلبه.

وهذه الفرقة أيضاً غير معدودة في فرق الإسلام؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار.

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: الملل والنحل: ١/١٧٨، وقرئ الشيعة ص ٣٤، ومفالات الإسلاميين: ١/٧٤، والتبصير ص ٧٣.

(٢) أبو منصور المجبلي: رجل من عبد القيس، كان يسكن الكوفة وله فيها دار، وكان أماً لا يقرأ، ونشأ بالبلادية، فلما مات أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين أدهى أبو منصور هذا أن أبا جعفر فُرض إليه أمره، وجعله وصيه من بعده، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله، واستمرت فتنة هذا الضال المخرق حتى وقف على عوراته يوسف بن عمر الثقفي التي تأتي ترجمته بعد (ص ٢٤٥) فلما وقف على ذلك أخذه وصلبه، ثم قام من بعده ابنه الحسين بن أبي منصور فتنياً وأدهى مرتبة أبيه، فأخذ وأتى به إلى المهدي العباسي فأقر أمامه بما نسب إليه فظنه وصلبه وأخذ منه مالا عظيماً، وطلب أصحابه فقتل منهم جماعة وصلبهم.

(٣) هو أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، الملقب بالباقر، روى عن أبيه وعن جابر بن عبد الله وأبي سعيد وابن عمر وجده في جعفر، ولد سنة ٥٦، وكان في عصره سيد بني هاشم، وإنما لقبه بالباقر من قولهم «بقر العلم» إذا علم أصله وخفيه، وقد هذه التسلي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، ومات في سنة ١١٤، ويقال: في سنة ١١٧ (تذكرة الحفاظ ص ١٢٤، المعارف ص ٢١٥، وشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٤) الذي ذكره الشهرستاني في الملل والنحل أن المجبلي كان يقول: إن الكف هو علي بن أبي طالب أو هو الله، قال: زعم المجبلي أن علياً هو الكف الساقط من السماء، وربما قال: الكف الساقط من السماء هو الله عز وجل. ولكن الأشعري ذكر مثل ما ذكره المؤلف هنا، قال: «وأن أبا منصور قال: آل محمد هم السماء، والشيعة هم الأرض، وأنه هو الكف الساقط من بني هاشم» اهـ.

(٥) سورة الطور: الآية ٤٤.

(٦) هو أبو يعقوب: يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عتيل بن مسعود، الثقفي ابن عم الحاجب بن يوسف الطائفة، وكان يوسف هذا رجلاً فصيحاً جزلاً، وكان - مع ذلك - أحق، سي السيرة والمخلق، يتأعم، معتباً بنفسه، ولأه شام بن عبدالمك بن مروان اليمن في سنة ١٠٦ ثم ولأه العراق في سنة ١٢٠ ولأه الخليفة يزيد بن الوليد جيس يوسف، وبقي في الحبس إلى أن قُتل في سنة ١٢٧ (وفيات الأعيان لابن خلكان: الترجمة رقم ٨١٤ بتحقيق) وقد ورد ذكره في ص ٢٤٤ السابقة.

## الفصل السادس من هذا الباب

في ذكر الختاجة من الغلاة، وبيان خروجها عن فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

١٢٧- هؤلاء أتباع عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>.

وكان سبب أتباعهم له أن المغيرة الذين تبرؤوا من المغيرة بن سعيد - بعد قتل محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي - خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماماً، فلقيهم عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، فدعاهم إلى نفسه، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صلبه، فبايعوه على إمامته، ورجعوا إلى الكوفة، وخطبوا لأتباعهم أن عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر زعم أنه ربّ، وأن روح الإله كانت في آدم، ثم في شيث، ثم دارت في الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى علي، ثم دارت في أولاده الثلاثة، ثم صارت إلى عبدالله بن معاوية، وزعموا أنه قال لهم: إن العلم يثبت في قلبه كما تثبت الكخانة والعشب.

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار، واستحلوا الخمر والميتة والزنى واللواط وسائر المحرمات، وأسقطوا وجوب العبادات، وتناولوا العبادات على أنها كتابات عمن تحب موالاتهم من أهل بيت علي، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كتابات عن قوم يجب بغضهم كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة.

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب «المعارف» أن عبدالله بن معاوية هذا ظهر بناحيتي فارس وأصفهان في جنده، فبث أبو مسلم الخراساني إليه جيشاً كثيفاً فقتلوه، وأنكر أتباعه قتله، وزعموا أنه حي.

ويقال لهذه الطائفة: إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفكم خوف من قتلكم ونسي نساكنكم].

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، ومقالات الإسلاميين: ٦٧/١ بتحقيقنا، والمواقف ٣٨٦/٨، واعتقادات فرق المسلمين للرازي ص ٥٩، ثم انظر الفخري ص ١٦٢. وتسمية هذه الفرقة بالجنانية - بفتح الجيم والنون - نسبة إلى الجناح الذي يطير به الطائر، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب جذب عبدالله بن معاوية الذي ينسبون أنفسهم إليه كان يلقب هذا الجناحين وكان يقال له «جعفر الطيارة».

(٢) هو عبدالله بن معاوية بن جعفر الطيار بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، كان قد خرج على الأمويين بالكوفة فمهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، واجتمع حوله خلق، فبرز إليهم يومئذ أمير الكوفة، فقاتلهم، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبداه، فأعطاهموه، فتوجه عبدالله إلى المدائن، وعبر دجلة، وغلب على حلوان وما بقاربها، ثم توجه إلى بلاد العمم فغلب على صفدان والرعي وأصفهان، وبقي على تلك مدة، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكتهم وظهر أمرهم، فسار إلى عبدالله بن معاوية وشيعته، فقتله، ثم أظهر الدعوة العباسية (الفخري ١٦٢، والمعارف ص ١١٨).

## الفصل السابع من هذا الباب

### [في ذكر الخطابية: اتباع أبي الخطاب الأسدي<sup>(١)</sup>]

١٢٨- وهم يقولون: إن الإمامة كانت في أولاد علي، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة، وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء، ثم زعم أنهم آلهة، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأجباؤه. وكان يقول: إن جعفرأ إله، فلما بلغ ذلك جعفرأ لعنه وطرده.

وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية لنفسه، وزعم أتباعه أن جعفرأ إله، غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من علي.

والخطابية يَرَوْنَ شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، ثم إن أبا الخطاب نصب خيئة في كناسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر، ثم خرج أبو الخطاب على والي الكوفة في أيام المنصور، فبعث إليه المنصور بعمى بن موسى في جيش كثيف، فأَسْرَوْه فضلب في كناسة الكوفة.

وأتباعه كانوا يقولون: ينبغي أن يكون في كل وقت إمام ناطق، وآخر ساكت، والأئمة يكونون آلهة، ويعرفون الغيب، ويقولون: إن علياً كان في وقت النبي صامتاً، وكان النبي ﷺ ناطقاً، ثم صار علي بعده ناطقاً. وهكذا يقولون في الأئمة، إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر، وكان أبو الخطاب في وقته إماماً صامتاً، وصار بعده ناطقاً.

وأتباع أبي الخطاب ائتمروا بعد صلبه خمس فرقي كلهم يزعمون أن الأئمة آلهة، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون، وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام.

(١) فالفرقة الأولى منهم المعمرية<sup>(٢)</sup>، وهم يقولون: إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تَفْشَى، وأن الجنة

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، ومقالات الإسلاميين: ٧٥/١، والمثل والنحل: ١٧٩/١، والصور العين ص ١٦٩، ودائرة المعارف للبيهقي: ٤٨٣/١، وخطط القرطبي: ٣٥٢/١ - وأبو الخطاب الأسدي الذي نُسب إليه هذه الفرقة هو محمد بن أبي زنب، ويكنى أيضاً أبا إسحاق، وأبا الطيان، وكان مولد بني أسد، وقد كان يقول: إن لكل شيء من العبادات باطلاً، وقد ظل على ضلاله وعرقته حتى قتله جيسى بن موسى والي الكوفة من قبل العباسيين، وكان ذلك في سنة ١٤٣.

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٧٧/١، والمثل والنحل: ١٨٠/١، والتبصير ص ٧٤، وقال الأشعري: «وقال: إنهم يُسمون المعمرية».

هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية، واستحلوا المحرمات، وقانونا بترك الفرائض، وكانوا ينكرون القيامة، ويقولون بتناسخ الأرواح.

(٢) الفرقة الثانية البريضية: وهم أتباع بزيع<sup>(١)</sup>، وكان يزعم أن جعفرأ كان إلهأ، ولم يكن جعفر ذلك الذي يراه الناس، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة.

وزعموا أيضاً أن كل مؤمن يؤخى إليه، وتأولوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ يُقَيِّنُ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران: الآية ١٤٥]، أي يؤخى منه إليه، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْكُمْ آلَاءُ رَبِّكُمْ كَمَا أَتَتْكُمْ لَذُكِّرْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة المائدة: الآية ١١١] وادعوا في أنفسهم أنهم هم الحواريون، وذكروا قول الله تعالى: ﴿وَرَكَّبْنَا بِلْقَاسِ الْفَلَكِ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة النحل: الآية ٦٨]. وقالوا: إذا جاز الوحي إلى النحل فالوحي إلينا أول بالجواز.

وزعموا أيضاً أن فيهم من هو أفضل من جبريل، وميكائيل، ومحمد.

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية في دينه رُفِعَ إلى الملكوت. وزعموا أنهم يزورُ المرفوعين منهم غدوة وعشية.

(٣) والفرقة الثالثة منهم: العميرية أتباع عمير بن بيان المجلي<sup>(٥)</sup> قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لا يموتون، وقالوا: إنا نموت، ولكن لا يزال خلف منا في الأرض أئمة أنبياء، وعبدوا جعفرأ، وسَمَوْهُ رَبأ.

(٤) والفرقة الرابعة منهم: المفضلية لانتسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل الصيرفي<sup>(٦)</sup> قالوا بإلهية جعفر دون نبوته، وتبرؤوا من أبي الخطاب لبراءة جعفر منه.

(٥) والفرقة الخامسة منهم: الخطابية المطلقة<sup>(٧)</sup>، ثبت على موالة أبي الخطاب في دعاويه

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٧٧/١، وللال والنحل: ١٨٠/١، والتبصير ص ٧٤، وخطط القرظي: ٣٥٢/٢ بولاق، وقد وقع في هذه المراجع كلها إلا التبصير «بزيع» بياء موحدة ثم زاي وآخره غير صحيحة، روقع في التبصير وحده «أتباع أبي بزيع» بزيادة لفظ «أبي» ثم الكلمة بعده براء مهملة ثم باء مكسورة وآخره عين مهمل، وأغلب الظن أنه سهو أو تحريف من النسخ.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤٥.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١١.

(٤) سورة النحل: الآية ٦٨.

(٥) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤، وقد سفلها العمروية، ولها نسب إلى عمرو بن بيان المجلي، ومقالات الإسلاميين: ٧٨/١، وللال والنحل: ١٨١/١.

(٦) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤، ولقالات: ٧٨/١، وللال والنحل: ١٨١/١.

(٧) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤.



كلها، وأنكرت إمامة مَنْ بعده.

قال عبد القاهر: إن الباطنية والمنصورية والجنّاحية والخَطّائية قد أكَفَرُوا أبا بكر وعمر وعثمان وأكثر الصحابة بإخراجهم عليّاً من الإمامة في عصرهم، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد عليّ في أعصار زعمائهم، فيقال لهم: إذا كان عليّ في وقته أولى من سائر الصحابة، فهلا كان أولاده أولى بها من زعمائهم في أعصارهم، وليس العجب من هؤلاء الضالين، وإنما العجب من غلوّ هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة.

## الفصل الثامن من هذا الباب

في ذكر الغُرابية، والمُفوضة، والذَّنية، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الأمة.

١٢٩-الغُرابية<sup>(١)</sup>: قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل (عليه السلام) إلى عليٍّ، فغلط في طريقه فذهب إلى محمد، لأنه كان يشبهه، وقالوا: كان أشبه به من الغُرَاب بالغُرَاب، والذُّباب بالذباب، وزعموا أنَّ عليًّا كان الرسولَ وأولاده بعده هم الرسل. وهذه الفرقة تقول لاتباعها العتوا صاحب الریش، يعنون جبريل (عليه السلام).

وكُفِّرَ هذه الفرقة أكثرُ من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله ﷺ: مَنْ بَاتَيْكَ بالوَحْيِ من الله تعالى؟ فقال: جبريل، فقالوا: إنا لا نحب جبريل، لأنه ينزل بالعذاب، وقالوا: لو أنك بالوحي ميكائيل الذي لا ينزل إلا بالرحمة لأمنا بك، فاليهود - مع كفرهم بالنبي ﷺ، ومع غداوتهم لجبريل (عليه السلام) - لا يلعنون جبريل، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة، والغُرابية من الرافضة يلعنون جبريل (عليه السلام) ومحمداً ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّكَوَتِلْكَهَيْدٍ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَلَهُ كُفْرُكَ لِلْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٩٨]، وفي هذا تحقيق اسم الكافر لِبُغْضِ بعض الملائكة، ولا يجوز إدخال مَنْ سَمَّاهُمْ الله كافرين في جملة فِرَقِ المسلمين.

وأما المُفوضة من الرافضة<sup>(٣)</sup>: فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً، ثم فَوَّضَ إليه خلق العالم وتدبيره، فهو الذي خَلَقَ العالم دون الله تعالى، ثم فَوَّضَ محمداً تدبير العالم إلى عليٍّ بن أبي طالب، فهو المدير الثاني.

وهذه الفرقة شرٌّ من المجوس الذين زَعَمُوا الإلهَ خلقَ الشيطان، ثم إن الشيطان خلق الشرور، وشر من النصارى الذين سَمَّوْا عيسى (عليه السلام) مديراً ثانياً، فمن عُدَّ مفوضةً الرافضة من فِرَقِ الإسلام فهو بمنزلة من عُدَّ المجوس والنصارى من فِرَقِ الإسلام:

وأما الذَّنية منهم<sup>(٤)</sup>: فقومٌ زعموا أن عليًّا هو الله، وشمّوا محمداً، وزعموا أن عليًّا بعثه لينبئ عنه فأدعى الأمر لنفسه.

وهذه خارجة عن فِرَقِ الإسلام لكفرها بنبوة محمد ﷺ من الله تعالى.

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: البصير ص ٧٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٨.

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة: البصير ص ٧٥.

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة: البصير ص ٧٥.

## الفصل التاسع من هذا الباب

### في ذكر الشريعة والنميرية من الرافضة

١٣٠- الشريعة أنباغ رجل كان يُعرف بالشريعي<sup>(١)</sup>، وهو زعم أن الله تعالى حلّ في خسة أشخاص - وهم: النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين - وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة، ولها أعداد خمسة، واختلفوا في أعدادها؛ فمنهم من زعم أنها عمودة لأنه لا يُعرَف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأعدادها، ومنهم من زعم أن الأعداد مذمومة، وحكي عن الشريعي أنه ادّعى يوماً أن الإله حلّ فيه.

وكان بعده من أتباعه رجل يُعرف<sup>(٢)</sup> بالنميري، حكي عنه أنه ادّعى في نفسه أن الله تعالى حلّ فيه.

فهذه ثمان فرق من الروافض الفلاة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم لها غير الله.

ومن أعجب الأشياء أن الخطائية زعمت أن جعفر الصادق قد أودعهم جلدًا فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب، وسئوا ذلك الجلد: «تَجَرَأ» وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا من كان منهم، وقد ذكر ذلك هارون بن سعد المجلي<sup>(٣)</sup> في شعره، فقال:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّافِضِينَ تَقَرَّعُوا	وَكُلُّهُمْ فِي جُفَيْرٍ قَالَ مُنْكَرًا
فَطَائِفَةٌ قَالُوا: إِلَهٌ، وَمِنْهُمْ	طَوَائِفٌ سَفَّهَ النَّبِيَّ الْمُطَهَّرَا
وَمِنْ عَجَبٍ لَمْ أَقْصِهْ جِلْدَ جَعْفَرٍ	يَرْتُّ إِلَى الرَّحْمَانِ مَنْ يَتَّقُرَا

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٨٢/١، والنمير ص ٧٥، وانظر ص ٢٥٥ الألفية.

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: النمير ص ٧٥، ومقالات الإسلاميين: ٨٤/١.

(٣) وقع في أصول هذا الكتاب «هارون بن سعيد المجلي» وهو خطأ صوابه «هارون بن سعد المجلي» كما أثبتناه مراراً لما في النمير ص ٧٥ وتذهيب التهذيب ٦/١١ - قال الحافظ «هارون بن سعد المجلي»، وقال: الجعفي الكوفي الأحمري. زكري بن أبي حازم الأشجعي وأبي إسحاق السيبي وأبي القاسم والأعشى وغيرهم، وعت شعبة والثوري وشريك وقيس بن الربيع والحسن بن حسين وعبد الرحيم بن هارون الضحائي وآخرون. قال أحد: روى عنه الناس وهو صالح. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، وقال: كان خرج مع إبراهيم بن عبيدة بن حسن فلما حرب إبراهيم حرب إلى واسط فكذب عنه بها، وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: وذكره أيضاً في الضعفاء، فقال: كان غالباً في الرضا، لا تحمل الرواية عنه بحال، وقال الدوري عن ابن معين: كان من غلاة الشيعة، وقال الساجي: كان يغلو في الرضا، وحكى أبو العرب الضعفي عن ابن تقيّة أنه أشد له شراً يدل على نزوه عن الرضا؛ أم كلام الحافظ، ولعل الشعر الذي ذكر ابن تقيّة أشده هو الشعر الذي رواه المؤلف هنا.

[فإن كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَفَفُوا  
 رِقَّتْ إِلَى الرَّعْمَانِ مِنْ كُلِّ وَاقِعٍ  
 إِذَا تَخَفَ أَهْلُ الْحَقِّ عَنْ بَلْعَةِ مَضَى  
 وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْعَبْلَ صَبَّ لَصَدَّقُوا  
 وَأَخْلَفَ مَنْ يَزُولُ الْبَعِيرُ فَإِنَّهُ  
 فِيهَا تُجْعَ أَقْوَامٌ وَمَعْرُةٌ بِفِرَاقَةٍ]

فَلَانِي إِلَى رَهْمِي أَتَارِقُ جَفَفُوا  
 بَعِيرِ يَابِ الْكَفْرِ فِي الدِّينِ أَعْوَزَا  
 عَلَيْهِمَا، وَإِنْ يَهْضُوا إِلَى الْحَقِّ قَفَّزَا  
 وَلَوْ قِيلَ زَنْجَمُ تَحْوَلُ أَعْمَزَا  
 إِذَا هُوَ لِلْإِقْبَالِ وَجْهَةٌ أَذْهَرَا  
 كَمَا قَالَ فِي عِيْسَى الْفِرَاقِ مَنْ تَتَصَوَّرَا

## الفصل العاشر من هذا الباب

### في ذكر أصناف الحلولية، وبيان خروجها عن فرق الإسلام

١٣١- الحلولية في الجملة عَشْرُ فِرَقٍ كُلُّهَا كانت في دولة الإسلام، وغرض جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع. وتفصيلُ فرقها في الأكثر يرجع إلى غلاة الروافض. وذلك أن السَّبِيَّةَ والبيانية والجناحية والحطائية والنميرية<sup>(١)</sup> منهم بأجمعها حُلُولِيَّةٌ، وظهر بعدهم المُقَتِّلِيَّةُ بما وراء نهر جَيِّحُون، وظهر قوم يَمُرُّون يُقال لهم رِزَامِيَّةٌ، وقوم يُقال لهم بَرْكُوكِيَّةٌ، وظهر بعدهم قوم من الحلولية يُقال لهم حِلْمَانِيَّةٌ، وقوم يُقال لهم حَلَّاجِيَّةٌ يُنسبون إلى الحسين بن منصور المعروف<sup>(٢)</sup> بالحلاج، وقوم يُقال لهم العنافة يُنسبون إلى ابن أبي العنافة، وتبع هؤلاء الحلولية قومٌ من الخرمية شاركوهم في استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات، ونحن نذكر ثلثتهم على الاختصار.

أما السَّبِيَّةُ<sup>(٣)</sup> فإنما دخلت في جملة الحلولية لقولها بأن علياً صار إلهاً بحلول روح الإله فيه.

وكذلك البيانية زَعَمَتْ أن روح الإله دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى علي، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية، ثم صارت إلى ابنه هاشم، ثم حَلَّتْ بعده في تَيَّان بن سَمْعَانَ، وادَّعوا بذلك إلهية تَيَّان بن سَمْعَانَ.

(١) سبق قريباً ذكر هذه الفرق، ولذلك عن مراجعها، وسيذكر المؤلف بعد هذا الإجمال وجه دعواها في فرق الحلولية، بعد أن قدم وجه اعتبارها من غلاة الشيعة.

(٢) هو أبو المغيث، الحسين بن منصور، الحلاج، الزاهد المشهور، أصله من البيضاء إحدى بلاد فارس، ونشأ بواسط والعراق، وصحب أبا القاسم الجنيد، وفتن في أمره مختلفون، فمنهم من يبالغ في تعظيمه، ومنهم من يكفروه، وقد كتب عنه أبو حامد الغزالي في مشكاة الأنوار فصلاً طويلاً اعترف فيه عن الألفاظ التي يترى عنها السمع وكانت تصدر عنه، وأولها، وحملها على حامل حسنة، وفي سنة ٣٠٩ أمر المقتدر العباسي بضره ألف سوط، فإن مات منها وإلا ضربت عنقه. فأخرجوه عند باب الطاق، واجتمع خلق كثير من العامة، وغربه الجلاذ ألف سوط، ثم قطع أطرافه الأربعة، ثم جُزَّ رأسه، وأُحرِقَ جثته فلما صارت رماداً ألقاه في دجلة ونصب الرأس ينداد على الجسر، وقد ذكره أبو المعالي عبد الملك بن محمد الحويطي المعروف بإمام الحرمين في كتابه «الشامل» وذكر أنه كان يعمل حل قلب الدولة وإفساد المملكة (وفيات الأعيان: الترجمة رقم ١٨١ بتحقيقنا) ثم انظر (العبر: ١٣٨/٢ - ١٤٤، والطبقات الكبرى للشيخ الشيرازي: ١٢٦/١) وانظر ص ٢٦٠ الآية.

(٣) تقدم ذكر هذه الفرقة وبيان مقالاتها وذلك في فرق الغلاة من الشيعة وفي فرق الشيعة من أصناف شتى (ص ٢٢٥) ثم في فصل خاص من فصول الباب الرابع ليبيّن خروجها عن ملة الإسلام (ص ٢٢٣).

وكذلك الجناحية منهم حلولية لدعواها، أن روح الإله دارت في علي وأولاده، ثم صارت إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، فكفرت بدعواها حلول روح الإله في زعيمها، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار.

والخطائية كلها حلولية، لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، ويعدّه في أبي الخطاب الأسدي، فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة، ومن جهة دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأجباؤه، ومن أذى منهم في نفسه أنه من أبناء الله فهو أكثر من سائر الخطائية.

والشريعة والنميمة<sup>(١)</sup> منهم حلولية، لدعواها أن روح الإله حلّت في خمسة أشخاص: النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن والحسين؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة.

وأما الزمائية<sup>(٢)</sup>: فقوم يسمون أفرطوا<sup>(٣)</sup> في موالاة أبي مسلم صاحب دولة بني العباس، وساقوا الإمامة من أبي هاشم<sup>(٤)</sup> إليه، ثم ساقوها من محمد بن علي إلى أخيه عبدالله بن علي السفاح، ثم زعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت إلى أبي مسلم، وأقرّوا - مع ذلك - بقتل أبي مسلم وموته، إلا فرقة منهم يقال لهم أبو مسلمية<sup>(٥)</sup> أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط، وزعموا أنه صار إلهاً بحلول روح الإله فيه، وزعموا أن أبا مسلم خير من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة. وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حيّ لم يموت، وهم على انتظاره، وهؤلاء يمزّون وغرّة يعرفون بالبركوكية. فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا: كان شيطاناً تصوّر للناس في

- (١) تقدم ذكر هاتين الفرقتين قريباً (ص ٢٥٢ وما بعدها).
- (٢) أنظر في شأن هذه الفرقة (الزمائية): مقالات الإسلاميين: ٩٤/١، وللعلّ والحق: ١٥٢/١، والتبصير ص ٧٦.
- (٣) لم يزد الأشعري في تسمية صاحب هذه الفرقة من قوله «أصحاب رجل يقال له رزام» وقال الشهرستاني «تابع رزام بن رزم» وسكت الإفرنجي عن تسميته بته كما سكت المؤلف.
- (٤) أبو مسلم: هو عبدالرحمن بن مسلم، وعقيل: عثمان، الخراساني، القائم بالدعوة إلى العباسيين، ويقال: هو إبراهيم بن يسار بن سوس، من ولد بزرجر ابن البختكان، الفارسي، يقال: إن إبراهيم الإمام قال له: غير اسمك فما يتم لنا هذا الأمر حتى تتغير اسمك، فسمي نفسه عبدالرحمن، وقد بدل المجهد في إقامة دولة بني العباس، فلما توطدت أركانه وأقيمت دعائمه قتله أبو جعفر المنصور في شعبان من سنة ١٣٧، ويقال: سنة ١٣٦، ويقال: من سنة ١٤٠ (الترجمة رقم ٣٤٥ من وفيات الأعيان لابن خلكان).
- (٥) في هذه العبارة نقص أحدث فيها اضطراباً، وقد وقعت على وجه الصواب في التبصير، وللعلّ والحق، وهي هكذا «وقالوا: إن الإمامة انتقلت من أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن عبدالله بن العباس بوصية من أبي هاشم، ثم انتقلت من محمد إلى ابنه إبراهيم ثم من إبراهيم إلى عبدالله الذي كان يدعى أبا العباس السفاح، ومنه إلى أبي مسلم» من التبصير، وقال الشهرستاني لزيد في الانتقال خطوة «ساقوا الإمامة من عليّ إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه أبي هاشم ثم من عليّ بن عبدالله بن العباس بالوصية، ثم إلى محمد بن عليّ، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام، وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا إليه وقال بإمامته» اهـ.
- (٦) أنظر في شأن هذه الفرقة مقالات الإسلاميين: ٩٤/١، وقد جعل هاتين الفرقتين الزمائية والأبو مسلمية فرعين لفرقة سفاهة الروندية، وقد سقى الرازي متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندي (انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ١٢).

صورة أبي مسلم.

وأما المُتَّعِبَةُ: فهم المُتَيْضَةُ<sup>(١)</sup> بما وراء نهر خَيْخُون، وكان زعيمهم المعروف بِالْمُتَّعَجِ رجلاً أغْوَزَ قِصَّاراً بِمَرْو، من أهل قرية يُقال لها «كازره كيمَن دات» وكان قد عَزَفَ شيئاً من الهندسة والحِجْلِ والتَّيْرِبَات، وكان على دين الرِّزَامِيَّةِ بِمَرْو، ثم أدعى لنفسه الإلهيَّةَ، واحتجب عن الناس ببرقع من خُرير<sup>(٢)</sup>، واعتزَّ به أهلُ جبل ابلّاق وقوم من الصنَد، ودامت قِتَّةُ على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة، وعاونته كَفَرَةُ الأتراك الخَلْجِيَّةِ على المسلمين للغارة عليهم، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهديِّ بن المنصور، وكان المُتَّعَجِ قد أباح لأتباعه المحرَّمات وحَرَّمَ عليهم القول بالتحريم، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات، وزعم لأتباعه أنه هو الإله، وأنه كان قد تصوَّرَ مرة في صورة آدم، ثم تصوَّرَ في وقت آخر بصورة نوح، وفي وقت آخر بصورة إبراهيم، ثم تردَّدَ في صور الأنبياء إلى محمد، ثم تصوَّرَ بعده في صورة عليٍّ، وانتغل بعد ذلك في صُور أولاده، ثم تصوَّرَ بصورة هشام بن حكيم<sup>(٣)</sup> وكان اسمه هشام بن حكيم<sup>(٤)</sup>، وقال: إني إنما أَتَنَقَّلُ في الصُّور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها، ومن رأيي احتَرَقَ بنوري، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كَشْ ونخشب يُقال له سيام، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجُرَّة، ودونها خندق كبير، وكان معه أهل الصنَد والأتراك الخَلْجِيَّةِ، وجَهَّز المهديُّ إليهم صاحب جيشه مُعَاذ بن مسلم في سبعين ألفاً من المقاتلة، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجَرَشِي. ثم أفرِدَ سعيداً بالقتال ويتلبرح الحرب، فقاتله سنين، واتخذ سعيد من الحديد والخشب ما تبي سَلَّمَ ليضعها على عرض خندق المُتَّعَجِ لِيُغَيِّرَ عليها رجاله، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشأها رَمَلاً وكبس بها خندق المُتَّعَجِ، وقاتل جند المُتَّعَجِ من وراء خندقه، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً، وقُتِلَ الباقيون منهم، وأحْرَقَ المُتَّعَجِ نفسه في تنور في حصنه قد أَذَابَ فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه، وألْتَمَنَ

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: للعل والنحل: ١٥٤/١، والتبصير ص ٧٦، ويقول الذهبي في حوادث سنة ١٦٦ (العمري: ٢٣٥/١) «فيها كان ظهور عطاء المُتَّعَجِ الساحر الملعون الذي ادعى الربوبية بناحية مرو، واستغوى خلائق لا يحصون، وأرى الناس قسراً ثانياً في السماء، كان يرى إلى مسيرة شهرين» له. ويقول في حوادث سنة ١٦٣ (العمري: ٢٤٠/١) «فيها قتل المهدي جماعة من الزنادقة، وصرف همه إلى تبهمهم، وأتى بكب من كتبهم تقطعت بحضرتي بحلب. وفيها بالغ سعيد الجَرَشِي في حصار عطاء المُتَّعَجِ، فلما أحسَّ الملعون بالغلبة استعمل ستاً، وسقى نساء أهلهم الله، ودخل المسلمون الحصن قُتَطِعُوا رأسه ووجهوا به إلى المهدي، فوافقه بحلب، وكان قد اتخذ وجهاً من ذهب، واستغوى الناس بالسحر، وأطلع لهم قسراً يرى من مسيرة شهرين» وانظر مع ذلك الترجمة رقم ٢٩٢ من وفیات الأعيان لابن خلكان.

(٢) قد سمعت في عبارة الذهبي أنه كان قد اتخذ وجهاً من ذهب.

(٣) هكذا وقع هذا الاسم هنا، ووقع في التبصير «هشام بن الحكيم» وكلاهما يقول: إنه يعني نفسه، وقد علمت أن اسمه عطاء. وقد سَمَّاهُ ابن خلكان «عطاء بن حكيم» وعلى هذا يكون صواب الاسم هنا «عطاء بن حكيم».

به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جنة ولا رماً. وزعموا أنه صعد إلى السماء، وأتباعه اليوم في جبال إبلان أكره أهلها، ولهم في كل قرية من قرأهم مسجد لا يُصلُّون فيه، ولكن يكترون مؤذناً يؤذن فيه. وهم يستحلون الميتة والخنزير، وكل واحد منهم يستمتع بأمرأة غيره، وإن ظفروا بمسلم لم يزه المؤذن الذي في مسجدهم قتلوه وأخفوه، غير أنهم مهجرون بعامة المسلمين في ناحيتهم، والحمد لله على ذلك.

وأما الحلمانية من الحلولية<sup>(١)</sup>: فهم للتصويون إلى أبي حلمان الدمشقي، وكان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق، فثب لذلك إليها، وكان كفره من وجهين: أحدهما: أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة، وكان مع أصحابه إذا راوا صورة حسنة سجدوا لها يوهجون أن الإله قد حلَّ فيها.

والوجه الثاني من كفره: قوله بالإباحة، ودعواه أن مَنْ عرف الإله على الوصف الذي يمتقده هو زال عنه الحظر والتحريم، واستباح كل ما يَنْتَلِهُ ويشتهي.

قال عبد القاهر: رأيت بعض هؤلاء الحلمانية يستدلُّ على جواز حلول الإله في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم: ﴿كَانَ سَكَنُكُمْ وَفَعَلْتُ يَوْمَ مِنْ رُحِي قَعْرًا لَمْ سَجِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [الحجر: ٢٩]، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلَّ في آدم، وإنما حلَّه لأنه خلقه في أحسن تقويم، ولهذا قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup> [التين: الآية ٤]، فقلت له: أخبرني عن الآية التي استدلت بها في أمر الله الملائكة بالسجود لآدم (ﷺ)، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم: هل أريد بهما جميع الناس على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه؟ فقال: ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به؟ فقلت: إن قلت إن المراد بهما كل الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان وإن كان تبيح الصورة لدعواك أن الإله حلَّ في جميع الناس. وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم (ﷺ) دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة، ولم تسجد للفرس الرائع، والشجرة المثمرة، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم؟ وربما كان لهُب النار في صورة رائعة، فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدي النار، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صُور هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصُور.

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التكميل ص ٧٧.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢٩.

(٣) سورة التين: الآية ٤.



وقلت له أيضاً: إن الصور الحسنة في العالم كثيرة، وليس بعضها بحلول الإله فيه أولى من بعض، وإن زعمت أن الإله حالٌ في جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام الغرض بالجسم، أو على طريق كون الجسم في مكانه؟ ويستحيل حلول عرض واحد في محال كثيرة، ويستحيل كون شيء واحد في أمكنة كثيرة، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدي إليه.

وأما الخلجية. فمسنويون إلى أبي المغيث الحسين بن منصور<sup>(١)</sup> المعروف بالخلج. وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البيضاء، وكان في يده أمره مشغولاً بكلام الصوفية، وكانت عباراته حبيزة من الجنس الذي تسميه الصوفية الشطح، وهو الذي يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود، والآخر قبيح مذموم، وكان يدعي أنواع العلوم، على الخصوص والمعموم، وانتن به قوم من أهل بغداد وقوم من أهل طالقان خراسان.

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية، فأما المتكلمون فأكثروا على تكفيره، وعلى أنه كان على مذهب الحلولية، وقيل قوم من متكلمي السالبة بالبصرة، وتُسبوه إلى حقائق معاني الصوفية. وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري<sup>(٢)</sup> رحمه الله نسبته إلى مغاطة الخيل والمخاريق، وذكر في كتابه الذي أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم مخاريق الخلج ووجوه حيله.

واختلف الفقهاء أيضاً في شأن الخلج، فتوقف فيه أبو العباس بن سريج<sup>(٣)</sup> لما استغنى في دمه، وأفتى أبو بكر محمد بن دواد بجواز قتله<sup>(٤)</sup>.

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرء منه عمرو بن عثمان المكي<sup>(٥)</sup> وأبو يعقوب

(١) قد تقدمت قريباً ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الخلج (ص ٢٥٤).

(٢) تقدمت ترجمة الإمام أبي بكر محمد بن الطيب الباقلي (ص ١٣٣).

(٣) هو القاضي أبو العباس أحمد بن سريج البغدادي، شيخ الشافعية في وقته، وصاحب التصانيف، وكان يُلقب غالباً الأشهب، ولي قضاء شيراز، وتوفي في جمادي الأول من سنة ٣٠٦ وإذا تذكرت أن مقتل الخلج كان في سنة ٣٠٩ علمت أن ذكر ابن سريج في الذين أفتوا في شأنه لا يستقيم، والصواب أن الذين كانت لهم ضلع في قتل الخلج: شيخ الصوفية أبو بكر النسل الملقب في سنة ٣٣٤، والوزير علي بن حمس الذي كان في وزارته كلبن هيرة عالماً وديناً وعدلاً، ويقال: كان في الوزارة كصمر بن عبد العزيز في الحلقاء، وتوفي سنة ٣٣٤، وربما كان كلام ابن سريج عن الخلج حين قبض عليه أول مرة في سنة ٣٠١ ولم يتصل بحدوث قتله.

(٤) من المذهب أن المؤلف هنا الإسفرائيني في التفسير والفقه في المير: (١٣٩/١) يذكرون أن أبا بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري قد أفتى بمقتل الخلج مع أن وفاة أبي بكر بن داود في سنة ٢٩٧ أي قبل مقتل الخلج بأثني عشر عاماً، وأبو بكر هو محمد بن داود بن علي. الفقيه الظاهري، أحد أذكياء زمانه وصاحب كتاب الزمر، تصدر للاشتغال والفتوى ببغداد بعد أبيه، وكان يتأخر أبا العباس بن سريج، وله شعر رائع، مات في سنة ٢٩٧ عن ثمان وأربعين سنة.

(٥) هو أبو عبد الله عمرو بن عثمان، المكي، شيخ الصوفية، وصاحب التصانيف في الطرق، صاحب الحراز والجند، روى عن يونس بن عبد الأعلى وجماعة، وتوفي في سنة ٢٩٧ (المير: ١٠٧/١) ومه بتبين أن كراهية وتبرؤه من الخلج لم يكن له صلة بمقتله، بل كان ذلك قديماً قبل أن يؤخذ بفنائه العلماء المتصلة بمقتله.

طع<sup>(١)</sup> وجماعة منهم. وقال عمرو بن عثمان: كنت أماشيهِ يوماً فقرأت شيئاً من القرآن، فقال: يمكنني أن أقول مثل هذا. وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد، فقال له: أنا الحق، فقال الجنيد: أنت بالحق أية خشية تصد. فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك. وقبله جماعة من الصوفية منهم: أبو العباس بن عطاء ببغداد<sup>(٢)</sup>، وأبو عبدالله بن خفيف<sup>(٣)</sup> بفارس، وأبو القاسم النضر آبادي<sup>(٤)</sup> بيسابور، وفارس الدينوري<sup>(٥)</sup> بناحية.

وللذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكماً عليه أنه قال: من هذب نفسه في الطاعة، وصبر على اللذات والشهوات ارتقى إلى مقام المقربين، ثم لا يزال يصفو ويرتقي في درجات المصافة حتى يصفو عن البشرية، فإذا لم يتق فيه من البشرية حظ حل فيه روح الإله الذي حل في عيسى ابن مريم، ولم يؤد حيتن شيئاً إلا كان كما أراد، وكان جميع فعله فعل الله تعالى.

وزعموا أن الحلاج ادعى لنفسه هذه الرتبة.

وذكر أنهم ظفروا بكب ك له إلى أتباعه غنائها: «من ألهو [الذي] هو رب الأرباب المتصور في كل صورة، إلى عبده فلان». فظفروا بكب أتباعه إليه وفيها: «يا ذات الذات، ومتى غاية الشهوات، نشهد أنك المتصور في كل زمان بصورة، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا غلام الغيوب».

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعة من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة - وهو جعفر المقتدر بالله - مفرقة فتته، فحبسه، واستغنى الفقهاء في دمه، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود بإباحة دمه، فقدم إلى حامد بن العباس يضربه ألف سوط، ويقطع يديه ورجليه وضل به بعد ذلك عند جسر ببغداد، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة ثم أنزل من جذبه الذي صلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده في الدجلة.

(١) هو أبو عقرب: إسحاق بن محمد، شيخ الصوفية، صاحب الجنيد وغيره وجاور معه، وكان من كبار العارفين، تولى في سنة ٣٣٠ (الهير: ٢٢١/١).

(٢) هو أبو العباس: أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء، الأزدي، الزاهد، أحد مشايخ الصوفية القانتين، الموصوفين بالاجتهاد في الحياة، قيل: كان يتم في اليوم واليلة ساعتين، ويحتم القرآن كل يوم، وقد توفي في ذي القعدة من سنة ٣٠٩ بالعراق (الهير: ١٤٤/١).

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن خفيف، الشيرازي، الزاهد، شيخ إقليم فارس، وصاحب الأحوال والمقامات، مع التمسك بالكتاب والشريعة، توفي في ثالث رمضان سنة ٣٧١ عن خمس وتسعين سنة.

(٤) هو أبو القاسم: إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين، النيسابوري، النضر آبادي، الزاهد، الواضع، شيخ الصوفية وشيخ المحدثين أيضاً، مات في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ٣٦٧.

(٥) هو فارس بن عيسى، الصوفي، من أصحاب الجنيد، توفي في حدود سنة ٣٤٠.

وزعم بعض المنسوين إليه أنه حي لم يقتل، وإنما قُتل من ألقى عليه شبهه، وللمن ينزلوه من الصوفية زعموا أنه كُثِفَ له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه، لتبقى حاله على التلييس.

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهرها تلييس، وباطنها تقديس، واستدلوا على تقديس باطن الخلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه: حَسْبُ الواحد إفراد الواحد، ويأنه سئل يوماً عن ذنبه فأشأ يقول:

ثلاثة أعزف لا عجم فيها  
ومعجومان، وانقطع الكلام  
وأشار بذلك إلى التوحيد.

أما العذافة<sup>(١)</sup>: يقوم ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد في أيام الرازي ابن المعتز<sup>(٢)</sup> في سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، وكان معروفاً بابن أبي العذافر<sup>(٣)</sup>. واسمه محمد بن علي الشلمغاني، وأدعى حلول روح الإله فيه، وسوى نفسه روح القدس، ووضع لأتباعه كتاباً سماه الحاسة السادسة، وصرح فيه برقع الشريعة، وأباح اللواط، وزعم أنه لإيلاج الفاضل نوره في المفضل، وأباح أتباعه له حرمهم طمعاً في إيلاج نوره فيهن، وظفر الرازي بالله به وبجماعة من أتباعه منهم الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب<sup>(٤)</sup> وأبو عمران إبراهيم بن محمد بن أحد بن المتنب<sup>(٥)</sup> ووجد كتبهما إليه يخاطبانه فيها بالرب والمولى، ويصفانه بالقدرة على ما يشاء،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٩.  
(٢) هو أبو إسحاق: أحد - ويقال محمد - بن المعتز بالله جعفر، وُلد في سنة ٢٩٧، وأمه جارية رومية اسمها ظوم، وكان سمهاً كريماً، عباً للعلماء والأدباء، إلا أنه كان مهوواً مع امرأته، ومات في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٩ وله إحدى وثلاثون سنة ونصف سنة.

(٣) في التبصير: وهو أبو الطاهر.

(٤) قال الحافظ الذهبي (المبر: ١٩٠/٢) توفي سنة ٣٢٢ اشتهر محمد بن علي الشلمغاني ببغداد، وشاع أنه يذهب الإلهية، وأنه يحيي الموتى، وكثر أتباعه، فأحضره الوزير ابن مقله عند الرازي بالله، فسمع كلامه، وقال: إن لم تنزل العذرة بعد ثلاثة أيام - وأكثره تسعة أيام - ولا فني حلال. وكان هذا الشفي قد أظهر الرض، ثم قال بالتنازع والحلول، وحرق على الجبال، وأظهر شأته الحسين بن روح زعيم الرافضة، فلما طلب حرب إلى الموصل، وغاب ستين ثم عاد ودعا إلى إلهيته، وتبعه - فيما قيل - الحسين وزير المعتز بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله بن وهب، وأبنا بطلم، وإبراهيم بن أبي عون. فلما قبض عليه ابن مقله كس يته فرجده فيه فاعاها وكتباً ما قيل عنه، ومخاطبونه في هذه الرقاع بما لا يخاطب به البشر. فأحضر وأمر على الإنكار، فصفحه ابن عديس. وأما ابن أبي عون فقال: إلهي وسيدي ورازقي، فقال الرازي لابن الشلمغاني: أنت زعمت أنك لا تأتي الربوبية فما هذا؟ فقال: وما عل من قول ابن أبي عون؟ ثم أحضروا غير مرة. وجرت لهم فصول، وأحضرت الفقهاء والنضاة، ثم أتى الأئمة بإباحتها همه. فأحرق في ذي القعدة. وهربت رقية ابن أبي عون. ثم أحرق. وهو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية. وكان من رؤساء الكتاب - أعني ابن أبي عون - وشلمغاني: من أعمال واسط - وقتل الحسين بن القاسم الوزير، وكان في نفس الرازي منه اه. وشلمغاني: بفتح الشين وسكون اللام وفتح الميم والغين المجمة، وبعد الألف نون. والشلمغاني هذا هو المعروف بابن أبي الطاهر كما قال المؤلف. وكما قال ابن الأثير في الكامل ٦/ ٢٤١ وسط القول فيه.

(٥) إبراهيم هذا هو ابن أبي عون الذي تحدث عنه الذهبي في العبارة السابقة. وانتهت حياته بالقتل والإحراق مع الشلمغاني.

وأفروا بذلك بحضرة الفقهاء، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج، وأبو الفَرَج المالكي، وجماعة من الأئمة، فاعترفوا بذلك، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالبزاة من ابن أبي العذافر بأن يَصْفَعَهُ، ففعل ذلك، وأظهر التوبة، وأفتى ابنُ سُرَيْج<sup>(١)</sup> بجواز قبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله. وأفتى المالكيون برَد توبة الزنديق بعد العثور عليه، فأمر الراضي بحبسه إلى أن ينظر في أمره، وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَوْن، فقال له ابن أبي العذافر: أتمهني ثلاثة أيام لتتول فيها براءتي من السماء ونقمة على أعدائي، وأشار الفقهاء على الراضي بتعجيل قتلهما، فصلبهما ثم أحرقهما بعد ذلك، وطرح رمادهما في المدخلة.

(١) قد قلنا ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج البغدادى (ص ٢٦١) وذكرنا أنه توفي في سنة ٣٠٦ واستظهرنا أنه لم يكن فيمن أفتوا في شأن الحلاج الذي كانت واقعة قتله في سنة ٣٠٩ بعد وفاة ابن سُرَيْج. وبالأولى لا يكون ممن صدرت عنه الفتوى، شأن الشلمغاني الذي قبض عليه بعد وفاة ابن سُرَيْج سنة عشر عاماً إلا أن يكون قد بلغه حاله في حياته فقال رآه فيه، فأما عند القبض عليه فلا.

## الفصل الحادي عشر من فصول هذا الباب

١٣٢- في ذكر أصحاب الإباحة من الخُرُمِيَّة<sup>(١)</sup>، وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام.

فهؤلاء صنفان<sup>(٢)</sup>: صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالزُّدِّيَّة الذين استباحوا المحرّمات وزعموا أن الناس شُرَكَاء في الأموال والنساء، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان في زمانه.

والصنف الثاني<sup>(٣)</sup>: الخرمينية، ظهوروا في دولة الإسلام، وهم فريقان: بابكية ومازنيارية، وكلتاهما معروفة بالمحرمة.

فالبابكية منهم: أتباع بابك الخُرُمي<sup>(٤)</sup> الذي ظهر في جبل البدين بناحية أذربيجان، وكثر بها أتباعه، واستباحوا المحرّمات، وقتلوا الكثير من المسلمين، وجبّهز إليه خلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة من أفشين الحاجب<sup>(٥)</sup>.

(١) تحدث السمرقندي في مروج الذهب (٣/٣٠٥) عن الحرمة وفروعها، وانظر - مع ذلك - التبيين ص ٧٩، وانظر عن للزُّدِّيَّة: التبيين ٧٩، والمثل والنخل: ٢٤٩/١، والفصل لابن حزم: ٣٧، ٣٤/١.

(٢) بابك: رجل فارسي عجمي الأصل، دخل في الإسلام، وتوسّى الحسن - ويقع في بعض الأصول الحسين - وكان قوي النفس، شديد البطش، صبب للرأس، وحدثه نفسه الحيلة بأن يسترجع ملك فارس ودينها، فاستعصم بالجبل المعروف بالبدين من أصل الران، وفي سنة ٢٠١ هـ بعهد المأمون العباسي أظهر أمره وأعلن العصيان، وفي سنة ٢١٢ هـ جهّز له المأمون جيشاً بقيادة محمد بن حيد الطوسي، والتقى الجيشان في سنة ٢١٤ هـ فهزم بابك جيش الخليفة، وقتل محمد بن حيد الطوسي. وفي سنة ٢٢٠ هـ جهّز المعتصم جيشاً بقيادة الأفشين، فالتقى الجيشان فهزم الأفشين جيش بابك، وقتل من الحرمة أتباع بابك نحو الألف، ثم حرب بابك إلى مرقان. ثم التقيا مرة أخرى في سنة ٢٢٢ هـ فهزمهم الأفشين هزيمة منكرة، ونجا بابك، فلم يزل الأفشين يتحلى له حتى أسره في جبال أرمينية، ثم أخذه إلى المعتصم، وفي سنة ٢٢٣ هـ أمر المعتصم بقطع أطرافه وصلبه (المر: ١) في مواضع شتى انتظرها في الفهرس، ومروج الذهب: ٥٥/٤ (بتحقيق).

(٣) الأفشين: أصله فارسي من أبناء الأمراء، وكان اسمه خيلر بن كاوس، فتعصّب للمعتصم واصطفاه لحسن خدمته وطاعته حتى صار بحيث وكلّ إليه مقاتلة بابك، فكان منه ما ذكرنا في الحديث عن بابك، والمؤرخون يختلفون في أمره، فيذكر بعضهم أنه كان قد انقلب على المعتصم وحل دولة الإسلام فأخذ يدير المؤامرات ويدعو سراً للانتفاض على الخلافة، ويذكرون أن اللزير الذي يأتي ذكره (ص ٢٦٩) أقرّ عليه أنه هو الذي يشع على الخروج والعصيان، ومنهم من يذكر أن القاضي أحمد بن أبي دواد هو الذي كاد له عند المعتصم وما زال به حتى أخذه وصلبه وأحرقه، ويقول التبريزي في شرح ديوان أبي تمام لم يكن الأفشين كافراً ولا منافقاً، وإنما كان رجلاً من الفرس فتعصّب المعتصم، وقد مدحه أبو تمام بقصائد، غير أن الحساد أسعدوا ما كان بينهما، فلذكروا للمعتصم أنه منطو على خلافة، وحوره عنه بصورة المعادي له، وقالوا للأفشين: إن أمير المؤمنين قد عزم على القبض عليك، فقبضوه، بذلك حتى انقبض هو ونشر حفرته من قبضه عليه، فتحقّق للمعتصم بانقباضه ما كان أخبر به عنه، فأخذه وصلبه وأحرقه. اهـ. والعجب أن أبا تمام الذي مدحه بقصائد عمدة، وكان يحبط في جبله، يعود ليتفضّ عليه ويقول في قصيدته:

ما كان — لولا غيرة خيبر —

لكن في الإسلام عام لجار

حتى اصطفى سر الزناد الواري

ما زال سر الكثر بين ضلوعه

ومحمد بن يوسف الثَّقْرِي<sup>(١)</sup>، وأبي ذُلْفَ المجبلي<sup>(٢)</sup>، وأقراهم، وبقيت العساكر في وجهه مقدار عشرين سنة، إلى أن أخذ بآبَك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصليبا بسرَّ مَنْ رأى في أيام المتصم، وأثم أقتن الحاجب بممَالَقَة بآبَك في حربه، وقُتل لأجل ذلك.

وأما للمازنارية منهم فهم أَتْبَاغُ مَازِنَار<sup>(٣)</sup> الذي أظهر دين المحمرة بجرجان.

وللبابكية في جبلهم لِيْلَة عيد لهم يجتمعون فيها على الحمر والزُّمَر وتختلط فيها رجالهم ونسائهم، فإذا أُطِفَّتْ سُرُجُهُم ونيرانهم اقتض فيها الرجال النساء على تقدير مَنْ عَزَّ بَزَّ.

والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم في الجاهلية اسمه شروين، ويزعمون أن أباه كان من الزنج، وأمه بعض بنات ملوك الفرس، ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء، وقد بَنَوْا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤدُّون فيها المسلمون، وهم يعلمون أولادهم القرآن، لكنهم لا يصلون في السر، ولا يصومون في شهر رمضان، ولا يزُوم جهاد

ثم يقول بعد آليات يخرس المتصم على اتصال ك الأفشين:

يا قاتلأ به كل كاورس عدلأ

ألحق جيتأ دامتأ رمتك

(واظنر العبر: ١/ في المواضع التي تشير إليها الفهرس، ومروج الذهب: ٤/ ٦١، وشرح ديوان أبي تمام: ١٩٨/٢ طبع دار المعارف).

(١) محمد بن يوسف: من أمراء الدولة وقواعدها في عهد للمتصم، وقام فيه مدلتع كثيرة، وقد ذكر المحفي في العبر (٢/ ٣٧٨) أن المتصم إنما بعث محمد بن يوسف ليعني الحصون التي خربها بابك، ولكن في شعر أبي تمام ما يدل على أن محمد بن يوسف قد حارب، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها محمد بن يوسف:

لقد كف سيف الصلبي محمد

تبرج ظر الصلبي محمد

رسم الله منه بابكأ وولاه

محمد الأول في البيت هو محمد بن يوسف، ومحمد الثاني هو محمد بن حيد الذي قتله بابك على ما قدنا ف بالحديث عن بابك (٢٦٧) وهما من بني الصامت.

(٢) أبو خلف: هو القاسم بن عيسى المجبلي، كان سيد أمله، ووليس عشيرته من عجل وغيرها من بني ربيعة، وكان شجاعاً بطلاً، وكان مع ذلك - شاعراً جيداً، مدحه كثير من الشعراء، ومات في سنة ٢٢٦ في أيام للمتصم، وكان قد ولي له إمرة دمشق (مروج الذهب ٤/ ٦٢، والعبر: ٢/ ٣٩٤).

(٣) مازنار: أصله فارسي، واسمه الأصلي ملزبان بن قلون بن بتلار، ودخل في الإسلام ونسبى محمداً، وكان صاحب جبال طبرستان، واحتضنه للأشون، وفي سنة ٢٢٤ في عهد للمتصم أعلن العصيان بطبرستان وخلع المتصم، فكذب المتصم إلى عبيد الله بن ظاهر بن الحسين بأمره بحربه، فسُير إليه معه الحسن بن الحسين فكانت له معه حروب كثيرة، وما زال حتى أسره وحمله إلى سامرا، فلقَّز على الأفشين أنه خَرَّجه على الخروج والعصيان (انظر ص ٢٦٧) وزعم أنهما هو والأفشين كانا اجتماعاً على مذهب من مذهب التوبة والمجوس، فغضب المازنار بالوسط حتى مات بعد أن شهر وصلب إلى جانب بابك، وفيه يقول أبو تمام:

ولقد شفى الأشداه من برحما

تاتيه في كبد السام ولم يكن

(العبر: ١/ ٣٨٩، ومروج الذهب: ٤/ ٩١، وشرح ديوان أبي تمام: ٢٠٧/٢).

الكفرة.

وكانت فتنة مازيار قد عظمت في ناحيته، إلى أن أخذ في أيام المعتصم أيضاً، وصُلب بسرُّ من رأى بحذاء بابك الحفزي.

وأنياع مازيار اليوم في جبلهم أكثر من يلبهم من سواد جرجان، يُظهرون الإسلام ويضمرون خلافة، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان.

## الفصل الثاني عشر من فصول هذا الباب

١٣٣- في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء، وبيان خروجهم عن فِرَق الإسلام.

القاتلون بالتناسخ أصناف:

صنف من الفلاسفة، وصنف من السمنية، وهذا الصنفان كانا قبل دولة الإسلام.

وصنفان آخران ظهرا في دولة الإسلام، أحدهما: من جملة القُدَرية، والآخر: من جملة الرافضة الغالية.

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا يَقْدَمُ العالم، وقالوا - أيضاً - بإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المَعَادَ والبَيْتَ بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصُّورِ المختلفة، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْبٍ، وروح الكلب إلى إنسان، وقد حكى فلوطرخس<sup>(١)</sup> مثل هذا القول من بعض الفلاسفة. وزعموا أنَّ مَنْ أَذْنَبَ في قَاتِلٍ نَالَهُ العقاب على ذلك الذنب في قَاتِلٍ آخَرَ. وكذلك القول في الثواب عندهم. ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُفْلَمُ بالحواس، مع قولهم: إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس.

وقد ذهب الماتئوثة أيضاً إلى التناسخ، وذلك أن ماني<sup>(٢)</sup> قال في بعض كتبه: إن الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان: أرواح الصديقين، وأرواح أهل الضلالة. فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحوق بالنور الأعلى رُدَّتْ

(١) ذكر القفطي في أخبار الحكمة (يختصر الزوزني ص ٢٥٧ طبع ليرج سنة ١٩٠٣) إثنين من الحكماء باسم فلوطرخس، أحدهما قال عنه «كان فيلسوفاً مذكوراً في عصره، يعلم جزءاً متوفراً من هذا الشأن، وله نصائيف مذكورة بين فِرَق الحكماء، منها كتاب «الآراء الطبيعية» يحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية خمس مقالات، كتاب «الغضب»، كتاب فيما دلَّ عليه مداراة العدو والانتصاع به، كتاب الرياضة نقله قسطنطين، كتاب ف بالغرس مقالة. وقال عن الثاني فلوطرخس: آخر غير الأول، كان فيلسوفاً في وقته، مصقفاً متفتناً، سق كتاب الأنهار وخرابها وما فيها من المجائب والجيال وغير ذلك هـ، والظاهر أن المراد في كلام المؤلف هو أول هذين الفيلسوفين.

(٢) ماني: هو ماني بن مشن، نوبي، تنسب إليه طائفة الماتئوثة، كان في الأصل مجوسياً فأحدث ديناً ودعا إليه، وزعم أن صانع العالم إثنان: أحدهما قاعل الخير وهو نور، وثانيهما قاعل الشر وهو ظلمة، وهما قديمان: لم يزلوا، ولن يزالوا، وهما مختلفان في النور والصورة متضادان في الفعل والتدبير. وقد ظهر في أيام سابور بن أردشير، وتبعه خلق عظيم من المجوس، وادعوا له النبوة، وما زال إلى أن قُتل في زمان سابور بن بهرام (سرح الميوس ص ١٥٥ بولاق، والمثل والنحل: ٢٤٤/١)، وذكر أن قاتل ماني هو بهرام بن هرمز بن سابور. وقال: ماني بن قاتك.



منعكبة إلى السفلى، فتتناخض في أجسام الحيوانات إلى أن تُصَفو من شوائب الظلمة، ثم تلتحق بالنور العالي.

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط<sup>(١)</sup> وأفلاطون<sup>(٢)</sup> وأتباعهما من الفلاسفة أنهم قالوا بتناسخ الأرواح، على تفصيل قد حكيناه عنهم في كتاب «الملل والنحل».

وقال بعض اليهود بالتناسخ، وزعم أنه وُجِدَ في كتاب دانيال أن الله تعالى مَسَخَ بختنصر<sup>(٣)</sup> في سبع صور من صور البهائم والسباع، وعُثِبَ فيها كلها ثم بعثه في آخرها موحدًا.

وأما أهل التناسخ في دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطابية، والراوندية من الروافض الحلولية، كلها قالت بتناسخ روح الإله في الأئمة يزعمهم.

وأول من قال بهذه الضلالة الشبيبة من الرافضة لدعواهم أن عليًا صار إلهًا حين حل روح الإله فيه.

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء، ثم في الأئمة إلى أن صارت في بيتان بن سمعان.

وأذغت الجناحية منهم مثل ذلك في عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر.

وكذلك دعوى الخطابية في أبي الخطاب، وكذلك دعوى قوم من الريوندية في أبي مسلم صاحب دولة بني العباس.

(١) سقراط: الحكيم المشهور، كان من تلاميذ فيثاغورس، ثم اتصرف من الفلسفة العلوم الإلهية، وأعرض عن ملاذ الدنيا ورفضها، ثم أعلن مخطئ اليونانيين فبيدهم الأصنام، وقابل رؤسائهم بالهجو والألف، فثروا عليه العامة، والجأوا ملكهم إلى قتله، فأودعه الملك الحبس تكميلاً لتأثيرهم، ثم ساءلهم نفاقاً من شرهم، وله في شأن المعاد آراء ضيقة بعيدة عن بعض الفلسفة خارجة عن المذاهب المحقة (تاريخ الحكماء ص ١٩٨).

(٢) أفلاطون: أحد أساطين الحكمة من اليونانيين، وكان فيهم كبير القدر، مقبول القول، أخذ الحكمة من فيثاغورس، وشارك سقراط في الأخذ عنه. إلا أنه بقي خامل الذكر إلى أن مات سقراط، وحينئذ نه ذكره وذاع صيته، وسف كتب كثيرة مشهورة ذهب فيها إلى الرمز والإخلاق، وقد ظهر جماعة من تلاميذه الذين خرجوا حل بيده، وسادوا باتساعهم إليه، وكان يعلم الفلسفة وهوماش، فسمى الناس فرقة «المشائين» وعنه أخذ أرسطو، وخلفه بعد موته، ويقال: إن أفلاطون توفي في السنة التي وُلِدَ فيها الإسكندر وكان ملك مقدونية يومئذ فيلس والِد الإسكندر وعاش أفلاطون إحدى وثمانين سنة (تاريخ الحكماء ١٧).

(٣) بختنصر: رجل من المعجم، كان في خدمة لهراسب الملك، ووجهه لهراسب إلى الشام وبيت المقدس ليجلي اليهود عنها، فسار إليها ثم اتصرف، ثم وجهه يمين الملك ليجلي اليهود مرة أخرى بسبب وثوب صاحب بيت المقدس حل رسول كان يمين وجهه إليه، وأم يمين بختنصر أن يقتل مقاتلتهم ويسبي فراريم فسار إليهم في جمع كثيرة فسباهم وهدم البيت واتصرف إلى بابل (تاريخ الطبري: ٥٤١/٢ طبع دار المعارف).

فهؤلاء يقولون بتناسخ روح الإله دون أرواح الناس، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وأما أهل التناسخ من القدرية فجماعة، منهم: أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، وكان معتزلياً متباً إلى النظام، وكان على بدعته في الطفرة، وفي نفي الجزء الذي لا يتجزأ، وفي نفي قدرة الله تعالى على الزيادة في نعيم أهل الجنة أو في عذاب أهل النار، وزاد على النظام في ضلالتة في التناسخ.

ومنهم: أحمد بن أيوب بن بانوش، وكان تلميذ أحمد بن حنبل في التناسخ، لكنهما اختلفا فيما بعد في كيفية التناسخ.

ومنهم: عبد الكريم بن أبي العوجاء<sup>(٢)</sup> وكان خالاً مَعْنَى بن زائدة<sup>(٣)</sup>، وجمع بين أربعة أنواع من الضلالة، أحدها: أنه كان يزعم في السردين الماثوية من الثبوتية، والثاني: قوله بالتناسخ، والثالث: مثله إلى الرافضة في الإمامة، والرابع: قوله بالقدر في أبواب التعديل والتجوير. وكان وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يفتر بها مَنْ لا معرفة له بالجرح والتعديل، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل، وفي بعضها تخيير أحكام الشريعة، وهو الذي أفسد على الرافضة صَوْمَ رمضان بالهلال، وزعمهم عن اعتبار الأجلّة بحساب وضعه لهم، ونسب ذلك الحساب إلى جعفر الصادق، ورفع خبر هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة، فأمر بقتله، فقال: لن يقتلوني، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحُرمت بها الحلال، وفطرت الرافضة في يوم من أيام صومهم، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم.

وتفصيل [رأى] هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن حنبل زعم الله تعالى أن يخلق خلقه أصحابه سالمين عُفلاء بالغين، في دار سوى الدنيا التي هم فيها اليوم، وأنخل عقولهم، وخلق فيهم معرفته والعلم به، وأسبغ عليهم نعمه.

وزعم أن الإنسان المأمور بالمنعم عليه هو الروح التي في الجسم، وأن الأجسام قوالب للأرواح.

وزعم أن الروح هي الحي القادر العالم، وأن الحيوان كله جنس واحد.

(١) انظر ص ٢٢٨ السابقة، ثم انظر ص ٢٧٧ الآتية.

(٢) قال الذهبي: عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة: زنديق مفتر، قال أبو أحمد بن عدي: لما أخذ لضرب عقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام، تله محمد بن سليمان العبسي الأمير بالبصرة (ميزان الاعتدال رقم ١٥٦٧ في ١/٢٤٤).

(٣) معن بن زائدة الشامي: أحد الأبطال للفاويز، وأحد الأجواد، كان أمير سجستان، وحارب البرونزية - وهم قوم خراسانيون حل رأي أبي مسلم - في سنة ١٤١ في عهد المنصور، ووقع فيهم السيف، وفي سنة ١٥١ في عهد المهدي قطعت الحولج غيلة، وفي الملوك لابن كتيبة (ص ٤١٣) كلمات عنه.

وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف، وكان قد توجه الأمر والنهي عليهم على اختلاف صُورهم ولغاتهم، وقال: إن الله تعالى لما كلفهم في الدار التي خلقهم فيها شكره على ما أنعم به عليهم، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به، فمن أطاعه في جميع ما أمره به أقرّه في دار النعيم التي ابتداء فيها، ومن عصاه في جميع ما أمره به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار، ومن أطاعه في بعض ما أمره به وعصاه في بعض ما أمره به أخرجته إلى الدنيا، وألبسه بعض هذه الأجسام التي هي القوالب الكثيفة، وابتلاه بالبأساء والضراء، والشدة والرخاء، واللذات والآلام، في صُور مختلفة من صُور الناس والطيور والبهائم والسياح والحشرات وغيرها، على مقادير ذنوبهم ومعاصيهم في الدار الأولى التي خلقهم فيها، فمن كانت معاصيه في تلك الدار أقلّ وطاعته أكثر كانت صورته في الدنيا أحسن، ومن كانت طاعته في تلك الدار أقلّ ومعاصيه أكثر صار قلبه في الدنيا أثْبَح.

ثم زعم أن الروح لا يزال في هذه الدنيا يتكرر في قوالب وصُور مختلفة ما دامت طاعته مشوبةً بذنوبه، وعلى قدر طاعته وذنوبه يكون منازل قُوالبه في الإنسانية والهيمة، ثم لا يزال من الله تعالى رسولٌ إلى كل نوع من الحيوان، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمخض عمل الحيوان طاعات فيرد إلى دار النعيم الدائم وهي الدار التي خلق فيها، أو يتمحض عمله معاصي فينقل إلى النار الدائم عقابها.

فهذا قول ابن خابط في تناسخ الأرواح.

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش: إن الله تعالى خلق الخلق كله ذُفْعَةً واحدةً، وحكى عنه بغض أصحابه أن الله تعالى خلق أولاً الأجزاء المقدرة التي كل واحد منها جزء لا يتجزأ، وزعم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة، وأن الله تعالى كان قد سَوَّى بينهم في جميع أمورهم؛ إذ لم يستحق واحد منهم تفضيلاً على غيره، ولا كان بينهم في جميع أمورهم؛ إذ لم يستحق واحد منهم تفضيلاً على غيره، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخر لأجلها عن غيره، قال: ثم إنه خبّرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها، لأن منزلة الاستحقاق أشرف من منزلة التفضيل، وبين أن يتركهم في تلك الدار تفضلاً عليهم بها، فاختار بعضهم المحنة، وأبأها بعضهم، فمن أبأها تركه في الدار الأولى على حاله فيها، ومن اختار الامتحان امتحنه في الدنيا، ولما امتحن الذين اختاروا الامتحان عصاه بعضهم وأطاعه بعضهم، فمن عصاه خطّه إلى رتبة هي دون المنزلة التي خلّقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلّق عليها، ثم كرّروا في الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم أناساً، وآخرون صاروا بهائم أو سباعاً بذنوبهم، ومن صار منهم إلى البهيمة ارتفع عنه التكليف - وكان يخالف ابن خابط في تكليف البهائم - ثم قال في البهائم: إنها لا تزال تتردّد في الصُور

القيحة وتلقى المكاره من الذنوب والسخير إلى أن تستوفي ما تستحق من العقاب بذنوبها، ثم تُعاد إلى الحالة الأولى، ثم يختيرهم الله تعالى تخيراً ثانياً في الامتحان، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تركوا على حالهم غير مكلفين، وزعم أن من المكلفين من يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو ملكاً فيعمل الله تعالى ذلك به.

وزعم القحطي منهم أن الله تعالى لم يعرض عليهم في أول أمرهم التكليف بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضل بينهم، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان، وأنهم إن كفوا فغصوا استحقوا العقاب، فأبوا الامتحان، قال: فذلك قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنَّا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (١) [الأحزاب: الآية ٧٢].

## الفصل الثالث عشر من فصول هذا الباب

### في بيان ضلالات الخابطية من القدرية،

### وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القدري<sup>(١)</sup>، وكان من أصحاب الثُّغَام في الاعتزال، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا، ونذكر في هذا الفصل ضلالاته في توحيد الصانع.

وذلك أن ابن خابط، وفضلًا الحذني<sup>(٢)</sup> زعما أن للخلق رَبيَّين وخالقين، أحدهما قديم، وهو الله سبحانه، والآخر مخلوق، وهو عيسى ابن مريم، وزعما أن المسيح ابن الله هل معنى دون الولادة، وزعما أيضاً أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، وهو الذي عناه الله بقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup> [الفجر: الآية ٢٢]، وهو الذي يأتي: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَالْعَاصِيَ وَالْمُتَكِبِّ كُفًّا وَقَضِيَ إِلَهِكُمْ إِلَهُهُمُ﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢١٠]. وهو الذي خلق آدم هل صورة نفسه، وذلك تأويل ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته، وزعم أنه هو الذي عناه النبي ﷺ بقوله: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، وهو الذي عناه بقوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ: أَقْبَلْ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ لَهُ: أَذْبَرْ، فَأَذْبَرْ، فَقَالَ: مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ مِنْكَ، وَبِكَ أَغْطِي وَبِكَ أَخْذُ». وقالوا: إن المسيح تُذْزَعُ جَسَدًا، وكان قبل التدرع غَفْلًا.

قال عبد القاهر: قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالفين، وقولهما شر من قولهم؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان، وأضاف ابن خابط وفضل الحذني فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة، والمعجب في قولهما إن عيسى خلق جُذْهَ آدَمَ (جذوة)، فيا عجبا من فُرْعٍ يخلق أصله، ومن عُدْ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عُدَّ النصراني من فرق الإسلام.

(١) قد تقدم الحديث عن أحمد بن خابط (في ص ٢٢٨) وأرشدنا إلى الاختلاف في ضبط اسم أبيه، وانظر ما سبق للمؤلف في ص ٢٧٣.

(٢) فضل الحذني: منسوب إلى الحديثة، وهي بلد على شاطئ الفرات، وقد وقع في شرح عقيدة السفاريني (٧٩/١) الهدى بياض موحدة تحتية، وفضل هذا ملحد زنديق كان من أصحاب النظام ثم هجره النظام وطرده.

(٣) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

## الفصل الرابع عشر من فصول هذا الباب

### في ذكر الحمارية من القنرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة

فأخذوا من ابن خابط<sup>(١)</sup> قوله بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب .  
 وأخذوا من عبّاد بن سليمان القُنْري<sup>(٢)</sup> قوله بأن الذين مَسَخَهُمَ اللهُ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ كانوا قبل المَسْخِ نَاساً، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .  
 وأخذوا من جند بن<sup>(٣)</sup> يزهم الذي ضُحِيَ به خالد بن عبد الله القُنْري<sup>(٤)</sup> قوله بأن النظر الذي يُوجِبُ المعرفة تكون تلك المعرفة فعلاً لا فاعل لها .  
 ثم زعموا بعد ذلك أن الحمر ليست من فعل الله تعالى، وإنما هي من فعل الخُمَارِ، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .  
 وزعموا أن الإنسان قد يُخلَقُ أنواعاً من الحيوانات، كاللحم إذا دَقَّه الإنسان أو يضعه في الشمس فيدوّد، زعموا أن تلك الدُّيدان من خلق الإنسان، وكذلك العقارب التي تظهر من التبن تحت الأجر زعموا أنها من اختراع مَنْ جَمَعَ بين الأَجْرِ والتبن .  
 وهؤلاء شَرُّ من المجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى الشيطان، ومن عدّهم من فرق الأمة كمن عدّ المجوس من فرق الأمة .

(١) تقدم حديث عن ابن خابط في ص ٢٨٨ وانظر خطط للقرنبي ٣٤٧/٢ .

(٢) تقدمت ترجمة عبّاد بن سليمان في ص ١٦١ . وذكر المؤلف ثمة مقالته ووافق فيه هشام بن عمرو النوطي .

(٣) تقدمت ترجمة الجعد بن درهم في ص ١٩ .

(٤) كان خالد بن عبد الله القُنْري والي العراق لهشام بن مروان في سنة ١٠٦ ، ثم ولي هشام أبا عبد الله يوسف بن عمر الثقفي العراق وحامية خالد، وسائر عماله، فحلبهم وعذبهم إلى أن مات خالد تحت العذاب (المعارف لابن قتيبة في عدة مواضع ترشد إليها الفهرس) .

## الفصل الخامس عشر من فصول هذا الباب

### في ذكر اليزيدية من الخوارج،

### وبيان خروجهم عن فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي<sup>(٢)</sup> وكان من البصرة، ثم انتقل إلى جُوز من أرض فارس، وكان على رأي الإباضية من الخوارج، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولاً من العجم، ويُزَلُّ عليه كتاباً من السماء، وينسخ بشرعه شريعة محمد ﷺ، وزعم أن أتباع ذلك النبي المتظَرِّ هم الصابئون المذكورون في القرآن، فأما المُسَمَّوْنَ بالصابئة من أهل واسط وخُرَّان فما هم الصابئون المذكورون في القرآن. وكان - مع هذه الضلالة - يتولَّى مَنْ شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه، وسخَّاهم بذلك مؤمنين، وعلى هذا القول يجب أن يكون الميسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين، لأنهم أقروا بنبوة محمد ﷺ ولم يدخلوا في دينه.

وليس بجائز أن يُعدَّ في فرق الإسلام مَنْ يُعدُّ اليهود من المسلمين، وكيف يعد من فرق الإسلام مَنْ يقول بنسخ شريعة الإسلام؟

(١) انظر في شأنه هذه الفقرة: البصير ص ٨٣، والملل والنحل: ١٣٦/١، ومقالات الإسلاميين: ١٧٠/١، والسخاوي: ٨٠/١.

(٢) ورد هذا الاسم في الملل وفي المقالات وفي أصول الدين للمؤلف (ص ١٦٦) «يزيد بن أنيسة» وفي الحديثين من اسمه زيد بن أبي أنيسة، وله ترجمة في ميزان الاعتدال للذهبي برقم ٢٩٩٠ وقد يختلط هذا حل بعض الناس.

## الفصل السادس عشر من هذا الباب

### في ذكر الميمونية من الخوارج،

### وبيان خروجهم عن فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

هؤلاء أتباع رجل من الخوارج الفجاردة كان اسمه ميموناً<sup>(٢)</sup> وكان على مذهب الفجاردة من الخوارج، ثم إنه خالف الفجاردة في الإرادة والقدر والاستطاعة، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القدرية المعتزلة عن الحق. وزعم - مع ذلك - أن أطفال المشركين في الجنة.

ولو بقي ميمون هذا على هذه البذعة التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير علي وطلحة والزبير وعائشة وعثمان، وقوله بتكفير أصحاب الفتن، وإلى القدرية لقوله في باب الإرادة والقدر والاستطاعة بأقوال القدرية فيها.

ولكنه زاد على القدرية، وعل الخوارج، بضلالة اشتقها من دين المجوس، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد، وبنات أولاد الإخوة والأخوات، وقال: إنما ذكر الله تعالى في تحريم النكاح بالنسب الأمهات، والبنات، والأخوات، والعَمَّات، والحالات، وبنات الأخ، وبنات الأخوات. ولم يذكر بنات البنات، ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة، ولا بنات أولاد الأخوات. فإن طُرِدَ قياسه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض في المجوسية، وإن لم يُجَزَّ نكاح الجدات وقاس الجدات على الأمهات لزمه قياس بنات الأولاد على بنات الصلب. وإن لم يُطْرَدَ قياسه في هذا الباب نقض اعتلاله.

وحكى الكرابيسي عن الميمونية من الخوارج أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، ومنكر بعض القرآن كمنكر كله.

ومن استحل بعض ذوات المحارم في حكم المجوس، ولا يكون المجوسي معدوداً في فرق الإسلام.

(١) انظر في شأن هذه الفرق: التبصير ص ٨٣، ومقالات الإسلاميين. ١/١٦٤، والمثل. ١/١٢٩، والسفاري. ١/٨٠، وخطط المقرئ: ٢/٣٥٤.

(٢) سناه في الملل والنحل «ميمون بن خالد» وسماه السفاريني «ميمون بن عمران» وكذلك في خطط المقرئ (٢/٣٥٤) وشرح المواقف.



## الفصل السابع عشر من فصول هذا الباب

### في ذكر الباطنية، وبيان خروجهم

#### عن جميع فرق الإسلام<sup>(١)</sup>

اعلموا - أسعدكم الله - أن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم، بل أعظم من مَضَرَّة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم، بل أعظم من ضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان؛ لأن الذين ضلُّوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً، وفصائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقطر.

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة: منهم «ميمون بن دُيْصَان» المعروف بالقُدَّاح<sup>(٢)</sup> وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق، وكان من الأهواز، ومنهم: محمد بن الحسين الملقب بندنان، اجتمعوا كلُّهم مع ميمون بن دُيْصَان في سجن والي العراق، فأُسِّسوا في ذلك السجن مذهب الباطنية، ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم من السجن من جهة المعروف بندنان، وابتدأ بالدعوة في ناحية توز، فدخل في دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدین، ثم رَحَّلَ ميمون بن دُيْصَان إلى ناحية المغرب وانتسب في تلك الناحية إلى عقيل بن أبي طالب، وزعم أنه من نسله، فلما دخل في دعوته قوم من خُلاة الرُّفُضِ والحلولية منهم ادَّعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهل منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعَقِّبْ عند علماء الأنساب.

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رجلٌ يقال له حُمدَان قَزِيْمُط، لَقِبَ بذلك لقُرْبَته في خطه أو في خطوه، وكان في ابتداء أمره أكثراً من أَكْثَرَةِ سواد الكوفة، وإليه تُسَبِّ القرامطة.

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٨٣، والسفاري: ٤٠٩/١ بتحقيقنا عقب ترجمة أبي الميث الحسين بن منصور الحلاج وهي الترجمة رقم ١٨١، وانظر أيضاً تاريخ ابن الأثير في حوادث ٢٧٨ وسنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٩ وسنة ٣٠١ وسنة ٣١١ وسنة ٣١٧. وقد حكى ابن خلكان أن القاضي أبا بكر الباقلاني ألف كتاباً سَمَّاه «كشف أسرار الباطنية» ذكر فيه أحوالهم وما يبدعون إليه. ثم أنظر فرق المسلمين والمشرّكين لفخر الدين الرازي ص ٧٦ وما بعدها. وخطط المقرئ ٣٥٧/٢ بولاق.

وقد كتب ابن النديم في الفهرس (ص ٢٧٨) فصلاً طويلاً عن الإسماعيلية والحلاجية.

(٢) عند الفخر الرازي «عبدالله بن ميمون القُدَّاح».

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجبائي وكان من مستجيبة حَمْدَان، وتغلب على ناحية البحرين، ودخل في دعوته بنو سنير<sup>(١)</sup>.

ثم لما تمادت الأيام بهم ظهر المعروف منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن مَيْمُون بن ذَيْبَان الفُدَّاح، فغَيَّرَ اسم نفسه ونسبه، وقال لأتباعه: أنا عبدالله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ظهرت فتته بالمغرب وأولاده اليوم مستولون على أعمال مصر.

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني، وكان من تلامذة حمدان قرمط، وظهر مأمون أخو حمدان قَزِيط بأرض فارس، وقرامطة فارس يقال لهم «المأمونية» لأجل ذلك. ودخل أرض الدِّلِيم رجل من الباطنية يُعرف بأبي حاتم، فاستجاب له جماعة من الدِّلِيم منهم أسفار بن شرويه.

وظهر بنيسابور داعية لهم يُعرف بالشعراني، قُتِلَ بها في ولاية أبي بكر بن حجاج عليها، وكان الشعراني قد دَعَا الحسين بن علي المروزي، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسي داعية أهل ما وراء النهر، وأبو يعقوب السجزي المعروف ببنداته، وصُنِفَ النسي لهم كتاب «المحصل»، وصُنِفَ لهم أبو يعقوب كتاب «أساس الدعوة»، وكتاب «تأويل الشرائع»، وكتاب «كشف الأسرار» وقُتِلَ النسي والمعروف ببنداته على ضلالتهم.

وذكر أصحاب التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون، وانتشرت في زمان المعتصم، وذكروا أنه دخل في دعوتهم الأَفْشِين<sup>(٢)</sup> صاحب جيش المعتصم، وكان مرابطاً لبابك الخُرَّمي. وكان الخُرَّمي مستعصياً بناحية البدين، وكان أهل جَبَلَة خرمية على طريقة المزدقية، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة، واجتمع مع بابك من أهل البدين ومن انضم إليهم من الدِّلِيم مقدار ثلاثمائة ألف رجل، وأخرج الخليفة لقتالهم الأَفْشِين فظله ناصحاً للمسلمين، وكان في سره مع بابك، وتوأنى في القتال معه، ودلّه على خُزرات عساكر المسلمين، وقتل الكثير منهم، ثم لحقت الأَمَدَادُ بالأَفْشِين، ولحق به محمد بن يوسف الثُّفَري، وأبو ذُلْف القاسم بن عيسى المجلي<sup>(٣)</sup>، ولحق به بعد ذلك قُزَاذ عبدالله بن طاهر، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين، حتى بَتُوا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفاً

(١) هكذا وقع في مطبوعتي هذا الكتاب، ويترجح عننا أن صولياً «ابن سنير» فقد ورد هذا الاسم في وفيات الأعيان في موضوع الحبر الأسود وأخذ القرامطة له ثم ردهم ليه، قال ابن خلكان (٤١١/١): «ولما أرادوا رده حلوه إلى الكوفة، وعلموه بجامعها حتى رده الناس، ثم حلوه إلى مكة، وكان مكته عندهم اثنتين وعشرين سنة، وقد ذكر غير شيبنا (يريد ابن الأثير) أن الذي رده هو ابن سنير، وكان من خواص أبي سعيد اه.

(٢) قمنا ترجمة الأَفْشِين، وذكرنا آراء الناس فيه، وسر مقتله (ص ٢٦٧).

(٣) تقدمت ترجمة أبي ذلف القاسم بن عيسى المجلي في (ص ٢٦٨).

من بلاد البابكية، ودامت الحرب بين الفريقين سنين كثيرة، إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية، فأبصر بابك وصليب<sup>(١)</sup> بشراً رأى سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ثم أخذ أخوه إسحاق، وصليب ينفاد مع مازيار صاحب المحمرة بطبرستان وجرجان، ولما قُتل بابك ظهر للخليفة غدر الأتشين<sup>(٢)</sup> وخيائته للمسلمين في حروبه مع بابك، فأمر بقتله وصلبه، فضلب لذلك.

وذكر أصحاب التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد المجوس، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم، ولم يُحسروا على إظهاره خوفاً من سيوف المسلمين، فوضع الأغمار منهم أسساً من قبلها منهم صار في الباطن إلى تفضيل أديان المجوس، وتأولوا آيات القرآن وسُئِن النبي عليه الصلاة والسلام على موافقة أسسهم. وبيان ذلك أن الثبوت زعمت أن النور والظلمة صانعا قديمان، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع، والظلام فاعل الشرور والمضار، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع - وهي: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليوسة - والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُذْبِرَاتُ هذا العالم، وشاركهم المجوس في اعتقاد صانعين، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإله الفاعل للخيرات، والآخر شيطان مُحدث فاعل للشرور، وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإله خلق النفس، فالإله هو الأول، والنفس هو الثاني، وهما مديرا هذا العالم، وسموها الأول والثاني، وربما سموها العقل والنفس، ثم قالوا: إنهما يُذْبِرَانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول، وقولهم «إن الأول والثاني يديران العالم» هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديم والآخر مُحدث، إلا أن الباطنية عَيَّرَتْ هُن الصانعين بالأول والثاني، وهير المجوس عنهما بيزقان وأفرمن. فهذا هو الذي يدور في قلوب الباطنية، ووضعوا أساساً يؤدي إليه.

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين: ينبغي أن تجمُر المساجد كلها، وأن تكون في كل مسجد حجرة يوضع عليها الند والعود في كل حال، وكانت الزمامكة قد رُيِّتوا للرشد أن يتخذ في جوف الكعبة حجرة يمتلئ عليها العود أبداً، فعلم الرشيد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة، وأن تصير الكعبة بيت نار، فكان ذلك أحد أسباب قبض الرشيد على البرامكة.

ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس، والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم نكاح البنات والأخوات، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات.

(١) تحدثنا عن بابك الحارثي ومقتله في (ص ٢٦٦).

(٢) قلنا ترجمة الأتشين، وذكرنا آراء الناس فيه، وسر مقتله (ص ٢٦٧).

ويؤكد ذلك أن الغلام الذي ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن البزمطي سنّ لأتباعه اللواط، وأوجب قتل الغلام الذي يمتنع على من يريد الفجور به، وأمر بقطع يد من أطفأ ناراً بيده، ويقطع لسان من أطفأها بنفخه، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبي زكريا الطامي، وكان ظهوره في سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وطالت فتته إلى أن سلط الله تعالى عليه من ذبحه على فراشه.

ويؤكد ما قلناه من ميل الباطنية إلى دين المجوس أننا لا نجد على ظهر الأرض مجوساً إلا وهو مؤاذ لهم، منتظر لظهورهم على الديار، يظنون أن الملك يعود إليهم بذلك. وربما استدُلَّ أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زرادشت أنه قال لكشاسف: إن الملك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية، ثم يعود إلى الفرس، ثم يزول عن الفرس إلى العرب، ثم يعود إلى الفرس، وسأخذ جاماسب المتجم على ذلك، وزعم أن الملك يعود إلى العجم لتنام ألف وخمسة سنة من وقت ظهور زرادشت.

وكان في الباطنية رجل يُعرف بأبي عبد الله المردي يَدعي علم النجوم، ويتعصب للمجوس، وصَف كتاباً وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد ﷺ يوافق الألف العاشر، وهو نوبة المشتري والفرس، وقال: عند ذلك يخرج إنسان يُعيد الدولة المجوسية، ويستولي على الأرض كلها، وزعم أنه يملك مدة سبع قرانات، وقالوا: قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب في زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية في أيام الإسكندر، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة، ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب، وسيعود إلى العجم لتنام المدة التي ذكرها جاماسب، وقد وافق الوقت الذي ذكره أيام المكثني والمقتدر، وأخلف موعودهم، وما رجع الملك في إلى المجوس. وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعدون فيما بينهم ظهور المنتظر في القرن السابع في الملة النارية.

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى<sup>(١١)</sup>، وتعرض للجميع، وأشرف في القتل منهم، ثم دخل مكة وقتل من كان في الطواف وأغار على أسرار الكعبة، وطرح القتل في بئر زمزم، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين، وانهمز في بعض حروبه إلى هجر، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها:

أَعُوذُكُمْ مِنِّي رَجُوعِي إِلَى هَجْرِي	وَعَمَّا قَلِيلٍ سَوْفَ بِأَيْدِيكُمْ الْهَجْرِي
إِذَا طَلَعَ الْمُرَيْغُ فِي أَرْضِ بَابِلِ	وَقَارَتِ الْجِمَانُ فَالْحَقَرُ الْحَسْرِي
أَقْسَتْ أَنَا الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ كُلِّهَا	أَقْسَتْ أَنَا الْمَبْعُوثُ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ

(١١) استحدثت عن سليمان هذا فيما علي. إن شاء الله.

سَأَيْلُكَ أَهْلَ الْأَرْضِ شَوْقًا وَتَغْرِبًا إِلَى تَغْيِرِوَانِ الْيَوْمِ وَالْغَدِ وَالْخَزَرِ  
وأراد بالنجمين زُحَلُ والمشتري، وقد وجد هذا القرآن في سني ظهوره، ولم يملك من  
الأرض شيئاً غير بلدته التي خرج منها، وطبيع في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين، بل  
قتل بيت، رمت امرأة من سطوحها بِلَبَّةً على رأسه فدمغته، وقتل النساء أخس قتل وأهون نقيد.  
وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للإسكندر تَمَّ من تاريخ زَرَادَشْت ألف وخمسمائة  
سنة، وما عاد فيها ملك الأرض إلى المجوس، بل اتَّسَعَ بعدها نطاق الإسلام في الأرض، وفتح  
الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلاساغون، وأرض التبت، وأكثر نواحي الصين، ثم فتح لهم  
بعدها جميع أرض الهند من القات إلى قنوج، وصارت أرض الهند إلى ميتر سيقا بحرهما من رقعة  
الإسلام في أيام يمين الدولة أمين الله محمود بن سبكتكين<sup>(١)</sup> رحمه الله، وفي هذا زعم أنوف  
الباطنية والمجوس الجلماسية الذين حكموا بقوَّة الملك إليهم، فذاقوا زبَال أمرهم، وكان عاقبة  
أمانهم بُوراً يحمده الله وقته.

ثم إن الباطنية خرج منهم عُيَيْدُ اللهِ بن الحسين بناحية الْقَزِيْرَانِ<sup>(٢)</sup> وَخَذَغَ قوماً من كتامة  
وقوماً من المضامدة، وشرذمة من أغانم بربر بحتل ونيرنجات أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل  
من خلف الرداء والازار، وظن الأغمار أنها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته، فاستولوا بهم على  
بلاد المغرب، ثم خرج المعروف منهم بأبي سعيد الحسن بن بُرام على أهل الأحساء والقطيف  
والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه، وسعى نساءهم وذرايعهم، وأحرق المصاحف والمساجد، ثم  
استول على خَجَر، وقتل رجالها، واستميد ذرايعهم ونساءهم، ثم ظهر المعروف منهم بالصناديق  
باليمن وقتل الكثير من أهلها، حتى قتل الأطفال والنساء، وانضمَّ إليه المعروف منهم بآين الفضل  
في أتباعه، ثم إن الله تعالى سلَّط عليهما وعلى أتباعهما الأكلة والطاعون فماتوا بها.

(١) هو يمين الدولة أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة أبي منصور سبكتكين، كان أبوه أمير الغزاة الذين يهرون من بلاد ما  
وراء النهر على أطراف الهند، فأخذ عدة قلاع، وأما محمود فافتتح غزوة ثم بلاد ما وراء النهر، ثم استول على سائر  
خراسان وأفغانستان وتركستان وطبرستان وسجستان وكشمير وشمال الهند، وعظم ملكه، ودانت له الأمم، وفرض  
على نفسه غزو الهند في كل عام، فافتتح منه بلاداً واسعة، وكان قوي العزم صادق النية في الجهاد وإعلاء كلمة الله،  
ما خلت سنة من سني ملكه عن غزوة أو سفرة، وكان - مع ذلك - ذكياً، بعيد الغور، موفق الرأي، مظفر في  
غزواته، وكان مجلسه مورد العلماء، وقد صنف في أيامه تولوخ، وحفظت حركاته وأحواله، وسنها تاريخ أبي نصر  
العتبي الذي سماه «اليعيني» نسبة إليه، وقد طبع شرح له بمصر في سنة ١٢٨٦. وتوفي يمين الدولة في بيحادي  
الأول من سنة ٤٢١ (العبر: ١٤٥٣/٣ مع زيادات).

(٢) هو عبيدالله الملقب بالمهدي، والد الخلفاء العيينيين الفاطميين، كان قد انخرط في من ولد جعفر الصادق، وكان بسلمية  
- وهي بلخ - في ناحية البرية من أعمال حاة بينهما مسيرة يومين، وكانت تعد من أعمال حصص - فبعث دعاه إلى اليمن  
ومغرب، واستول على بلاد المغرب، وأتأس فيها دولة، وامتدت أيامه بضعاً وعشرين سنة، ثم ملك في شهر ربيع  
الأول من سنة ٣٢٢ بالمهدي التي بناها، وكان يظهر الرضا ويطن الزندقة (العبر: ١٩٧/٢).

ثم خرج بالشام حفيد لميمون بن ديصان يقال له أبو القاسم بن مهرويه<sup>(١)</sup>، وقال لمن تبعهما: هذا وقت مُلْكنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكا في الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدها الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحمائي غلام ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفي في جند من أجناد المكتفي فهزمهم وقتل منهم الألوف، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه وللي الرملة، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى المكتفي، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب.

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة.

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، فإنه كبس البصرة وقتل أميرها سبكا الفلحي، ونقل أموال البصرة إلى البحرين.

وفي سنة اثني عشرة وثلاثمائة وقع الحبيج في نهب لعشر بقين من المحرم، وقتل أكثر الحبيج، وسبى الحرم والنفاري، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس وأنتهت الأموال.

وفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبي الساج، وأسره، وهزم أصحابه<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل من وجهه في الطواف، وقيل: إنه قتل بها ثلاثة آلاف، وأخرج منها سبعمائة بكر، واقتلع الحجر، وحمله إلى البحرين، ثم رُدَّ منها إلى

(١) الذي ذكره الذهبي وغيره من المؤرخين أن الخارج بالشام في سنة ٢٨٩ هـ يحيى بن زكرويه القرمطي، ويذكرون أن يحيى هذا قصد دمشق فاحرقه متولياها طغى بن جف غير مرة إلى أن قُتل يحيى في سنة ٢٩٠ (المير: ٨٢/٢). ويغفل الذهبي (وفي سنة تسعين ومائتين حاصرت القرامطة دمشق فقتل طائفتهم يحيى بن زكرويه، فخلفه أخوه الحسين صاحب الشامة، فجهاز المكتفي عشرة آلاف حرهم عليهم الأمير أبو الأخر، فلما قاربوا حلب كبستهم القرامطة ليلاً ووضعوا فيهم السيف، فهرب أبو الأخر في ألف نفس، فدخل حلب وقتل تسعة آلاف ووصل المكتفي إلى الرقة، وجهاز الجيوش إلى أبي الأخر، وجاءت من مصر المصاكر الطولونية مع بدر الحمائي، فهزموا القرامطة وقتلوا منهم خلقاً، وقيل: بل كانت الواقعة بين القرامطة والمصريين بأرض مصر، وأن القرمطي صاحب الشامة أئتمن إلى الشام، ومز على الرحبة نهب الأموال وسبى الحرم، حتى دخل الأهواز، وكان زكرويه القرمطي يكذب ويزعّم أنه من ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما اهـ (المير: ٨٨/٢ - ٨٩).

(٢) قال الذهبي: وتنازلت القرامطة الكوفة، فسار يوسف بن أبي الساج، فالتقاهم، فأسر يوسف وانهزم عسكره وقتل منهم عدة، وسار القرمطي إلى أن نزل غرب الأنبار، فقطع المسلمون الجسر، فأخذ يتحلى في العبور، ثم عبر وأوقع بالمسلمين، فخرج نصر الحاجب ومؤنس فمكروا بباب الأنبار، وخرج أبو الهيثم بن حمدان وأخوته، ثم إن القرمطي قتل ابن أبي الساج وجماعة معه، وسار إلى هيت، فهاجم العسكر وحسنوها، فرد القرمطي إلى البرية، فدخل الوزيري ابن عيسى على الخفوق وقال: قد كنت هية هذا الكافر من القلوب (المير: ١٦٠/٢) ثم يقول: وفي سنة ٣١٦ دخل القرمطي الرحبة (رحبة مالك بن طروق) بالسيف واستباحها، ثم نازل الرقة وقتل جماعة برفضاها، وتحول إلى هيت، ثم انصرف وبنى داراً وسماها دار المعجزة، ودعا إلى المهدي، وتنازع إليه كل مرئب، ولم ينج أحد، ووقع بين القندر وبين مؤنس الحاد، واستنسى ابن عيسى من الوزيرة، وولى بعده أبو علي بن عقلة الكاتب (المير: ١١٦٣/٢).

الكوفة، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي<sup>(١)</sup> النيسابوري في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثمان عشرة وثلاثمائة، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بِبَيْتَةٍ فقتلته، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدِّين للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة خُفَاةً ليضمن لهم المال إلى أن غلبهم الأصغر العقيلي على بعض ديارهم.

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية وانضمَّ بعضهم إلى ابن عُبيد الله الباطني الذي كان قد استولى على قُيْرَوَان، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وابتنوا بها مدينة سَمُوْهَا القاهرة يسكنها أهل بدعته، وأهل مصر ثابتون على السُّنَّة إلى يومنا، وإن أطاعوا صاحب القاهرة في أداء خراجهم إليه.

وكان أبو شجاع فُتَاخُسْرُو بن يُوزَيْه<sup>(٢)</sup> قد تأمَّب لِقَصْد مصر وانتزعها من أيدي الباطنية، وكتب على أعلامه بالسواد: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَمَد خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالطَّائِفِ فِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْخَلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ، وقال قصيدة أولها:

أَمَا تَرَى الْأَفْكَارَ لِي مَوَاطِنَا	قَوَاجِيَا لِي الْبَيْتَانِ كَالْخَيْزِرِ
وَيَسْهُدُ الْأَنْامَ لِي بِأَنْبِيَا	ذَلِكَ الَّذِي يُرْجَى وَذَلِكَ الْمُنْتَظَرُ
يُضَرِّقُ الْإِسْلَامَ وَالْعَالَمِي إِلَى	خَلِيفَةِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ الْمُنْفَخِرِ

فلما خرج إلى مُضَارِبِهِ لِلخُرُوجِ إِلَى مِصْرَ غَافَلَهُ وَفَاجَأَهُ الْأَجَلُ فَمَضَى لِيَلِهِ، فلما قضى فُتَاخُسْرُو نَحْبَهُ طَمَعَ زَعِيمُ مِصْرَ فِي مُلُوكِ نَوَاحِي الشَّرْقِ، فَكَاتِبُهُمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْبَيْعَةِ لَهُ، فَأَجَابَ قَابُوسُ بْنُ<sup>(٣)</sup> وَشْمَكِيرٍ عَنْ كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: إِنِّي لَا أَذْكُرُكَ إِلَّا عَلَى الْمُسْتِرَاحِ، وَأَجَابَهُ نَاصِرُ

(١) هو أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد بن يحيى، المزكي، النيسابوري، شيخ نيسابور في عصره، كان من العباد للجهندين المجاهدين المتفنين على العلماء والفُقهاء، سمع ابن خزيمة وأبا العباس السراج وخلفاً كثيراً، وأمل عدة سنين، وكان يحضر مجلسه أبو العباس الأصم فمن دونه. توفي بعد خروجه من بغداد في سنة ٣٦٢، ونقل إلى نيسابور فدفن بها (المعبر: ٣٢٧/٢).

(٢) هو أبو شجاع عصف الدولة فُتَاخُسْرُو بن الملك ركن الدولة الحسن بن بويه، ولي سلطة بلاد فارس بعد عمه عاصد الدولة علي، ثم حارب ابن عمه عز الدولة، واستولى على العراق والجزيرة، وقاتلته له الأمم، وهو أول من خوطب بشاهنشاه في الإسلام، وكان أحياناً مشاركاً في فنون من العلوم، وقد صنف له أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح وكتاب التكملة، وقد قصصته الشعراء من البلاد منهم اللثمي وأبو الحسن السلامي، وقد مات بعملة الصرع ببغداد في شوال من سنة ٣٧٢ وبه ثمان ولويصون سنة، ولما نزل به الموت كان يكرر قوله تعالى: ﴿يَا أَتَقَنِّ عَنِّي مَكَّةَ﴾ ٥٠ هُتَفَقَ عَنِّي سَلَامِيَّةً ٥١ (الحاققة: ٢٨ و ٢٩) (المعبر: ٣٦٣/٢). وانظر الترجمة رقم ٥٠٥ في ابن خلكان ببغيفنا.

(٣) لنسب المال قَابُوسُ بن وَشْمَكِيرٍ ترجمة في معجم الأديباء ٢١٩/١٦، وبتيمة الدهر ٥٦/٤، ببغيفنا، وفي وفيات الأعيان رقم ٥١٢ ببغيفنا، وفي المعبر ٣ في مواضع ترشد إليها الفهرس.

الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور<sup>(١)</sup> بأن كتب على ظهر كتابه إليه: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا سَعَدُونُ ﴿٢﴾»<sup>(٢)</sup> [الكافرون: الآيتان ١ و ٢] إلى آخر السورة، وأجابه نوح بن منصور<sup>(٣)</sup> والي خراسان بقتل دُعاته إلى بدعته، ودخل في دعوته بعض ولاية الجرجانية من أرض خوارزم، فكان دخوله في دينه شؤماً عليه في ذهاب ملكه، وقتل أصحابه، ثم استولى يمين الدولة وأمين الملة محمود بن سبكتكين على أرضهم، وقتل مَنْ كان بها من دعاة الباطنية، وكان أبو علي بن سيمجور<sup>(٤)</sup> قد وافقهم في السر فذاقَ وبالَ أمره على ذلك، وقُبض عليه والي خراسان نوح بن منصور، وبعث به إلى سبكتكين، فقتلَ بناحية غرّة.

وكان أبو القاسم الحسن بن علي الملقب بدانشمند داعية أبي علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية، وظفر به بكتوزون<sup>(٥)</sup> صاحب جيش السامانية بيسابور فقتله، ودُفن في مكان لا يُعرف.

وكان أميرك الطوسي<sup>(٦)</sup> والي ناحية التارودية قد دخل في دعوة الباطنية، فأسير وحمل إلى غرّة وقتل بها في الليلة التي قُتل فيها أبو علي بن سيمجور.

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين في دعوة الباطنية، فقصّدهم محمود رحمه الله في عسكره، وقتل منهم الألوف، وقطع أيدي ألف منهم، وباد بذلك نُصراء الباطنية من تلك الناحية، ومن هذا بأنَّ شومَّ الباطنية على متعلّقيها، فليعتبر بذلك المعتبرون.

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتها إلى بدعتها.

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول تيمون بن ذئبان كان مجوسياً من سبي الأهواز، ودعا ابنه عبدالله بن ميمون الناس إلى دين أبيه، واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف بالبودوي قال في كتاب المعروف بـ«المحصول»: «إنَّ المُنْبَغ الأول أبداع النفس، ثم إنَّ الأول والثاني مُتَبَران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع، وهذا في التحقيق معنى

(١) محمد أخباره في شرح تاريخ العيني (ص ١٥٢).

(٢) سورة الكافرون: الآيتان ١ و ٢.

(٣) هو نوح بن الملك منصور بن الملك نوح بن الملك نصر، أبو القاسم، الساماني، ملك بخارى وسمرقند، ولي الملك اثنين وعشرين سنة، وولي بعده ابنه منصور، وبعد عامين توثب عليه أخوه جلال الملك بن نوح الذي هزمه السلطان محمود بن سبكتكين، وبزيمته انقضت الدولة السامية، وكانت وفاة الملك نوح في سنة ٣٨٧ (المر: ٣٨٧/٣).

(٤) هو أبو علي: محمد بن أبي الحسن بن سيمجور، تولى قيادة الجيوش بعد أبيه، وتوفي في سنة ٣٨٦ (لمجد أخباره في شرح تاريخ العيني: ١٥٢/١ و ١٩٣).

(٥) أخباره في شرح تاريخ العيني فانتظره ابتداء من: ٣٠١/١.

(٦) أخباره في تاريخ العيني فانتظره ابتداء من ٢٠٩/١.



قول المجوس: إن يَزْدَان خلق أهرمن، وإنه مع أهرمن مُقْبِرَان للعالم، غير أن يزدان فاعل الخيرات، وأهرمن فاعل الشرور.

قال عبد القاهر: الذي يصح عندي من دين الباطنية أنهم دُفْرية زُتَادقة، يقولون بِقَدَم العالم، ويُنكرون الرسل والشرائع كلها، ليلها إلى استباحة كل ما يعيل إليه الطبع.

والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجم به السياسة والبلاغ الأكيّد، والتاموس الأعظم، وهي رسالة عَتِيْدَه بن الحسين القَيَّوَانِي<sup>(١)</sup> إلى سليمان بن الحسن بن سعيد<sup>(٢)</sup> الجُتَّاي، أَوْضَاه فيها بأن قال له: إذْغ الناس بأن تتقرَّب إليهم بما يميلون إليه، وأَوْجِم كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آتَتْ منه رُشْدٌ فاكشف له الغطاء، وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعل الفلاسفة مُقَوِّلُنَا، وإنَّا وإياهم نُجْمَعُونَ على رد نَوَامِيس الأنبياء. وعلى القول بِقَدَم العالم، لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مُدْبِرٌ لا نعرفه.

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالْعَمَاد والعقاب، وذكر فيها أن الجنة نعيم الدنيا، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد.

وقال أيضاً في هذه الرسالة: إن أهل الشرائع يُقْبِدُونَ إِلَهَا لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على إسم بلا جسم.

وقال فيها أيضاً: أَكْرَم الدُفْرِيَّة منها ونحن منهم، وفي هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية، والذي يؤكد هذا أن المجوس يَدْعُونَ نبوة زَرَادشت ونزول الوحي عليه من الله تعالى، وأن الصابئين يَدْعُونَ نبوة هرمس، وواليس، وفروثيوس وأفلاطن وجاعة من الفلاسفة، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُفَرِّقُونَ بنزول الوحي من السماء على الذين أقروا بنبوتهم، ويقولون: إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهي والخير عن عاقبة بعد الموت، وعن ثواب وعقاب، وجنة ونار، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة، والباطنية يرفضون المعجزات،

(١) قد تحدثنا قريباً عن عبيد الله بن الحسين، المهدي (انظر ص ٢٨٨).

(٢) ذكر الذهبي في حوادث سنة ٣١١ أن أبا طاهر سليمان بن الحسن الجنابي دخل البصرة ليلاً في ألف وسبعمائة فارس، نصبوا السلام على الور ثم نزلوا فوضعوا السيف في أهل البلد، وأمرقوا الجامع وسبوا الحرم (المعبر: ١١٧/٢). ثم ذكر في حوادث سنة ٣١٢ أن أبا طاهر هذا عارض ركب العراق، فوضع السيف وفتح المصنع، وساق الجمل بالأموال والحريم (المعبر: ١٥٠/٢) ثم ذكر أحداثه في كل سنة، وذكر في حوادث سنة ٣١٦ أنه بنى داراً سماها دار الهجرة، ودعا إلى المهدي، وتسلخ إليه كل مريب (المعبر: ١٦٣/٢) وفي سنة ٣١٧ والى الحجاج يوم الثورية بمكة فقتلهم قتلاً ذريعاً في المسجد الحرام وفي لجاج مكة، وقتل أمير مكة، وقتل باب الكعبة، وقتل المجر الأسود، وأخذ إلى حبر (المعبر: ١٦٧/٢)، ثم ذكر إفساده في سنة ٣٢٣ وأخذه ركب الحجاج العراقي، ودخله الكوفة في سنة ٣٢٥ وضربه إتارة على ركب الحجاج في سنة ٣٢٧، إلى أن ذكر وفاته في شهر رمضان من سنة ٣٢٢ هجر من جدي نزل به فاعلمه، وقام بأمر القرامطة بعده أبو القاسم الجنابي (المعبر: ٢٢٩/٢).

وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي والأمر والنهي، بل يُكفرون أن يكون في السماء ملك، وإنما يتأولون الملائكة على دُعائهم إلى بدعتهم، ويتأولون الشياطين على مخالفتهم، والأبالسة على مخالفتهم.

ويزعمون أن الأنبياء قوم أخبوا الزعامة فأسأوا العامة بالتواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة، وكل واحد منهم صاحب دور مسبق إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر، وإذا ذكروا النبي والوحي قالوا: إن النبي هو الناطق، والوحي أسامه الفاتق، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواء، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البرزة، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة.

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم، والحج زيارته وإدماخ خدمته، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق.

وزعموا أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها، وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ الْقِيَّتِ﴾<sup>(١)</sup> [الحجر: ٩٩]، وحملوا البقيين على معرفة التأويل.

وقد قال القيرواني في رسالته إلى سليمان بن الحسن: إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور، وإبطال الملائكة في السماء، وإبطال الجن في الأرض، وأوصيك بأن تدعهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بشر كثير، فإن ذلك عون لك على القول بقدم العالم.

وفي هذا تحقيق دعواتنا على الباطنية أنهم كفرة يقولون بقدم العالم، ويمجدون الصانع، ويدل على دعواتنا عليهم القول بإبطال الشرائع أن القيرواني قال أيضاً في رسالته إلى سليمان بن الحسن: وينبغي أن نغيط علماً بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم في أقوالهم، كميمي ابن مريم قال لليهود: لا أرفع شريعة موسى، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلاً من السبت، وأباح العمل في السبت، وأبدل قبله موسى بخلاف جهتها، ولهذا قتله اليهود لما اختلفت كلمته.

ثم قال له: ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سأله عن الروح فقال: ﴿أَرْجُحُ مِنْ أَشْرِ رَجُلٍ﴾<sup>(٢)</sup> [الإسراء: ٨٥]، لما لم يعلم ولم يحضره جواب المسألة، ولا تكن كموسى في دعواه التي لم يكن له عليها برهان سوى المخرفة بحسن الحيلة والشعفة، ولما لم يجد المحقق في زمانه

(١) سورة الحجر: الآية ٩٩.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٥.

عنده برهاناً قال: ﴿لَيْسَ أَكْفَرُ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> [الشعراء: الآية ٢٩]، وقال لقومه: ﴿لَأَنَا رَأَيْتُكُمْ أَكْفَرُ﴾<sup>(٢)</sup> [النازعات: ٢٤] لأنه كان صاحب الزمان في وقته.

ثم قال في آخر رسالته: وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدعي العقل ثم يكون له أخت أو بنت حسانة وليست له زوجة في حسانة فيحرّمها على نفسه ويكبحها من أجني، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبيته من الأجنبي، وما وَجّه ذلك إلا أن صاحبهم حرّم عليهم الطيبات، وخوّفهم بقائهم لا يُعقل، وهو الإله الذي يزعمونه، وأخبرهم يكون ما لا يروونه أبداً من البعث من القبور والحساب والجنة والنار، حتى استعبدتهم بذلك عاجلاً، وجعلهم له في حياته ولذريته بعد وفاته خزناً<sup>(٣)</sup>، واستباح بذلك أموالهم بقوله: ﴿لَا أَنْظَرُ عَنْهُ كَثِيراً إِلَّا السَّوْدَةَ فِي الْفَرَقِ﴾<sup>(٤)</sup> [الشورى: ٢٣] فكان أمره معهم نقداً، وأمرهم معه نسيئة، وقد استعجل منهم بذلك أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها؟ وهل النار وعذابها إلا ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج؟.

ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة: وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس، وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها المحرّمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النوايس، فهيناً لكم ما يُلْتَم من الراحة عن أمرهم.

وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرّمات وترك العبادات.

ثم إن الباطنية لهم في اصطلياد الأغنام ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب سموها: التفرس، والتأنيس، والنشكك، والتعليق، والربط، والتدليس، والتأسيس، والمواثيق بالإيمان والمعهود، وآخرها الخلع والسلخ.

فأما التفرس فإنهم قالوا: من شَرط الداعي إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبس، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن، ويكون مع ذلك مميّزاً بين من يطمع فيه وفي إغوائه وبين من لا تَطْمَح فيه، ولهذا قالوا في وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم: لا تتكلموا في بيت فيه سراج، يَتَخَوَّن بالسراج من يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس، وقالوا أيضاً

(١) سورة الشعراء: الآية ٢٩ وردت على لسان فرعون.

(٢) سورة النازعات: الآية ٢٤ وردت أيضاً على لسان فرعون.

(٣) الخزل - يفتح الحاء والواو جميعاً - الخدم والأتباع.

(٤) سورة الشورى: الآية ٢٣.

لدعاتهم: لا تطرحوا بذركم في أرض سبخة، وأرادوا بذلك منع دعائهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر في الأرض السبخة شيئاً، وسماوا قلوب أتباعهم الأغنام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم، وهذا المثل بالعكس أولى، وذلك أن القلوب الزاكية هي القابلة للدين القويم، والصراط المستقيم، وهي التي لا تضلُّ بأهل الضلال، كالذهب الإبريز الذي لا يضلُّ في الماء، ولا ييل في التراب، ولا يتقص في النار، والأرض السبخة كقلوب الباطنية وسائر الزنادقة الذين لا يزجرهم عقل، ولا يزدعجهم شرع، فهم أزجاس أبحاس أموات غير أحياء: ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا آلَاءُكُمْ بَلْ هُمْ أُمَّلٌ سِوَالِ﴾<sup>(١)</sup> [الفرقان: ٤٤]، قد قسم لهم الحظ في الرزق من قسم رزق الخنازير في مراعيها، وأباح طعمة الضب في براريا: ﴿لَا يَسْتَلُّ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [الأنبياء: ٢٣].

وقالوا أيضاً: من شرط الداعي إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التي تُدعى بها الأصناف، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد، بل لكل صنف من الناس وجه يُدعى منه إلى مذهب الباطن.

فمن رآه الداعي مائلاً إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة، ثم سألته عن معاني العبادات وجلل الفرائض، وشكَّكه فيها.

ومن رآه ذا مجون وخلاعة قال له: العبادة بآله وخمافة، وإنما القطة في نيل اللذات، وتمثل له بقول الشاعر:

مَنْ رَأَى النَّاسَ مَاتَ حَقًّا وَقَسَا بِاللَّذَّةِ الْحَسُورُ

ومن رآه شاكراً في دينه لمؤ في اللعاد والثواب والعقاب صرَّح له بقبي ذلك، وحمله على استباحة المحرمات، واستروج معه إلى قول الشاعر الماخن:

أَرَاكَ لَذَّةَ الصُّبْحِ مِرْوَفاً لَمْ زَعُفْهُ مِنْ لَحْمٍ وَخَفِرَ

حِجَاةٌ ثُمَّ مَوْتُ ثُمَّ نُشْرُ عَدِثٌ حُرْمَةً بِأَلَمٍ عَفِرو

ومن رآه من غلاة الرافضة - كالشيعة، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطائية - لم يمتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار، لأنهم يتأولونها معهم على وفق ضلالتهم.

ومن رآه من الرافضة زندياً أو إمامياً مائلاً إلى الطعن في أخيار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة، وزيّن له بغض بني تيم لأن أبا بكر منهم، وبغض بني عتيق لأن عمر بن

(١) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٣.

الخطاب كان منهم، وحُثَّ على بغض بني أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية، وربما استروح الباطني في عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عباد:

دَعَوُ النَّبِيِّ فِي حُبِّ الْوَصِيِّ      وَفِي تَفْضِيلِ أَوْلَادِ النَّبِيِّ  
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَنَابِ عَدْنٍ      أَنْخَلَعَهَا بِحَيْمٍ أَوْ عَدِيٍّ  
قال عبد القاهر: قد أجبت هذا القائل بقولنا فيه:

أَنْطَلَعُ أَنْتَ فِي جَنَابِ عَدْنٍ      وَأَنْتَ عَدُوُّ نَيْمٍ أَوْ عَدِيٍّ  
وَهُمْ تَرْكُوكُ أَتَقِيَّ مِنْ نَمُودٍ      وَهُمْ تَرْكُوكُ أَنْفُضٍ مِنْ ذَمِيٍّ  
وَفِي نَارِ الْجَنِّيمِ غَدَاً سَتَقْلَى      إِذَا عَادَاكَ صَدِيقُ النَّبِيِّ

وَمَنْ رَأَى الدَّاعِي مَائِلًا إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ مَدْحَهُمَا عَنْهُ، وَقَالَ: لِهَاجِظٍ فِي تَأْوِيلِ الشَّرِيعَةِ، وَلِهَذَا اسْتَصْحَبَ النَّبِيُّ أَبَا بَكْرٍ إِلَى الْغَارِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَلْفَضَى إِلَيْهِ فِي الْغَارِ تَأْوِيلَ شَرِيعَتِهِ. فَإِذَا سَأَلَهُ الْمُؤَلِّى لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ عَنِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ وَالْمَوَاقِفَ فِي كِتْمَانِ مَا يُظْهَرُ لَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بَعْضَ التَّأْوِيلَاتِ فَإِنْ قَبِلَهَا مِنْهُ أَظْهَرَ الْبَاقِي، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ زَبَطَهُ فِي الْبَاقِي وَكْتَمَهُ عَنْهُ، وَشَكَّ الْغَرُّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فِي أَرْكَانِ الشَّرِيعَةِ.

والذين يَرُوجُّ عليهم مذهبُ الباطنية أصناف:

أحدها: العامة الذين قَلَّتْ بصائرهم بأصول العلم والنظر، كالنيط والأكرد وأولاد المجوس. والصنف الثاني: الشيوعية الذين يرون تفضيل المعجم على العرب، ويتمنون عَوْدَ الْمَلِكِ إِلَى الْعِجْمِ. والصنف الثالث: أغنام بني ربيعة، من أجل غيظهم على مُضَرِّ خُرُوجِ النَّبِيِّ مِنْهُمْ، وَلِهَذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَازِمٍ السَّلْمِيُّ فِي خُطْبَتِهِ بِخُرَاسَانَ: إِنَّ رِبِيعَةَ لَمْ تَزَلْ مُضَرًّا عَلَى اللَّهِ مَذْبَعٌ نَبِيَّهُ مِنْ مُضَرٍّ، وَمِنْ أَجْلِ خَسَدِ رِبِيعَةَ لَمْ يَزَلْ يَأْتِ بِنَوَاحِيصِ الْكُذَّابِ طَمَعًا فِي أَنْ يَكُونَ فِي بَنِي رِبِيعَةَ نَبِيٌّ كَمَا كَانَ فِي بَنِي مُضَرٍّ نَبِيٌّ، فَإِذَا اسْتَأْنَسَ الْأَعْجَمِيُّ الْغُرَّ أَوْ الرَّبْعِيُّ الْحَاسِدُ الْبَغِضَ يَقُولُ الْبَاطِنِيُّ لَهُ: قَوْمُكَ أَخِي بِالْمَلِكِ مِنْ مُضَرٍّ، فَيَسْأَلُهُ عَنِ السَّبَبِ فِي عَوْدِ الْمَلِكِ إِلَى قَوْمِهِ، فَإِذَا سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لَهُ: إِنَّ الشَّرِيعَةَ الْمَضْرِيَّةَ لَهَا نَهَايَةٌ، وَقَدْ دَنَا اتِّقَاضُهَا، وَيَعْدُ اتِّقَاضُهَا يَعُودُ الْمَلِكُ إِلَيْكُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ تَأْوِيلَ إِنْكَارِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَإِذَا قَبِلَ مِنْهُ صَارَ مُلْهَدًا صَرِيحًا، وَاسْتَحْتَلَّ الْعِبَادَاتِ، وَاسْتَطَابَ اسْتِحْلَالَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَهَذَا يَبَيِّنُ دَرَجَةَ التُّغْرُسِ مِنْهُمْ.

ودرجة التأنيس قوية من درجة التفرس عندهم، وهي: تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه في عينه، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه، وتشكيكه إياه في أصول دينه، فإذا سَأَلَهُ الْمَدْعُو عَنْ ذَلِكَ قَالَ: عَلِمْتُ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَوَصَلَ بِذَلِكَ مِنْهُ إِلَى دَرَجَةِ التَّشْكِيكِ، حَتَّى صَارَ

المدعو إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسُنن غير مقتضاها في اللغة، وهأن عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات.

والربط عندهم: تعليق نفس المدعو بطلب تأويل أركان الشريعة، فإذا أن يقبل منهم تأويلها على وجه يزول إلى رفعها، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها.

ودرجة التدليس منهم قولهم للفرّ الجاهل بأصول النظر والاستدلال: إن الظواهر عذاب، وباطنها فيه الرحمة، وذكر له قوله تعالى في القرآن: ﴿فَضَرَبَ بِسُورِهِمْ سَورَهُمْ ثُمَّ لَمَّ بَلَاءُ بِالْمُنْظَرِ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَلَمَهُمْ مِنْ بَيْنِهِمْ أَفَعَدَّ﴾<sup>(١)</sup> الحديد: [١٣]. فإذا سألهم الفرّ عن تأويل باطن الباب قالوا: جرت سُنّة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق على رسله، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ الْإِنْسَانِ يَشْكُرُ مَا فَتَحَ لَكُمْ فِيهِ الْأَنْهَارَ مِنْ دُونِ الْفُجُورِ وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> الأعراف: [٧]. وذكروا له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بِدَوْنِ حُكْمِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَذَابَكُمْ كَبِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> النحل: [٩١]. فإذا حلف الفرّ لهم بالإيمان المغلطة وبالطلاق والعنق ونسبيل الأموال فقد رطوه بها، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدي إلى رفعها بزعهم، فإن قبل الأحمق ذلك منهم دخل في دين الزنادقة باطناً واستتر بالإسلام ظاهراً، وإن نفّر الحالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كتمها عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخواه عن دين الإسلام، وقالوا له حيث: إن الظاهر كالقشر والباطن كاللُب، واللُب خير من القشر.

قال عبد القاهر: حكى لي بعض من كان دخل في دعوة الباطنية ثم وقفه الله تعالى لرشدته وفداه إلى حلّ إيمانهم أنهم لما وثقوا منه بأيمانه قالوا له: إن المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادّعى النبوة كانوا أصحاب نوايس وغاريق أخبوا الزعامة على العامة، فخدعوهم بنيرانجات، واستبدوهم بشرائعهم.

قال هذا الحاكي لي: ثم نافض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له: ينبغي أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذي نادى موسى بن عمران من الشجرة فقال له: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَخَلَعَ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾<sup>(٤)</sup> طه: [١٢]. قال: قلت: سجدت عندك تدعوني إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم، ثم تدعوني مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلهاً مرببلاً لموسى؟ فإن كان موسى عندك معجزة فالتدعي

(١) سورة الحديد: الآية ١٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٧.

(٣) سورة النحل: الآية ٩١.

(٤) سورة طه: الآية ١٢.

زعمت أنه أرسله أكذب، فقال لي: إنك لا تفلح أبداً، وتندم على إنشاء أسرار له لي، وثبتت من بدعتهم.

فهذا بيان وجه خيلهم على أتباعهم، وأما أيامهم فإن داعيهم يقول للحالف: جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته ورسله وما أخذ الله تعالى على النبيين من عهد وميثاق أنك تستر ما تسمعه مني، وما تعلمه من أمري، ومن أمر الإمام الذي هو صاحب زمانك، وأمر أشياعه وأتباعه في هذا البلد وفي سائر البلدان، وأمر المطيعين له من الذكور والإناث، فلا تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيراً، ولا تظهر شيئاً يدل عليه من كتابة أو إشارة إلا ما أذن لك فيه الإمام صاحب الزمان، أو أذن لك في إظهاره المأذون له في دعوته، فتعمل في ذلك حيتن بمقدار ما يؤذن لك فيه. وقد جعلت على نفسك الوفاء بذلك، وألزمته نفسك في حالتي الرضا والغضب والرغبة والرهبة. قال: نعم، فإذا قال: «نعم» قال له: وجعلت على نفسك أن تمنعني وجميع من أسنيه لك مما تمنع منه نفسك بعهد الله وميثاقه عليك وذمته ورسله، وتنصحهم نصحاً وباطناً، وألأخون الإمام وأولياءه وأهل دعوته في أنفسهم ولا في أموالهم، وأنت لا تتاول في هذه الأيمان تأويلاً، ولا تعتقد ما يحلها، وأنت إن فعلت شيئاً من ذلك فأنت بريء من الله ورُسله وملائكته ومن جميع ما أنزل الله تعالى من كتيبه، وأنت إن خالفت في شيء مما ذكرناه لك فلله عليك أن تحجج لي بتهمة حجة ماثية نذراً واجباً، وكل ما تملكه في الوقت الذي أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين، وكل مملوك يكون في ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً، وكل امرأة لك الآن أو يوم تخالفك أو تزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك ثلاث طلاقات، والله تعالى الشاهد على نيتك وعقد ضميرك فيما حلفت به، فإذا قال: «نعم»، قال له: «كفى بالله شهيداً بيننا وبينك، فإذا حلف اليمين بهذه الأيمان ظن أنه لا يمكن حلها، ولم يعلم الغير أنه ليس لأيامهم عندهم مقدار ولا حرمة، وأنهم لا يرون فيها ولا في حلها إثم ولا كفارة ولا عاراً ولا عقاباً في الآخرة.

وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة؟ وهم لا يقرؤون بآله قديم، بل لا يقرؤون بعدوث العالم، ولا يثبتون كتاباً مثلاً من السماء، ولا رسولاً ينزل عليه الوحي من السماء، وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة؟ ومن دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمهم الذي يدعون إليه، ومن مال منهم إلى دين المجوس زعم أن الإله نور بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه في ملكه، وكيف يكون لتأخر الحج والعمرة عندهم مقدار وهم لا يرون للكمية مقدراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كل امرأة من غير عقد؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم.

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فلأننا نقول: كل يمين يحلف بها الحالف ابتداء بطوع نفسه

فهو على نيته، وكل يعين يحلف بها عند قاضٍ أو سلطانٍ يحلفه ينظر فيها: فإن كانت يميناً في دعوى للمُتَّعِ شيئاً على الخالف المنكر، وكان المدعي ظالماً للمدعى عليه فيمين الخالف على نيته، وإن كان المدعي عُقْماً والمنكر ظالماً للمدعي فيمين المنكر على نية القاضي أو السلطان الذي أحلفه، ويكون الخالف حائثاً في يمينه.

وإذا صحت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قصد إظهار بدعتهم للناس، أو أراد التفتُّص عليهم، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيته، فإذا استنى بقلبه مشيئة الله تعالى فيها لم تنعقد عليه إيمانه، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرار الباطنية للناس، ولم تطلق نساؤه، ولا تُعتق ممالكه، ولا تلزمه صدقة بذلك، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماماً، ومن أظهر ميزه لم يظهر سر إمام، وإنما أظهر ميز كافر زنديق، وقد جاء في الحديث المأثور: «أَذْكُرُوا الْفَاسِقَ بِمَا فِيهِ يَحْذَرُهُ النَّاسُ». فهذا بيان حيلتهم على الأغمار بالآيمان.

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أنهم يألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة، وربما سألوهم عن مسائل في المحسوسات يوهمون أن فيها علوماً لا يحيط بها إلا زعيمهم، فمن سائلهم قول الداعي منهم للفر: لم صار للإنسان أذنان ولسان واحد؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان؟ ولم صارت الأعصاب متصلة بالدماغ، والأوردة متصلة بالكبد، والشرابين متصلة بالقلب؟ ولم صار الإنسان مخصوصاً بنبات الشعر على جفنيه الأعلى والأسفل؟ وسائر الحيوان يثبت الشعر على جفته الأعلى دون الأسفل؟ ولم صار ثدي الإنسان على صدره، وثدي البهائم على بطونها؟ ولماذا لم يكن للفرس عُذد ولا كرش، ولا كعب؟ وما الفرق بين الحيوان الذي يبيض والذي يلد ولا يبيض؟ وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم.

ومن مسائلهم في القرآن سؤالهم عن معاني حروف الهجاء في أوائل السور كقوله تعالى: «الم»، «حم»، «طس»، «يس»، «طه»، «كهيعص». وربما قالوا: ما معنى كل حرف من حروف الهجاء؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضها من النقط؟ ولم جاز وصل بعضها بما بعدها بحرف؟ وربما قالوا للفر: ما معنى قوله تعالى: «وَيَجْعَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ تَنْبِيْةً»<sup>(١)</sup> [الحاقة: ١٧]؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: «حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْوَعْدَ»<sup>(٢)</sup> [المدثر: ٣٠]، وما فائدة هذا

(١) سورة الحاقة: الآية ١٧.

(٢) سورة المدثر: الآية ٣٠.



العدد؟ وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم، كقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ لَأَ يَكْتُلَ عَنْ دُئَيْبِهِ لِيَشَ وَلَا جَبَدًا﴾<sup>(١)</sup> [الرحمن: ٣٩] مع قوله في موضع آخر: ﴿فَوَيْلٌ لَكَ فَتَنَّاهُمْ أَجْمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [الحجر: ٩٢].

ومنها: مسائلهم في أحكام الفقه، كقولهم: لم صارت صلاة الصبح ركعتين، والظهر أربعاً، والمغرب ثلاثاً؟ ولم صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدةتان؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين؟ ولم وجب الفُسل من المني وهو عند أكثر المسلمين طاهر؟ ولم يجب الفُسل من البول مع نجاسته عند الجميع؟ ولم أعادت الحائض ما تركت من الصيام ولم تُعذ ما تركت من الصلاة؟ ولم كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي الزنى الجلد؟ وهل تُقطع الفرج الذي به زُني في الزنى، كما قُطعت اليد التي بها سُرق في السرقة؟ فإذا سمع الفِرُّ منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم في تأويلها قالوا له: علمها عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا، فإذا تقرر عند الفِرِّ أن إمامهم أو ما دونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غير ظاهرها، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة، فإذا اعتاد ترك العباد واستحل المحرمات كشفوا له القناع، وقالوا له: لو كان لنا إله قديم غني عن كل شيء لم يكن له فائدة في ركوع العباد وسجودهم، ولا في طوافهم حول بيت من حجر، ولا في سعي بين جبليْن، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه، وصار جاحداً له زنديقاً.

قال عبد القاهر: والكلام عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار في أصول الدين من وجهين:

أحدهما: أن يقال لهم: إنكم لا تَحْلُونَ من أحد أمرين: إما أن تقرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعاً قديماً، علماً حكيماً، يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدَم العالم ونفي الصانع، فإن اعتقدتم قدَم العالم ونفي الصانع فلا معنى لقولكم: لم فرض الله كذا، ولم حرم كذا، ولم خلق كذا، ولم جعل كذا على مقدار كذا؟ إذا لم تقرُّوا بإله فرض شيئاً أو حرَّمه أو خلق شيئاً أو قدره، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالقلام بيننا وبين الدهرية في حدوث العالم، وإن أقررتُم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجرتُم له تكليف عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جواباً لكم عن قولكم: لم فرض، ولم حرم كذا، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتُم به وبجواز تكليفه. وكذلك سؤاَلهم عن خاصية المحسوسات يعطل إن أقرُّوا بصانع أخذتها، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم: لم خلق الله ذلك؟ مع إنكارهم أن

(١) سورة الرحمن: الآية ٣٩.

(٢) سورة الحجر: الآية ٩٢.

يكون لذلك صانع قديم.

والوجه الثاني: من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خَلْق الحيوان أن يقال لهم: كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم، وصنَّف أرسطاطاليس<sup>(١)</sup> في طبائع الحيوان كتاباً؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة، من العرب الفُخْطانية، والجُرْهُمِيَّة، والطَّسْمِيَّة وسائر الأصناف الحميرية. وقد ذكر العرب في أشعارها وأمثالها جميع طبائع الحيوان، ولم يكن في زمانها باطني ولا زعيم للباطنية، وإنما أخذ أرسطوطاليس الفرق بين ما يلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها: كل شَرْقاء ولود، وكل ضَكَّاء بيوض. ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا يبيض، لأن لها أذنًا شرقاء، وكل ذات أذن ضَكَّاء بيوض كالحية والضب والطيور البائسة.

وذكر أبو عبيدة مَعْمَر بن الْمُثَنَّى<sup>(٢)</sup> وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي<sup>(٣)</sup> أن العرب قالت بتجريبها في الجاهلية: إن كل حيوان لعينه أهداب على الجفن الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل، وقالوا: كل حيوان أَلْقَى في الماء يسبح فيه إلا الإنسان، والقرد، والفرس الأصغر، فإنه يفرق فيه، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة.

وقالوا في الإنسان: إنه إذا قُطِع رأسه وأَلْقِيَ في الماء انتصب قائماً في وسط الماء. وقالوا: كل طائر كَفَّ في رجليه، وقالوا: ليس للفرس عُذْد ولا كَرش ولا طحال ولا كعب، وليس للبعير مَرَّارة، وليس للظليم مخ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها أَسَن ولا أذمة، وقد يكون حوث النهر ذا لسان ودماغ، وقالوا: إن الأسماك كلها لا رفة لها كذلك ولا تنفس، وقالت العرب من تجاربها: إن الضأن تضع في السنة مرة وتغرد ولا تبيض، والماعز تضع في السنة الماعز الماعز

(١) هو أرسطو بن نيفوماخس الفثياغوري، تلمذ على أفلاطون، وتصدر بعده، وكان أفلاطون يقدمه على جميع تلاميذه، وولَّاه الرعاية، ولَّى أرسطو انتهت فلسفة اليونانيين، فكان هو خاتمة حكمائهم وسيد علمائهم، وهو الذي خلاص صناعة البرهان من سائر صناعات المنطق وصوّرها بالأشكال وجعلها آلة العلوم النظرية، وله في جميع فروع الفيلسفة كتب قيّمة، وكان معلم الإسكندر بن فيليب المقدوني، وله رسائل بينها إليه. ولم يكن لفلاسفة الإسلام بشي من الفلسفة اليونانية بقدر حاجتهم بفلسفة أرسطو، وله كتاب في الحيوان تسع عشرة مقالة، وقد نقله ابن البطريق إلى العربية، ونُقل من قبل إلى السريانية (انظر تاريخ الحكماء ٢٧ - ٥٣ وفهرس ابن النديم ٣٥٩).

(٢) هو معمر بن مَثَنَّى، أبو عبيدة، البصري، اللخوي، الإخاري، صاحب التصانيف: روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء، وكان أحد أروعية العلم، وقد اختلف في سنة وفاته، فقيل: توفي في سنة ٢٠٩، وقيل: في سنة ٢١٠، وقيل: في سنة ٢١١ (المعجم: ٣٥٩/١، وشلوات الذهب: ٢٤/٢).

(٣) هو العلاء: أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب، الأصمعي، الباهلي، البصري، اللخوي، الإخاري، سمع ابن عرون، وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء، وكانت الخلفاء تحاله وتحب منادته، وقد صنف كثيراً، ومات في سنة ٢١٦ وله ثمانون سنة (المعجم: ٣٧٠/١، وشلوات الذهب: ١٦/٢) وانظر ص ٣١٦ الآية.

مرتين، وتضع الواحدة، والإثنين، والثلاثة، والعدد والنماء. والبركة في الضأن أكثر منها في الماعز، وقالوا أيضاً: إذا رعت الضأن نباتاً نبت، ولا ينبت ما يأكله الماعز؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماز تقلعه من أصله، وقالوا: إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن في أول الحمل إلى الضرع، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة. وقالوا: إن أصوات الذكور من كل جنس أجهز من أصوات الإناث إلا المفزى فإن أصوات إناثها أجهز من أصوات ذكورها.

ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم: كلُّ قَوْزٍ أَفْطَسٌ<sup>(١)</sup>، وكل بعير أَغْلَمُ<sup>(٢)</sup>، وكل ذي ناب أفرج. وقالوا بالتجربة: إن الأسد لا يأكل شيئاً حامضاً، ولا يدنو من النار، ولا يدنو من الحامل، وقالوا: إن حَمْلَ الكلب ستون يوماً، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش، وقالوا: إن إناث الكلاب يَحْضُرْنَ لسبعة أشهر، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام، وعلامة حيضها وَدَمٌ أغوارها، وقالوا في الكلب: إنه لا يلقى من أسنانه شيئاً إلا الثامن، وقالوا في الذئب: إنه يَنَامُ بإحدى عينيه ويمتسك بالأخرى، ولذلك قال فيه حُمَيْد بن ثور:

يَنَامُ بِأَحَدِي مُتَّقِيٍّ، وَيَبْقِي  
بِأُخْرَى الْمُتَّقَا؛ فَهَرُّ يَنْظَانُ نَائِمٌ<sup>(٣)</sup>

والأرنب تنام مفتوحة العينين، قالوا: ليس في الحيوان ما لسانه مقلوب إلا الفيل، وليس في ذوات الأربع ما تَدْنِيهِ على صدره إلا الفيل، وقالوا: إن الفيل تضع لسبع سنين، والحمار لسنة، والبقرة في ذلك كالمرأة، وقالوا في قضيب الأرنب والشعلب: إنه عَظْمٌ، وقالوا: كل ذي رجلين إذا انكسرت إحدهما قام على الأخرى وخرج إلا المظلم فإنه إذا انكسرت إحدى رجله جثم في مكانه، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأخيه:

فَأَنِّي وَإِيَّاهُ كَرَجَلَيْنِ نَعَامَةٍ  
عَلَى مَا بَيْنَا مِنْ ذِي غِيْنٍ أَوْ لَدَى قَفَرٍ

يريد أنه لا جنى لأحدهما عن صاحبه، وقالوا في النعامة: إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين، لكنها تخرج ثلاثين منها تَحْضُرُ عليها كخيوط محدود على الاستواء، وربما تركت بَيْضَهَا وَحَضَّتْ بَيْضَ غيرها، ولهذا قال فيها ابن خزيمة:

تُكَارِكُهُ بَيْضُهَا بِالْفَرَاءِ  
وَعَلَيْتِي بَيْضُ أُخْرَى يَجْتَا

وقالوا في الفرج والفروج: إنها يَخْلُقَان من البياض، وَالصُّفْرَةُ غِذَاؤُهُمَا، وقالوا في

(١) الأنطس: الوصف من القطس - يفتح الفاء والطاء جميعاً - وهو انخفاض الأنف وتطامته وانتشاره.

(٢) الأغلم: الوصف من العلم - يفتح العين واللام جميعاً - وهو اشتقاق الشفة العليا، فإذا اشتقت الشفة السفلى فهو الفلج، والشفرتان أنفج، ويسمى البحر «أعلم» لأنه مشقوق الشفة العليا.

(٣) هكذا روى المؤلف هذا البيت كما رواه جماعة من النحاة، وصواب إنشاده هكذا:

بنام بإحدى متقيه، وبقي  
وقبله مما يحصل الذئب قول حميد بن ثور:

إذا خلف جوراً من عدو رمت به  
لصالبه والمالبث الترامع

الْقَطَا: إِنَّمَا لَا تَنْصَحُ إِلَّا فَرْدًا، وَفِي الْمَقَاب: إِنَّمَا تَضَعُ ثَلَاثَ بِيضَاتٍ تَخْرُجُ بِيضَتَيْنِ وَتَطْرَحُ وَاحِدَةً فَيَخْرُجُ الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ بِكَاسِي الْعِظَامِ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي الْمَثَلِ: أَتُرُّ مِنْ كَاسِي الْعِظَامِ، وَقَالُوا فِي الضَّبِّ: إِنَّمَا تَضَعُ سَبْعِينَ بِيضَةً، وَلَكِنَّهَا تَأْكُلُ مَا خَرَجَ مِنَ الْحَسُولَةِ عَنِ الْبَيْضِ إِلَّا الْجَسْلَ<sup>(١)</sup> الَّذِي يَغْدُو وَيَرْبُ مِنْهَا: وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْمَثَلِ: أَغْنَى مِنْ ضَبٍّ، وَالضَّبُّ لَا يَرُدُّ الْمَاءَ، وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْمَثَلِ: أَرَوْى مِنْ ضَبٍّ، وَقَالُوا فِي الضَّبِّ: إِنَّهُ ذُو ذَكَرَيْنِ، وَلِلْأُنثَى مِنَ الضَّبَابِ فَرْجَانِ مِنْ قَبْلِ، وَقَالُوا فِي الْحِيَةِ: لَهَا لِسَانَانِ، وَلِسَانُهَا أَسْوَدُ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْوَانِ قَشْرِهَا، وَالْحِيَاتُ كُلُّهَا تَكْرَهُ رِيحَ السَّدَابِ وَالبَصْفِجِ، وَتَعْجَبُ بِرِيحِ السَّحَابِ، وَالبَطِيخِ، وَالجُزْرِ، وَالْخَرْدَلِ، وَالبَلْبَنِ، وَالحَمَرِ، وَقَالُوا فِي الضَّفَادِعِ: إِنَّمَا لَا تَصِيحُ إِلَّا وَفِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءُ، وَلَا تَصِيحُ فِي دِجْلَةٍ بِحَالٍ، وَإِنْ صَاحَتْ فِي الْفَرَاتِ وَسَائِرِ الْأَنْهَارِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي الضَّفْدَعِ:

يُذِيلُ فِي الْأَخْدَانِي مَا يَنْقَعُهُ      حَتَّى يَتَّقِ وَالتَّقِيَّ يُلْفِيهِ<sup>(٢)</sup>

يعني أن نقيها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها<sup>(٣)</sup>، وقالوا: إِنْ الضَّفَادِعُ لَا عِظَامَ لَهَا. وَقَالُوا فِي الْجَعَلِ: إِنَّهُ إِذَا ذَفِنَ فِي الْوَرْدِ سَكَنَ كَالْمَيْتِ، فَإِذَا أُعِيدَ إِلَى الرُّؤُوبِ تَحْرَكَ<sup>(٤)</sup>.

فهذا وما جَرَى تَجَرُّاهُ مِنْ خَوَاصِّ الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا قَدْ عَرَفْتَهُ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا بِالتَّجَارِبِ، مِنْ غَيْرِ رَجُوعِ مِنْهَا إِلَى زَعْمَاءِ الْبَاطِنَةِ، بَلْ عَرَفُوهَا قَبْلَ وَجُودِ الْبَاطِنَةِ فِي الدُّنْيَا بِأَحْقَابٍ كَثِيرَةٍ، وَفِي هَذَا بَيَانٌ كَذِبِ الْبَاطِنَةِ، فِي دَعْوَاهَا أَنْ زَعْمَاءُهَا مَخْصُوصُونَ بِمَعْرِفَةِ أَسْرَارِ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصِّهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا خُرُوجَهُمْ عَنْ جَمِيعِ فِرَقِ الْإِسْلَامِ بِمَا فِيهِ كُفَايَةٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ.

(١) الجسل - بكسر الجيم وسكون السين المهملة - الصغير من ولد الضباب، وقيل: أول ما يولد، ويكنى الضب أبا الجسل، وأبنا الجسل، وجمع الجسل: حسول، وأحسال، وحسل، وحسلان.

(٢) إذا صحت هذه الرواية فإنما أراد بما يخفه طعمه، وأصله من قولهم تنقش الحنظل إذا كسرت قشره لاستخراج ما فيه، وهو الهيد، وقالوا تنقش الظليم الحنظل، وتنقشه إذا كسره من هيده، وقالوا ألبها تنقش الرمانة إذا قشرها ليستخرج خبثها، وقال امرؤ القيس:

كأنني غداً حين يوم تحلوا      لدى سفرات الحمر نالفت حنظلي

والتقيق: صوت الضفدع، والظليم، والدجاجة، والمغرب، والفعل منه تق.

وقال أيضاً: تنقش، وضفدع تناق، وتنقش، وقالوا «أروى من النفاق» يعنون الضفدع، لأنها في الماء غالباً، وقد روى هذا البيت أبو حسان الجاحظ في الحيوان (٢٦٦/٣) على وجه آخر، ونسب إلى الذكواني، وهو عنه ممكن:

يدخل في الأشد ما يصفه      كما ينق والتقيق بطله

(٣) وقد صرح بذلك الأخطل في قوله:

ضفادع في طعام ليل تجلوت      فدل عليها سوتها حية البحر

(٤) وفي ذلك يقول أبو الطيب المتنبي في إحدى قصائده في سيف الدولة:

إذا خلعت على عرض له حلالا      وجدها منه في أبيه من الحلال

بذي العبارة من إشادها ضرر      كما تضر رباح الورود بالحمل

## الباب الخامس

### من أبواب هذا الكتاب

#### في باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها:

- (١) فصل: في بيان أصناف فرق السنة والجماعة.
  - (٢) فصل: في بيان تحقيق الثجاة لأهل السنة والجماعة.
  - (٣) فصل: في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة والجماعة.
  - (٤) فصل: في بيان قول أهل السنة في السلف الصالح من الأمة.
  - (٥) فصل: في بيان عصمة أهل السنة عن تكفير بعضهم ببعضاً.
  - (٦) فصل: في بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم، وذكر أئمتهم.
  - (٧) فصل: في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما.
- فهذه فصول هذا الباب، وسنذكر في كل منها مقتضاه بغزو الله وتوفيقه.

## الفصل الأول

### من فصول هذا الباب

### في بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا - أسعدهم الله - أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :

(١) صنف منهم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة، وأحكام الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد، والإمامة، والزعامة، وسلوكوا في هذا النوع من العلم طُرُقَ الصنفات من المتكلمين الذين تبرؤوا من التشبيه والتعطيل، ومن بدع الرافضة والخواارج والجهمية والتجارية، وسائر أهل الأهواء الضالة.

(٢) والصنف الثاني منهم: أئمة الفقه من قريقتي الرأي والحديث، من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصنفية في الله وفي صفاته الأزلية، وتبرؤوا من القدر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الخوض والصراف والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك.

وقالوا: بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة، وقالوا: بإمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجماعة خلف الأئمة الذين تبرؤوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استتياض أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة، ورأوا جواز المنع على الخفين، ووقوع الطلاق الثلاث، ورأوا تحريم المتعة، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية.

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، والثوري<sup>(٤)</sup>،

(١) تقدمت لنا ترجمة موجزة لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (ص ٢٦).

(٢) تقدمت ترجمة قصيرة للإمام القرشي محمد بن إدريس الشافعي (ص ٢٧).

(٣) تقدم حديث وجيز عن أبي عمرو والأوزاعي (ص ٧ و ٢٧).

(٤) سبق الحديث عن أبي عبيدة سفيان بن سعيد الثوري (ص ٢٧ وما يليها).

وأبي حنيفة<sup>(١)</sup>، وابن أبي ليلى<sup>(٢)</sup>، وأصحاب أبي ثور<sup>(٣)</sup>، وأصحاب أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، وأهل الظاهر<sup>(٥)</sup>، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يغلطوا فقهه بشيء من يدع أهل الأهواء الضالة.

(٣) والصف الثالث منهم: هم الذين أحاطوا علماً بطرق الأخبار والشئ الماثورة عن النبي عليه الصلاة والسلام، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل، ولم يغلطوا علمهم بذلك بشيء من يدع أهل الأهواء الضالة.

(٤) والصف الرابع منهم: قوم أحاطوا علماً بأبواب الأدب والنحو والتصريف، وجزؤا على ستم أئمة اللغة، كالخليل<sup>(٦)</sup>، وأبي عمرو بن العلاء<sup>(٧)</sup>، وسيبويه<sup>(٨)</sup>، والفراء<sup>(٩)</sup>،

- (١) قلنا ذلك حديثاً موجزاً عن قبه أهل العراق أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ص ٢٧).
- (٢) هو قاضي الكوفة ومفتياً: أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري، الفقيه، سمع الشعبي وطيفة، وقال أحمد بن يونس: كان الله أهل الدنيا، وكان صاحب قرآن وشك، قرأ عليه حزة الزيات، وكان صلوا جاز الحديث، توفى في شهر رمضان من سنة ١٤٨ (المير: ٢١١/١)، وشذرات الذهب: ٢٢٤/١.
- (٣) هو أبو ثور: إبراهيم بن خالد، الكلبي، البغدادي، الفقيه، أحد الأعلام، خلفه بالشامي، وسمع من ابن حينة وغيره، روى في العلم، ولم يلق أحداً، قال عنه أحمد بن حنبل: أرفقه بالثقة منذ حين سنة وهو عندي في صلاح سفیان الثوري، توفي في سنة ٢٤٠ (المير: ٢/٢) في عدة مواضع - وطيفات الشافعية: ٢٢٧/١، وشذرات الذهب: ٩٢/٢.
- (٤) هو شيخ أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، الحلبي، الروزي، البغدادي، أحد الأعلام ببغداد، وشيخ الإسلام والمسلمين في عصره، وناصر السنة، وقامع البدعة، كان إماماً ف بالحديث وفنونه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في التاريخ وفرواضه، مات في ثاني عشر من ربيع الأول من سنة ٢٤١ وقد جاوز سباً وسبعين سنة بأهـام (المير: ٤٣٥/١)، المنهج الأحد: ٥/١، ٥٤، وشذرات الذهب: ٩٦/٢، وطيفات الحفاظ ص ٤٣١.
- (٥) قد قلنا كلمة عن أهل الظاهر، وترجمنا لإمامهم داود بن علي بن خلف الأصمعي (ص ٢٨).
- (٦) هو إمام النحاة وشيخ إمامهم: أبو عبد الرحمن بن أحمد، الفراهيدي، الأزدي، البصري، صاحب العربية والعروض، روى عن أبواب السخاني وطائفة، وكان إماماً كبير القدر في لسان العرب، خيراً متراضاً، فيه زهد وتصف، صنف كتاب العين في اللغة، وعليه نخرج سيبويه، ومنه تفت تعليقاته التي تُعد من مفاتيح النحو العربي، توفي الخليل في أرجح الأقوال في سنة ١٧٥، ويقال قبلها، ويقال بعدها (المير: ٢٦٨/١)، وطيفات الزبيدي ص ٤٤٣.
- (٧) هو مفرى البصري الإمام أبو عمرو بن العلاء، اللخزي، أحد الفراء السبعة قال عنه أبو حنيفة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية والنحو وأيام العرب، وكانت كبة ملء بيت إلى السقف، ثم تسك فأحرقها، ومات في سنة ١٥٤ (المير: ٢٢٣/١)، شذرات الذهب: ٢٣٧/١.
- (٨) هو إمام أهل البصرة في العربية: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الذي يُلقب بسبيبه، مصنف «الكتاب» الذي يمد حفرة التأليف في العربية، وممجزة الفكر، والذي إذا أطلق لفظ الكتاب في لسان أهل العربية انصرف إليه، وكانت وفاته على الصحيح في سنة ١٨٠ من بضع وثلاثين سنة (المير: ٢٧٨/١)، طبقات الزبيدي ص ٥٦.
- (٩) هو أبو زكرياء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور، الفراء، الديلمي، أبـع أهل الكوفة في علمهم، نزل ببغداد، وهو أجـل أصحاب الكاشي، وكان رأساً في النحو واللغة، مات في سنة ٢٠٧ (المير: ٣٥٤/١)، مراتب النحويين لأبي الطيب الحلبي ص ٨٦، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤٣، شذرات الذهب: ١٩/٢.

والأخفش<sup>(١)</sup>، والأصمعي<sup>(٢)</sup>، والمازني<sup>(٣)</sup>، وأبي عبيد<sup>(٤)</sup> وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين، الذين لم يغلطوا علمهم بذلك بشيء من يدع القدرة أو الرافضة أو الخوارج، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو.

(٥) والصف الخامس منهم: هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن، وبوجوه تفسير آيات القرآن، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة.

(٦) والصف السادس منهم: الزهاد الصوفية الذين أبصروا فافضروا، واختبروا فاعتبروا، ورزقوا بالمقدور، وفنعوا بالميسور، وعلموا أنَّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسؤول عن الخير والشر، ومحاسب على مثاقيل النعمة، فاعدوا خير الإعداد، ليوم المقاد، وجرى كلامهم في طريقي العبارة والإشارة على سنت أهل الحديث، دون من يشتري لهو الحديث، لا يعملون الخير رياء، ولا يتركونه خياف، فيتهم الوحيد، ونفي التشبه، ومذهبهم التفرغ إلى الله تعالى، والتوكل عليه، والتسليم لأمره، والقناعة بما رزقوا، والإعراض عن الاعتراض عليه: ﴿سَابِقًا إِلَىٰ مَقَرِّهِ يَرتَهِبُ وَجْهًا كَالتَّارِيحِ وَالْأَرْضِ أَهْلَتْ لِلرَّيْبِ كَاسْتَرَأَىٰ بِهَا وَرَسُولُهُ﴾ كَلَّا فَضْلَ اللَّهِ يَبْغُوَنَّ بَلَاً مِّنْ بَيْنَهُ وَأَنَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٦٦﴾ [الحديد: ٢١].

(٧) والصف السابع منهم: قوم مُرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة، يجاهدون أعداء المسلمين، ويحرمون على المسلمين، ويذنبون عن حريمهم وديارهم، ويظهرون في ثغورهم

(١) أشهر الأُخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة، اللجاشي، أخذ عن سيويه وكان أسن منه، وصحب الخليل قبل أن يصحب سيويه، وقرأ عليه الكلاعي كتاب سيويه، وتوفي في سنة ٢١٥ (طبقات الزبيدي ص ٧٤، ومراتب التحويين ص ٦٨)، وفي النحاة أخفش أكبر منه هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو شيخ بوس بن حبيب الذي هو شيخ سيويه، ويقال له: الأخفش الأكبر، وفي النحاة أخفش أصغر، وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي النحوي، روى عن ثعلب والمبرد، وتوفي في سنة ٣١٥.

(٢) سبقت ترجمة الأصمعي قريباً (ص ٣٠٨).

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان، المازني، أحد بني مازن بن شيان، ويقال: هو مولد لبني سدوس، غير أنه نزل في منازل بني مازن ابن شيان فنسب إليهم، وهو من تلاميذ أبي الحسن الأخفش، وتوفي في سنة ٢٣٦ (طبقات الزبيدي ص ٩٢ - ١٠٠).

(٤) هو أبو عبد القاسم بن سلام، أحد الفقهاء والمحدثين والتحريرين والعلماء بالكتاب والسنة، وكان مؤدياً لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة، وكان إسحاق بن راهويه يقول: يجب الله الحق، أبو حميد أعلم مني ومن أحد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعي، وأبو عبد مولد للأزد من أبناء خراسان، وفي قضاء طرسوس إمام ثابت بن نصر بن مالك ولم يزل معه ومع ولده، وقد اختلف في وفاته فقال البخاري: مات في سنة ٢٢٤، وقال غيره: مات في سنة ٢٢٣، وقيل: في سنة ٢٢٢ (التهذيب الأحمد: ٨٠/١ بتحقيقنا - طبقات الزبيدي ص ٢١٧، والمبر: ٣٩٢/١، وطبقات الحفاظ للذهبي ص ٤١٧، وشفرة الذهب: ٥٤/٢).

(٥) سورة الحديد: الآية ٢١. وأيضاً في سورة الجمعة: الآية ٤.



مذاهب أهل السنة والجماعة، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَحْكُمُوا بِآيَاتِنَا لَتَكُونَنَّهُمْ شِئْنًا وَلَئِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ <sup>(١)</sup> [العنكبوت: ٦٩]، زادهم الله توفيقاً بفضله ومنه.

(٨) والصف الثامن منهم: عامة البلدان التي غلب فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة.

وانما أردنا بهذا الصف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد، والوعد والوعيد، ورجعوا إليهم في معام دينهم، وقلدوهم في فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة، وهؤلاء هم الذين سئمتهم الصوفية «خسرو الجنة».

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم، أصحاب الدين القويم، والصراط المستقيم. ثبتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، إنه بالإجابة جدير، وعليها قدير.

## الفصل الثاني من فصول هذا الباب

### في بيان تحقيق النجاة لأهل السُّنة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبي ﷺ لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية، سُئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه، ولنا نجد اليوم من فِرَقِ الأمة مَنْ هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غيز أهل السُّنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصَّفانية، دون الأرفضة، والقَدَرية، والخوارج، والجهمية، والتَّجارية، والمُشَبَّهة، والمُثَلَّاة، والحُلُولية.

أما القَدَرية فكيف يكونون موافقين للصحابة وقد طعن زعيمهم النُّظَّام في أكثر الصحابة، واشتَطَّ عدالة ابن مسعود، ونسب إلى الضلال من أجل روايته عن النبي ﷺ: «إن السعيد من سجد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه». وروايته انشقاق القمر، وما ذاك منه إلا لإنكاره معجزات النبي عليه الصلاة والسلام، وطفن في فتاوي عمر ١٢ من أجل أنه خذ في الحرم ثمانين، ونفى نُصْر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء المدينة به، وما هذه منه إلا لقلة غِيَرَتِهِ على الحرم، وطفن في فتاوي علي ١٢، لقوله في أمهات الأولاد، ثم قوله «رايت أنهن يُيَعْنَ»، وقال: مَنْ هو حتى يحكم براهيه؟ وثَلَب عثمان ١٢ لقوله في الخرقاء<sup>(١)</sup> «بَقَسَمَ المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية»، ونسب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أنَّ الكثير من رواياته على خلاف مذاهب القَدَرية، وطفن في فتاوي كل مَنْ أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحلُّ لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا رُغَماء وأرباب مذاهب تُنسب إليهم، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق، والجاهل بأحكام الدين عنده كافراً، والمعتمد للمخلاف بلا حُجَّة عنده متافق كافراً، أو فاسق فاجر، وكلامها من أهل النار على الخلود؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود في النار التي هو بها أولى، ثم إنه أبطل إجماع الصحابة، ولم يره حجة، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة. فكيف يكون على سُنَّتِ الصحابة مُتَّبِعِيَّاً بهم مَنْ يرى مخالفة جميعهم واجباً إذا كان رأيه خلاف رأيهم؟ وكان زعيمهم واصل بن عطاء الغزالي يشك في عدالة علي وآبتيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكلَّ مَنْ شهد حرب الجمل من الفريقين، ولذلك قال: لو شهد عندي علي

(١) إحدى المسائل الملقاة من مسائل الموروث.

وطلحة على باقة يُقَالُ لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه، فجازر على أصله أن يكون عليّ وأتباعه فاسقين مُخلّدين في النار، وجازر أن يكون الفريق الآخر الذين كانوا أصحاب الجمل في النار خالدين، فشك في عدالة عليّ، وطلحة، والزيبر، مع شهادة النبي عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة، ومع دخولهم في بيعة الرضوان، وفي جملة الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُكَ عَنْتَ الْكُفْرَةِ فَلَمْ يَأْبَى قُلُوبُهُمْ فَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَقِيتَهُمْ فَتَمَّا قَوْلُهُ﴾<sup>(١)</sup> [الفتح: ١٨].

وكان عمرو بن عُبيد يقول بقول واصل في فريقين الجمل، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفريقين، وذلك أن واصلًا إنما قَطَعَ بفسق أحد الفريقين، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب عليّ والآخر من أصحاب الجمل، وقيل شهادة رجلين من أصحاب عليّ، وشهادة رجلين من أصحاب الجمل، وقال عمرو بن عُبيد: لا أقبل شهادة الجماعة منهم، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب عليّ وبعضهم من حزب الجمل، فاعتقد فسق الفريقين جميعاً.

وواجب على أصله أن يكون عليّ وآبائه، وابن عباس، وعُمَار، وأبو أيوب الأنصاري، وحُزَيْمَةُ بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بمنزلة شهادة رجلين عُذْلَيْن وسائر أصحاب عليّ - مع طلحة، والزيبر، وعائشة وسائر أصحاب الجمل - فاسقين مُخلّدين في النار، وفيهم من الصحابة الوُفُ. وقد كان مع عليّ خمسة وعشرون بدريةً، وأكثر أصحاب أُخْدِ، وستمئة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين.

وقد كان أبو الهُدَيْل، والجاحظ، وأكثر القذرية في هذا الباب على رأي واصل بن عطاء فيهم.

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يفسق أكثرهم ويраهم من أهل النار؟ ومن لا يرى شهادتهم مقبولة كيف يقبل روايتهم؟ ومن زُد رواياتهم ورد شهادتهم خرج عن سَنَمهم ومتابعتهم، وإنما يُقْتَدِي بهم مَنْ يَمَلُّ بِرَوَايَاتِهِمْ، ويقبل شهاداتهم، كذَّاب أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك.

وأما الخوارج فقد أكفروا عليًّا وآبَيْتِهِ، وابن عباس، وأبا أيوب الأنصاري، وأكفروا أيضاً عثمان، وعائشة، وطلحة، والزيبر، وأكفروا كُلَّ مَنْ لم يفارق عليًّا ومعاوية بعد التحكيم، وأكفروا كل ذي ذَنْبٍ من الأمة، ولا يكون على سَنَمِ الصحابة مَنْ يقول بتكفير أكثرهم.

وأما الغلاة من الروافض كالشيعية، والبيانة، والمغيرة، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الحولية؛ فقد بينا خروجهم من النصارى، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أسوة ولا قُدوة.

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويتفقون ناصريه، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل.

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة أرتدت بعد النبي ﷺ سوى علي وأبنته ومقدار ثلاثة عشر منهم.

وزعمت الكامية منهم أن علياً أيضاً أرتد وكفر بتركه قتالهم، فكيف يكون عل سنت الصحابة من يقول بتكفيرهم؟

ثم نقول: كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، والتجارية، والبكرية، والضرائقة موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والبيير، والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم ثقلة الأخبار والآثار، ورواة التواريخ والبيير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروغهم على فتاوي الصحابة.

ولم يكن بحمد الله ومنه في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجمية، ولا في القدرية، ولا في المجسمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والبيير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السنة والجماعة، وأهل الأهواء الضالة إذا زدوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وبييرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم.

وبأن في هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وبييرهم، وذلك سنة أهل السنة دون ذوي البدعة، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنجاة المقتدين بأصحابه، والحمد لله على ذلك.

## الفصل الثالث من فصول هذا الباب

### في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة

قد اتفق جمهور أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين، كل ركن منها يجب على كل عاقل بالغ معرفة حقيقته، ولكل ركن منها شغب، وفي شغبها مسائل اتفق أهل السنة فيها على قول واحد، وضلّوا من خالفهم فيها.

(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثبات الحقائق والعلوم، على الخصوص والعموم.

(٢) الركن الثاني: هو العلم بحدوث العالم في أنسائه، من أعراضه وأجسامه.

(٣) الركن الثالث: في معرفة صانع العالم وصفات ذاته.

(٤) الركن الرابع: في معرفة صفاته الأزلية.

(٥) الركن الخامس: في معرفة أسمائه وأوصافه.

(٦) الركن السادس: في معرفة غلبه وحكمته.

(٧) الركن السابع: في معرفة رُسله وأنبياؤه.

(٨) الركن الثامن: في معرفة معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء.

(٩) الركن التاسع: في معرفة ما أجمعت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام.

(١٠) الركن العاشر: في معرفة أحكام الأمر والنهي، والتكليف.

(١١) الركن الحادي عشر: في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المقادير.

(١٢) الركن الثاني عشر: الخلافة والإمامة، وشروط الزعامة.

(١٣) الركن الثالث عشر: في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة.

(١٤) الركن الرابع عشر: في معرفة أحكام الأولياء، ومراتب الأئمة الأئمة.

(١٥) الركن الخامس عشر: في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة وأهل الأهواء.

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها، وضلّوا من خالفهم فيها، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع، وهم يجمعون على أصولها وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافاً لا يوجب تضليلاً ولا تضييقاً.

١- فاما الركن الأول - وهو إثبات الحقائق والعلوم - فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء، وقالوا بتضليل نقاة العلم وسائر الأعراض، وتضليل السوفسطائية الذين ينغون العلم

وأما الغلاة من الروافض كالشيعة، واليانية، والمغيرة، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الخوالية؛ فقد بينا خروجهم من النصارى، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أسوة ولا قُدوة.

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفرون عثمان أو يترقبون فيه، ويقيمون ناصريه، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل.

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة أرتدت بعد النبي ﷺ سوى علي وأبنته ومقدار ثلاثة عشر منهم.

وزعمت الكاملة منهم أن علياً أيضاً أرتد وكفر بتركه قتالهم، فكيف يكون على منعت الصحابة من يقول بتكفيرهم؟

ثم نقول: كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، والتجارية، والبكرية، والضرائقة موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لانتاعهم من قبول روايات الحديث، والبيير، والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم ثقلة الأخبار والآثار، ورواة التواريخ والبيير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروغهم على فتاوي الصحابة.

ولم يكن بحمد الله ومنه في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجمية، ولا في القدرية، ولا في المجسمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والبيير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السنة والجماعة، وأهل الأهواء الضالة إذا زدوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وبييرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم.

وبأن في هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صحح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وبييرهم، وذلك ستة أهل السنة دون ذوي البدعة، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنجاة المقتدين بأصحابه، والحمد لله على ذلك.

## الفصل الثالث من فصول هذا الباب

### في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل الشَّنة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل الشَّنة والجماعة على أصول من أركان الدين، كلُّ ركنٍ منها يجب على كلِّ عاقلٍ بالغ معرفة حقيقته، ولكل ركن منها شُعْب، وفي شُعْبها مسائل اتَّفَقَ أهل الشَّنة فيها على قول واحد، وَضَلُّوا مَنْ خالفهم فيها.

(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثبات الحقائق والعلوم، على الخصوص والمعموم.

(٢) الركن الثاني: هو العلم بحدوث العالم في أقسامه، من أعراضه وأجسامه.

(٣) الركن الثالث: في معرفة صانع العالم وصفات ذاته.

(٤) الركن الرابع: في معرفة صفاته الأزلية.

(٥) الركن الخامس: في معرفة أسمائه وأوصافه.

(٦) الركن السادس: في معرفة قَدْلِهِ وحكمته.

(٧) الركن السابع: في معرفة رُسُلِهِ وأنبياؤه.

(٨) الركن الثامن: في معرفة معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء.

(٩) الركن التاسع: في معرفة ما أجمعت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام.

(١٠) الركن العاشر: في معرفة أحكام الأمر والنهي، والتكليف.

(١١) الركن الحادي عشر: في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المَعَاد.

(١٢) الركن الثاني عشر: الخلافة والإمامة، وشروط الزعامة.

(١٣) الركن الثالث عشر: في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة.

(١٤) الركن الرابع عشر: في معرفة أحكام الأولياء، ومراتب الأئمة الاثني عشر.

(١٥) الركن الخامس عشر: في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة وأهل الأهواء.

فهذه أصول اتَّفَقَ أهل الشَّنة على قواعدها، وَضَلُّوا مَنْ خالفهم فيها، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع، وهم يجمعون على أصولها وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافاً لا يوجب تضليلاً ولا تضييقاً.

١- فأما الركن الأول - وهو إثبات الحقائق والعلوم - فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء، وقالوا بتضليل ثقات العلم وسائر الأعراض، وتضليل السُّوفسطائية الذين ينفون العلم

وينفون حقائق الأشياء كلها، وعدّوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة، وكذلك السوفسطائية الذين شكّوا في وجود الحقائق، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد، وصحّحوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتناقضها، وهذه الفرق الثلاث<sup>(١)</sup> كلها كفرٌ معاندة لموجبات العقول الضرورية.

وقال أهل السُّنة: إن علوم الناس، وعلوم سائر الحيوانات، ثلاثة أنواع: علم بدهي، وعلم حسي، وعلم استدلاي. وقالوا: مَنْ جَمَعَ العلوم البدئية، أو العلوم الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعاند، وَمَنْ أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِرَ فيه: فإن كان من السنية المنكرة للنظر في العلوم العقلية فهو كافر مُلجّد، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم يقيم العالم وإنكار الصانع، مع زيادته عليهم القول بإبطال الأديان كلها، وإن كان من يقول بالنظر في العقليات وَيُكَبِّرُ القياس في فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعي.

وقالوا بأن الحواس التي يدرك بها المحسوسات خمس، وهي: حاسة البصر لإدراك المرئيات، وحاسة السمع لإدراك المسموعات، وحاسة الذوق لإدراك الطُغُوم، وحاسة الشم لإدراك الروائح، وحاسة التمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة، واليبوسة، واللين، والخشونة بها.

وقالوا: إن الإدراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معانٍ قائمة بالآلات التي تُسمى حواس. وضلّوا أبا هاشم الجبائي في قوله: إن الإدراك ليس بمعنى ولا عَرَضٍ، ولا شيء سوى المدرك.

وقالوا: إن الخير المتواتر طريق العلم الضروري بصحة ما تواتر عنه الخير، إذا كان المخير عنه مما يشاهد ويدرك بالحواس<sup>(٢)</sup> والضرورة كالمعلم بصحة وجود ما تواتر الخير فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع المخبر عنها، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا؛ فأما صحة دَعَاؤِ الأنبياء في النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية.

وأكفروا مَنْ أنكر من السنية وقوع العلم من جهة التواتر.

وقالوا: إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع: تواتر، وآحاد، ومتوسط بينهما

(١) يشير إلى أن السوفسطائية ثلاث فرق: حنافية، ولا أدبية، وعندية، وانظر مطلع شرح العقائد النسفية.

(٢) يشترط لإلادة الخير المتواتر اليقين أربعة شروط: أحدها أن يكون المخبرون به عدداً يعجز العقل تراطوهم على الكذب، وثانيها: أن يكونوا حاليين بما يجيرون عنه، وثالثها: أن يكون ما أخبروا عنه أمراً عكساً، ورابعها: أن يكون مستنعم في العلم بما يجيرون عنه الحس، دون النظر والاستدلال.



مستفيض.

فالحبر التواتر الذي يستحيل التواطؤ على وضعه يوجب العلم الضروري بصحة خبره، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البلدان التي لم ندخلها، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقرّون الذين من قبلنا، وبه يعرف الإنسان والديه اللذين هو منسوب إليهما.

وأما أخبار الآحاد فمضى صَحُّ إستانها وكانت مُتَوَّها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها، دون العلم، وكانت بمنزلة شهادة الشهود عند الحاكم في أنه يلزم الحكم بها في الظاهر، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة.

وبهذا النوع من الخبر أثبت الفقهاء أكثر فروع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام، وصلّوا مَنْ أسقط وجوب العمل بأخبار الآحاد في الجملة، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء.

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يُشارك التواتر في إيجابه للعمل والعمل، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتسباً نظرياً، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب.

وهذا النوع من الخبر على أقسام:

منها: أخبار الأنبياء في أنفسهم، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبي ﷺ عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسباً.

ومنها: الخبر المنتشر من بعض الناس، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم التواطؤ على الكذب، وأدعى عليهم وقوع ما أخبر عنه بحضرهم، فإذا لم ينكر عليه أخذ منهم علمنا صدقه فيه.

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجَزَةَ نبينا ﷺ في انشقاق القمر، وتبيح الحصى في يده، وخين الجذع إليه لما فارقه، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير، ونحو ذلك من معجزاته، غير القرآن المعجز نظمه فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجَزُ العرب والعجم عن المعارضة بحثله معلوم بالتواتر الموجب للعلم الضروري.

ومنها: أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء، وهم يجمعون على صحتها كالأخبار في الشفاعة، والحساب، والحوض، والصراط، والميزان، وعذاب القبر، وسؤال الملائكة في القبر.

وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه كصَبِّ الزكاة، وخَدِّ الخمر في

الجملة؛ والأخبار في النسخ على الحفين، وفي الرجم، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها.

وَضَلُّوا مَنْ خَالَفَ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، كَتَضْلِيلِ الْخَوَارِجِ فِي إنْكَارِهَا الرِّجْمَ، وَتَضْلِيلِ مَنْ أَنْكَرَ مِنَ التَّحْذِثَاتِ حَدَّ الْحَمْرِ، وَتَضْلِيلِ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْخَ عَلَى الْحَفِينِ، وَتَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ الرُّوْيَةَ، وَالْحَوْضَ، وَالشَّفَاعَةَ، وَعَذَابَ الْقَبْرِ.

وَكذلك ضَلُّوا الْخَوَارِجَ الَّذِينَ قَطَعُوا يَدَ السَّارِقِ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِنَ الْجُرْزِ وَغَيْرِ الْحُرْزِ؛ لِرُدِّهِمُ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ فِي عِتَابِ النَّصَابِ وَالْجُرْزِ فِي الْقَطْعِ.

وَكَمَا ضَلُّوا مِنْ رَدِّ الْخَبَرِ الْمُسْتَضِيعِ ضَلُّوا مَنْ ثَبَتَ عَلَى حُكْمِ خَبَرِ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ مِنْ فَرِيقِي الرَّايِ وَالْحَدِيثِ عَلَى نُسْجِهِ، كَتَضْلِيلِ الرَّافِضَةِ فِي الثَّقَةِ الَّتِي قَدْ نَسَخَتْ إِبَاحَتُهَا.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الثَّنَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّفَ الْعِبَادَ مَعْرِفَتَهُ، وَأَمْرَهُمْ بِهَا، وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِمَعْرِفَةِ رِسُولِهِ وَكِتَابِهِ، وَالْعَمَلُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالثَّنَةُ، وَأَكْفَرُوا مَنْ زَعَمَ مِنَ الْقَفْرِيةِ وَالرَّافِضَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا كَلَّفَ أَحَدًا مَعْرِفَتَهُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ثُمَامَةُ وَالْجَاهِظُ وَطَاهُفَةُ مِنَ الرَّافِضَةِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ كَسَمِي نَظَرِي يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَنَا اللَّهُ تَعَالَى مَضْطَرِينَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَعْلُومِهِ، وَأَكْفَرُوا مَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآخِرَةِ مَكْتَسَبَةٌ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَصُولَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ: الْقُرْآنُ، وَالثَّنَةُ، وَاجْمَاعُ السَّلَفِ، وَأَكْفَرُوا مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ لَا حُجَّةَ فِي الْقُرْآنِ وَالثَّنَةِ، لِدَعْوَاهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ غَيَّرُوا بَعْضَ الْقُرْآنِ وَحَرَّفُوا بَعْضَهُ، وَأَكْفَرُوا الْخَوَارِجَ الَّذِينَ زُذُّوا جَمِيعُ الثَّنِ الَّتِي رَوَاهَا نَقْلُهُ الْأَخْبَارَ لِقَوْلِهِمْ بِتَكْفِيرِ نَاقِلِهَا، وَأَكْفَرُوا النُّظَّامَ فِي إِنْكَارِهِ حُجَّةَ الْإِجْمَاعِ، وَحُجَّةَ التَّوَاتُرِ، وَقَوْلُهُ بِجَوَازِ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَجَوَازِ تَوَاطُّوْهُ أَهْلَ التَّوَاتُرِ عَلَى وَضْعِ الْكُذْبِ.

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل الثن من مسائل الركن الأول.

٢ - وأما الركن الثاني - وهو الكلام في حدوث العالم - فقد أجمعوا على أن العالم كل شيء هو غير الله عز وجل، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من أجزاء العالم. واجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان: جواهر، وأعراض، على خلاف قول ثقة الأعراس في نفيها الأعراض، واجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ، وأكفروا النظام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية؛ لأن هذا يقتضي ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله

تعالى، وفي هذا رؤ قوله تعالى: ﴿وَلَسَنَ نَسْأَلُهُمْ كُلَّ ذِي قُوَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> [الجن: ٣٨]، وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين في أجناس حيوانات العالم. وأكفروا مَنْ أنكرهم من الفلاسفة والباطنية، وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام، وقالوا: إن اختلافها في الصُّور والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها.

وضلُّوا مَنْ قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطباع، وضلُّوا أيضاً مَنْ قال من الفلاسفة بخمس طبائع، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطوطاليس.

وضلُّوا مَنْ قال من الثنوية إن الأجسام نوعان: نور، وظلمة. وإن الخير من النور، والشر من الظلمة، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق.

وسألناهم عن رجل قال: أنا شر وظلمة، مَنْ القائل لهذا القول؟ فإن قالوا: «هو النور» فقد كذب، وإن قالوا: «هو الظلمة» فقد صدق، وفي هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق، وهذا إلزام لهم على أصولهم، فأما نحن فإنا لا نثبت النور والظلمة فاعلَيْن قديمين، بل نقول: إنهما مخلوقان لا فعل لهما.

واتفق أهل السُّنة على اختلاف أجناس الأعراض، وأكفروا النُّظام في قوله: إن الأعراض كلها جنس واحد، وإنها كلها حركات، لأن هذا يوجب عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر، والعلم من جنس الجهل، والقول من جنس السكوت، وأن يكون فعل النبي ﷺ من جنس فعل الشيطان الرجيم، وينبغي له على هذا الأصل ألا يَنْصَبَ على مَنْ لعنه وشتمه لأن قول القائل: «لعن الله النُّظام» عنده من جنس قوله «رحمه الله».

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها كامة في الأجسام، وإنما يظهر بعضها عند كمون ضده في محله.

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل، وأن العرض لا يقوم بنفسه، وأكفروا مَنْ قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل، ويحدث قَتَاء الأجسام لا في محل، وأكفروا أبا الهذيل في قوله: إن قول الله عزَّ وجلَّ للشيء «كُنْ» عَرَضٌ حادث لا في محل. واتفقوا على أن الأجسام لا تتحلو ولم تحل قُط من الأعراض المتعاقبة عليها، وأكفروا مَنْ

قال من أصحاب الهنؤى كانت في الأزل خالية من الأعراض، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارت على صورة العالم، وهذا القول غاية في الاستحالة؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغير صفته ولا يزيد في عدده، فلو كان هَيُولِي العالم جوهرًا واحدًا لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها.

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها<sup>(١)</sup>، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوي أبدًا، ولو كانت كذلك لوجب ألا يخلق الحجر الذي تلقى من أيدينا الأرض أبدًا، لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره.

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست، خلاف قول من زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام، وإنما نهايتها من الجهة التي تلاقي الهواء من فوقها. وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفلى، ويطلق قولهم ظاهر من جهة غزو الشمس إلى مشرقها كل يوم، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليه. ولا يصح قطع ما لا نهاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه.

وأجمعوا على أن السماوات سبع طباق، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع، وأجمعوا أنها ليست بكونية تدور حول الأرض، خلاف من زعم أنها كُزَابَقْدُ بعضها في جوف بعض، وأن الأرض في وسطها كمركز الكرة في جوفها. ومن قال بهذا لم يثبت فوق

(١) قد ثبت بأدلة علمية أن الأرض تدور، وليس في القرآن ولا في السنة الصحيحة نص صريح قاطع لا يقبل التأويل يدل على أنها ليست تدور، وهذه القضايا التي يذكرها المؤلف في هذه المسألة ما ورد بها كتاب ولا سنة، وإنما هي أقوال لبعض أهل النظر يطعنون على النظر الذي يثبتها، وليس في إثباتها ما يخالف عقيدة الإسلام لا ف يثبتها ولا في نفاصلها، لهذا كان القول الحق في هذه المسألة هو ما تقوم على تأييده أدلة العلم الصحيحة، وإن خالفت المعارف المشهورة من أقوال الفلاسفة للتقدمين. فاما القرآن والسنة فإن ورد فيهما أو في أحدهما نص صريح قاطع لا يقبل التأويل في مسألة من المسائل الكونية أخفنا به وإعقبتنا - مع ذلك - أنه هو الحق والصواب، وعلم أن محي نص فيهما أو في أحدهما يخالف ما ثبت ثبوتاً قاطعاً بأدلة العقل، إذ لا يتصور من له أدنى مسكة من التفكير أن الدين الذي حفظ للعقل مكانته وأمر باستعماله في أدق مسائله وتدبر من يحمله أو يجري في حياته على خلاف مقتضاه، محال أن يأتي في هذا الدين شيء يخالف مقتضى العقول، نعم المسائل الكونية التي لم يتوصل إليها العلماء من بحثها ولم يصلوا إليها على أمر قاطع، وإنما يكون ما وصلوا إليه آراء ظنية، وانكشافاً يتجلى أن ثبت كما يحصل أن يقوم الدليل غداً على عدم صحتها، هذه الآراء هي التي يتعين على علماء الدين ألا يبنوا فيها برأي ثم ينسبوه إلى الدين، ومن ثقافة التفكير أن يبدو لأحد العلماء رأي في مسألة من هذا النوع فيطلق رجال الدين يؤولون فيما بين أيديهم من التصور لتطبيق هذا الرأي قبل أن يثبت بقواطع الأدلة. وهذا القدر كافٍ الآن، إذ ليس من غرضنا أن نكتب بحثاً ونلغى نغضب فيه الخلل ونسرد التصور للويدة لا نلتعب إليه. والله الموفق.

السموات مرشاً، ولا ملاحكة، ولا شيئاً مما نشته موجوداً فوق السماوات.

وأجمعوا أيضاً على جواز الفناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان، وإنما قالوا بتأييد الجنة، وتأييد جهنم وعذابها من طريق الشرع، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض، وأكفروا أبا الهذيل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار، وأكفروا مَنْ قال من الجهنمية بفناء الجنة والنار، وأكفروا الجبائي وابنه أبا هاشم في قولهما: إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء مخلقه لا في محل.

٣- وقالوا في الركن الثالث - وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقتها لذاته - إن الحوادث كلها لا بد من محدث صانع، وأكفروا ثمانية وأتباعه من القدرية في قولهم: إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها.

وقالوا: إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض، وأكفروا معمرأ وأتباعه من القدرية في قولهم: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وإنما خلق الأجسام، وإن الأجسام هي الخالقة للأعراض في أنفسها.

وقالوا: إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعياناً، ولا جواهر ولا أعراضاً، على خلاف قول القدرية في دعواها أن المدومات في حال عدمها أشياء، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقديم العالم، والقول الذي يؤدي إلى الكفر كفر في نفسه.

وقالوا: إن صانع العالم قديم لم يزل موجوداً، على خلاف قول المجوس في قولهم بصانعين: أحدهما شيطانٌ محدثٌ، وخلاف قول الغلاة من الروافض الذين قالوا في عليٍّ: إنه جوهر مخلوق محدث، لكنه صار إلهاً صانعاً بحلول روح الإله فيه، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

وقالوا بنفي النهاية والحذف عن صانع العالم، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشير نفسه، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التي يُلاقى منها العرش، ولا نهاية له من خمس جهات سواها.

وأجمعوا على إحالة رُصفه بالصورة والأعضاء، على خلاف قول مَنْ زعم من غلاة الروافض ومن أتباع داود الجواربي أنه على صورة الإنسان، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقي وأتباعه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان، وعلى رأسه قرعة سوداء، وهو نور أسود، وإن نصفه الأعلى جُزِفَ ونصفه الأسفل مُضمت، وخلاف قول المغيرة من الرافضة في دعواهم

أن أعضاء معبودهم على صورة حروف الهجاء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمعوا على أنه لا تجويز مكان، ولا يجري عليه زمان، على خلاف قول من زعم من الهاشمية والكرامية أنه عاصر لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان.

وأجمعوا على نفي الأوقات والعموم والآلام واللذات عنه، وعمل نفي الحركة والسكون عنه، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه، وفي دعواهم أن مكانه حدث من حركته، وخلاف قول من أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملافة كما حكى عن أبي شعيب<sup>(١)</sup> الناسك، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمعوا على أن الله تعالى غني عن خلقه، لا يحتاج بخلقه إلى نفسه نفعاً، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أهوانه.

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد، على خلاف قول الثنوية بصانعين قديمين، أحدهما نور، والآخر ظلمة. وخلاف قول المجوس بصانعين، أحدهما إله قديم اسمه عندهم يزدان، والآخر شيطان رجم اسمه أهرمن، وخلاف قول المفوضة من حلة الروافض في أن الله تعالى قووس تدبير العالم إلى عليّ، فهو الخالق الثاني، وخلاف قول الخابطة من القدرية أتباع أحمد بن حنبل في قولهم: إن الله تعالى قووس تدبير العالم إلى عيسى بن مريم، وإنه هو الخالق الثاني، وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع في كتاب الملل والنحل.

٤ وقالوا في الركن الرابع - وهو الكلام في الصفات القائمة بالله عز وجل - إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ونعوت له أبدية.

وقد نفى المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية، وقالوا: ليس له قدرة، ولا علم ولا حياة، ولا رؤية، ولا إدراك للمسموعات، وأثبتوا له كلاماً محدثاً، ونفى البغداديون عنه الإرادة، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل.

وقلنا لهم: في نفي الصفة نفي الموصوف، كما أن في نفي الفعل نفي الفاعل، وفي نفي الكلام نفي المتكلم.

وأجمع أهل السنة على أن قدرة الله تعالى على المقدورات كلها قدرة واحدة يقدر بها على جميع

(١) لم ينسري الوقوف على أخبار أبي شعيب الناسك هذا رغم طول البحث، وإن كنت قد حثرت على كثير من يقال له: «أبو شعيب» فإني لست على نيت من أن أحدم بينه هو المراد للمؤلف.

المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب، خلاف قول الكرامية في دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التي تحدث في ذاته، فأما الحوادث الموجودة في العالم فإنما خلقها الله تعالى بأقواله لا بقدرته، وخلاف قول البصريين من القدرية في دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده، ولا على مقدورات سائر الحيوانات.

وأجمع أهل السنة على أن مقدورات الله تعالى لا تنقضي، خلاف قول أبي الهذيل وأتباعه من القدرية في دعواه أن قدرة الله تعالى تنتهي إلى حال تنفي بمقدوراته فيها، ولا يقدر بعدها على شيء، ولا يملك حيث لا أحد على ضر ولا نفع، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جهوداً في سكون دائم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

وقد زعم الأسواري وأتباعه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً.

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفصيلها، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه.

وزعم معمر وأتباعه من القدرية أن الله تعالى لا يقال: إنه عالم بنفسه، ومن العجائب عالم بغيره، ولا يكون علماً بنفسه.

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه.

وزعم زُرارة بن أعين وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا علماً حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلماً وإرادة وسمعاً وبصراً.

وأجمعوا على أن سمعه وبصره غيظان بجميع المسموعات والمرئيات، وأن الله تعالى لم يزل رانياً لنفسه، وسمعاً لكلام نفسه. وهذا خلاف قول القدرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براه ولا سامع على الحقيقة، وإنما يقال: يرى وسمع، على معنى أنه يعلم المرئي والمسموع، وخلاف قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه، وخلاف قول الجبائي في فزقه بين السميع والسامع، وبين البصير والمبصر، حتى قال: إنه كان في الأزل سميعاً بصيراً، ولم يكن في الأزل سامعاً ولا مبصراً، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصلاً.

وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة، وقالوا بجواز رؤيته

في كل حال ولكل حي من طريق العقل، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة في الآخرة من طريق الخير، وهذا خلاف قول مَنْ أحوال رؤيته من القُدرة والجَهْمية، وخلاف قول مَنْ زعم أنه يرى في الآخرة بحاسة سادسة، كما ذهب إليه ضرار بن عمرو، وخلاف قول مَنْ زعم أن الكفرة أيضاً يرونه كما قال ابن سالم<sup>(١)</sup> البصري، وقد استقصينا مسائل الرؤية في كتاب مفرد.

وأجمع أهل السُنَّة على أن إرادة الله تعالى مشيئة واختياره، وعلى أن إرادته للشيء كرامة لعدمه، كما قالوا: إن أمره بالشيء نهي عن تركه، وقالوا أيضاً: إن إرادته نافذة في جميع مُراداته على حسب علمه بها، فما علم كونه [أراد كونه] في الوقت الذي علم أنه يكون فيه، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون، وقالوا: إنه لا يحدث في العالم شيء إلا بإرادته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وزعمت القُدرة البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن، وقد كان ما لم يشأ. وهذا القول يؤدي إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمع أهل السُنَّة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اختلاء، وأن الأرواح كلها مخلوقة، على خلاف قول النصارى في دعواها قدم أب وابن وروح.

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقُدرة والإرادة والرؤية والسمع، وأن مَنْ ليس بحي لا يصح أن يكون عالماً قادراً، مريداً سامعاً مُبصراً، وهذا خلاف قول الصالحى وأتباعه من القُدرة في دعواهم جواز وجود العلم والقُدرة والرؤية والإرادة في الميت.

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية، وأنه غير مخلوق ولا مُحدث ولا حادث، على خلاف قول القُدرة في دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه في جسم من الأجسام، وخلاف قول الكرامية في دعواهم أن أقواله حادثة في ذاته، وخلاف قول أبي الهذيل: إن قوله للشيء «كن» لا في محل وسائر كلامه مُحدث في أجسام.

وقلنا: لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث، ولا في غيره لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلماً أمراً ناهياً، ولا في غير محل، لأن الصفة لا تقوم بنفسها، فبطل حدوث كلامه، وصح أنه صفة له أزلية.

(١) يذكر باسم «ابن سالم» رجل وابنه، أما الرجل فهو أبو عبد الله: محمد بن سالم، تلميذ سهل التستري، وأما ابنه فهو أبو الحسن: أحمد بن محمد بن سالم، ولهما أتباع أطلقوا عليهم اسم «السالية» وكانوا يجمعون بين كلام أهل السُنَّة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، وينسب إلى هذه الطائفة أبو طالب الكلي وأبو الحكم بن برجان، ولهذه الطائفة ذكر في كتاب اللوح لأبي نصر السراج (ص ٤٧٢ و ٤٧٦)، وفي كتاب منهاج السُنَّة لابن تيمية (٣٨/١) بولاق، ١٠٧/١ طبع المدني، وكانت وفاة أحمد بن محمد بن سالم بعد ستة وخمسين ومائتين (تدفرت الذهب: ٣٦/٣، والعبر: ٢٢٠/٢).



٥ - وقالوا في الركن الخامس - وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه - إن تأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها: إما بالقرآن، وإما بالسنة الصحيحة، وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق أسم عليه من طريق القياس. وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس، وقد أقرط الجبائي في هذا الباب حتى سمي الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده، وسمته غملاً للنساء إذا خلق فيهن الحبل، وضلته الأمة في هذه التجسرة التي تؤبره الحسارة.

فقال أهل السنة: قد جاءت السنة الصحيحة بأن الله تعالى تسعة وتسعين اسماً، وأن من أحصاها دخل الجنة، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة عنها، فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها، من قولهم «فلان ذو خصاة وإحصاء» إذا كان ذا علم وغفل.

وقالوا: إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام:

(١) قسم منها يدل على ذاته كالواحد، والغني، والأول، والآخر، والجليل، والجميل، وسائر ما استحقه من الأوصاف لنفسه.

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته، كالحي، والقادر، والعالم، والمريد والسميع، والبصير، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته.

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً، وكلاهما من أوصافه الأزلية.

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله، كخالق، والرازق، والعاقل، ونحو ذلك.

وكل اسم اشتق من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله.

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين، أحدهما: صفة أزلية، والآخر: فعل له، كالحكيم: إن أخذناه من الحكمة التي هي العلم كان من أسمائه الأزلية، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإنقائها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية.

٦ وقالوا في الركن السادس - وهو الكلام في عذلي الإله سبحانه وحكمته - إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيراً وشرها، وإنه خالق أكساب العباد، ولا خالق غير الله.

وهذا خلاف قول من زعم من القدرة أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من أكساب العباد. وخلاف قول الجهمية: إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على أكسابهم، فمن زعم أن العباد

خالقون لأكسابهم فهو قَدَرِي مُشْرِك بربه لدَعْوَاهُ أن العباد يَخْلُقون مثل خَلْقِ الله من الأعراض التي هي الحركات والسكون في العلوم والإرادات والأقوال والأصوات، وقد قال الله عز وجل في ذم أصحاب هذا القول: ﴿لَمْ يَجْعَلْ يَوْ شِرْكُهُمْ يَوْمَ شُرْكِهِمْ خُلُقًا كَتَبُوا عَلَيْهَا فَلَقُوا عَلَيْهِمْ قُلُوبَهُمْ خَلَقَ كُلُّ قَوْمٍ لَعْنَةً﴾ (الرعد: ١٩)، ومن زعم أن العبد لا أستطاعة له على الكسب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جَبَرِي، والعدل خارج عن الجبر والقدر، ومن قال «إن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه» فهو بيني غُلبي منزّه عن الجبر والقدر.

وأجمع أهل السُنَّة على إبطال قول أصحاب التولد في دعوهم أن الإنسان قد يفعل في نفسه شيئاً يتولد منه فعل في غيره، وهذا خلاف قول أكثر القَدَرِيَّة بأن الإنسان قد يفعل في غيره أفعالاً تتولد عن أسباب يفعلها في نفسه، وخلاف قول مَنْ زعم من القَدَرِيَّة أن التولدات أفعال لا فاعل لها كما ذهب إليه ثمانية.

وأجمعوا على أن الإنسان يصحُّ منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول والعلم والفكر، وما يجري مجرى هذه الأعراض التي ذكرناها، وعلى أنه لا يصحُّ منه اكتساب الألوان والطعوم والروائح والإدراكات، على خلاف قول بشر بن المعتز وأتباعه من المعتزلة في دعوهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على سبيل التولد، وزعموا أيضاً أنه يصحُّ منه فعل الرؤية في العين، وفعل إدراك المسموع في محل السمع، وأفتش من هذا قول معمر القَدَرِي بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن الأعراض كلها من أفعال الأجسام، وكفاه بهذه الضلالة جُزْياً.

وقال أهل السُنَّة: إن الهداية من الله تعالى عل وجهين:

أحدهما: من جهة إبانة الحق، والدعاء إليه، ونُصْب الأدلة عليه، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داع إلى دين الله عز وجل لأنهم يُرشدون أهل التكليف إلى الله تعالى، وهذا تأويل قول الله عز وجل في رسوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ لَهَبْتُ إِلَى رَبِّي لُتُنْفِيزٍ﴾<sup>(١)</sup> [الشورى: ٥٢] أي تدعو إليه.

والوجه الثاني: من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خَلْقُ الاعتداء في قلوبهم، كما ذكره في قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدْ أَنَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِيضًا﴾<sup>(٢)</sup> [الأنعام: ١٢٥] وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

(١) سورة الرعد: الآية ١٩.

(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

والهداية الأولى من الله تعالى شاملة لجميع المكلفين، والهداية الثانية من خاصة المهتدين، وفي تحقيق ذلك نزل قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَدْعُوا إِلَىٰ مَلِكٍ أَكْثَرُ مِنْ يَكْفِهِ إِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> [يونس: ٢٥].

والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خَلَقَ الضالَّ في قلوب أهل الضلال، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ أَنْ يُضِلَّهُ يَشِمْ عَلَيْهِ إِثْمًا﴾<sup>(٢)</sup> [الأنعام: ١٢٥].

وقالوا: مَنْ أَضَلَّهُ الله فَبَدَّلِهِ، وَمَنْ هَذَا فَيُضِلُّهُ، وهذا خلاف قول القدرية في دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين:

أحدهما: التسمية بأن يسمى الضالُّ ضالًّا، والثاني: على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم، ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال: إنه أَضَلَّ الكافرين لأنه سَماهم ضالين، ولوجب أن يقال: إن إبليس أَضَلَّ الأنبياء المؤمنين لأنه سَماهم ضالين، ولزمهم أن يكون مَنْ أَقام الحدود على الزناة والسارقين والمرتين مُضِلًّا لهم، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم، وهذا فاسد، فما يؤدي إليه مثله.

وقال أهل السنة في الآجال: إن كُلَّ مَنْ مات خَتَفَ أَنْفِهِ أو قُتِلَ فَإِنَّمَا مات بِأَجَلِهِ الذي جعله الله أَجلاً لعمره، والله تعالى قادر على إيقائه والزيادة في عمره، لكنه متى لم يَبْقَ إلى مدة لم تكن المدة التي لم يَبْقَ إليها أَجلاً له. وهذا كما أن المرأة التي لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادراً على أن يزوجه من قبل موته، وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن المقتول مقطوع عليه أَجَلُهُ، وخلاف قول مَنْ زعم منهم أن المقتول ليس بميت، وجحد فائدة قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ نَاطِقَةٌ لِّلْوَيْحِ﴾<sup>(٣)</sup> [آل عمران: ١٨٥] وهذه بدعة ذهب إليها الكمي، وكفى بها خزيًا.

وقال أهل السنة في الأرزاق بما هي عليه الآن وإن كان مَنْ أَكَلَ شَيْئاً أو شَرِبَ فَإِنَّمَا تناوَلَ رِزْقَهُ حلالاً كان أو حراماً، على خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن الإنسان قد يأكل رِزْقاً غيره.

وقال في ابتداء التكليف: إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئاً كان عَذْلًا منه، وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أنه لم يكلفهم لم يكن حكيمًا.

(١) سورة يونس: الآية ٢٥.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٨٥، وأيضاً في سورة الأنبياء: الآية ٣٥، وفي سورة العنكبوت: الآية ٥٧.

وقالوا: لو زاد في تكليف العباد على ما كلفهم أو نقص بعض ما كلفهم كان جائزاً، على خلاف قول من أبنى ذلك من القدرية.

وكذلك لو لم يخلق الخلق لم يلزمه بذلك خروج عن الحكمة، وكان السابق حيث لا علمه أنه لا يخلق.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه، على خلاف قول من قال من القدرية: إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيماً.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه، على خلاف قول من قال من القدرية: إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيماً.

وقالوا: لو خلق الله تعالى عباده كلهم في الجنة لكان ذلك فضلاً منه، على خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيماً، وهذا حجة منهم على الله سبحانه، ونحن لا نرى الحجة عليه، بل نقول: له الأمر والنهي، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

٧ وقالوا في الركن السابع - المقروض في النبوة والرسالة - إثبات الرسل من الله تعالى إلى خلقه، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع.

وقالوا في الفرق بين الرسول والنبي: «إن كل من نزل عليه الوحي من الله تعالى على لسان ملك من الملائكة وكان مؤيداً بنوع من الكرامات النافضة للعداوات فهو نبي، ومن حصلت له هذه الصفة وخص أيضاً بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسوله».

وقالوا: إن الأنبياء كثير، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، وأول الرسل أبو جميع البشر وهو آدم (عليه السلام)، وآخرهم محمد (ﷺ)، على خلاف قول المجوس في دعواهم أبو جميع البشر كيومرت الملقب بكاشاه، وخلاف قولهم: إن آخر الرسل زرادشت، وخلاف قول من زعم من الحرورية أن الرسل تنزى لا آخر لهم.

وقالوا بنبوة موسى في زمانه، خلاف قول منكريه من البراهمة، والمائنية الذين أنكروه مع إقراره المائنية بميسى (عليه السلام).

وقالوا بنبوة عيسى (عليه السلام)، على خلاف قول منكريه من اليهود والبراهمة.

وأنكروا قتل عيسى، وأثبتوا رفعه إلى السماء، وقالوا: إنه ينزل إلى الأرض بعد خروج الدجال، فيقتل الدجال، ويقتل الخنزير، ويريق الحمور، ويستقبل في صلاته الكعبة، ويؤيد شريعة محمد (ﷺ)، ويحيي ما أحياء القرآن ويعيت ما أماته القرآن.

وقالوا بتكفير كل متني، سواء كان قبل الإسلام كزادشت ويوراسف وماني وفنسان ومرقيون ومزدك، أو بعده كميلعة وسجاح والأسود بن يزيد العنسي وسائر من كان بعدهم من المتنبين.

وقالوا بتكفير من ادّعى للأنبياء الإلهية، أو ادّعى للأئمة نبوة أو إلهية، كالشبية، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، ومن جرى مجراهم.

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة، على خلاف قول الحسين بن الفضل مع أكثر الفذرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء.

وقالوا بتفضيل الأنبياء عن الذنوب، وتأولوا ما روي عنهم من زلأهم على أنها كانت قبل النبوة، على خلاف قول من أجاز عليهم الصغائر، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بمصمة الإمام من الذنوب.

٨ - وقالوا في الركن الثامن - المضاف إلى المعجزات والكرامات - إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يد ذي مدّعي النبوة، مع تحدّي قوته بها، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلهما، على وجه يدل على صدقه في زمان التكليف.

وقالوا: لا بد للنبي من معجزة واحدة تدلّ على صدقه، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلّ على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثلهما فقد لزمتهما الحجة، في وجوب تصديقه، ووجوب طاعته، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله عزّ وجلّ: إن شاء أيده بها، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه، وهذا خلاف قول من زعم من القدّرية أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمانية.

وقالوا: الصادق في دعوى النبوة يجوز ظهور معجزة التصديق عليه، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتبّي في دعوى النبوة، ويجوز أن يظهر عليه معجزة تدلّ على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه تكذيبه.

وقالوا: يجوز ظهور الكرامات على الأولياء، وجعلوها دلالة على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاوهم.

وقالوا: على صاحب المعجزة إظهارها والتحدّي بها، وصاحب الكرامات لا يتحدّى بها غيره، وربما كتمها، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بلّقم بن باعورا بعد ظهور كراماته، وأنكرت القدّرية كرامات الأولياء، لأنهم

لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن في نظمه، على خلاف قول من زعم من القُدْرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النُّظَّام .

وقالوا: من معجزات محمد ﷺ انشقاق القمر، وتسييح الحصى في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير، ونحو ذلك كثير، وقد خالف النُّظَّام وأتباعه من القُدْرية ذلك .

٩- وقالوا في الركن التاسع - المضاف إلى أركان شريعة الإسلام: الإسلام مبني على خمسة أركان: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت الحرام .

وقالوا: من أسقط وجوب ركن من هذه الأركان الخمسة أو تأولها على معنى مُؤالاة قوم كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر .

وقالوا في الصلوات المفروضة: إنها خمس، وأكثروا من أسقط وجوب بعضها، وكان مسيلة الكذاب قد أسقط وجوب صلاتي الصبح والمغرب، وجعل سقوطها مهراً لامراته سجاج المنية وكُفْر وألحد .

وقالوا بوجوب عقد صلاة الجمعة، وأكثروا من الخواارج والروافض من قال: لا جمعة حتى يظهر إمامهم الذي يتظرونه .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان في الذهب والورق، والإبل، والبقر، والغنم إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النعم سائمة، وأوجبوها في الحبوب المتتانة التي يزرعها الناس ويتخذون منها قوتاً، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعتاب، فمن قال لا زكاة في هذه الأشياء التي ذكرناها كفر . ومن أثبت زكاتها في الجملة وكان خلافه في نُسبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان، وحرموا الفطر فيه إلا بعذر: صغر، أو جنون، أو مرض، أو سفر، أو نحو ذلك من الأعذار .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان، أو بكمال شعبان ثلاثين يوماً، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوماً، وضلُّوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا: بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلاً، وأكثروا من

أسقط وجوبها من الباطنية، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة؛ لاختلاف الأمة في وجوبها. وقالوا: من شرط صحة الصلوات: الطهارة، وشتر القنوة، ودخول الوقت، واستقبال القبلة على حسن الإمكان، ومن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كفر.

وقالوا: بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسلموا أو يُؤذوا الجزية، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه.

وقالوا بجواز البيع وتحريم الربا، وضلّوا من أباح الربا بالجملة.

وقالوا بأن الفروج لا تُباح إلا بكناح صحيح أو ملك يمين، وأكفروا البيضة والمحمرة، والخمرية، الذين أباحوا الزنى، وأكفروا أيضاً من تأول المحرمات على قوم زعم أن موالاهم حرام.

وقالوا: بوجوب إقامة حد الزنى، والسرقة، والخمر، والقذف. وأكفروا من أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج.

وقالوا: أصول أحكام الشريعة، الكتاب، والشئ، وإجماع السلف، وأكفروا من لم يز إجماع الصحابة حجة، وأكفروا الخوارج في ردهم حجج الإجماع والسنن، وأكفروا من قال من الروافض لا حجة في شيء من ذلك، وإنما الحجة في قول الإمام الذي يتطرونه، وهؤلاء اليوم خياري في التيه، وكضاهم بذلك جزياً.

١٠- وقالوا في الركن العاشر - المضاف إلى الأمر والنهي - إن أفعال المكلفين خمسة أقسام: واجب، ومحظور، ومسنون، ومكروه، ومباح.

فالأوجب: ما أمر الله تعالى به على وجه اللزوم، وتاركه مستحق للعقاب على تركه.

والمحظور: ما نهى الله عنه، وفاعله يستحق العقاب على فعله.

والمسنون: ما يُثاب فاعله، ولا يُعاقب تاركه.

والمكروه: ما يُثاب تاركه، ولا يُعاقب فاعله.

والمباح: ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب، ولا في تركه ثواب ولا عقاب.

وهذا كله في أفعال المكلفين فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصف بالإباحة والوجوب والمحظور بحال.

وقالوا: إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قول أو فعل فإنما وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به، وكل ما حُرِّم عليه فعله فبِتَهْيِ الله تعالى إياه عنه، ولو لم يَرِدْ الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء.

وهذا خلاف قول مَنْ زعم من البراهمة والقَدَرية أن التكليف يتروجه على العاقل بخاطرين يخطران بقلبه.

أحدهما: من قَبِلَ الله سبحانه يذعوه به إلى النظر والاستدلال.

والآخر: من قَبِلَ الشيطان يدعوه به إلى العصيان، ويتهأ به عن طاعة الخاطر الأول.

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين: أحدهما: من قَبِلَ الله تعالى، والآخر: من قَبِلَ شيطان آخر، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية، وهذا محال.

١١ - وقالوا في الركن الحادي عشر - المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم في المعاد - إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها، خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء مخلقه لا في محل، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها.

وقالوا: إن الله عزَّ وجلَّ يعيد في الآخرة الناس وسائر الحيوانات التي ماتت في الدنيا، وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناس دون الأحياء الباقين.

وقالوا: بَخَلَقَ الجنة واثار، خلاف قول مَنْ زعم أنهما غير مخلوقتين.

وقالوا: بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين، خلاف قول مَنْ زعم أنهما يَنْقُتَانِ كما زَعَمَ جهنم، وخلاف قول أبي الهذيل القَدَرِي بفناء مقدرات الله تعالى فيهما وفي غيرها.

وقالوا بأن الخلود في النار لا يكون إلا للكفرة، على خلاف قول القَدَرية والخوارج بتخليد كل مَنْ دخل النار فيها.

وقالوا: بأن القَدَرية والخوارج يَخْلُدُونَ في النار ولا يخرجون منها، وكيف يغفر الله تعالى لمن يقول: ليس لله أن يغفر ويخرج من النار مَنْ دخلها؟

وقالوا: بإثبات السؤال في القبر، ويعذاب القبر لأهل العذاب، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يُعَذِّبُونَ في القبر.



وقالوا: بالجَوْض، والصراط، والميزان، ومن أنكر ذلك حَرَمَ الشرب من الخوض، وحضت قدمة من الصراط إلى نار جهنم.

وقالوا: بإثبات الشفاعة من النبي ﷺ، ومن صلّحناه أمه، للمؤمنين من المسلمين، ولمن كان في قلبه ذرة من الإيمان، والمتكرون للشفاعة يُرمون للشفاعة.

١٢ - وقالوا في الركن الثاني عشر - المضاف إلى الخلافة والإمامة - إن الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة الإمام، ينصب لهم القضاة والأمناء ويضبط ثغورهم، ويُغري جيوشهم، ويُشيم الفتيء بينهم، ويتصف لظلمهم من ظالمهم.

وقالوا: إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد.

وقالوا: ليس من النبي ﷺ نصّ على إمامة واحد بعينه، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نصّ على إمامة عليّ عليه السلام نصّاً مقطوعاً بصحته، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلث، ولا يتفصل من أدعى ذلك في عليّ مع عدم التواتر في نقله عن أدعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه.

وقالوا: من شرط الإمامة النسب من قريش، وهم: بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مكرمة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، على خلاف قول من زعم من الصُّرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالى والمجم، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم، كنافع بن الأزرق الحنفي، ونَجْدَة بن عامر الحنفي، وعبدالله بن وَعْب الراسي، وخزفوص بن زهير البجلي، وشبيب بن يزيد الشيباني، وأمثالهم، عناداً منهم لقول النبي ﷺ: «الائمه من قُرَيْش».

وقالوا: من شرط الإمام: العلم، والعدالة، والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يُؤوز حكم الحاكم بشهادته - وذلك بأن يكون خذلاً في دينه، مُصلِحاً مَالِهِ وحَالِهِ، غير مرتكب لكبيرة ولا مُبْصِر على صغيرة، ولا تارك للمرودة في جل أسبابه - وليس من شرطه المعصمة من الذنوب كلها، خلاف قول من زعم من الإمامية أن الإمام يكون معصوماً من الذنوب كلها، وقد أجازوا له في حال التقية أن يقول «لست بإمام» وهو إمام، وقد أباحوا له الكذب في هذا مع قولهم بعصمته من الكذب.

وقالوا: إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة.

وقالوا: لا تصح الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام، إلا أن يكون بين الصغين حاجز من بحر أو عدو لا يطاق، ولم يقدر أهل كل واحد من الصغين على نصره أهل الصقع الآخر، فحسب يوز لأهل الصقع عقد الإمامة لواحد يصلح لها منهم.

وقالوا بإمامة أبي بكر الصديق عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، خلاف قول من أثبتوا لعلي رضي الله عنه وحده من الرافضة، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده.

وقالوا بتفضيل أبي بكر، وعمر، علي من بعدهما، وإنما اختلفوا في التفاضل بين علي وعثمان رضي الله عنهما.

وقالوا بإمامة علي في وقته، وقالوا بتصويب علي في حروبه بالبصرة، ويصفين، وينهروان.

وقالوا بأن طلحة والزبير تابا وزجعا عن قتال علي، لكن الزبير قتله عمرو بن جرموز بوادي السباع بعد مُضَرَفَه من الحرب، وطلحة لما هم بالانصراف زماء مروان بن الحكم - وكان مع أصحاب الجمل - بهم فقتله.

وقالوا: إن عائشة رضي الله عنها قضت الإصلاح بين الفريقين فقتلها بنو ضبة والأزد على رأيها، وقتلوا علياً دون إذنها، حتى كان من الأمر ما كان.

وقالوا في صفين: إن الصواب كان مع علي عليه السلام، وإن معاوية وأصحابه بغوا عليه بتأويل أخطأوا فيه؛ ولم يكفروا بخطئهم.

وقالوا: إن علياً أصاب في التحكيم، غير أن الحكيمين أخطأ في خلق علي من غير سبب أوجب خلعه، وخدع أحد الحكيمين الآخر.

وقالوا بمرور أهل النهروان على الدين، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساهم مارقين، لأهم أكثروا علياً، وعثمان، وعائشة، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وسائر من تبع علياً بعد التحكيم. وأكثروا كل ذي ذنب من المسلمين، ومن أكثر المسلمين وأكثر أخبار الصحابة فهو الكافر دونهم.

١٣- وقالوا في الركن الثالث عشر - المضاف إلى الإيمان والإسلام - إن أصل الإيمان المعرفة والصدق بالقلب، وإنما اختلفوا في تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيماناً، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة، وعلى استحباب النوافل المشروعة، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو إقرار الفرد، سواء كان معه إخلاص أو بقا، وخلاف قول من زعم من القدورية والخوارج أن اسم المؤمن يزول عن مرتكبي الذنوب.

وقالوا: إن أسم الإيمان لا يزول بذنوب الكفر، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمن وإن فسق بمعصية.

وقالوا: لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: من ردة، أو زنى بعد إحصان، أو قصاص بمقتول هو كفوؤه، وهذا خلاف قول الخوارج في إباحة قتل كل عاص لله تعالى.

ولو كان المذنبون كلهم كفرة لكانوا مرتدين عن الإسلام، ولو كانوا كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وتجلد القاذف ورجم الزاني المحض فائدة، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل.

١٤ - وقالوا في الركن الرابع عشر - المضاف إلى الأولياء والأئمة - إن الملائكة معصومون من الذنوب، لقول الله تعالى فيهم: ﴿لَا يَسْخُؤُونَ أَلَّهُ مَا أَمَرَهُمْ وَيَقْتُلُونَ مَا يَشَاءُونَ﴾<sup>(١)</sup> [التحریم: ٦].

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة، خلاف قول من فضل الملائكة على الأنبياء، والتزم من أجل ذلك فضل الزبانية على أولى العزم من الرسل.

وقالوا: بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم، خلاف قول من فضل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية.

واختلف أهل السنة في إمامة المفضل، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري، وأجازها الفلاني.

وقالوا بموالاتة القشرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة، وهم الخلفاء الأربعة، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح.

وقالوا: بموالاتة كل من شهد بداراً مع النبي عليه الصلاة والسلام، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة، وكذلك القول فيمن شهد معه أخداً، إلا رجلاً اسمه قُزَمان فإنه قتل بأخذ جماعة من المشركين، وقتل نفسه، وكان يُنسب إلى النفاق، وكذلك كل من شهد بيعة الرضوان بالحديبية من أهل الجنة.

وقالوا: قد صح الخبر بأن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً، وقد دخل في هذه الجملة عكاشة بن محصن.

وقالوا أيضاً بموالاتة كل من مات على دين الإسلام، ولم يكن قبل موته على بدعة من

(١) سورة التحريم: الآية ٦.

ضلالات أهل الأهواء الضالة.

١٥ - وقالوا في الركن الخامس عشر - المضاف إلى أحكام أعداء الدين - إن أعداء دين الإسلام صنفان: صنف كان قبل ظهور دولة الإسلام، وصنف ظهر في دولة الإسلام وتستروا بالإسلام في الظاهر، وكادوا المسلمين، وابتغوا غوائلهم.

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف، تختلف فيهم الأوصاف. منهم: عبدة الأصنام والأوثان.

ومنهم: عبدة إنسان مخصوص كالذين عبدوا جُشيد، والذين عبدوا نمرود بن كنعان، والذين عبدوا فرعون، ومن جرى مجراهم.

ومنهم: الذين عبدوا كل ما استحسنتوا من الصور على مذاهب الخُلُولية في دعواها حلول روح الإله بزعهم في الصور الحسنة.

ومنهم: الذين عبدوا الشمس أو القمر، أو الكواكب جملة، أو بعض الكواكب خصوصاً.

ومنهم: الذين عبدوا الملائكة وسَمَّوْها بنات الله، وفيهم نزل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُفْقَهُونَ إِلَّا هَيْجَرَةً يُحَدِّثُونَ لِلْكَهَّةِ قَبِيَّةَ الْآثِقِ﴾ (١) [النجم: ٧٧].

ومنهم: من عبدَ شيطاناً قريداً، ومنهم: قوم عبدوا البقر، ومنهم: الذين عبدوا النيران.

وحكم جميع عبدة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران تحريم ذبائحهم، ونكاح نساءهم على المسلمين.

واختلفوا في قبول الجزية منهم، فقال الشافعي: لا تُقبل منهم الجزية، وإنما يجوز قبولها من أهل الكتاب أو ممن له شُبْهَةٌ كتاب، وقال مالك وأبو حنيفة: يجوز قبولها منهم، غير أن مالكا استثنى القرشي منهم، واستثنى أبو حنيفة العربي منهم.

ومن أصناف الكفرة قبل الإسلام السوفسطائية للحقائق، ومنهم السمنية القائلون بقدَم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس، ومنهم الذُخْرية القائلون بقدَم العالم، ومنهم القائلون بقدَم خَيْرِ العالم مع إقرارهم بحدوث الأعارض منها، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدَم العالم وأنكروا الصانع، وبه قال منهم فيثاغورس، وبذاينوس. ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم، ولكنهم زعموا أن صنعه

قديم معه، وقالوا بقدّم الصانع والمصنوع، كما ذهب إليه أبيقليس، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدّم الطبايع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقدّم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها، وزعم أن للفلك طيعة خامسة، وأنها لا تقبل الكون والفساد، لا في الجملة ولا في التفصيل.

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل ذبائحهم، ولا نكاح نسائهم، واختلفوا في قبول الجزية منهم، فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم، وبه قال الشافعي وأصحابه.

وقالوا في المجوس إنهم أربع فرق: زروانية، ومسخية، وخرميدية، وبهافريدية، وذباح جميعهم حرام، وكذلك نكاح نسائهم حرام، وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على جواز قبول الجزية من الزروانية والمسخية منهم، وإنما اختلفوا في مقدار ذبائحهم، فقال الشافعي: دية المجوسي تحس دية اليهودي والنصراني، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، فدية المجوسي إذا تحس ثلث دية المسلم. وقال أبو حنيفة: دية المجوسي واليهودي والنصراني كدية المسلم.

وأما المزدكية من المجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم، لأنهم فارقوا دين المجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها، ويقولهم: إن الناس كلهم شركاء في الأموال، والنساء، وسائر اللذات.

وكذلك البهافريدية لا يجوز قبول الجزية منهم، وإن كانوا أحسن قولاً من المجوس الأصلية، لأن دينهم ظهر من زعيمهم به آفريد في دولة الإسلام وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله.

واختلف الفقهاء في الصابئين من الكفرة، فقال أكثرهم: إن حكمهم في الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى في جواز ذلك كله، ومنهم من قال: إن من قال من الصابئين بقدّم الهيولى فتحكمه كحكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه قبل هذا، ومن قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه في صفات الصانع فتحكمه حكم النصارى، وبه تقول.

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين يتكبرون جميع الأنبياء والرسل لا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم وتوحيد صانعه، والخلاف في قبول الجزية منهم كالخلاف في قبولها من أهل الأوثان.

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى، وعلى جواز نكاح

نسائهم، وعلى جواز قبول الجزية منهم.

وإنما اختلفوا في مقدار الجزية، فقال الشافعي: إنْ بَدَّلَ كُلُّ حَالِمٍ مِنْهُمْ دِينَاراً وَاحِداً حَقَّنَ دَمَهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَى الْمُسَرِّعِ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهماً وَعَلَى الْمَتَوَسِّطِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنَا عَشَرَ.

واختلفوا في حدودهم، فقال الشافعي: إنها كحدود المسلمين، ويرجم الزاني منهم إذا كان مُحَصَّنًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا رَجْمَ عَلَيْهِمْ.

واختلفوا في دِيَنَاتِهِمْ، فقال الشافعي: دِيَةُ الرَّجُلِ مِنْهُمْ ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ مِنْهُمْ ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: دِيَةُ الْكَتَّانِي نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كَدِيَةِ الْمُسْلِمِ سِوَاهُ.

وأختلفوا في جَزْيَانِ الْقِصَاصِ بَيْنَهُمْ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ بِحَالٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ، وَلَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمِنِ.

وأختلفوا أَيْضًا فِي وَجُوبِ الْجِزْيَةِ عَلَى الشَّيْخِ الْفَاقِي مِنْهُمْ، فَأَوْجَبَهَا الشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يَوْجِبَهَا أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ذَا تَدِيرٍ فِي الْحُرُوبِ.

وأختلفوا فِي الثَّقَاتِ - مِنَ الْمَانِيَةِ، وَالذَّيْصَانِيَةِ، وَالْمَرْقُونِيَةِ الَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْعَالَمَ مَرْكَبٌ مِنْهُمَا، وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالنَّعْمَ مِنَ النُّورِ، وَأَنَّ الشَّرَّ وَالضَّرَرَ مِنَ الظُّلَامِ - فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائحهم ونسائهم، والصحيح عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجزية كحكم قَبْلَةَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا.

وَأَمَّا الْكُفَرَةُ الَّذِينَ ظَهَرُوا فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ، وَاشْتَرَوْا بِظَاهَرِ الْإِسْلَامِ، وَغَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ فِي السِّرِّ - كَالْعُلَاةِ مِنَ الرَّافِضَةِ الشَّيْئَةِ، وَالْيَانِيَةِ، وَالْمَغِيرَةِ، وَالنَّصُورَةِ، وَابْنِ جُنَاحَةَ، وَالْحَطَّائِيَةِ، وَسَائِرِ الْحُلُولِيَةِ، وَالْبَاطِنِيَةِ، وَالْمُنْعِيَةِ الْمِيضَةِ بِمَا وَرَاءَ نَهْرِ نَجِينُونَ، وَالْمَحْمَرَةِ بِأَذْرَبِيْجَانٍ، وَمَحْمَرَةِ طَبْرِسْتَانَ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ مِنْ أَتْبَاعِ بْنِ أَبِي الْفَوْجَاءِ، وَمَنْ قَالَ يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَابِطٍ مِنَ الْمُحْتَزَلَةِ، وَمَنْ قَالَ يَقُولُ الْيَزِيدِيَّةُ مِنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ تَنْسَخُ بِشَرْعِ نَبِيِّ مِنَ الْعَجَمِ، وَمَنْ قَالَ يَقُولُ الْيَمُونِيَّةُ مِنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ أَبَاحُوا نِكَاحَ بَنَاتِ الْبَنِينَ وَبَنَاتِ الْبَنَاتِ، وَمَنْ قَالَ بِمَذَاهِبِ الْعِلَافَةِ مِنَ أَهْلِ بَغْدَادٍ، أَوْ قَالَ يَقُولُ الْحَلَّاجِيَّةُ الْعُلَاةُ فِي مَذْهَبِ الْحُلُولِيَةِ، أَوْ قَالَ يَقُولُ الْيَابُكِيَّةُ أَوْ الرِّزَامِيَّةُ الْمُحَرِّقَةُ فِي أَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ دَوْلَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ، أَوْ قَالَ يَقُولُ الْكَامِلِيَّةُ الَّذِينَ أَكْفَرُوا الصَّحَابَةَ بِتَرْكِهَا بَيْعَةَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَكْفَرُوا عَلِيًّا

بتركه قتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين، ولا تحل ذبائحهم، ولا يحل نكاح المرأة منهم، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام بالجزية، بل يجب استتابهم فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم.

واختلفوا في استرقاق نسائهم وذواربهم، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج، ومن أباح ذلك استدلّ بأن خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفرغ من قتل مُسَيْلَمَةَ الكذاب صالح بني حنيفة على الصفراء والبيضاء، وعلى ربع السي من النساء والذرية، وأنقذهم إلى المدينة، وكان منهم خولة أم محمد بن الحنفية.

وأما أهل الأهواء - من الجارودية، والهشامية، والتجارية، والجهمية، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة، والقُدْرية المعتزلة عن الحق، والبكرية النسوية إلى بكر ابن أخت عبدالواحد، والضّرارية، والمشبّهة كلها، والخوارج - فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم.

وأختلف أصحابنا في التوارث منهم، فقال بعضهم: «نرثهم ولا يرثوننا، وبناءً على قول معاذ بن جبل «إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم»، والصحيح عندنا أن أموالهم فيء، ولا توارث بينهم وبين السني، وقد روي أن شيخنا أبا عبدالله الحارث بن أسد المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً، لأن أباه كان قُدْرِيّاً.

وقد أشار الشافعي إلى بطلان صلاة مَنْ صَلَّى خلف من يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية. وروى هشام بن عبيد الله الرازي، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صَلَّى خلف مَنْ يقول بخلق القرآن: إنه يعيد الصلاة.

وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة.

وأشار الشافعي في كتاب «الشهادات» إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وأشار في كتاب «القياس» إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء.

وردّ مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب، وابن القاسم، والحارث بن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة: زنادقة لا يُستابون، بل يقتلون.

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب، وإن كان قتلهم مباحاً، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً في الصحيح من مذهب الشافعي.

وأختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس لقول النبي عليه الصلاة والسلام في القدرية «إنهم نجوس هذه الأمة»؛ فعل هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم، ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين، وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية، بل يستابرون، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم.

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب «الملل والنحل» وذكرنا في هذا الكتاب طرفاً من أحكامهم عند أهل السنة، وفيه كفاية، والله أعلم.



## الفصل الرابع من فصول هذا الباب

### قولنا في السلف الصالح من الأمة

اجتمع أهل السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة، هذا خلاف قول من زعم من الرافضة أن الصحابة كفرت بتركها بيعة علي، وخلاف قول الكاملية في تكفير علي بتركه قتالهم.

واجتمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ - من كندة، وحنيفة، وفزارة، وبنو أسد، وبنو بكر بن وائل - لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين، قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على من هاجر إلى النبي ﷺ قبل فتح مكة، وأولئك بحمد الله ومنه فزجوا على الدين القويم والصراط المستقيم.

واجتمع أهل السنة على أن من شهد مع رسول الله عليه الصلاة والسلام بذراً من أهل الجنة. وكذلك كل من شهد معه أحدًا غير قرمان الذي استنأه الخبر، وكذلك كل من شهد معه بيعة الرضوان بالحذبية.

وقالوا بما ورد به الخبر بأن سبعين ألفاً من أمة الإسلام يدخلون الجنة بلا حساب منهم عكاشة بن محصن<sup>(١)</sup>، وأن كل منهم يشفع في سبعين ألفاً.

وقالوا بموالاته أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة، وأن لهم الشفاعة في جماعة من الأمة، منهم: أنس القرني<sup>(٢)</sup>، والخبر فيهم مشهور.

وقالوا بتكفير كل من كفر واحداً من المشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة.

وقالوا بموالاته جميع أزواج رسول الله ﷺ، وأكفروا من أكفروا أو أكفر بعضهم.

وقالوا بموالاته الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام، كالحسن بن الحسن، وعبد الله بن الحسن، وعلي بن الحسين زين العابدين، ومحمد بن علي بن

(١) عكاشة بن محصن الأسدي: صحابي جليل، سأل رسول الله أن يدعو له بأن يكون ممن يدخلون الجنة بغير حساب فدعا له، وسأله آخر فقال: سبقك بها عكاشة، وقد روى البخاري ومسلم قصته، وتوفي في قتال طليحة الأسدي سنة ١١.

(٢) أنس القرني: زاهد مشهور، كان مالك ينكر وجوده إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تدع لأحد محالاً أن يشك فيه، ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: ١١٩/١.

الحسين المعروف بالباقر، وهو الذي بلغه جابر بن عبدالله الأنصاري، سلام رسول الله ﷺ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا، وكذلك قولهم في سائر أولاد علي من صلّبه، كالعباس، وعمر، ومحمد بن الحنفية، وسائر من ذرّج على سنن آبائه الطاهرين، دون من مآل منهم إلى الاعتزال أو الرّفص، دون من انتسب إليهم وأشرف في عدوانه وظلمه كالبرقي الذي غدا على أهل البصرة ظلماً وعدواناً، وأكثر النسايب على أنه كان ذبيحاً فيهم ولم يكن منهم.

وقالوا بموالاة أعلام التابعين للصحابّة بإحسان، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا كَبِيرًا وَسَقِّمْنَا إِلَى الدَّيْلِ سَقِيمًا﴾ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ<sup>(١)</sup> [الحشر: ١٠].

وقالوا ذلك في كل من أظهر أصول أهل الثّة.

وإنما تبرؤوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالغندرية، والمرجّة، والرافضة، والخوارج، والجّهية، والنّجارية، والمجسّمة، وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية.

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup> من فصول هذا الباب

### في بيان عصمة الله أهل الشَّنة عن تكفير بعضهم بعضاً

[أهل الشَّنة لا يكفِّر بعضهم بعضاً، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير. فهم إذن أهل الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يقعون في تناقض وتناقض، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبري بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقدرية، حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضاً، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفر بعضهم بعضاً حتى قالت اليهود: ﴿لَيْسَ النَّسْرِيُّ عَلَى شَيْءٍ وَكَانَ النَّسْرِيُّ لَيْسَ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١١٣]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ بَيْنِهِ عَدُوٌّ لَأَوَّلَتْ عَلَيْهِمُ الْخُلُوفُ إِذِ الْخُلُوفُ عَلَيْهَا خَالِدَةٌ طَرْفَهُنَ عَلَى النَّارِ لَأَخَذْتُمُ مِنْ يَمِينِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فَلِئَلَّا يَعْلَمَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> [النساء: ٨٣].

وقد عصم الله أهل الشَّنة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكراً، أو يطعنوا فيهم طعناً، فلا يقولون في المهاجرين، والأنصار، وأعلام الدين، ولا في أهل بدر، وأحد، وأهل بيعة الرضوان، إلا أحسنَ المَقال، ولا في جميع مَنْ شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، ولا أزواج النبي ﷺ، وأصحابه، وأولاده، وأحفاده - مثل الحسن، والحسين، والمهاجرين من ذرياتهم مثل عبدالله بن الحسن، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام - ومن جرى منهم على السُّداد من غير تبديل ولا تغيير، ولا في الخلفاء الراشدين، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم، وكذلك في أعلام التابعين وأتباع التابعين، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع، وإظهار شيء من المنكرات، ولا يحكمون في عوامِّ المسلمين إلا بظاهر إيمانهم، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يبينَ منه ما يوجب تكفيره، ويصدقون بقول النبي ﷺ: «يدخلُ الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يشترقون ولا يظنُّون وعلى رءسهم يتكلمون»، كما أخرجه البخاري. وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد بيعة ومُضر، ويوجِبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة، كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال تعالى: ﴿وَبَيْنَا أَقْبَرُ لَكَ وَلَاحِقَاتُنَا إِلَهِكَ سَجُودًا بِالْإِسْنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> [الحشر: ١٠].

(١) من هنا سقط من الطبعة الأولى، وقد اعتمدنا في إثباته على النسخة التي أخرجه المفسر له الشيخ محمد زاهد الكوثري، نقضه الله بفضلها ووعوداته.

(٢) سورة البقرة: الآية ١١٣.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٣.

(٤) سورة الحشر: الآية ١٠.

## الفصل السادس من فصول هذا الباب

### في بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم وأئمتهم

[اعلم أنه لا خُصْلَة من الخصال التي تُعَدُّ في المفاخر لأهل الإسلام: من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات، إلا ولأهل السنة والجماعة في مَدَانِهَا الْبَذْخُ الْمَعْلُ، والسهم الأوفر، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة.

فأول متكلميهم من الصحابة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث ناطَرَ الخوارج في مسائل الوعد والوعيد، وناطَرَ الْقُدْرَةَ في المشيئة والاستطاعة والقدر، ثم عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، حيث تبرأ من مغيب لجهن في نفيه الْقُدْرَ.

وأول متكلمي أهل السنة من التابعين عمر بن عبد العزيز، وله رسالة بليغة في الرد على الْقُدْرَةِ، ثم زَيْد بن علي زين العابدين، وله كتاب في الرد على الْقُدْرَةِ، ثم الحسن البصري، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز في ذم الْقُدْرَةِ معروفة، ثم الشَّعْبِي، وكان أشد الناس على الْقُدْرَةِ، ثم الزُّهْرِي، وهو الذي أفتى عبد الملك بن مروان بدماء الْقُدْرَةِ.

ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق، وله كتاب «الرد على الْقُدْرَةِ»، وكتاب «الرد على الخوارج»، ورسالة في الرد على الْقَلَاة من الروافض.

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب: أبو حنيفة، والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على الْقُدْرَةِ سَمَّاهُ «الفقه الأكبر»، وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إنها تصلح للضدين، وعلى هذا قوم من أصحابنا، وللشافعي كتابان في الكلام، أحدهما: في تصحيح النبوة والرد على البراهمة، والثاني: في الرد على أهل الأهواء.

فأما المُرَيْسِي من أصحاب أبي حنيفة فإنما وافق المعتزلة في خُلُقِ الْقُرْآنِ وَأَتَمَّرَهُمْ فِي خُلُقِ الْأَفْعَالِ.

ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام، وكان أبو العباس بن سُرَيْج أْبْرَعَ الجماعة في هذه العلوم، وله نقض كتاب الجاروف على القائلين بتكافؤ الأدلة.

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صَارَ شَجَنَ فِي حُلُوقِ الْقُدْرَةِ.

ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباھلي، وأبو عبد الله بن مجاهد، وهما اللذان ائتمرا تلامذتهم إلى اليوم شمس الزمان وأئمة العصر، كأبي بكر محمد بن الطيب [الباقلائي] وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني، وابن فورك.

وقبل هذه الطبقة: أبو علي الثقفني، وفي زمانه كان إمام الشُّعْة أبو العباس الفلاتسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتاباً، وقد أدركنا منهم في عصرنا ابن مجاهد، وابن الطيب، وابن فورك، وإبراهيم بن محمد رضي الله عن الجميع، وهم القادة السادة في هذا العلم.

وأما أئمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقد ملأوا العالم علماً، وليس بينهم من لا يناصر الشُّعْة والجماعة، وهم أشهر من نار على علم، ففي سُرْد أسماهم طول.

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون على هذا المَفْتَح الرشيد، لا يوضم أحد منهم ببدعة، وفي طبقاتهم كتب خاصة تنفي عن ذكر أسماهم هنا، وآثارهم الخالدة لم تزل بأيدي العلم مدى الدهر، وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد.

وكذلك جَمْهورة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل الشُّعْة، فمن الكوفيين: الفضل الضبي، وابن الأعرابي، والرؤاسي، والكاساني، والفراء، وأبو عُبيد قاسم بن سَلام، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عمرو الشيباني، وإبراهيم الحري، وثلعب، وابن الأنباري، وابن مقسم، وأحمد بن فارس، كانوا كلهم من أهل الشُّعْة.

ومن البصريين: أبو الأسود الدؤلي، ويحيى بن معمر، وعيسى بن عمر الثقفني، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويعددهم أبو عمرو بن الغلاء الذي قال له عمرو بن عُبيد القُدري: وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد، والله تعالى يصدق وعده ووعيده، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بذمته التي ابتدئها في أن العصاة من المؤمنين خالدون مخلدون في النار، فقال أبو عمرو بن الغلاء: فأين أنت من قول العرب: إن الكريم إذا أَوْعَدَ عَفَا، وإذا وَعَدَ وَفَى، واقتنار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال:

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ      خَلِيفٌ لِعَادِي وَمُجِبُّ مَوْعِدِي

فعده من الكرم لا من الخلق المذموم، وكذا الخليل بن أحمد، وخَلَف الأحر، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، والزجاج، والمازني، والمبرد، وأبي حاتم السجستاني، وابن جُرَيْد، والأزهري، وغيرهم من أئمة الأدب، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد، ويُعَدُّ عن بذمهم بعيد، ولم يكن في مشاهيرهم من تَدَنَسَ

بشيء من بدع الروافض والخوارج والفُذَرية.

وكذلك أئمة القراءة وحملة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد بن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم، كانوا كلهم من أهل السُّنة، وكذلك المقرونون بالدراية إلا بعض أفراد من أهل البدعة.

وكذلك مشاهير علماء المَغَازي، والبيِّر، والتواريخ، ونقد الأخبار، وحملة الرواية من أهل السُّنة والجماعة.

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السُّنة والجماعة، حَسَنَنا الله سبحانه في زمريهم.

## الفصل السابع من فصول هذا الباب

### في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما

[ألمنا ببعض آثار أهل السنة في شتى العلوم، بحيث يظهر من ذلك أنهم لا يلحقون في هذا المضمار، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا فخر خالد مدى الدهر للأمة المحمدية، وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة ماثلة أمام الباحثين، خالدة في بطون التواريخ بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق، كالساجد، والمدارس، والقصور، والزناطات، والمصانع، والمستشفيات، وسائر المباني المؤسة في بلاد السنة، وليس لسوى أهل السنة عمل يُذكر في ذلك.

وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوي، ومسجد دمشق على أبداع نظام، وكان سنيًا، وبنى أخوه مُسلمة المسجد بقسطنطينية، وكان سنيًا، وكل ما في الحرمين وسائر الحواضر من شواهد الآثار فمن عمل أهل السنة.

وأما سعي بعض السنيين في عمارات فشيء لا يذكر أمام أعمال ملوك السنة على اختلاف الدول، على أنه لا موزع لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم، كما قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَبْنُوا مَسْجِدًا لَّهُمْ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ﴾<sup>(١)</sup> [التوبة: ١٧]، ولا يتسع المقام لسرد ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة في الدين والدنيا.

وفي هذه الإلمامة كفاية في استذكار مآثر أهل السنة التي لا آخر لها في ناحيتي الدين والدنيا، والله الحمد، وله الفضل، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تم - بحمد الله، وحسن تيسيره - تحقيق كتاب: «الفرق بين الفرق» لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، نسأله جلّت قدرته أن يتقبل عملنا أحسن القبول، وأن يكتبه لنا في سجل الحسنات، إنه وليّنا وهو نعم المولى ونعم النصير.





## فهرس الموضوعات

### الواردة في كتاب الفرق بين الفرق

تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى

الموضوع .....	الصفحة
عظة المؤلف .....	٥
سرد أبواب الكتاب .....	٩
الباب الأول: في بيان الحديث المأثور في الفرق الأمة .....	١٠
الباب الثاني: في كيفية الفرق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، وهو يشتمل على فصلين .....	١٤
الفصل الأول: في بيان معنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة .....	١٥
الفصل الثاني: في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين .....	١٧
الباب الثالث: في بيان تفصيل مقالات فرق أهل الأهواء، ويشتمل على فصول ثمانية .....	٢٦
الفصل الأول: في بيان مقالات فرق الزلغص .....	٢٧
الفصل الثاني: في بيان مقالات فرق الخوارج .....	٥٤
الفصل الثالث: في بيان مقالات فرق الضلال من القدرية للحرقة عن الحق .....	٨١
الفصل الرابع: في بيان الفرق المرجئة، وتفصيل مذاهبهم .....	١٣٩
الفصل الخامس: في ذكر مقالات الفرق التجارية .....	١٤٣
الفصل السادس: في ذكر الجهمية، والبكرية، والطراوية، وبيان مذاهبها .....	١٤٦
الفصل السابع: في ذكر مقالات الكرامية، وبيان أوصافها .....	١٤٩
الفصل الثامن: في بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى .....	١٥٦
الباب الرابع: في بيان الفرق التي انتسب إلى الإسلام وليست منها .....	١٦٠
الفصل الأول: في ذكر قول الشيعة، وبيان خروجها عن ملة الإسلام .....	١٦٢
الفصل الثاني: في ذكر التتالية من الفلاة، وبيان خروجها عن فرق الإسلام .....	١٦٥
الفصل الثالث: في ذكر المعيرية في الفلاة، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام .....	١٦٧
الفصل الرابع: في ذكر الحرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .....	١٧٠
الفصل الخامس: في ذكر المنصورة، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام .....	١٧١
الفصل السادس: في ذكر الجناحية من الفلاة، وبيان خروجها عن فرق الإسلام .....	١٧٢
الفصل السابع: في ذكر الخطائية: ألباع أبي الخطاب الأسدي .....	١٧٣
الفصل الثامن: في ذكر الغرابية، والمشفوعة، والذقية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .....	١٧٦
الفصل التاسع: في ذكر الشريعة والنسرية من الرافضة .....	١٧٧
الفصل العاشر: في ذكر أصناف العلوية، وبيان خروجها عن فرق الإسلام .....	١٧٩

الموضوع .....	الصفحة
الفصل الحادي عشر: في ذكر أصحاب الإباحة من الحرورية، وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام .....	١٨٧
الفصل الثاني عشر: في ذكر أصحاب التاسع من أهل الأهواء، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .....	١٩٠
الفصل الثالث عشر: في بيان ضلالات الخاطبة من القدرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .....	١٩٥
الفصل الرابع عشر: في ذكر الحمادية من القدرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .....	١٩٦
الفصل الخامس: في ذكر الزيدية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .....	١٩٧
الفصل السادس: في ذكر القميونية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .....	١٩٨
الفصل السابع: في ذكر الباطنية، وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام .....	١٩٩
الباب الخامس: يشتمل على سبعة فصول .....	٢١٩
الفصل الأول: في بيان أصناف أهل السنة والجماعة .....	٢٢٠
الفصل الثاني: في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة .....	٢٢٤
الفصل الثالث: في بيان الأصول التي اجمع عليها أهل السنة .....	٢٢٧
الفصل الرابع: قولنا في السلف الصالح من الأمة .....	٢٥٣
الفصل الخامس: في بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً .....	٢٥٥
الفصل السادس: في بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم وأدبهم .....	٢٥٦
الفصل السابع: في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيها .....	٢٥٩

